سر صناعة الإعراب

تأليف

إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني

المتوفى سنة ٣٩٢ هـ

قدم له

الدكتور/ فتحي عبد الرحمن حجازي

جامعة الأزهر

حققه وعلق عليه

أحمد فريد أحمد

جامعة الأزهر

الجزء الأول



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الدكتور/ فتحى عبد الرحمن حجازى

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافى نعمه، ويكافئ مزيد فضله.

والصلاة على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن لغة القرآن أشرف اللغات حيث نزل بها القرآن، وجعلها رب العالمين محتوى لمقاصد الشريعة الغراء، وتاريخ الإنسانية منذ خلقها رب الأرض والسماء، وما سيكون فى عالم الآخرة فى دار البقاء، فهذه لغة إلهية تكفى ما حوته الأولى والآخرة.

فإذا كانت العربية بهذا الشأن العظيم، وهذا المدد المنقطع النظير، فهل ينتهى الباحثون من البحث فيها؟ وهل تنقطع فنونها وثمراتها؟، والجواب التام ما جاء فى قول المولى - جلت قدرته -: **﴿ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾**.

كما يقول - سبحانه -:

﴿قل لو كان البحر مدادًا لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مددًا﴾.

ولهذا الأمر وسـواه قام أهل الإيمان بخدمة هذه اللغة لـينالوا شرف العيش مع القرآن، وسنة خير الأنام، ولكل وجهة هو موليها، فمنهم من قام على ضبط كلمات هذه اللغـة فى حركاتهـا وسكناتها إلى ما قـبل الحرف الأخيـر، وهذا ما عرف فى نهاية المطاف «بعلم اللغة» ، وقد تناولوا فيـه اللهجات العربية المتنوعة، وما يتفرع عن هذه اللهجات من معان متآلفة أو متنافرة، وشغل العلماء بهذا الفن إلى يوم الناس هذا، وإلى يوم الدين - إن شاء الله-.

ومنهم من قـام بضـبط أواخـر الكلمـات إعـرابًا وبناء وهذا يعـرف بعلم «النحو».

ومنهم من نظر فى تصرف الكلمات واشتقـاقاتها وما يدور منها فى الأزمنة والأمكنة والمعانى وغير ذلك، وهذا ما عرف بعلم «التصريف».

ومنهم من درس الأساليب الجميلة: نثـرًا وشعرًا، وتاريخ هذه الأساليب، وما حوت من مـقاصد وما فـيها من سمـات وعرف هذا بعلم «الأدب» وللأدب مدارسه، ومـذاهبه، ومناهجه فى المشارق والمغـارب، وما زالت دراساته ثرة إلى يومنا هذا، وإلى يوم الدين، وذلك كله فـى محيط هذه اللـغة القرآنيـة، فكيف يكون الأمر مع أرفع الأساليب؟.

ولا أطيل فى هذه الألوان من الدراسات وأعود إلى ما نحن فيه، وهو دراسة «فقه اللغة» والتى منها هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم وهو:

«سر صناعة الإعراب»

للعلامة الموفق، والأستاذ الكبير صاحب الخصائص:

«أبو الفتح عثمان بن جنى» الموصلى «م ٣٩٢»

وهذا الإمام فى كل الفنون - كما سمعت من شيوخى - عقلية حباها الله - تعالى - بالوعى الأصيل والتدقيق التام، والغوص وراء المعانى الدقيقة حتى يصل إلى لآلئها، ولهذا ترى كتابه «الخصائص» من أشهر الكتب فى أيدى الباحثين فى فقه اللغة العربية، ولا يخلو بحث علمى من الرجوع إليه، كالبحر يغترف منه الناس أجمعون، وهذا دليل واضح على ألمعية هذا الإمام.

وكتاب «سر صناعة الإعراب» بحوث فى حروف الكلمات، وخصائص هذه الحروف، وأحوالها، بحيث إذا ضمت فى الكلمة شعَّت أسرارها متماوجة من معانى الكلمة الواحدة، حتى إذا انتظمت الكلمات فى جملة رأيت معنى كافيًا شافيًا تقف عنده، وتتأمله طويلاً، وربما ظلت العبارة دهرًا يقف عندها الباحثون، كما فى كلام رسول الله ﷺ، ولهذا قال - صلوات الله وسلامه عليه - «**أوتيت جوامع الكلم**»، فكيف تكون الكلمات جامعة للمعانى بدون هذا الإشعاع؟.

وإذا كـان هذا فى كلام رسـول الله ﷺ فكيف يكون الحـال مع آيات الله المنزلة؟. فإذا مـا رأيت قطعة أدبية مـن هذا الكلام المنتقى فإنك سـتقف أمامـها محللاً دارسًا، وتـقطف من ثمراتها الدائمة بلا انقطاع إلى زمـان لا ينتهى، ومن هنا نرى عظمة هذه اللغـة التى تتناول الموضوع الواحد أقلام متـعددة، ليظهر كل باحث كفاءته، ووجـهة له، ثم تقرأ القرآن فتـرى المعنى الذى تناوله رب العالمين بهذه اللغة السامـية لا ينقطع أبدًا، لأن القرآن كلام الله، وكلام صفـته، وما كان صفة لله فهى دائمة بدوام الله.

فيأيها القارئ الباحث دونك كتابٌ فى فقه اللغة عز نظيره، وانقطع مثيله، جـاء بتوفـيق الله مـتكامـلاً فى بابه، وهو ذروة سنام أترابه، تدخل فى صـدور العلماء المحل الأرفع، وفى قلوب الباحثين المقام الأسمى.

وقد قام المحقق أحمد فريد أحمد بتحـقيقه، وإخراجه، معلقًا عليه- شكر الله له - ليكون فى ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون.

كما أننى قدمت الكتاب بهذه الكلمة الموجزة عن لغة القرآن لأُنَبِّه أبناء هذا الزمان إلى أن الله - تعالى - كـرمهم فقال: **﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾** حتى يعودوا إلى لغتـهم وتراثهم ويعيشوا عليه أعـزة مكرمين، والله من وراء القصد، وهو الهادى سواء السبيل.

الدكتور/ فتحى عبد الرحمن أحمد حجازى
عضو هيئة التدريس - كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر الشريف

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو الفتح عثمان بن جنى[1]، الموصلى النحوى اللغوى. وأبو «جنِّى» كان عبدًا روميًا يونانيًا، مملوكًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى الموصلى.

فإن أباه ينسب بالولاء إلى الأزد، وهو رومىٌّ الأصل ومما يؤكد ذلك قول ابن جنى:

فإن أُصبح بلا نسب	**فعلمى فى الورى نسبى**
على أنه أؤول إلى	**فُرومٍ سادة نُجُب**
قياصرة إذا نطقوا	**أدمَّ الدَّهر ذو الخطبَ**
أولادكَ دعا النبىّ لهم	**كفى شرفًا دعاءُ نَبِى**

وجنى علم رومىّ، ويقال: إنه معرب «كنىّ» ، وذكر ابن ماكولا فى الإكمال: «وحكى لى إسماعيل بن المؤمل أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً، بالرومية».

مولده ونشأته:

ولد ابن جنى بالموصل، قبل الثلاثين والثلاث مائة، ولم يعرف تعيين تاريخ مولده.

---

(١) جن: بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء، وهو معرب: كنى.

فقد قال البعض إنه ولد سنة ٣٢٠ ، وقيل ٣٢٢ ، وقيل: ٣٠٠هـ.

وقد نشأ ابن جنى بالموصل، بَدَأَ حياته بطلب العلم، والاجتهاد فى الأخذ من العلماء الكبار، حيث كانت بغداد وقتها، بلد العلم والمعرفة، وعاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك.

حياته العلمية:

قرأ ابن جنى الأدب فى صباه على العلامة الزاهد، أبى على الفارسى، وأخذ النحو عن الشيخ الحبر اللغوى الكبير أحمد بن محمد الموصلى الشافعى المعروف بـ «الأخفش»، وقرأ «مجالس ثعلب» على الشيخ: أبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم.

وقرأ على الأديب الكبير والعالم النحرير: أبى الفرج على بن الحسين الأصبهانى، صاحب «الأغانى»، فقد حفلت حياته بالعلم والتعلم والتحصيل، وأكثر من أخذ عنه شيخه أبو على الفارسى النحوى، فقد صحبه أربعين سنة، وقرأ عليه الكثير، مثل كتاب «الكتاب» لسيبويه، والنوادر لأبى زيد، وكذا الهمز، وكتاب الإبدال لابن السكّيت، والأوسط، والتصريف للأخفش، وكذا التصريف لأبى عثمان المازنى، وغيرها من الكتب عليه وعلى غيره من مشايخه.

وقد كان ابن جنى يروى عن أبى على الفارسى، وينقل عن سيبويه.

وقد حظى ابن جنى بمعاشرة أبى الطيب المتنبى فترة طويلة بحلب، عند سيف الدولة الحمدانى، وكذلك فى شيراز عند عضد الدولة، وكان المتنبى يكثر من الثناء على ابن جنى.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال ياقوت الحموى: «فهو من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف فى ذلك كتبًا بَزَّ بها على المتقدمين، وأعجز بها المتأخرين».

وقال ابن خلكان: «كان إمامًا فى العربية، وكان شاعرًا مجيدًا خليعًا وكان بعينٍ واحدة».

وقال المتنبى: «عليكم بالشيخ الأعور ابن جنى فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد».

وقال العماد فى حديثه عن الحسن بن صافر المعروف بملك النحاة: «هل من سيبويه إلا من رعيتى، ولو عاش ابن جنى لم يسعه الأحمل غاشيتى».

وقال ابن ماكولا: «وكان نحويًا حاذقًا مجوّدًا».

وقال الثعالبى: «هو القطب فى لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة فى الأدب».

فقد كان ابن جنى واسع الرواية والدراية فى اللغة، وكان حقًا إمام العربية.

عقيدته ، منهجه ، مذهبه:

ذكر السيوطى فى المزهر: أن ابن جنى كان معتزليًا، كشيخه أبى على الفارسى.

فإن آراءه فى كتبه تدل على ذلك، حيث نفيه للمجاز وقوله بخلق العبد للفعل.

وأخذه يقول: «المنزلة بين المنزلتين».

وكان ابن جنى متشيعًا، يصنع صنائع الشيعة فى عصره، حيث عصر الظلم والظلام، فى عهد معزّ الدولة، كان يأمر الناس بسب معاوية رضى الله عنه، وسب السّلف على المساجد، وعدم ذكر فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، والمغالاة وفساد الموالاة لآل بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وكان ابن جنى حنفى المذهب، وهذا واضح من كلامه فى كتبه، ونصرته لمذهب الحنفية على الشافعية وغيرها من المذاهب.

وكان بصرى المذهب فى النحو على مذهب شيخه.

حياته وصفاته:

كان ابن جنى أعور العين، وقال أهل التراجم: وكان ممتّعًا بإحدى عينيه فى الكتابة عن عَوَرَه.

وكان ابن جنى رجل جدّ وامرأ صدق فى أقواله وأفعاله، فلم يعرف عنه ما عُرف عن أمثاله من رجال الأدب فى عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى فى زمانه على كثير من أهل اللغة والأدب.

فقد كان عفّ اللسان، طيب الجنان، ليس ممن همه إرضاء الملوك وذوى السلطان.

وكان له من الولد ثلاثة: علىّ، وعال، وعلاء.

ويقول فيهم ياقوت الحموى: «وكلهم أدباء فضلاء، قد خرّجهم والدهم، وحسَّن خطوطهم، فهم معدودون فى الصحيحى الضبط، وحسنّ الخط».

مصنفاته :

١- الخصائص .
٢- التمام .
٣- سر صناعة الإعراب ، «وهو كتابنا هذا» .
٤- تفسير تصريف المازنى «المنصف» .
٥- المحتسب .
٦- المقتضب .
٧- اللمع فى العربية .
٨- شرح ديوان أبى الطيب المتنبى .
٩- الألفاظ المهموزة .
١٠- شرح المقصور والممدود .
١١- تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب .
١٢- شرح مستغلِق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها .
١٣- تعاقب العربية .
١٤- تفسير معانى ديوان المتنبى .
١٥- المحاسن فى العربية .
١٦- المحتسب فى شواذ القراءات .
١٧- تفسير أرجوزة أبى نواس .
١٨- تفسير العلويات .
١٩- الخاطريات .
٢٠- النوادر الممتعة .
٢١- كتاب البشرى والظفر .
٢٢- كتاب المذكر والمؤنث .
٢٣- كتاب مقدّمات أبواب التصريف .
٢٤- رسالة فى مدّ الأصوات ومقادير المدّات .
٢٥- كتاب الوقف والابتداء .
٢٦- كتاب المعانى المحرّرة .
٢٧- كتاب الفائق .
٢٨- كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام .
٢٩- كتاب الفرق .
٣٠- كتاب الخطيب .
٣١- كتاب الأراجيز .
٣٢- كتاب ذى القد .
٣٣- كتاب شرح الكافى فى القوافى .
٣٤- التذكرة الأصبهانية .
٣٥- التهذيب .
٣٦- شرح الفصيح .
٣٧- المهذب .
٣٨- التبصرة .
٣٩- الرجز .
٤٠- المسائل الواسطية .
٤١- علل التثنية .
٤٢- كتاب شرح الإبدال ليعقوب .

موضوع الكتاب

موضوع الكتـاب قائم على ما يسمى بحروف المبـانى دون حروف المعانى، وقد تعرض لذكرها أيضًا.

فالكتاب يبحث بحثًا شاملاً فى الدراسة التصريفية لحروف المعجم.

سبب تصنيف الكتاب:

ذكر ابن جنى فى مقدمته للكتاب:

أن رجلاً ذا منزلة عالية فى عصره هو الذى طلب منه ذلك، ولم يشر إلى اسم الرجل - ولكن هناك مـا يقرب لـذلك - وهو ما خط على غـلاف نسخـة شهيد على باشا: «كتاب سر صناعـة الإعراب» صنعة الشيخ أبى الفتح عثمان بن جنى النحـوى رحمـه الله، إلى أبى بكر الواحـد بن عُـرْس بن فهـد بن أحمـد الأزدى».

فكتاب سر صناعة الإعراب يمتاز بالأسلوب الواضح السهل، والمادة العلمية الغزيرة، والشمول والاستقصاء لدى الأحرف العربية.

وفاته:

قال ابن النديم فى «الفـهرست»: «توفى ببغـداد ليلة الجمعة من صـفر» ، وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى وكان بينهما صداقة وكيدة».

وقد رثاه صديقه الشريف الرضى:

ألا يا للقوم للخطوب الطـــــوارق وللعظم يُرمى كل يوم بعـــــــارق
وللنفس قد صارت شعاعًا من الجـوى لفقد الصفايا وانقطاع العـــــلائق
لها كلّ يوم موقف من مـــــــودّع وملتفت فى عُقْب ماضى مفـــــارق
نجوم من الإخوان يرمى بهـــا الردى مغاربها فوتَ العيون الروامــــــق

ويقول بعد توجع كثير:

لِتبك أبا الفتح العيونُ بدمعهـــا وألسنتها من بعدها بالمناطـــــق
أذهب من تلك الغليل بدامـــــع تسرَّع من هذى الغرام بناطـــــق
شقيق إذا التاث الشقيق وأعرضت خلائق قومى حانيًا عن خلائقــى

وصف الشيخ

تم تحقيق الكتاب اعتمـادًا على أربع نسخ خطية، وكذلك بالنظر فى الجزء المطبوع سنة ١٩٥٤م ، ١٣٧٤هـ بمطبعة الحلبى، وكـذلك بالنسخة المطبوعة لدى دار القلم - بيروت.

أولاً: النسخة العراقية، وهى المحفوظة لدى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وتقع تحت رقم (٦٠٢١)، وهى مصورة لدى معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم (٢٠٦).

ثانيًا: النسخـة التركية، المحفوظة بمكتبة على بـاشا فى استانبول تحت رقم (٢٣٩٤)، ومنهـا صورة بمعهـد المخطوطات بجـامعة الدول الـعربية - الـقاهرة ورقمها (٥١) نحو.

ثالثًا: النسخة الإيرالندية، بمكتبة ليدن تحت رقم (٤٣١)، ومنها صورة فى المعهد بالقاهرة رقم (٥٥) نحو.

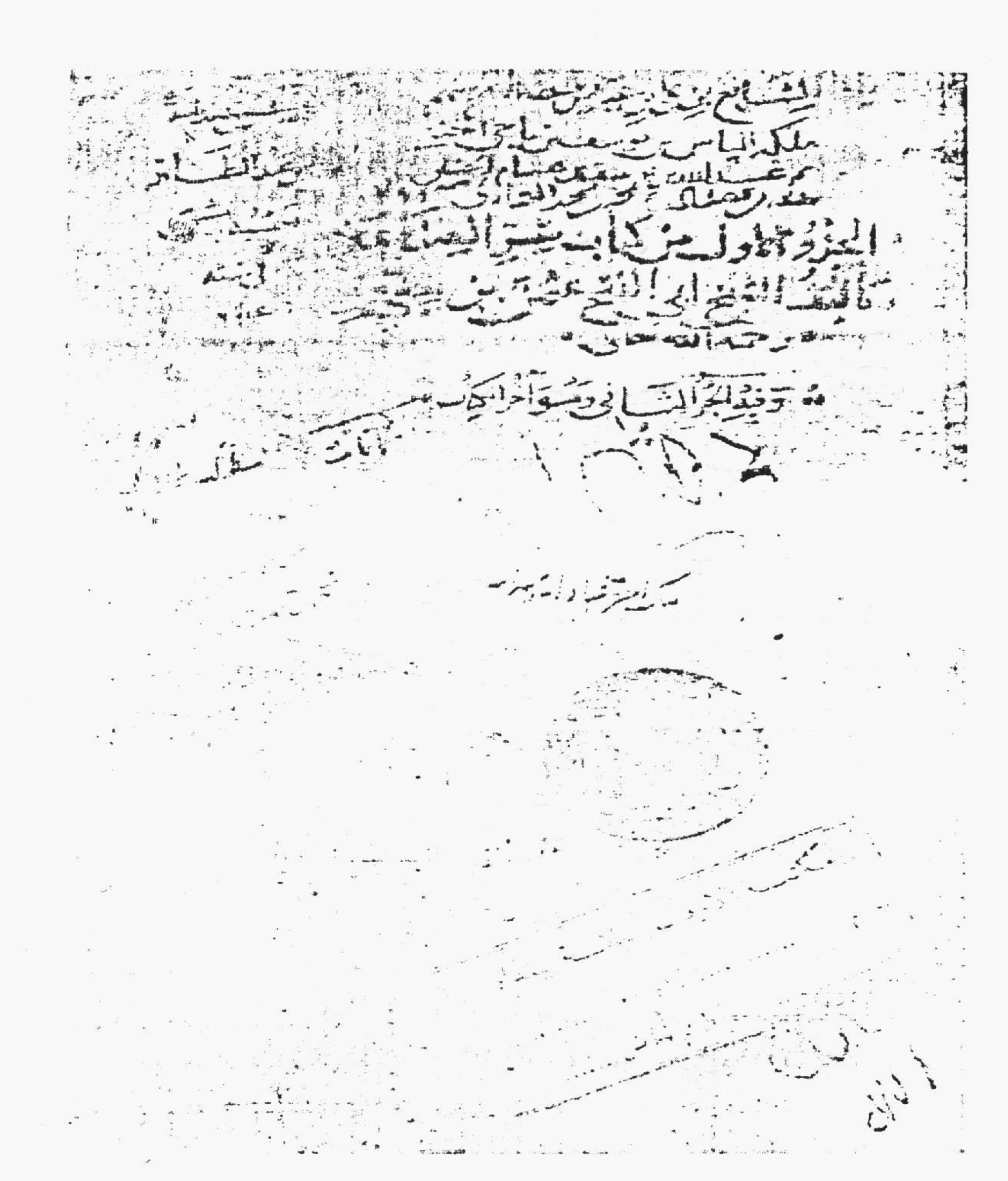
رابعًا: النسخة الفرنسية، بمكتبة باريس، تقع تحت رقم (٣٩٨٨)، وعدد أوراقها ٢٢٩ ورقة ذات وجهين، فى كل صفحة ٢١ سطرًا تقريبًا.

منهج التحقيق

١- مقابلة النسخ مع المطبوع، واكتفيت بضبط النص ضبطًا علميًا صحيحًا، مع عدم الإشارة إلى النسخ إلا فى بعض المواضع.
٢- عزو الآيات القرآنية إلى سورها.
٣- تخريج الأحاديث الواردة فى الكتاب من مصادرها من كتب السنة النبوية، مع ذكر درجتها من حيث الصحة والضعف.
٤- خرجت الشواهد الشعرية من مصادرها كالدواوين، وكتب اللغة والأدب والمعاجم وغير ذلك.
٥- خرجت الأمثال وأقوال العرب ومذاهب النحويين من مصادرها الأصلية.
٦- شرحت المفردات الغريبة الواردة فى نص الكتاب.
٧- عمل فهارس عامة للكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وسلم تسليمًا كثيرًا.

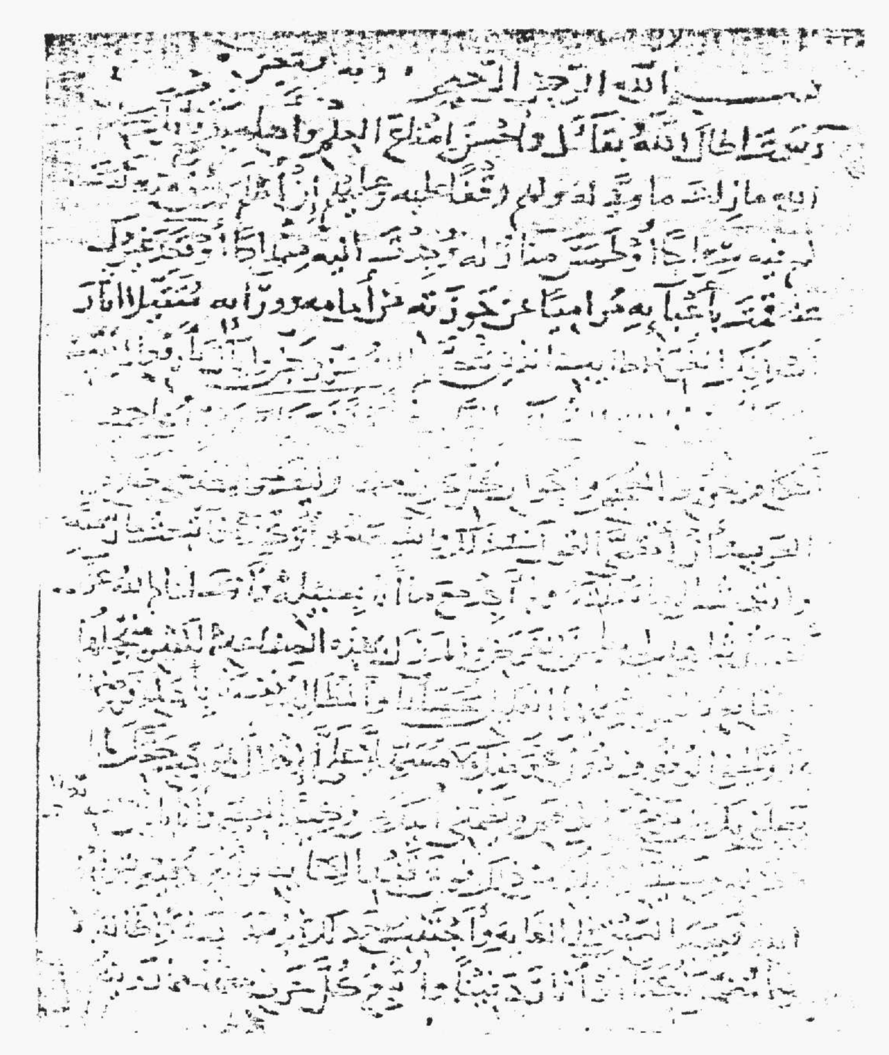
حقق وعلق عليه
أحمد فريد أحمد
جامعة الأزهر



الجزء الأول من كتاب سر الصناعة
تأليف الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني
رحمه الله تعالى

ويليه الجزء الثاني وهو آخر الكتاب

صفحة العنوان للجزء الأول من المخطوطة



أول الجزء الأول من المخطوطة

بســم الله الرحمــن الرحيــم

وبــه نستعيــن

رسمتَ - أطال الله بقاءك، وأحسنَ إمتاعَ العلم وأهلِه بك، فإنك بحمد الله مــازلتَ جَمالاً له ولهم، وقـفاً عليـه وعليـهم، إن أظلم شِقٌّ منه كنتَ لهم فيـه سراجاً، أو طَمَس مَنارٌ له وُجدتَ إليـه منهاجاً، أو قعد غيرُك عـنه قمتَ بأعبائه، مُرامـياً عن حـوزته من أمـامـه وورائه، مُتَقَيِّلاً آثار أسـلافك الغُرّ الأطايب الذينْ خـصّهم الله - تعـالى - وإياك بأرفع المـراتب، وانتـضـادهم من سـلالة النُّجَبـاء والنجائب - أن أضع كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مـواقعه في كلام العرب، وأن أتقصّى القـول في ذلك وأُشبعه وأوكّده، فاتبعتُ ما رسمتَه، وانتهـيت إلى ما مثّلتَه، ولم أجد مع ما أنا بسبيله - وأنت، أدام الله عـزّك، أعدل شـاهد لي بما لي من الغَرَض والمَذَل بهذه الصنـاعة الكثير منتحلُها والقانع بالتمويه فيـها، القليل محصِّلها والمطالب نفسَه بأداء فروضها لا مـقيـماً عـذراً لي في الوقـوف دون أمرك، ولا مُسَهِّلاً عليّ الإخـلالَ بموجَب حقك، لِما يصلني بك من مرعيّ الذِّمم، ويضمّني إليك من وكيد العِصَم.

وأنا بإذن الله تعالى ومـعونتـه، وطَوْله ومشيـئته، أَبلُغ من ذلك فـوق قدر الكفـاية، وأُحـرز فيـه بتـوفـيق الله قَصَبَ السَّبْقَ إلى الغـاية، وأجـتنب مع ذلك الإسهابَ والإطالة، إلا فيما تضـمّن نُكَتاً، أو أثار دفيناً، وأُتبع كل حرف منها مما

رويته عن حُذّاق أصحابنا وجِلّتهم، وحذوته على مقاييسهم وأمثلتهم، ما أُقدّرُ فيه بلوغـاً لأمَدك، وإصـابة لغَرَضك. وأذكـر أحوال هذه الحـروف فى مـخـارجهـا ومَدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورَخوهَا، وصحيـحها ومعـتلّها، ومطبقهـا ومنفَتِحها، وسـاكنها ومتحـركها، ومضغـوطها ومَهتُوتها، ومُنْحَرِفها ومُشْرَبها، ومُستَوِيهـا ومُكَرَّرها، ومُستَعْلِيها ومُنْخَفِضها، إلى غير ذلك من أحكامها وأجناسهـا. وأذكر فَرْقَ ما بين الحرف والحركة، وأين محل الحركة من الحرف، هل هي قبله، أو معه، أو بعده؟ وأذكر أيضاً الحروف التى هي فروع مسـتحسَنة، والحروف التى هى فـروع مستَقْبَحة، والحركـات التى هى فروع متولدة عن الحركات، كتفرع الحـرف عن الحرف. وأذكر أيضاً ما كان من الحروف فى حال سكونه له مخرجٌ ما، فإذا حُرّك أقلقتْه الحركة، وأزالته عن محله فى حال سكونه. وأذكـر أيضـاً أحـوال هذه الحـروف فى أشكالهـا، والغـرض فى وضع واضعهـا، وكيف ألفاظها ما دامت أصـواتاً مقطَّعة، ثم كيف ألفـاظها إذا صارت أسمـاء معربـة، وما الذى يتوالى فـيه إعـلالان بعد نقله، مما يبقـى بعد ذلك من الصحة على قـديم حاله، ومايمكن تركُّبُه ومجـاورته من هذه الحروف مما لا يمكن ذلك فيه، ومـا يحسن ومايقبح فيه مـا ذكرنا. ثم أُفرد فيما بعـد لكل حرف منها باباً أَغْترق فـيه ذكر أحـواله وتصرفه فى الكلام، من أصليـته وزيادته، وصحـته وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه.

وليس غرضنا فى هذا الكتاب ذكر هذه الحـروف مؤلفة؛ لأن ذلك كان يقود إلى استيعـاب جميع اللغة، وهذا مما يطول جداً، وليس عليه عـقدنا هذا الكتاب، وإنما الغرض فـيه ذكر أحوال الحـروف مفردة، أو منتزعـة من أبنية الكلم التى هى مصوغة فيها لما يخصها من القول فى أنفـسها، وأَقْرُو ذلك شيئاً فشيئاً على تأليف

حروف المعـجم دون مدارج الحـروف، كما آثرتَ بل أمـرتَ. وسأتجـشّم لطاعتك المَضَض، بانكشاف أسـرار هذا العلم، وبُدُوِّها لمن يتدرّعه وهو عـارٍ منه، ويقرُب إليه وهو ناءٍ عنه، ويُظهر اللَّطَفَ له والحفـاوة، وهو الغاية فى الجهل به والغَباوة، ومَنْ إذا قامت سُوقُه بين الرِّعاع والهَمَج، فقد علا عند نفسه أرفعَ الدَّرّج، وأُنسي مـا عليه فى عـقوقـه العلم ومُروقه من جُملة حَمَلَتـه، وأشْياعـه وحَفَدَتَه، ولولا مكانك لَما مكَّنته من اكتلاء غُرَره وعُيونه، واجتلاء أبْكاره وعُونه. على أن ما أُخذ من هذا الوجه خِداعـاً وحيلة، ومُوارَبَةً وغِيلةً، فأَحْرِ به ألا يكون عند الله زاكـياً، ولا من داء الجهل شـافياً. جـعلنا الله ممن إذا أُنعم عليه شكر، وإذا وُعظ اعتـبر، وجعل ما عَلَّمناه خالصاً لوجهه، مُدْنياً من رِضاه، مُبْعداً عن غضبه، فإنما نحن له وبه، والحمد لله، وصلواته الـتامة الزاكية، الطيـبة المباركة، على مـحمد المرتضى وآله وهو حسبنا وكفى.

* اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له فى الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفًا. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ماذكرته لك؛ ألا ترى أنك تبـتدئ الصوت من أقصى حلقك. ثم تبلغ به أى المقاطع شئت، فتجد له جَرْسـاً ما، فإن انتقلت منه راجعاً عنه، أو متـجاوزاً له، ثم قطعت، أحسـست عند ذلك صَدَىً غيـر الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعتَ بها سمـعت هناك صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره وإن جُزت إلى الجيم سمعت غير ذَيْنك الأولين.

وسبيلك إذا أردت اعـتبار صدى الحرف أن تأتى به ساكناً لا مـتحركاً؛ لأن الحركـة تُقلق الحرف عن موضعـه ومستقـرّه، وتجتذبه إلى جهـة الحرف الذى هى بعـضه، ثم تدخـل عليه همـزة الوصل مكسـورة من قَبْله؛ لأن السـاكن لا يمكن

الابتداء به، فتقول: اكْ. اقْ. اجْ، وكـذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصـراً للصوت من بعضهـا؛ ألا تراك تقول فى الدال والطاء واللام: اد اطْ. آلْ، فـلا تجد للـصوت منفـذاً هناك، ثم تقـول: اِسْ. اِصْ. آزْ. اِذْ. اِثْ. اِفْ، فتجد الصوت يتبع الحرف. وإنما يعرض هذا الصويت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها لأنك لا تنوى الأخذ فى حرف غيرها، فيتمكن الصويت فيظهر، فأمـا إذا وصلت هذه الحروف ونحوها مماسـنبيّنه فى أماكنه إن شـاء الله، فإنك لا تحس معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، وذلك نحو: يَصْبِرُ، ويَسْلَم، ويَزْلَقُ، ويَثْرُدُ، ويفـتح. وإنما كـان ذلك كذلك من قـبل أن أخـذك فى حرف آخر وتأهبك له، قـد حالا بينك وبين التلبُّث والاستراحة التى يوجـد معها ذلك الصويت، وسترى ذلك مُلَخّصاً بمعرنة الله تعالى.

فإن اتسع مـخرج الحـرف حتى لايَقـتطع الصوتَ عن امـتداده واستطـالته، استـمر الصـوت ممتداً حتى ينفَد، فـيفـضى حَسِيراً إلى مخـرج الهمزة، فـينقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها.

والحروف التى اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو وأوسعها وألينهـا الألف، إلا أن الصوت الذى يجـرى فى الألف مـخالف للصـوت الذى يجرى فـى الياء والواو، والصـوت الذى يجرى فى اليـاء مخالف للـصوت الذى يجرى فى الألف والواو. والعلة فى ذلك أنك تجد الفم والحلق فى ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضـغط أو حصـر، وأما اليـاء فتـجد مـعها الأضـراس سُفْلاً وعُلْواً قد اكتنفت جَنْبَتى اللسان وضـغطته، وتفَاجّ الحنك عن ظهر اللسان، فـجرى الصوت متـصعداً هناك، فـلأجل تلك الفجوة مـا استطال. وأمـا الواو فتضم لهـا معظم

الشفتين، وتدع بينهـما بعض الانفراج ليخرج فيه النفَس، ويـتصل الصوت. فلما اختلـفت أشكال الحلق والفم والشفـتين مع هذه الأحرف الثـلاثة اختلف الـصدى المنبعث من الصدر، وذلك قولك فى الألف «أاْ» وفى الياء «إيْ» وفى الواو «أُوْ».

ولأجل مـاذكـرنا من اخـتـلاف الأجراس فى حـروف المعـجم باخـتـلاف مقاطعـها، التى هى أسبابُ تبـايُن أصدائها، ما شبّه بعـضهم الحلق والفم بالناى، فإن الصـوت يخرج فيه مـستطيلاً أملس سـاذَجاً، كما يجـرى الصوت فى الألف غُفْلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامـر أنامله على خروق الناى المنسوقة، وراوَح بين عَمَله، اخـتلفت الأصوات، وسُمع لـكل خَرْق منها صـوت لا يشـبه صـاحبـه، فكذلك إذا قُطع الصوت فى الحلق والفم باعتـماد على جهات مختلـفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة.

ونظير ذلك أيضاً وَتَر العُود، فإن الضـارب إذا ضربه وهو مُرْسَل سمعتَ له صوتاً، فإن حَصَرَ آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتاً آخر، فإن أدناها قليلاً سمعتَ غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة، إلا أن الصوت الذى يؤديه الوتر غُفْلاً غير محصور تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور أملسَ مهـتزاً، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته، وضَعفه ورَخاوتـه، فالوتر فى هذا التمثيل كالحلق، والخَفْقـة بالمِضْراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غُفْلاً غير محصور كجريان الصوت فى الألف السـاكنة، وما يعتـرضه من الضـغط والحَصْر بالأصابع كـالذى يعرض للصوت فى مخـارج الحروف من المقاطع، واختـلاف الأصوات هناك كاختـلافها هنا. وإنما أردنا بهذا التمثـيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهـذا الكتـاب به تعلُّق، ولكن هذا القـبـيل من هذا العلم، أعنى علم الأصـوت والحروف، له تعلُّق ومشاركة للموسيقى، لِما فيه من صنعة الأصوات والنغَم.

فقد ثبت بما قدمناه معرفةُ الصوت من الحرف، وكشفْنا عنهما بما هو متجاوز للإقناع فى بابهما، ووضَحَت حقيقتهما لمتأمّلهما.

فأما القول على لفظهما، فإن الصوت مصدر صاتَ الشئُ يصُوت صَوْتاً، فهو صائت، وصَوَّتَ تصويتاً فهو مُصَوِّت، وهو عام غير مختص، يقال: سمعتُ صوتَ الرجل، وصوتَ الحمار، قال الله تعالى: ﴿**إنّ أنكرَ الأصْواتِ لَصوتُ الحَمير**﴾[1].

وقال الشاعر[2]:

كأنما أصواتُها فى الوادى أصواتُ حجٍّ من عُمانَ غادى

وقال ذو الرمة، وهو من أبيات الكتاب[3]:

كأنّ أَصْواتَ، مِنْ إيغالهنّ بنا، أواخرِ المَيْس، أصواتُ الفَراريج

يريد: كأنّ أصواتَ أواخرِ المَيْس من إيغالهن بنا أصواتُ الفراريج، فَفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر لضرورة الشعر، ومثله كثير، إلا أنّا ندعه لشُهرته، ولأن هذا الكتاب ليس موضوعاً له. والمَيْس: خشب الرَّحْل.

(١) سورة لقمان: الآية (١٩).

(٢) ذكر ابن دريد البيت فى جمهرة العرب (١/ ٤٩) كما ذكره ابن منظور فى اللسان فى مادة (حجج) ولم ينسبه لقائله. والحجُّ: الحجاج.

(٣) إيغالهن: من وَغَل إذا ذهب فَأبْعَدَ، المَيْس: يقصد به الرحال وهو فى الحقيقة شجر عظام شبيه فى نباته وورقه بالغَرَب إذا تقادم اسوَدّ وصار كالأبنوس ويغلظ حتى تتخذ منه الرحّال الفراريج: جمع فَرّوج وهو الفَتِىُّ من ولد الدجاج، وفَروجَة الدجاجة وتجمع فراريج ويريد الشاعر كأن أصوات الرحال من بُعدها عنا كأصوات الفراريج. وقد ذكر البيت فى ديوان ذى الرمة (٩٩٦).

ومن مسائـل الكتاب: «له صَوْتٌ صوتَ حمارٍ». ويـقال: رجلٌ صاتٌ أى: شديد الصـوت، وحمارٌ صاتٌ، كمـا يقال: رجلٌ مالٌ: كثـير المال، ورجلٌ نالٌ: كثير النَّوال، وكَبْش صافٌ: كثيرالصوف، وبئرٌ ماهةٌ: كثيرة الماء، ورجل هاعٌ لاعٌ، وامرأةٌ هاعةٌ لاعـةٌ، ورجلٌ خافٌ، ويومٌ طانٌ وراحٌ: كثيـر الطين والريح. وتقدير هذه الأوصاف كلها عندنا «فَعِلٌ» مكسورة العين، قال النَّظَّار الفَقْعَسي[1]:

كأننى فوقَ أَقَبَّ سَهْـــوقِ ... جَأْبٍ إذا عَشَّرَ صاتِ الإرْنانْ

فأما قولهم: لفلان صـيتٌ، إذا انتشر ذكره فى الناس، فمن هذا اللفظ، إلا أن واوه انقلبت ياء لانكسار الصـاد قبلها، وكـونها ساكنة، كمـا قالوا «رِيْحٌ» من الرَّوْح، و«قِيْلٌ» من القَوْل، وكأنهم بنـوه على «فِعْلٍ» للفرق بين الصوت المسـموع وبين الذكر المتعالم المشهور. على أنهم قد قـالوا أيضاً: قد انتشر صوته فى الناس، يعنون به الصِّيْت الذى هو الذكر، ولايستعمل الصيت إلا فى الجميل من الذكر دون القبيح.

والصيت فى هذا المعنى أعم وأكثر استعمالا من الصوت.

والصَّوْت مذكر؛ لأنه مصدر بمنزلة الضَّرْب والقَتْل والغَدْر والفَقْر. فأما قول رُوَيْشد بن كَثير الطائى[2].

يا أيها الراكبُ المُزْجـــي مَطيَّتَهُ ... سائلْ بنى أسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

---

(١) البيت ذكره ابن منظور فى اللسان (صوت) ونسبه إلى النّظار الفـقعسى ولكن فى مادة (سمق) نسبه إلى المرار الأسَدِيّ. . أقب : ضامـر وجمعه قُبٌّ، السـموق : الطويل الرجلين، عـشَّرَ : تابع النهيق عَشْر نَهقَات، جأْبٍ : الحمار الغليظ من حُمْرِ الوَحْشِ. صات: حمار شديد الصوت.

(٢) ذكر البيت فى اللسان مادة (صوت)، وشرح المفصل للزمخشرى (٥/ ٩٥) وقوله هذه الصوت: حيث أنثه؛ لأنه أراد به الضـوضاء والجَلَبَة على معنى الصيحة والإسـتغاثة. المزجى : من زجَّ، وزجىّ الشئ: ساقه ودفعه.

فإنما أنثه لأنه أراد الاستغـاثة. وهذا من قبيح الضرورة، أعنى تأنيث المذكر؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المـستجاز من ذلك ردُّ التأنيث إلى التـذكير؛ لأن التذكـير هو الأصل، بدلالة أن الشئ مذكـر، وهو يقع على المذكر والمؤنث. فعلمت بهذا عموم التذكير، وأنه هو الأصل الذى لا ينكسر.

ونظير هذا فى الشذوذ قوله، وهو من أبيات الكتاب(١):

إذا بعضُ السِّنينَ تَعرَّقَتْنـــا كَفَى الأيتامَ فقدَ أبى اليتيمِ

وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليـلاً، لأن بعض السنين سنة، وهى مؤنثة، وهى من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها. ونظائر هذا كثيرة.

وفيه وجه آخر، وهو أنه أراد الأصوات، أخرجه مخرج الجنس لأنه مصدر، والمصادر قلما تجمع، كما نقول: قوم صَوْمٌ وزَوْرٌ وضَيْف.

ومنها ما حكاه الأصـمعى عن أبى عمرو بن العـلاء أنه سمع بعض العرب يقول، وذكر إنساناً، فـقال: فلانٌ لَغُوب، جاءته كتابى، فاحتـقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابى؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟ فقلت له: ما اللَّغوب؟ فقال: الأحمق.

ومثله قولُ لبيد(٢):

---

(١) ذكر هـذا البيت فى الكتـاب (١/ ٥٢) ونسبـه إلى جرير وهو يقـول البيت ويعنى به هشـام بن عبـدالملك، كما ذكـر ابن منظور البيت فى اللســان فى مادة (عرق). والسـنين: جمع سَنَة وإذا قيلت مطلقة قصـد بها السنة المُجْدبَة، وتَعَرَّقا أكل ما عليه ويقصـد أن سنوات الجدب أجهدتهم وأخذت قوتهم وأموالهم.

(٢) لبيد هو أبو عقيل، لبيد بن أبى ربيعة بن مالك بن جعفر وينتهى نسبه إلى مَعَدّ بن عدنان وقد قال هذا البيت فى معلقته فى وصف الناقة، فمضى : أى جرى الحمار، وقدمها فجعـل الإنسان =

فمضى وقدّمها، وكانت عادةً   منه إذا هى عَرَّدتْ إقدامُهـــا

قالوا: أنّث «الإقدام» لأنه ذهب بها إلى التقدمة. قالوا: ونحوه قولُ الآخر.

. . . .   غَفَرْنا، وكانت من سَجيّتنا الغَفْرُ[٢]

أنّث «الغَفْر» لأنه أراد المغفرة. ونحو هذا قوله عز اسمه ﴿تلتَقِطهُ بعضُ السَّيَّارة﴾[١] لأن بعضها سيّارة. وقال الآخر[٣]:

أتهجرُ بيتاً بالحجاز تلفعتْ   به الخوفُ والأعداءُ، أم أنت زائرُهْ

أراد المخافة، فأنث لذلك. وحكى سيبويه: «ذهبتْ بعضُ أصابعه» فأنث البعض لأنه إصبع فى المعنى، وهذا كثير، إلا أنا ندع اغتراقه كراهية لطول الكتاب.

وأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه: أن «ح ر ف» أينما وقعت فى الكلام يراد بها حَدّ الشئ وحِدّتُه، من ذلك حرف الشئ، إنما هو حدُّه وناحيته، وطعام حِرّيف: يراد به حدّته. ورَجُل مُحارَف، أى محدود عن الكسب والخير، ويقال أيضاً فيه: مُجارَف بالجيم، ومثله مفجَرَّف ومُجَلَّف، كأن الخير قد جُرّف عنه وجُلِّف، كما يُجَلَّف القلم ونحوه. وقولهم: انحرفَ فلان عنى، من هذا أيضاً، كأنه جعل بينى وبينه حداً بالبعد والإنعدال. وقال أبو عبيدة فى قوله

= تجرى أمامه لكى لا تعند عليه، عرّدت: تركت الطريق وعدلت عنه. ويقصد الشاعر: أن الحمار يقدم الأتان أمامه عادة إذا عردت أى حاولت أن تترك الطريق وتعدل عنه وتغر وأصل التعريد: الفرار. وقد ذكر البيت فى شرح المعلقات السبع للدكتور على الجندى (١/ ١٣٨).

(١) سورة يوسف : الآية (١٠).

(٢) ذكر عَجُز البيت فى اللسان مادة (غفر)، وذكر البيت فى شرح القصائد العشر (٢٢٤) والبيت :

أَزَيْد بنَ مَصْبُوحٍ فَلو غَيْرُكُمْ جنى   غَفَرْنَا، وَكَانَت من سَجِيَّتنَا الغَفْـرُ

(٣) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (خوف). تلفت به الخوف : أى أحاطت به وشملته.

تعالى: ﴿ومن الناسِ مَنْ يعبدُ الله على حَرْف﴾(١) أى: «لايدوم. وتقول: إنما أنت على حَرْف، أى: لا أثق بك». وهذا راجع إلى ما قدّمناه؛ لأن تأويله أنه قَلِق فى دينه، على غير ثبات ولاطمأنينة ولا استحكام بصيرة، فكأنه معتمد على حرف دينه غيرُ واسِطٍ فيه، كالذى هو على حرف الجبل ونحوه. وقال أحمد بن يحيى: أى على شك. وهذا هو المعنى الأول. ومن هنا سُمِّيَت حروف المعجم حروفاً، وذلك أن الحرف حدُّ مُنقطَع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه. ويجوز أن تكون سُمِّيت حروفاً لأنها جهات للكلم ونواحٍ كحرف الشئ وجهاته المحْدقة به. ومن هذا قيل: فلان يقرأ بحرف أبى عمرو وغيره من القُرَّاء، وذلك لأن الحرف حدٌّ ما بين القراءتين وجهته وناحيته. ويجوز أيضاً أن يكون قولهم «حرف فلان» يراد به حروفه التى يقرأ بها، أى: القارئ يؤديها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص فيها، فيكون الحرف فى هذا، وهو واحدٌ واقعاً موقع الحروف وهى جماعة، كقوله تعالى: ﴿والمَلَكُ على أرجائها﴾(٢) أى: والملائكة، وقوله سبحانه: ﴿وجاء ربُّك والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾(٣) أى: والملائكة، وكقولنا: «أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهم» أى الدنانير والدراهم، وكقولنا «الأسَدُ أشدُّ من الذئب» أى: الأسْد أشدّ من الذئاب، وهذا واسع فى كلامهم. ونحوه أيضاً «المَلَكُ أفضلُ من الإنسان» أى: الملائكة أفضل من الناس. ومن هذا سمّى أهل العربية أدوات المعانى حروفاً، نحو: مِنْ، وقَدْ، وفى، وهَلْ، وبَلْ، وذلك لأنها تأتى فى أوائل الكلام وأواخره فى غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له. ومنه قولهم لهذه البقلة الحادّة «الحُرْف» سُمِّى بذلك لحِدّته، والعرب أيضاً تسميه «الثُّفّاء». ومنه قولهم «ناقة حَرْف» أى: ضامر، وتأويله أنها قد تحددت أعطافها بالضُّمْر والهزال، وليس هناك

---

(١) سورة الحج: الآية (١١).
(٢) سورة الحاقة: الآية (١٧).
(٣) سورة الفجر: الآية (٢٢).

سمَنٌ يكون معه رَهَل واسـترخاء. وقال بعضـهم: الحرف: التى انتقلت من هُزال إلى سِمَن. وتأويله هذا القول أنها قد انحرفت من حال إلى حال. وقال بعضهم: الحرف: التى كأنهـا حرف جبل فى شدتها وصلابتـها، وهذا واضح جليّ. وقال بعضهم: الحرف: التى كأنها حرف السيف فى مضائها وحِدّتها، وهذا أيضاً مفهوم غير خفى. وقال بعضهم: شُبّهت لضُمْرها بحرف من حروف المعجم، قالوا: وهو الهاء[١] لدقتها وتقويسها. وقال أحـمد بن يحيى: سُمّيت حرفاً لأنها انحرفت عن السِّمَن. وهذه كلهـا معـانٍ متقـاربة. ومن هذا قولـهم لمَكْسَب الرجل وطُعمـته: «الحِرْفة»، كـأنها الجهـة التى انحرف إليهـا عما سـواها من المكاسب. والمِحْراف: الميل، سُمى بذلك لحِدّته، أو لأنه يُعرف به حـدُّ الجِراحة وقدرُها، أى: يُسْبَرُ به. قال القُطامى يصف جراحة[٢].

إذا الطبيبُ بمِحْرافيه عَنَّ لَهـــــا زادتْ على النَّقْر أو تحريكها ضَجَما

الضَّجَم: الميل والإختلاف. والتحريف فى الكلام: تغـيير عن معناه، كأنه ميل به إلى غـيره، وانحُرف به نحـوه، كما قـال الله عز اسمـه فى صفة اليـهود ﴿يُحـرِّفـون الكَلِمَ عن مَواضعـه﴾[٣] أى: يغـيّرون معـانى التوراة بالتـمويهـات والتشبيهات. ويقال: انحرفَ الإنسانُ وغيرُه عن الشئ، وتحرَّف، واحْرَوْرَفَ، قال[٤]:

---

(١) اخـتلف اللسان فى الحـرف المُشَبَّه به وهو الألف لدق الناقـة، وتُشَبَّهُ بحرف الجـبل إذا وَصِفَتْ بالعِظَم [(اللسان مادة (حرف)].

(٢) ذكـر البيت فى اللسـان فى مـادة [حرف] وفى رواية أخـرى (على النَّفْر) وهو الوَرَمُ وفى مـادة [ضجم] من اللسان، كما ذكر البيت فى ديوان القطامى(١٠٢).

(٣) سورة النساء : الآية (٤٦).

(٤) ذكره ابن منظور فى اللسان مـادة [حرف] ونسبه إلى العَجّاجُ فى صفة ثور حـفر كِناساً، أى إن أصاب موانع، وعُدواء الشئ: موانعه، كما ذكر فى مادة [ظلف]، والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل، والظلوف، الظلّف: أى شداد.

وإن أصابَ عُدَواءَ احْرَوْرَفـا عنها، وولّاها الظُّلوفَ الظُّلَّفا

يصف ثوراً يحتفر كناساً. وأنشد أبو زيد:

مَشْىَ الجُمَعْليلة بالحَرْفِ النَّقل[1]

وقـال: الحرف: مسيـل الماء، وتأويله أنه انحـرف فسـال الماء عنه، ولم يستقم، فيـثبت عليه، فهذا كله يشهد لمعنى الحرف. وهذه الطريـقة من الاشتقاق إنما يحذق حقيقـتها من كان سَبْطا[2] مرتاضـاً، لا كَزا رَيِّضاً. فقـدأتينا على ذكر معنى الصوت والحرف، ونُتلى ذلك الحركة.

* اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهى الألف والياء والواو، فكمـا أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلـك الحركـات ثلاث، وهى الفتـحة والكسـرة والضمة، فالفتحة بـعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متـقدمو النحويين يُسـمّون الفتحةَ الألفَ الصغـيرة، والكسرةَ الياءَ الصـغيرة، والضمـةَ الواوَ الصغيـرة. وقد كانوا فى ذلك على طريق مـستقيـمة؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتى هن حروف تَوامّ كَوامل، قد تجدهن فى بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن فى بعض، وذلك قـولك: يخاف وينام، ويسـير ويطيـر، ويقوم ويسوم، فتـجد فيهن امتداداً واسـتطالة ما، فإذا أُوقعت بعدهن الهـمزة أو الحرف المدغم ازددْنَ طولاً وامـتـداداً، وذلك نحـو: يَشـاءُ ويَداءُ، ويَسُوء ويَهُوء، ويجئ ويفئ. وتقـول مع الإدغـام: شابّة، ودابّة، ويطيـب بَّكْر، ويسيـر رّاشد، وتُمُودَّ الثوبُ، وقد قُوصَّ زيد بما عليه؛ أفلا ترى إلى زيادة الامتـداد فيهن بوقوع الهمزة

---

(١) ذكر البيت فى اللسـان فى مادة [نقل] الجمعليلة: الناقة الهَرِمَة، النقل الأرض الكثـيرة الحصى. وذكر البيت ياقوت الحموى فى معجم الأدباء (٦/ ١٣١).

(٢) سَبْطا: أى سَهْلاً.

والمدغم بعدهن، وهنّ فى كلا موضعيهنّ يُسَمَّين حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد فى القياس منه.

ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعتَ واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه، وذلك نحو فتحة عين «عَمَر» فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامِر. وكذلك كسرة عين «عِنَب» إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: عِيْنَب. وكذلك ضمة عين «عُمَر» لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك: عُوْمَر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها.

ويزيد ذلك وضوحاً لك أن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتى بكل حرف منها بعد أى الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوًا فى اللفظ ولا استكراهاً، سواكن كنّ الحروف أو متحركات، وذلك نحو اللام من سَلْم وسِلْم وسُلْمَى، وكذلك العين من سَعْد وسُعْد وسِعْلاة وسِعاد وسَعِيد وسُعُود. فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف، إنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه. وأنت لو رُمْتَ أن تأتى بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة، وكذلك لو تكلفت الكسرةَ قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشّمت فيه مشقة وكُلْفة لا تجدها مع الحروف الصحاح، وذلك نحو «فِعْل» من القَوْل والطَّوْل، أصله أن تقول: قِوْل وطِوْل، ثم نستثقل ذلك، فتقلب الواو للكسرة قبلها ياء، فتقول: قِيل وطِيل، وقد قالتهما العرب مقلوبين هكذا. ونحوهما: ميزان وميقات وميعاد، كل هذه من الواو فى: وزن ووقت ووعد. وكذلك قالوا: مُوسِر ومُوقِن، وأصلهما: مُيْسِر ومُيْقِن، فكرهوا الياء بعد الضمة،

فـأبدلوها واواً. وكـذلك إن انكسـر مـا قبل الألـف أو انضم قلبت للكسـرة ياء وللضـمـة واواً، وذلك اليـاء فى قَراطِيس، إنما هـى بدل من الألف فى قِرْطاس، والواو فى ضُوَيرب إنما هى بدل من الألف فى ضارب.

وإنما قلبت هذه الحـروف بعد هذه الحـركات لأنك إذا بَدأتَ بالكسـرة فـقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتـمامها، فإذا تراجعـت عنهـا إلى الواو فقد نقضـت أول قولك بآخـره، وخالفتَ بـين طرفيـه. وكذلك إذا بدأت بالضمـة ثم جئت بعدها باليـاء فقد جـئت بأمر غيـرُه المتـوقع؛ لأنك لمّا جـئت بالضـمـة تُوُقعت الواو، فإذا عـدلتَ إلى الـياء فقد نقــضت بآخر لفظك أوّله، إلا أن ذلك وإن كان مـستثقـلاً، فليس بمستحـيل فى الطاقة والطَّوْع كاسـتحالة مـجئ الألف بعد الكسرة أو الضمة.

فإن قلت: فـما بالك تقـول: الغُيُر، والعُيَبـة، والطِّوَل، والعِوَض، فتـأتى بالياء بعد الضمة، وبالواو بعد الكسرة.

فالجواب: أنه إنما جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما. وكذلك قــولهم: اجْلَوَّذَ اجْلِوّاذاً، اخْرَوَّط واخْرِوّاطاً، فـتـصـح الواو الأولى فى اجْلِوّاذ واخْرِوّاط من قـبل أنها لما أُدغـمت فى التى بعـدها قـويت، وضارعت الحـروفَ الصحاح، فـجاز ثباتها مع انكـسار ما قبلها. وكـذلك قالوا: قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرون لُيّ، فصححوا الياء الأولى وإن كانت ساكنة مضموماً ما قبلها، من قبل أنها قويت بالإدغام، فحصّنها عن القلب.

فإن قلت: فـمـا بـالك تقـول: سَوْط وحَوْض وثَوْب وبَيْت وقَيْد وشَيْخ، فتصح الـواو والياء وهما ساكنتـان وقبلهما حـركة تخالفهـما؟ وهلا قلبتهـما ألفاً

لانفتاح ما قبلهما، كما تُقلب الواوُ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فى نحو: ميزان وميقات وميلاد، والياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فى نحو الكُوسَى والطُّوبى؟

فالجواب فى ذلك: أن بين الياء وبين الواو قُرْباً ونسباً ليس بينهما وبين الألف؛ ألا تراها تثبت فى الوقف فى المكان الذى تُحذفان فيه وذلك قولك: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ثم تقول: ضربت زيدًا، وتراهما تجتمعان فى القصيدة الواحدة رِدْفَيْن نحو قول امرئ القيس.

قد أَشهدُ الغارة الشَّعواءَ[1] تحملُنى جَرْداء معروقة اللَّحْيين سُرْحُوبُ

ثم قال فيها:

كالدَّلْو بُتَّتْ عُراها وهى مُثْقَلةٌ وخانَها وَذَمٌ منها وتكْريبُ[2]

ولا يجوز معهما ألف فى مكانهما. فلما كان بين الواو والياء هذا التقارب، وتباعدتا من الألف هذا التباعد وغيره مما سنذكره فى أماكنه إن شاء الله، جذبت كل واحدة منهما صاحبتها إليها؛ لأنهما صارتا بما ذكرناه من أمرهما بمنزلة الحرفين يتقارب مخرجاهما، نحو الدال والطاء، والذال واظاء، فقُلبت الواو للكسرة قبلها، والياءُ للضمة قبلها، ولما تباعدت الألف منهما تباعدت الفتحة أيضاً من الكسرة والضمة، فلم تَقْوَ الفتحةُ فى نحو سَوْط وحَوْض وبَيْت وقَيْد على قلب

(١) الشعواء: فاشية متفرقة، معروقة اللحيين: إذا عرى لحياها من اللحم السرحوب: من الخيل العتيق الخفيف، وقد ذكر البيت فى اللسان مادة [عرف]. وذكر البيت فى ديوان امرئ القيس (٢٢٥).

(٢) وذكر البيت فى اللسان فى مادة [الكرب] والتكريب: ذات كَرَب، وكل شديد العقد من حبل، أو بناء أو مَفْصِل: مُكْرَبٌ.

الواو والياء ألفاً، واحتمل لما ذكرناه من التفاوت الذى بينهما، ولخفة الفتحة، مجئ الواو والياء ساكنتين بعد الفتحة.

فإن قلت: فقد نرى الفتحة تقلب الواو والياء المتحركتين ألفاً فى نحو: قامَ، وباعَ، وخافَ، وطالَ، وقد قدّمتَ من قولك أن الحركة فى الحرف تقوّيه وتحصّنه، فإذا جاز للفتحة أن تقلب الحرف المتحرك القوى، وهما الواو والياء، فى نحو قامَ وسارَ، فهلا قلبت الحرفَ الساكن الضعيف فى نحو: بَيْت وشَيْخ وحَوْض وسَوْط؟

فالجواب: أن هذه مغالطة من السائل، ودعوى فى سؤاله، وذلك أن الواو والياء فى نحو قامَ وباعَ لم تقلبا ألفين؛ لأن الفتحة قويت عليهما متحركتين، فقبلتهما، ولو كان ذلك كذلك لوجب قلب الواو ياء فى نحو عِوَض وحِوَل، وقلب الياء واواً فى نحو عُيَبة وسُيَرة، بل كان ذلك مع الضمة والكسرة أوجب لثقلهما وقوة تأثيرهما.

وإنما كان الأصل فى قامَ: قَوَمَ، وفى خافَ: خَوِفَ، وفى طالَ: طَوُلَ، وفى باعَ: بَيَعَ، وفى هابَ: هَيِبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهى الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة فى قلب الواو والياء فى نحو قامَ وباعَ، لا ما ادّعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك. وسندل فيما نستقبل بإذن الله عز وجل على مضارعة حروف اللين للحركات.

فأما الكسرة فى نحو عِوَض وطِوَل، فلو قُلبت لها الواو المتحركة، كما قلبت الواو المتحركة فى قام ألفاً للفتحة واستثقال حركتها، لوجب أن تقول:

عيَض وطيَل، فلا تصيـر إلى حرف تأمن فيه الحركة، إنما صـرت إلى الياء، والياء قد يمكن تحـريكها، وليس كـذلك الألف فى قام؛ لأنك قـد صرت من الواو إلى حرف تؤمن حـركته. واليـاء فى عُيَبة كالواو فى عوَض، لأنه ليس قـبلهما فتـحة تَجتلبُ الألف التى تؤمن حركتها، فلذلك لم تُقلبا، فافهم!.

على أن من العرب من يقلب فى بعض الأحوال الواو والياء الساكنتين ألفين للفتحـة قبلهما، وذلك نحو قـولهم فى الحِيْرة: حاريّ، وفى طَيّئ: طائيّ. وأجاز غيـرُ الخليل فى «آية» أن يكون أصلها «أَيّة» فـقلبت الياء الأولى ألفـاً لانفتـاح ما قبلهـا. وقالوا: أرض داويّة، منسوبة إلى «الدَّوّ»، وأصلهـا «دَوِّيّة»، فقلبت الواو الأولى الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها، إلا أن ذلك قليل غير مقيس عليه غيره، ومع ذلك فشُبْهَتُه ما ذكرت لك.

فقد ثبت بما وصـفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحـركات ومُتَنَشِّئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مُشْبَعة، والياء كسرة مشبعة، والـواو ضمة مشبعة. يؤكد ذلك عندك أيضـاً أن العرب ربما احتاجت فى إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ الحرف، فتشبع الفتحة، فيتولد بعدها ألف، وتُشبع الكسرة، فتتولد بعدها ياء، وتُشبع الضمة فتتولد بعدها واو، وأنشد سيبويه :

فَبَيْنا نحن نرقُبُه أتـانـــــا ... مُعَلِّقَ وَفْضة وزنادَ راعي[(١)]

أراد «بينَ نحن نرقبه أتانا» فأشبع الفتحة، فحدثت بعدها ألف.

---

(١) ذكر البيت فى كتاب سيبويه (١/ ١٧١) ونسـبه إلى رجل من قيس عيلان وذكر للبيت فى شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩٧)، وذكر فى لسان ابن منـظور بلا نسبة فى مادة (بين) وتقدير الكلام (بين أوقات نحن نرقبه أتانا) أى أتانا بين أوقات رَقْبَتِنَا إياه. والوفضة: خريطة يحْمِل فيها الراعى أداته وزاده، وهى أيضا جعبة السهام إذا كانت من أدم لاخشب فيها.

فإن قيل: فلِامَ أضاف الـظرف الذى هو «بَيْنَ» وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو ما عُطف عليه غيره بالواو دون سائر حـروف العطف، نحو: المالُ بين القومِ، والمال بينَ زيدٍ وعـمرو، وقوله «نحن نرقبه» جملة، والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف.

فالجواب: أن ههنا واسطة محذوفاً، وتقدير الكلام: «بين أوقاتِ نحن نرقبه أتانا» أى: أتانا بين أوقـاتِ رِقْبتنا إياه، والجمـل مما يضاف إليهـا أسمـاء الزمان، نحو: أتيتك زمنَ الحـجاجُ أميرٌ، وأوانَ الخليفةُ عبـدُ الملك، ثم إنه حذف المضاف الذى هو «أوقات» وأولى الظرف الذى كان مضافاً إلى المحذوف الجملةَ التى أقيمت مقام المضاف إليهـا، كقوله تعالى ذكره: ﴿**واسْأَلِ القريةَ**﴾[1] أى: أهلهـا. هكذا علّقتُ على أبى على فى تفـسير هذه اللـفظة وقت القرادة عليه، وقـلَّ من يضبط ذلك، إلا من كان مُتْقناً أصيلاً فى هذه الصناعة.

ومثل البيت الذى مضى بيت آخر من أبيات الكتاب، وهو قول الفرزدق[2].

تَنْفى يداها الحَصَى فى كل هاجرةٍ نَفْىَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيـــفِ

أراد «الصيـارف» فأشبع الكسـرة، فتولّدت عنـها ياء. فأمـا «الدَّراهيم» فلا حجة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون جمع «دِرْهام» وقد نطقت به العرب، قال:

---

(١) سورة يوسف آية رقم (٨٢).

(٢) ذكـر فى ديوان الفرزدق (٥٧٠) وفى كـتاب سـيبـويه (١/ ٢٨) يصف سـرعة الناقـة فى سيـر الهواجر. والهاجرة: وقت اشتـداد الحر فى الظهر. فيراها لشدة وقعها فى الحصـى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسـمع له صليل كالدنانير إذا انتقدها الصيرفى لينقد رديئـها عن جيدها. وذكر فى اللسان فى مادة درهم. وذكر عجز البيت فى الخصائص (٢/ ٣١٥).

لو أنّ عندى مائتى دِرْهـــام   لجـازَ فى آفاقى خاتامـــى[١]

ومثل البيت الأول قولُ أبى ذؤيب[٢]:

بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغــــهِ   يوماً أتيحَ له جرئٌ سَلْفَـــعُ

يريد «بينَ تعنُّقه» إلا أن هذه الألف وإن كانت إشباعا[٣] للفتحة، فإنها فى هذا الموضع زيادة لازمة. وأنشدنا أبو على لابن هرمة يرثى ابنه[٤].

وأنتَ فى الغَوائل حين تُرْمَى   ومن ذمّ الرجال بمُنْتَـــــزاحِ

أراد: بمنتزَح، فأشبع فتحة الزاى. وأنشدنى أيضا[٥]:

---

(١) ذكر البيت فى مادة (درهم) فى كل من الصحاح واللسان وتاج العروس.

(٢) ذكر البيت فى شرح أشعار الهذليين(٣٧).

تعنقه: إلتـزمه فأدنى عنقَه من عنقِه، الـكماة: جمع لكمِىّ وهو اللابس السـلاح وقبل هو الشجاع. كمـا أنه تجمع أيضا على أكماء: وروغه: أى حاد من يراوغ إذا كـان يحيد عمّا يُديره عليه ويُحايصُه والمراد تفاديه للضربات. أتيح: هُيِء له ، سلـفع: الشجاع الجرئ الجسور أو هى الناقة الشديدة.

والمراد: عند إلتحام الجيش والمقاتلين يحاول الشجاع تفادى الضربات وقد أتيح له وهُيِّأت له ناقة شديدة جريئة لا تهاب القتال.

(٣) إشباع الفتـحة: الإشباع فى اللغة هو المتزين بأكثـر مما عنده، وفى الاصطلاح العروضى هو مد الحرف المتحرك فينشأ عن هذا الحرف حرف ساكن من جنس حركة الحرف المتحرك وهذا لا يكون إلا فى نهاية الشطر الأول، ونهاية الشطر الثانى أو فى حـرف الهاء إذا لم يتل، بساكن. (دراسة عروضية فى الأبحر ذات التفعيلة الواحدة)[للاستاذ أمين السيد(٧٦)].

(٤) البيت فى شعـر ابن هرمة (٩٢) وفى كتاب الخصـائص لابن جنى (٢/ ٣١٦) وذكر فى اللسان لابن منظور فى مادة [نزح]، الغوائل: جمع غائلة وهى المهالك، منتزاح: أى بعيد منه.

(٥) البيتان نسـبا إلى ابن هرمة وذكر البيت الأول فى المسائل الحلبـيات (ق٢٤/ب) وشرح المعلقات السبع للزوزنى (٢٨٥) ولم ينسب فى اللسان فى مادة (شرى) والخصائص (٢/ ٣١٦).

الله يعلمُ أنّا في تَلَفُّتنـــــــــــا   يومَ الفراقَ إلى أحبابنا صُـــــوْرُ
وأنني حَوْثُما يُشْرِى الهوى بَصَرى   من حيثما سَلَكوا أَدْنُو فأَنْظُــــور

يريد : «أنْظُرُ» فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو.

وقد أجرت العرب أيضاً الحرف مـجرى الحركة فى نحو قولهم: لم يَخْشَ، ولم يَسْعَ، ولم يرم، ولم يغـزُ، فـحذفـوا هذه الحروف للـجزم، كـماتحـذف له الحركات فى نحو لم يقُم، ولم يقعدْ.

وكذلك أيضا أجروا الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرف «هِنْد» اسم امرأة معرفةَ، فإذا تحرك الأوسط منعوه الصرف معرفة البتة، وذلك نحو «قَدَم»، فصارت الحركـة فى منع الصرف بمنزلة الياء فى «زَيْنَب» والألف فى «عَنَاق» ونحـوهما فى منع الصرف، ولهذا نظائر سنذكرها فى أمـاكنها إن شاء الله تعالى. أفلا ترى إلى هذه الحروف كيف تتبع الحركات التى قبلها وهى أبعاض لها، فقد صح ما قدّمناه.

وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حـركات لأنها تقْلقُ الحرف الذى تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التى هى أبعاضها، فـالفتحة تجتذب الحرفَ نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحـو الياء، والضمة تجتذبه نحـو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التى هى أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكمّلت الحركاتُ حروفاً، أعني ألفاً وياءَ وواواً.

* واعلم أن الحـــروف فى الحـركـة والـسكون على ضـربـين: سـاكن، ومتحـرك. فالساكن: ما أمكن تحمـيلهُ الحركات الثلاث نحـو كاف «بكْرٍ»، وميم «عَمْرٍو»؛ ألا تراك تقول: بكَر وعَمَرو، وبكِر وعَمِرو، وبكُر وعَمُرو، فلما جاز أن تحمّله الحركات الثلاث علمت أنه قد كان قبلها ساكناً.

والمتحرك : هو الذى لا يمكن تحميلُه أكثر من حركتين؛ لأن الحركة التى هى فيـه قد استُغني بكونهـا فيه عن اجـتلابها له، وذلك نحـو ميم «عُمَر»، يمكن أن تحمّلها الكسـرة والضمة، فتـقول: عُمِر وعُمُر، ولا يمكنك أن تجتلب لها فـتحة، لأنها قد كانت فى أول اعتبارك إياها مفتوحة، والحرف الواحد لا يتحمل حركتين، لا متفـقتين ولا مختلفـتين. وإذا كانت الركات ثلاثاً: فـتحة، وكسـرة، وضمة، فالمتحرك إذن على ثلاثة أضرب: مفتوح، ومكسور، ومضموم. فالمفتوح: هو الذى إذا أشبعتَ حـركته حدثت عنهـا ألف، نحو ضاد «ضَرَب»، لك أن تُشبع الفـتحة فتقول: «ضَارَب». والمكسـور: هو الذى إذا أشبعتَ حركته حـدثت عنها ياء نحو ضاد «ضِراب»، لك أن تُشبع الكسرة فتقول: «ضيراب». والمضموم: هو الذى إذا أشبعت حركته حدثت عنها واو، نحو ضاد «ضُرِبَ»، لك أن تُشبع الضمة فتقول: «ضُورِبَ»، إلا أن هذه الحـروف اللائى يحـدُثنَ لإشـبـاع الحـركـات لا يكُنّ إلا سواكِن؛ لأنهن مدّات، والمدّات لا يتحرّكن أبداً.

* واعلم أن الحـركة التى يتـحملهـا الحرف لا تخلو أن تكون فى المرتـبة قبله، أو معه، أو بعده.

فمـحال أن تكون الحركة فى المرتـبة قبل الحرف، وذلك أن الحـرف كالمحل للحركة، وهى كـالعَرَض فيه، فهي لذلك محـتاجة إليه، فلا يجـوز وجودها قبل وجوده. وأيضـاً لو كانت الحـركة قبل الحـرف لما جاز الإدغـام فى الكلام أصلاً؛ ألاترى أنك تقول «قَطَّعَ»، فتدغم الطاءَ الأولى فى الثـانية، ولو كانت حركة الطاء الثانية فى الرتبة قبلها، لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كـذلك لما جاز إدغام الأولى فى الثانـية؛ لأن الحركة - على هذه المقـدمة - مرتبـتُها أن تكون قـبل الطاء الثانيـة، بينها وبين الأولى، وإذا حَجـز بين الحرفين

حركـة بطل الإدغام، فجواز الإدغـام فى الكلام دلالةُ على أن الحركة ليـست قبل الحرف المتحرك بها.

فقد بطل بما ذكـرناه أن تكون حركة الحرف فى الرتبـة قبله، وبقي أن تكون معه أو بعده، وفي الفرق بينهما بعض الإشكال.

فالذى يدل على أن حـركة الحرف فى المرتـبة بعده، أنك تجـدها فاصلة بين المثلين أو المتقـاربين إذا كان الأول منهما متـحركاً، فالمثـلان نحو قولك: قَصَص، ومَضَض، وطَلَل، وسُرُر، وحُضُض، ومِرَر، وقِدَد. فلولا أن حركة الحرف الأول من هدين المثلين بعـده لما فـصلت بينه وبين الذى هو مـثله بعده، ولو لم تفـصل لوجب الإدغام؛ لأنه لا حاجز بين المثلين، فإن ظهر هذان المثلان ولم يدغم الأول منهما فى الآخـر فظهورهما دلالة على فصل واقع بينهما، وليس ههنـا فصل البتة غير حركة الحرف الأول.

فإن قيل: ما تنكر أن يكون الفـاصل بين المثلين فى نحو : طَلَل، وسُرُر إنما هو حركة الحرف الآخر، دون ما ذهبتَ إليه من حركة الحرف الأول.

قيل: قد تقدم من القول ما فيه دلالة على أن الحركة لا يجوز أن تكون قبل الحـرف. ويدل على فسـاد قول من قـال إن الحـاجز بين المثلين فى نحـو: جُدَد، وعُدَد، إنما هو حركة الثانى أنه لو فُصل هنا بالحـركة لوجب الفصل بها فى نحو: شَدّ، ومَدّ، وقَدّ؛ لأن الثانى من الحرفين متحرك، فوجودك الإدغام فى نحو شدّ، ومدّ مع حركة الثانى منهما، دلالة على أن الحركة فى الحرف الثانى لم تفصل بينه وبين الأول، ولو كانت فـى الرتبة قبله لوجب الـفصل بها بينهـما. وأيضـاً فإنك تقول: شَدَدْتُ وحَلَلْتَ، فيظهـر الثانى من المثلين ساكناً. فهذا أمـر - كما تراه - واضح فى المثلين.

وأما المتقاربان فنحو قولك فى «وَتِد» إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام: «وَدٌّ» فكانت الحركة فى التاء قبل إسكانها فاصلة بينها وبين الدال، فوجب لذلك الإظهار، فلما سلبت التاء كسرتها، وزالت الحركة أن تكون حاجزة بينها وبين ما بعدها، وسكنت التاد، واجتمع المتقاربان، أبدلت التاء دالاً، وأدغمتها فى الدال بعدها، كما تقول فى انْعَتْ داودَ: انْعَدّاودَ، فظهور التاء فى «وَتِد» مادامت مكسورة، وإدغامها إذا سكنت، دلالة على أن الحركة قد كانت بينهما، وإذا كانت بينهما فهي بعد التاء لا محالة. فهذه دلالة من القوة على ما ترى.

ودلالة أخرى تدل على أن حركة الحرف بعده، وهى أنك إذا أشبعتَ الحركة. تمتها حرف مدّ، كما تقدم من قولنا فى نحو ضَرَبَ وقَتَلَ، إذا أشبعت حركة الفاء قلت: ضارَبَ وقاتَلَ. وضُرِب وقُتِلَ إذا أشبعتَ قلت: ضُورِبَ وقُوتِلَ. وكذلك ضِراب وقِتال، إذا أشبعتَ قلت: ضِيراب وقِيتال. فكما أن الألف والياء والواو بعد الضاد والقاف، فكذلك الفتحة والكسرة والضمة فى الرتبة بعد القاف؛ لأن الحركة إذا كانت بعضاً للحرف، فالحرف كلّ لها، وحكم البعض فى هذا تابع لحكم الكل، فكما أن الحروف التى نشأت عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة بها، فكذلك الحركات التى هي أبعاضها وأوائل لها وأجزاء منها فى الرتبة بعد الحروف المتحركة، وهذا واضح مفهوم لمتأمله.

فإن قلت: ما تنكر أن تكون الحركة تحدث مع الحرف المتحرك البتة، ثم تأتي بقية حرف اللين التى هي مكملة للحركة حرفاً، مستأنفه بعد الحركة التى حدثت مع الحرف البتة، كما قد نشاهد بيننا من الأشياء ما يصحبه بعض لغيره، ثم يأتى تمام ذلك البعض فيما بعد، فلا يلزم من هذا أن يكون ذلك البعض الذى شوهد أولاً مصاحباً لغيره، فى حكم البقية التى جاءت من بعده بل يكون الجزء الأول

مصاحبـاً لما وُجد معه، والجزء الثانى آتيـاً من بعده. ونظير هذا: رجل له عشرون غلاماً، فقـدِم ومعه منهم عشرة، ثم وافى بعد استـقراره بمن وافى فى جملته من غلمانه بقيتُهم، فليس من تَأَخَّر منهم بموجب تأخر من تقدم منهم، فما أنكرت مع ما مثّلنا أن تكون الحركة حادثة مع الحرف، وتكون المدة التى تحدث لإشباع الحركة مستقبلة فيما بعد؟.

فالجواب: أن هذا التمثيل إنما يصح فيما أمكن تقطعه وتجزؤه؛ لأنه قد يمكن أن يحضــر بعض الغلمان مع مـالكهم، ويغيب بعض . فـأما مـا اتصلت أجزاؤه وتتابعت وتوالت شيـئاً فشيئاً، ولم يمكـن قطعها ثم العود إلى تمامها، فـقد جرى لذلك مجرى الجزءالواحد الذى لا يسوغ تجزؤه، فمحال أن يكون له حكم إلا وهو مشـتمـل عليه، وذلك حكم حـرف المد الذى يحدث عن تمكين الحـركة ومَطْلـها واستطالتـها، هو من هذا الوجه فى حكم الحـركة، والحركـة فى حكمه، لأنه لا يمكن فصل الحـركة منه والعود إلى استـتمامه؛ لأن هذه المدة المسـتطيلة إنما تسمى حرفاً ليناً مادامت متصلة، فمتى عُقْتَها عن الاسـتطالة بفصل ما فقد أخرجتها عن اللين والإمتداد الذى فى شرطها. وإذا كانت الحـركة لاتصالها بالحرف فى حكمه، كما أن الألف بعد الضاد فى ضارب، فكذلك الفتحة فى الرتبة بعد الضاد.

وقول النحـويين إن الحركـة تَحُل الحرف مجـاز لا حقيـقة تحـته، وذلك أن الحرف عَرَض. والحـركة عَرَضٍ أيضاً، وقـد قامت الدلالة من طريق صـحة النظر على أن الأعراض لا تحلّ الأعراض، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معـه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حَلَّته، وصار هو كأنه قد تضمنها، تجوّزاً لاحقيقة.

واستـدل أبو على على أن الحـركة تحـدث مع الحرف بأن النون السـاكنة إذا تحركت زالت عن الخـياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحـركت انقلبت همزة، فدل على ذلـك عنده على أن الحركة تحـدث مع الحرف، وهو لعـمرى اسـتدلال قوي. وقد ذكرتُ فى كتاب الخصائص فساد هذا القول من أبى على.

قد فرغنا من ذكر مائية الأصوات والحروف والحركات، وأين محل الحركات من الحروف. ونحن نُتبع هذا القول على معنى قولهم: حروف المعجم، وعددها، وأجناسها، وأصنافهـا، ثم نستأنف بعد ذلك القولَ على حرف حـرفٍ منها بحسب ما شرطناه على أنفسنا، وجعلناه فى ضَمان كتابنا، بإذن الله عز وجل وقدرته.

إن سأل سائـل فقال: ما مـعنى قولنا «حـروف المُعْجَم»؟ هل المعجَم صـفة لحروف هذه أو غير وصف لها.

فالجواب: أن «المُعْجَم» من قولنا «حروف المُعْجَم» لا يجـوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين:

أحدهما: أن «حروفاً» هذه لو كانت غيـر مضافة إلى المعجم لكانت نكرة، و«المعجم» معرفة كما تري، ومحال وصف النكرة بالمعرفة.

والآخر: أن الحروف مضـافة إلى «المعجم»، ومحال أيضاً إضـافة الموصوف إلى صفته. والعلة فى امتناع ذلك أن الصـفة هى الموصوف، على قول النحويين، فى المعنى، وإضافـة الشيء إلى نفسه غير جـائزة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة، والأخ هو الظريف فى المعنى. وليس يريد النحـويون بالصـفة مـا يريد المتكلمـون بها من نحـو القُدْرة، والعِلْم، والسُّكون، والحركـة؛ لأن هذه الصفات غير الموصـوفين بها؛ ألا ترى أن

السَّواد غير الأسْوَد، والعِلْم غيـر العالم، والحركة غير المتـحرّك. وإنما الصفة عند النحويين هى النعت، والنعت هو اسم الفاعل أو المفعـول، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى مما يوجد فيه معنى الفـعل نحو «ضارب» و«مضروب» ومِثْلٍ» و«شِبْهٍ» و«نَحْوٍ» ومايجري مجرى ذلك. وإذا كـانت الصفة هي الموصوف عندنا فى المعنى لم يجز إضافة «الحروف» إلى «المعجم»، لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما امتنع ذلك من قـبل أن الغرض فى الإضافـة إنما هو التخصيص والتـعريف، والشئ لا تُعرّفـه نفسه؛ لأنه لو كـان معرفـة بنفسه لما احـتيج إلى إضافـته، وإنما يضاف إلى غـيره ليـعرّفه؛ ألا ترى أنك تضـيف المصدر إلى الفـاعل تارة، نحو: عجبت من قيـام زيد، وإلى المفعول أخرى، نحو : عجـبت من أكل الخبز، وإنما جازت إضافة المصدر إليهما لأنه فى المعنى غيرهما. وتجوز أيضاً إضافة الفاعل إلى المفعول، نحو: عجبت من ضارب زيد، و﴿**هَدْياً بالغَ الكعبة**﴾[1] و﴿**هذا عارضٌ مُمْطِرُنا**﴾[2]. وإنما جاز ذلك لأن الفـاعل غير المفـعول، ولانجيـز: سُررتُ بطالعةِ الشمس، كما تقول: سُررت بطلوع الشمس؛ لأن طلوعها غيرها، فجازت إضافته إليها، والطالعة هى الشمس، فلا تضيفها إلى نفسها.

فكذلك لو كان «المُعْجَم» صفـة لـِ«حروف» لما جازت إضافتهـا إليه، وأيضاً فلو كان «المعجم» صـفة لـ«حروف» لقلت «المُعْجَمة» كمـا تقول: تعلمت الحروف المعجمة. فقد صح بما ذكرناه أن «المُعْجَم» ليس وصفاً لـِ«حروف».

والصواب فى ذلك عـندنا ما ذهب إليه أبو الـعباس مـحمد بن يـزيد المبرد رحمه الله، من أن «المُعْجَم» مـصدر بمنزلة «الإعجام» كمـا تقول: أدخلته مُدْخَلاً، وأخرجـته مُخْرَجاً، أى: إدخالاً وإخـراجاً. وحكى أبو الحسن سـعيد بن مسـعدة

---

(١) سورة المائدة : الآية (٩٥). (٢) سورة الأحقاف: الآية (٢٤).

الأخفش أن بعضهم قرأ ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فما له من مُكْرَمٍ﴾(١) بفتح الراء، أى: من إكرام، فكأنهم قالوا: هذه حروف الإعجام. فهذا أسدّ وأصوب من أن يُذْهَب إلى أن قولهم «حروف المُعْجَم» بمنزلة قوله: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، لأن معنى ذلك: صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع فَالأولى غير الصلاة فى المعنى، والجامع غير المسجد فى المعنى أيضاً، وإنما هما صفتان حُذف موصوفاهما، وأُقيمتا مقامهما، وليس كذلك «حروف المعجم» لأنه ليس معناه: حروف الكلام المعجم، ولا حروف اللفظ المعجم، إنما المعنى أن الحروف هى المعجمة، فصار قولنا «حروف المعجم» من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقولهم: هذه مطيةُ رُكوبٍ، أى: من شأنها أن تُركب، وهذا سَهْمُ نِضال، أى: من شأنه أن يُناضَل به. وكذلك «حروف المعجم» أى: من شأنها أن تُعْجَم، فاعرف ذلك.

وقد اعترض فصلنا هذا أمرٌ لابد من شرحه وإبانته بالاشتقاق. اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت فى كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح. من ذلك قولهم: رجل أعْجم، وامرأة عَجْماء، إذا كانا لا يُفصحان ولا يُبينان كلامهما. وكذلك العجْمُ والعَجَم، ومن ذلك قولهم عَجَمُ الزبيب وغيره، وإنما سُمّي عَجَماً لاستتاره وخفائه بما هو عَجَم له. ومن ذلك قوله ﷺ(٢) «جُرْحُ

(١) سورة الحج: الآية (١٨).
الآية فى القرآن ﴿وَمَن يهِنّ بالله فَمَا لَهِ مِّن مكْرِمٌ﴾.

(٢) (جرح العجماء جبار)
صحيح: رواه البخارى فى صحيحة :ك/ الزكاة (ح/١٤٩٩) ب/ فى الركاز الخمس (٣/ ٣٦٤) ومسلم فى صحيحه ك/ الحدود (ح/ ١٧١٠) ب/ جرح العجماء والمعدن والبئر جبار(١١/ ٢٢٥) وأبو داود فى سننه ك/ الإمارة (ح/ ٣٠٨٥) ب/ ما جاء فى الركاز (٣/ ١٧٨)، والترمذى فى سننه :ك / الأحكام (ح/١٣٧٧)ب/ ماجاء فى العجماء وجرحها =

العَجْماء جُبار» يراد به البهيمة لأنها لا توضِّح عما في نفسها. ومن ذلك تسميتهم صلاتى الظهر والعصر «العَجْماوين» لما كانتا لا يُفصَح فيهما بالقراءة. قال أبو على: ومن ذلك قولهم: عَجَمت العُودَ ونحوه، إذا عَضضْتَه، قال: وهو يحتمل أمرين كل واحد منهما راجع إلى ماقدمناه، أحدهما: أنه قيل عَجَمْتُه لأنك لما أدخلته فاك لتعَضّه فقد أخفيته فى فيك. والآخر: أنك قد ضغطت بعض أجزائه بالعَجْم، فأدخلت بعضها فى بعض، فأخفيتها. وربماسمّت العرب الأخرسَ «أَعْجَم» من هذا. فأما قول ذى الرُّمّة[1]:

حتى إذا جَعَلْتهُ بين أَظْهُرها   من عُجْمة الرمل أنقاءٌ لهاجِبَبُ

فالعُجْمة: مُعْظم الرمل وأشدّه تراكماً، سمى بذلك لتداخله واستبهام أمره على سالكه. ومنه قولهم: استعجمت الدارُ: إذا صَمّت، فلم تجب سائلها، قال امرؤ القيس:

صَمّ صَدَاها وعَفا رسمُها   واستَعجمتْ عن مَنْطق السائل[2]

فإن قال قائل فيما بعد: إن جميع ما قدمته يدل على أن تصريف (ع ج م) فى كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح، وأنت إذا قلت: أَعْجمتُ الكتاب،

= جبار (٣/ ٦٥٢) والنسائى فى سننه ك/ الزكاة ب/ المعدن (٥/ ٤٥)، وابن ماجه فى سننه ك/ الديات (ح/ ٢٦٧٣) ب/ الجبار (٢/ ٨٩) وأحمد فى مسنده (٢/ ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣١٩، ٤٩٥، ٥٠١) وعبدالرزاق فى مصنفه (١٨٣٧٣)، والدارمى فى سننه ك / الزكاة ب/ فى الركاز (١/ ٣٩٣) وأبو داود الطيالسي فى مسنده (٢٣٠٥)، والبيهقى فى السنن ك/ الزكاة ب/ زكاة الركاز (٤/ ١٥٥) وابن خزيمة فى صحيحة (٢٣٢٦) والحميدى فى مسنده (١٠٧٩) . والطبرانى فى الكبير (ح/ ١٠٠٣٩) كلهم من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا.

(١) ذكر البيت فى ديوان ذى الرمة (٧٩)، الأنقاء: جمع النقاء وهو الكَثِيبُ من الرمل.

(٢) ذكر البيت فى ديوان امرؤ القيس (١١٩) صم صداها: أى لا صدى لأصوات أهلها فهى خاوية لا أنيس فيها.

فإنما معناه: أوضحته وبيّنته، فقد ترى هذا الفصل مخالفاً لجميع ما قدمته، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما ذكرته؟

فالجواب: أن قولهم «أَعْجَمْتُ» وزنه «أَفْعَلْتُ» و«أَفْعَلْتُ» هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمت زيداً، أي: أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه: أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأنقذته، فقد أوجبتَ جميع هذه الأشياء له - فقد تأتي «أَفْعَلْتُ» أيضاً يراد بها السَّلْب والنفي، وذلك نحو: أشكيتُ زيداً: إذا زُلْتَ له عما يشكوه، أنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو زيد(١):

تَمُدُّ بالأعناق أو تَلْويها وتَشْتكي لو أننا نُشْكيها

أي: لو أننا نزول لها عما تشكوه

ومنه قوله عز وجل: ﴿**إنّ الساعةَ آتيةٌ أكاد أُخْفيها**﴾(٢) تأويله - والله أعلم - عند أهل النظر: أكاد أُظهرها. وتلخيص حال هذه اللفظة: أي أكاد أُزيل عنها خفاءها، وخِفاء كل شيء: غطاؤه، ومن ذلك خِفاءالقِرْبة، للكساء الذي يكون عليها، وجمعه: أَخْفِية، أنشدنا أبو علي(٣):

لقد علِمَ الأيقاظُ أَخْفِيةَ الكَرَى تَزَجُّجَها من حالك واكتحالَها

فقوله أخْفِية الكَرى: جمع خِفاء، والكَرى: النوم، وجعل الأعين في

(١) ذكر البيتان في اللسان في مادة [جفا] ولم تنسب لقائلها ولها ثالث وهو (مَسَّ حَوَايَانَا فَلَمْ نُجْفِيهَا) أي فلمّا نرفع الحوية عن ظهرها كما ذكر في الخصائص (٣/ ٧٧).

(٢) سورة طه: الآية ١٥.

(٣) ذكر البيت في اللسان في مادة (خفا) ولم ينسب لقائله، ولقد نسب العيني البيت إلى الكميت (٣/ ٦١٢) وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصل للزمخشري (٥/ ٢٧). وأخفية الكرى: الأعين وكل من ستر شيء فهو له خِفاء.

اشتـمالها على الـنوم بمنزلة الخِفاء فى اشتـماله على مـا سُتر به. ونصب «أخفـيةَ الكرى» على التمييز، كما تقول: لقد علم الأيقاظُ عُيوناً تَزَجُّجَها. فأخفيها فى أنه «أُزيلُ خِفاءها» بمنزلة قوله «لو أننا نُشكيهـا» أى : نزول لها عما تشكوه. فكذلك أيضاً يكون قولنا «أعجمت الكتاب» أى: أزلت عنه استعجامه، كما كان أخفيها: أزيل خِفاءها، و«نشكيها»: بمنزلة ننزع لها ما تشكوه.

ونظيره أيضـاً «أشكلت الكتاب» أي: أزلت عنه إشكاله. وقد قـالوا أيضاً: عَجَّمْتُ الكتاب، فجاءت «فَعَّلْتُ» للسَّلب أيضاً، كماجاءت «أَفْعَلْت».

ونظيـر «عَجَّمت» فى النفى والسلب قـولُهم «مَرَّضْتُ الرجلَ» أى : داويتـه ليزول مرضه، و«قَذَّيت عينه» أى: أزلت عنها القَذَى. ومنه «رجُل مُبَطَّن» إذا كان خَميص البطن، كأن بطنه أخذ منه، فجاءت «فَعَّلْت» للسلب أيضاً، وإن كانت فى أكثـر الأمر للإيجـاب، نحو: عَلَّمْته، وقَدَّمْتـه، وأَخَّرْته، وبَخَّرْته، أى: أوصلت هذه الأشياء إليه. وكذلك «عَجَّمْتُ الكتابَ» أيضاً مثل «مرَّضته» و«قَذَّيت عينَه».

ونظيـر «فَعَّلْت» و«أَفْعلت» فـى السَّلْب أيضـاً «تَفَعَّلتُ»، قـالوا: تَحَوَّبْتُ، وتَأَثَّمْتُ، أى: تركت الحُوبَ والإثم، وإن كانت «تَفَعَّلْت» فى أكـثر الأحوال تأتى للإثبات، نحـو تَقَدَّمْت، وتأخّرت، وتعجّلت، وتأجّلت. وكـذلك أيضاً أَعْجَمْتُ الكتابَ وعَجَّمْته، أي: أزلت استعجامه.

فإن قيل: إن جميع هذه الحروف ليس مُعْجَماً، إنما المعجم بعضها؛ ألا ترى أن الألف، والحاء، والدال، ونحوها ليس معجماً، فكيف اسـتجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروفَ المعجَم؟.

قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته، فأعجمت بعضها، وتركت بعضها، فقـد عُلم أن هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذى من عادته أن يُعْجَم. فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبـهام عنهما جميعاً، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه، أو بمايقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيـان؛ ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحـدة من أسفل، والخاء بواحدة من فـوق، وتركت الحاء غُفْلاً، فقد عُلم بإغـفالها أنها ليـست واحداً من الحرفين الآخـرين، أعنى الجيم والخـاد. وكذلك الدال والذال، والصـاد والضاد، وسائر الحروف نحـوها. فلما استمر البـيان فى جميعـها جازت تسميـته بحروف المعـجَم. وهذا كله رأى أبى علي، وعنه أخـذته، وقد أتيت فى هذا الفـصل من الاشقـاق وغيـره بما هو معانى قـوله، وإن خالفتُ لفظه، وهـو الصواب الذى لا يُذهب عنه إلى غيره.

* واعلم أن العرب قد سَمَّت هذا الخط المؤلف من هذه الحروف «الجَزْمَ»، قـال أبو حـاتم: إنما سُمى جَزْمـاً لأنه جُزم من «المُسْنَد» أى: أخِذ مـنه، قـال: والمُسْنَد: خطّ حِميَر فى أيام مُلْكهم، وهو فى أيديـهم إلى اليوم باليـمن. ومـعنى جُزِمَ: أى قُطع منه وولِّد عنه. ومنه جَزْم الإعراب، لأنه اقتطاع الحرف عن الحركة ومدّ الصوت بها للإعراب.

❊ ❊ ❊



باب أسماء الحروف
وأجناسها، ومخارجها، ومدارجها، وفروعها المستحسنة وفروعها المستقبحة، وذكر خلاف العلماء فيها مُستقصًى مشروحاً

* اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس فإنه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التى أشكالها محفوظة معروفة.

وهذا الذى ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا، وسأوضح القول فيه بإذن الله عز وجل.

* اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة فى الحقيقة، وإنما كُتبت الهمزة واواً مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال. يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها، ولا تكون فيه إلا محققة،

لم يجز أن تكتب إلا ألفاً، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولاً نحو: أخَذَ، وأُخِذ، وإبراهيم، فلما وقعت موقعاً لا بدّ فيه من تحقيقها اجتُمع على كتبها ألفاً البتة. وعلى هذا وُجدت فى بعض المصاحف ﴿يَسْتَهْزأُون﴾[١] بالألف قبل الواو. ووُجد فيها أيضاً ﴿وإنْ من شَيْأ إلا يُسَبِّحُ بحَمْده﴾[٢] بالألف بعد الياء. وإنما ذلك لتوكيد التحقيق.

وهذه علة فى الهمزة كنت قديماً أنا رأيتها، ثم غَبَرْت زماناً، فرأيت بعض كلام أبى بكر محمد بن السَّرِىّ - رحمه الله - وقد أوردها فيه غير مُسندة إلى غيره. ثم إنى رأيتها بعد ذلك فى بعض كلام الفراء، فلا أدرى أأصاب أبا بكر مع الفراء ما أصابنى أنا من المُواردة له، أم هو شيء سمعه، فحكاه واعتقد؟ وهى دلالة قاطعة قوية. وفيها دلالة أخرى، وهي أن كل حرف سميته ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه؛ ألا ترى أنك إذا قلت «جيم» فأول حروف الحرف «جيم»، وإذا قلت «دال» فأول حروف الحرف «دال»، وإذا قلت «حاء» فأول مالفظت به حاء. وكذلك إذا قلت «ألف» فأول الحروف التى نطقت بها همزة. فهذه دلالة أخرى غريبة، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفاً.

فأما الألف المدة التى فى نحو سارَ وقامَ وكتاب وحمار، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة التى فى أَحمد وإبراهيم وأُتْرُجّة، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما، كما أن النون الساكنة فى نحو «مِنْ» و«عَنْ»، والنون المتحركة فى نحو «نَعَم» و«نَفَر» تسمى كل واحدة منهما نوناً، وتكتبان شكلاً واحداً، ومخرج الساكنة من الخياشيم، ومخرج المتحركة من الفم، كما أن مخرج الألف المتحركة التى هى همزة من الصدر، ومخرج الألف فوقها من أول الحلق، فهاتان ههنا كَتَيْنك هناك.

(١) سورة الأنعام: الآية (٥). (٢) سورة الإسراء: الآية (٤٤).

فأما إخراج أبى العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه فى ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشئ؛ وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة فى اللفظ الذى هو قبل الخطّ، والهمزة أيضاً موجودة فى اللفظ، كالهاء والقاف وغيرهما، فسبيلها أن تُعْتَد حرفاً كغيرها، فأما انقلابها فى بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل، فلا يخرجها من كونها حرفاً، وانقلابها دل دليل على كونها حرفاً؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو والتاء والهاء والنون وغيرهن قد يقبلن فى بعض الأحوال، ولا يخرجهن ذلك من أن يُعْتَددن حروفاً، وهذا أمر واضح غير مشكل.

* واعلم أن واضع حروف الهجاء لّما لم يمكنه أن ينطق بالألف التى هى مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، دَعَمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداد بها، فقال: هـ، و ، لا ، ي. فقوله «لا» بزنة ما، ويا، ولا تقل كما يقول المعلمون: «لام ألف»؛ وذلك أن واضع الخط لم يُردْ أن يُرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركَّب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعَرَّفنا أيضاً كيف تتركب الطاء مع الجيم، والسين مع الدال، والقاف مع الطاء، وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لّما لم يمكنه الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام، ثم جاء بالألف بعدها ساكنة ليصح لك النطق بها، كما صحّ لك النطق بسائر الحروف غيرها، وهذا واضح.

فإن قال قائل: فَلِمَ اختيرت لها اللام دون سائر الحروف؟ وهلا جيء لها بهمزة الوصل، كما فعلت العرب ذلك بالساكن لّما لم يمكن ابتداؤه، نحو: اِضْربْ، اِذهبْ، اِنطلقْ، وغير ذلك؟

فالجواب: أن همزة الوصل لوجيء بها قبل الألف توصلاً إلى النطق بالألف الساكنة لما أمكن ذلك، ولأدَّتْهم الحال إلى نقض الغرض الذى قصدوا له، وذلك أن همزة الوصل كانت تأتى مكسورة، كماجرت العادة فيها، ولو كُسرت قبلها لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فكنت تقول «ايْ»، فلاتصل إلى الألف التى اعْتَمَدَتْها. فلما لم يجز ذلك عدلوا إلى اللام من بين سائر الحروف لما أذكره لك إن شاء الله. وذلك أن واضع الخط أجراه فى هذا على اللفظ لأنه أصل للخط، والخط فرع على اللفظ، فلما رآهم قد توصَّلوا إلى النطق بلام التعريف، بأن قدَّموا قبلها ألفاً، نحو الغلام والجارية، لمّا لم يكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضاً، قدَّم قبل الألف فى «لا» لاماً توصلاً إلى النطق بالألف الساكنة، فكان فى ذلك ضرب من المعاوضة بين الحرفين، وهذا بإذن الله غير مُشكل.

وإذا كنا قد أجمعنا إيراد حروف المعجم على ما فى أيدى الناس من التأليف المشهور، أعنى على غير ترتيب المخارج، وذكرها حرفاً حرفاً، فليس ذلك بمانع لنا من سوقها على ترتيب المخارج، فإنه أوضح فى البيان، ثم نعود فيما بعد إلى استقرائها على تأليف: ا ب ت ث، إلى أن نأتى بإذن الله على جميعها.

*   *   *

ذكر الحروف على مراتبها فى الاطراد

وهى : الهمزة، والألف، والهاء. والعين، والحاد، والغين، والخاء. والقاف. والكاف. والجيم، والشين، والياد. والضاد. واللام. والراء والنون. والطاء، والدال، والتاء. والصاد، والزاي، والسين. والظاء، والذال، والثاء. والفاء. والباء، والميم، والواو.

فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعّدها، وهو الصحيح، فأمرترتيبها فى كتاب العين[(١)] ففيه خطل واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفاً مما رتبه سيبويه،[(٢)]، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذى يشهد التأمل له بصحته.

* واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها، حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً. وهذه الستة حسنة يؤخذ بها فى القرآن وفصيح الكلام، وهى: النون الخفيفة، ويقال الخفية، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التى كالزاي.

---

(١) اتبع الخليل نظاما خاصا ابتدعه فلم يتبع النظام الأبجدى ولم يتبع نظام الألف باء الهجائى والأصوات اللغوية عند الخليل على النحو الآتى:
(ع ح هـ خ غ ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ث ذ ، ر د ن، ف ب م، واى همزة).
ولقد حفل كتاب سيبويه بمادة مهمة فى هذا الموضوع، وأكبر الظن أن سيبويه قد أفاد من الخليل كثيراً ذلك أنه فى (الكتاب) اعتمد على الخليل فهو ينقل عنه ويثبت أقواله وآرائه). [كتاب العين (١/ ٩) طبعة بيروت تحقيق مهدى المخزومى - إبراهيم السامرائى).

(٢) قال سيبويه فى كتابه (٤/ ٤٣١) : فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: « الهمزة ، ا هـ ع، ح غ خ، ك ق، ض ج ش، ى ل ر، ن ط د ت، ص ز س، ظ ذ ث، ف ب م ، و»

وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهى فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها فى القرآن ولا فى الشعر، ولا تكاد توجد إلا فى لغة ضعيـفة مرذولة غير متقبلة، وهى: الكاف التى بين الجيم والكاف، والجيم التى كالكاف، والجيم التى كالشين، والضاد الضعيـفة، والصاد التى كالسين، والطاء التى كالتاء، والظـاء التى كالثاء، والباء التى كالميم، ولا يصح أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحـقة للتسعة والعشرين، حتى كمّلتْها ثلاثة وأربعين، إلا بالسمع والمشافهة. وسنفصّل ذلك إن شاء الله.

* واعلم[1] أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها فى الحلق:

(١) قال السـيوطى فى كتابه (الإتقـان فى علوم القرآن) كلامـا نافعا بهذا الشـأن (الإتقان فى علوم القرآن(٢/ ٣٣٨).

وأما مخارج الحروف، فالصـحيح عند القراء ومتقدمى النحاة، كالخليل أنها سـبعة عشر، وقال كثير من الفريقين ستة عشر، فأسـقطوا مخرج الحروف الجوفية وهى حروف المد واللين وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذا الياء.

وقال قوم: أربعة عـشر: فاسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مـخرج واحد، قال ابن الحاجب: «وكل ذلك تقـريب وإلا فلكل حرف مخرج على حـدة». قال الفراء: واخـتيار مخرج الحـرف محققا أن تلفظ بهـمزة الوصل وتأتى بالحرف بعدها سـاكنا أو مشددا وهو أبين ملاحظا فيه صفات ذلك الحرف.

المخرج الأول: (الجوف) للألف والواو، والياء الساكنين بعد حركة تجانسهما.

الثانى: (أقصى الحلق) للهمزة والهاء.

الثالث: (وسطه) للعين والحاء.

الرابع: (أدناه للفم) الغين والخاء.

الخامس: (أقصى اللسان مما يلى الحلق وما فوقه من الحنك) الكاف.

السادس: (أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلا وما يليه من الحنك للكاف.

السابع: (وسطه بينه وبين وسط الحنك) للجيم والشين والياء.

الثامن: الضاد المعجمة (من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر وقبل الأيمن)

التاسع: اللام (من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى).

العاشر: للنون (من طرفه أسفل اللام قليلا). =

فأولها من أسفله وأقصاه مخرجُ الهمزة والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه. وزعم أبو الحسن أن ترتيبها: الهمزة، وذهب إلى أن الهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها. والذى يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه أنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل؛ فقلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء، وهذاواضح غير خفى.

= الحادى عشر : للراء (من مخرج النون لكنها أدْخَل فى ظهر اللسان)
الثانى عشر : للطاءوالدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك.
الثالث عشر : الحرف الصغير، والصاد والسين والزاي (من بين طرف اللسان وفُوَيْق الثنايا السفلى).
الرابع عشر : للظاء والثاء والذال (من بين طرفه وأطراف الثنايا العليا).
الخامس عشر : للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.
السادس عشر: للباء والميم والواو (غير المدِّيَّة بين الشَّفَتَيْنِ).
السابع عشر : (الخيشوم) للغنة فى الإدغام والنون أو الميم الساكنة.
قال فى النشر: فالهمزة والهاء اشتركا مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الهمزة بالجهر والشدة، والعين والحاء اشتركا كذلك وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة، والغين والخاء اشتركا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا. وانفردت الغين بالجهر والجيم والشين والياء اشتركت مخرجًا وانفتاحًا واستفالاً وانفردت الجيم بالشدة واشتركت مع الياء فى الجهر وانفردت الشين بالهمس والتَّفَشِّى واشتركت مع الياء فى الرخاوة ، والضاد والظاء اشتركا صفة جهرا ورخاوة واستعلاء ، واطباقا، وافترقا مخرجا وانفردت الضاد بالاستطالة، والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجا وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال فى الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال فى الانفتاح والاستفال، والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجا ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق، واشتركت مع الذال فى الجهر، وانفردت مع الثاء بالهمس، واشتركت مع الذال انفتاحاً واستفالاً، والصاد والزاى والسين اشتركت مخرجا ورخاوة وصفيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء واشتركت مع السين فى الهمس وانفردت الزاى بالجهر، واشتركت مع السين فى الإنفتاح والاستغال فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته مُوَفىً، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقوىّ وضعيف، ومُفَخَّم ومُرَقق، فيجذب القوى الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، ويصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة، فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد.

ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء.

ومما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء.

ومما فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج القاف.

ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدّم الفم مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، مخرج الجيم والشين والياء.

ومن أول حافة اللسـان وما يليها من الأضراس مـخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرَّباعيَة والثَّنيّة، مخرج اللام.

ومن طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غـير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليـلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

وممابين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلا مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفية، ويقال الخفيفة، أى الساكنة.

فذلك ستة عشر مخرجاً.

ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم، أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلة. وأما النون المتحركة فمن حروف الفهم كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف(١).

وأما الهمزة المخففة فهى التى تسمى همزة بَيْنَ بَيْنَ - ومعنى قول سيبويه «بَيْنَ بَيْنَ» أى هى بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها - إن كانت مفتوحة فهى بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهى بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهى بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة، وهى مع ما ذكرنا من أمرها فى ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة، ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً لقربها بالضعف من الساكن، فالمفتوحة نحو قولك فى سأل: سَاَل، والمكسورة نحو قولك فى سَئِمَ: سَيِم، والمضمومة نحو قولك فى لَؤُمَ: لَوُمَ.

ويدلك على أنها وإن كانت قد قرُبت من الساكن فإنها فى الحقيقة متحركة، أنك تعتدّها فى وزن العروض حرفاً متحركاً، وذلك نحو قول كثيّر(١):

أَاَنْ زُمَّ أَجْمالُ وفارَقَ جيــرةٌ وصاحَ غُراب البَيْن أنتَ حزينُ؟

ألا ترى أن وزن قولك «أَاَنْ زُمْ»: «فَعُولُنْ»، فالهمزة إذن مقابلة لعين «فَعُولن»، وهى متحركة كما ترى.

وحدثنا أبو على، قال: أخذ أبو نُواس لفظَ سيبويه ومعناه، يعنى قوله «بَيْنَ بَيْنَ»، فقال(٢):

---

(١) ذكر البيت فى ديوان كُثَيرٌ عزة.

(٢) ذكر البيت فى ديوان أبى نواس (٦٩٣).

والمراد: يصف الشاعر ساقية ترتدى زى غلام لكنها لم تستطع أن تخفى أنوثتها ولا دلالها ولا حتى طريقة كلامها أو هيأتها العامة.

وخُذْ من كَفّ جارية وَصِيـف ... مَليحِ الدَّلّ مَلْثُوغِ الكَـلامِ
له شكلُ الإناثِ وبَيْنَ بَيْـنٍ ... ترى فيه تكاديهَ الغُـلامِ

وأخبـرنى أيضاً قال: سألنى سـائل قديماً، فقـال: هل يجوز الخَرْم فى أول أجزاء «متفاعلن» من الكامل؟ قال: ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه، فعدلت به إلى طريق الإعراب، فقلت: لايجوز، فقال: لِمَ لا يجوز؟ فقلت: لأن التاء التى بعد الميم قـد يدركها السكون فى بعض الأحوال، فـيُكره الابتداء بحرف قد يكون فى بعض أحواله ساكناً فى ذلك المثال بعـينه، كما كرهت العرب الابتداء بالهـمزة المخففـة لأنهـا قد قـربت من الساكن، أفـلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى إنه ليُجاب عن بعضه بجواب غيره.

ومعنى قول سيـبويه «بينَ بينَ» أى: هى ضعيفة ليس لهـا تمكن المحققة ولا خُلوص الحرف الذى منه حركتها. قال عَبِيد بن الأبرص[1]:

نحمى حقيقتَنـا وبَعْـ ... ـضُ القوم يسقُطُ بينَ بَيْنا

أى: يتساقط ضعيفاً غير معتدّ به.

وأما ألف الإمالة التى تجدها بين الألف واليـاء نحو قولك فى عالِم وخاتِم: عِالِم وخِاتِم.

وأما ألف الـتفخـيم فهى التى تجـدها بين الألف وبين الواو، نحو قـولهم: سُلامٌ عليك، وقُام زيد. وعلى هذا كـتبـوا: الصلوة الزكوة والحـيوة بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو، كـما كتبوا: إحـديهما وسَوّيهُنّ بالياء لمكان إمالة الفـتحة قبل الألف إلى الكسرة.

(١) ذكر البيت فى ديوان عبيد بن الأبرص (١٣٦).

وأما الشين التى كالجيم فهى الشين التى يقل تفشيها واستطالتها، وتتراجع قليلاً متصعدة نحو الجيم.

وأما الصاد التى كالزاى فهى التى يقل همسها قليلاً، ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي، وذلك قولك فى يَصْدُر: يصْدر، وفى قَصْد: قَصْد. ومن العرب من يخلصها زاياً، فيقول: يَزْدُرُ، وقَزْدٌ. وقالوا فى مثل لهم: «لم يُحْرَمْ من فُزْدَ لَهُ» أى: مَنْ فُصِدَ له. وتأويل هذا أن الرجل كان يُضيف الرجل فى شدة الزمان، فلا يكون عنده ما يَقْريه، ويَشِحّ أن ينحر راحلته له، فيفصدها، فإذا خرج الدم سخّنه للضيف إلى أن يجمُد ويقوى، فيطعمه إياه، فجرى المثل فى هذا، فقيل: «لم يُحْرَم من فُزْدَ لَهُ» أى : لم يُحرم القِرى من فُصدت له الراحلة، فحظى بدمها يستعمل ذلك فيمن طلب أمراً، فنال بعضه. وتفسير «فُزْدَ لَهُ» أى: فُصِدَ له، إلا أنه أُسكنت الصادُ تخفيفاً، كما يقال فى ضُرِبَ زيدٌ: ضُرْبَ، وفى قُتِلَ: قُتْلَ، فلما سكنت الصاد ضارعوا بها الدال التى بعدها بأن قلبوها إلى أشبه الحروف بالدال من مخرج الصاد، وهى الزاى، لأنها مجهورة، كما أن الدال مجهورة، فقالوا: «فُزْدَ». فإن تحركت الصاد لم يجز فيها البدل، وذلك نحو صَدَر وصَدَف لا تقول فيه زدر ولا زدف وذلك أن الحركة قَوَّتْ الحرفَ وحصَّنته، فأبعدته من الانقلاب، بل يجوز فيها إذا تحركت إشمامها رائحة الزاى، فأما أن تُخلص وهى متحركة زايا كما تُخلص وهى ساكنة فلا. وإنما تقلب الصاد زاياً أو تُشَمّ رائحتها إذا وقعت قبل الدال، فإن وقعت قبل غيرها لم يجز ذلك فيها.

فهذه أحوال الحروف الستة التى هى فروع مستحسنة.

فأما الثمانية اللاحقة بهذه فهى مستقبحة، وفى شرح أحوالها طوال، فتركناه لذلك، لا سيما وليست الحاجة إليها كهذه، إلا أن المشافهة تأتى عليها، وتوضح لك حالها.

* واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضاً بين الحركات، حتى إنك تجد الفتحة مشوبة بشئ من الكسرة أو الضمة مَنْحُواً بها إليهما، وتجد الكسرة أيضاً مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بَطرَف من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشئ من الفتحة. وسنذكر لِمَ كان ذلك كذلك عَقِيبَ هذا الفصل إن شاء الله.

أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التى قبلها لا إمالة نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أن الإمالة إنما هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فُتميل الألف التى بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التى بعدها ليست ألفاً محضة، وهذا هو القياس؛ لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة، فكذلك الألف اللاحقة لها. وقد أمالوا أيضاً هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف فقالوا: مِنْ عَمروْ، ورأيت خَبَطَ رِياح، وقرأ بعضهم: ﴿**فإنهم لا يُكَذِّبُونك**﴾[1] وقرئ أيضاً: ﴿**وإنّا إلَيه راجعون**﴾[2] و﴿**رأى القمر**﴾[3].

وأما الفتحة المُمالة نحو الضمة فالتى تكون قبل ألف التفخيم، وذلك نحو: الصَّلاُة، والزَّكُاة، ودَعُا، وغَزُا، وقُام، وصُاغ. وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هى مشوبة بشئ من الضمة. فكذلك الألف التى بعدها ليست ألفاً محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها.

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة : الآية (١٥٦).

(٣) سورة الأنعام : الآية (٧٧).

وأما الكسرة المشوبة بالضـمة فنحو: قُيل، وبُيع، وغُيض، وسُيق. وكما أن الحركة قبل هذه اليـاء مشوبة بالضمة، فالياء بعـدها مشوبة بروائح الواو، على ما تقدم فى الألف.

وأما الضمة المشوبة بالكسـرة فنحو قولك فى الإمالة: مررت بمذعُور، وهذا ابن بُور، نَحوتَ بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئاً من الكسرة. وكمـا أن هذه الحركة قـبل هذه الواو ليست ضـمة محـضة، ولا كسـرة مرسلة، فكذلك الواو أيضـاً بعدها هى مشـوبة بروائح الياء، وهذامـذهب سيـبويه، وهو الصواب؛ لأن هذه الحـروف تتبع الحركـات قبلهـا، فكما أن الحركـة مشوبة غـير مُخْلَصة، فـالحرف الـلاحق بها أيضـاً فى حكمه. وأمـا أبو الحسن فكان يـقول: مررت بمذعِور، وهذا ابن بِور، فـيُشمّ الضمة قبل الواو رائحـة الكسرة، ويخلّص الواو واواً محضـة البتة. وهذا تكلف فيه شـدة فى النطق، وهو مع ذلك ضعيف فى القـياس. فهـذا ونحوه مما لا بـد فى أدائه وتصحـيحـه للسمع من مـشافـهة توضحه، وتكشف عن خاص سرّه.

فإن قيل: فلم جاز فـى الفتحـة أن يُنْحَى بها نحـو الكسرة والضـمة، وفى الكسرة أن يُنْحَى بها نحو الضمة، وفى الضمة أن يُنْحَى بها نحو الكسرة، على ما قدّمت ومـثّلت، ولم يجز فى واحـدة من الكسرة ولا الضـمة أن يُنْحى بهـا نحو الفتحة؟.

فالجواب فى ذلك: أن الفتـحة أول الحركات وأدخلهـا فى الحلق، والكسرة بعدها، والضـمة بعد الكسرة، فـإذا بدأت بالفتحة، وتصـعَّدت تطلب صدر الفم والشفـتين، اجتازت فى مرورها بمخـرج الياء والواو، فجاز أن تشـمها شيـئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تُشِمّ الكسرة أو الضمة رائحة من

الفتحة لا حتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان فى ذلك انتقاض عادةالصوت بتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدم إلى صـدر الفم. والنفوذ بين الشفتين، فلما كان فى إشمام الكسرة أو الضمة رائحـة الفتحة هذا الانقلابُ والنقض ترك ذلك، فلم يُتكلَّف البتة.

فإن قيل: فـقـد نراهم نحـوا بالضـمة نحـو الكسـرة فى مـذعُور ومَنْقُور ونحوهما، والضمة كما تعلم فوق الكسرة، فكما جاز لهم التراجع فى هذا، فهلا جاز أيضاً فى الكسرة والضمة أن يُنْحَى بهما نحو الفتحة؟

فالجواب: أن بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أن يُتَكَلَّف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس فيما تقدم ذكره فى صدر هذا الكتاب، وفيما سنذكره أيضاً فى أماكنه إن شاء الله، وهو مع ذلك قليل مـستكره؛ ألا ترى إلى كـثرة قُيل وبِيُع وغُيض، وقلة نـحو مَذْعُور وابن بُور. ولعل أبا الحـسن أيضـا إلى هذا نظر فى امتـناعه من إعـلال الواو فى مذعُور، وتركها واواً محضة؛ لأن له أن يقول إن الحركة التى قبل الواو لم تتمكن فى الإعلال والإشمام تمكن الفتحة فى الإشمام نحو عِالم وقُام، ولا تمكن الكسرة فى قُيل وبُيع، فلما كان الإشمام فى مذعُور ونحـوه عنده والعمل خَلْساً خفياً، لم يقو على إعـلال الواو بعده، كما أُعِلّت الألف فى نحـو عِالم وقُامَ، والكسرة فى نحو قِيـل وغِيض، فلذلك لم تعتل عنده الواو فى مـذعِور وابن بِور، وأخلصـها واواً محضة.

فهذا قـول من القوة على ما تراه. وإن شئت فقل إن الضـمة وإن نُحى بها نحو الكسرة فلقربهـا منها، وبَعُدت الفتحة منها فلم يجز فيـها ما جاز فى الكسرة القريبة. فلما بـطل ذلك فى الضمة حُملت الكسرة عليها لأنهـا أختها وداخلة فى

أكثر أحكامها. ويشهد لهذا القول أنهم أدغموا النون فى الميم لاشتراكهما فى الغنة والهُوِىّ فى الفم، ثم إنهم حملوا الواو فى هذا على الميم، فأدغموا فيها النون لأن الواو ضارعت الميم بأنهما من الشفة. ثم إنهم أيضاً حملوا الياء على الواو فى هذا لأنها ضارعتها فى المد، وإن لم تكن معها من الشفة، فأجازوا إدغام النون فى الياء. فالميم نحو قولهم: مَن مَّعك؟ والواو نحو قولهم: مَن وَّعدت؟ والياء نحو قوله عز اسمه ﴿**ومِنَ النـاس مَن يَّقُول**﴾[1] فكما جاز حمل الواو على الميم، ثم حمل الياء على الواو فيما ذكرنا، كذلك أيضاً جاز أن تحمل الكسرة على الضمة فى امتناع إشمامها شيئاً من الفتحة. ولهذا نظائر كثيرة فى كلامهم، أتركها خوف الإطالة.

وقد كان يجب على أصحابنا إذ ذكروا فروع الحروف، نحو ألف الإمالة، وألف التفخيم، وهمزة بين بينَ، وأن يذكروا أيضاً الياء فى نحو قِيل وبِيع، والواو فى نحو مذعُور وابن بُور.

على أنه قد يمكن الفصل بين الياءوالواو، وبين الألف، بأنها لا بد من أن تكون تابعة، وأنهما قد لا تتبعان ما قبلهما.

وما علمت أن أحداً من أصحابنا خاض فى هذا الفنّ هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشباع، ومن وجد قولاً قاله، والله عز وجل يعين على الصواب بقدرته.

فأما النون إذا أدغمت بغنة، والطاءوالصاد والظاء إذا أدغمن بإطباق، فقد قُلبن إلى لفظ ما أدْغمن فيه البتة، وما بقى من رائحة الإطباق لا يخرج الحرف من أن يكون قد قُلب إلى لفظ ما بعده؛ لأن شرط الإدغام أن يتماثل فيه الحرفان، فجرى الإطباق والغنة بعد الإدغام وفى قلة الاعتداد بهما مجرى الإشمام الذى لا

(١) سورة البقرة : الآية (٨).

حكم له، حتى صار الحرف الذى هو فيه فى حكم الساكن البتة، وسترى القول فيه، والدلالة عليه إن شاء الله.

فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بَيْنَ بَيْنَ وغيرها من الحروف التى يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً، فليست حركة مُشَمَّة شيئاً من غيرها من الحركتين، وإنما أضعف اعتمادُها، وأُخفيت لضرب من التخفيف، وهى بِزِنَتِها إذا وُفِّيَت ولم تُختلس. وقد تقدمت الدلالة على أن همزة بينَ بينَ كغيرها من سائر المتحركات فى ميزان العروض الذى هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك، وكذلك غير هذه الهمزة من الحروف المخفاة الحركات نحو قوله تعالى: ﴿**ما لَكَ لا تأمَنَّا**﴾[1] وغير ذلك كله محرَّك وإن كان مختلساً. يدل على حركته قوله تعالى ذكره ﴿**شَهْر رَمَضانَ**﴾[2] فيمن أخفى، فلو كانت الراء الأولى ساكنة، والهاء قبلها ساكنة، لاجتمع ساكنان فى الوصل ليس الأول منهما حرف لين والثانى مدغماً نحو دابّة وشابّة.

وكذلك قوله عز وجل: ﴿**أم مَّنْ لا يَهِدِّى**﴾[3] لا يخلوا من أحد أمرين: إما أن تكون الهاء مسكَّنة البتة، فتكون التاء من (يهتدى) مختلسة الحركة. وإما أن تكون الدال مشددة، فتكون الهاء مفتوحة بحركة التاء المنقولة إليها، أو مكسورة لسكونها وسكون الدال الأولى. وكذلك ﴿**يَخِصِّمُون**﴾[4] الحكم فيهما واحد.

ومثل ﴿**شَهْرُ رَمَضانَ**﴾[2]: ﴿**إنّا نحنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ**﴾[5] و﴿**إنّا نحنُ نُحيى ونُميتُ**﴾[6]، ولابد من أن تكون النون الأولى مختلسة الضمة تخفيفاً، وهى بزنة

---

(١) سورة يوسف: الآية (١١).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٨٥)
(٣) سورة يونس: الآية (٣٥).
(٤) سورة ياسين: الآية (٤٩).
(٥) سورة الحجر: الآية (٩).
(٦) سورة ق: الآية (٤٣).

المتحـركة، فأما أن تكون ســاكنة والحاء قبلهــا ساكنة فخطأ، وقــول القراء إن هذا ونحوه مدغمٌ سهوٌ منهم، وقصور عن إدراك حقيقة هذا الأمر.

ومن الإخفاء أيضاً قوله تعالى: ﴿ويحيــا من حَيَّ عن بَيِّنة﴾[1]. وقالوا فى جمع حَياء[2] وعَياء[3]: أَحْيِية وأَعْيِية، مـختلَسين. وكذلك ما أنشده سـيبويه من قول الراجز[4]:

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ

باختلاس حركة الميم الأولى. فأمّا ما أنشده أيضاً من قوله﴾[5]:

كأنها بعد كَلالِ الزاجـــــــرِ ومَسْحِه مَرُّ عُقابٍ كاسِـــــــرِ

فقال ســيبويه كلاماً يُظَنُّ به فى ظاهره أنه أدغم الحــاء فى الهاء بعد أن قلب الهاء حــاء، فصــار فى ظاهر قوله: «ومَسْحٍّ». واســتدرك أبو الحسن ذلــك عليه، وقال: إن هذا لايجــوز إدغامه لأن السين ســاكنة، ولا يجمع بين ساكنين. فــهذا -لعمرى- تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يُرد محض الإدغام، وإنما أراد الإخفاء، فـتجوّز بذكر الإدغام، وليس ينبـغى لمن قد نظر فى هذا العلم أدنى نظر

(١) سورة الأنفال: الآية (٤٢).

(٢) الحياء: فرج ذوات الخف والظلف.

(٣) العياء: الفحل الذى لا يقوى على الضراب.

(٤) ذكره سيـبويه فى الـكتاب (٤/٤٣٩) ونسـبه إلى غَيْلاَن بن حُرَيْث وذكـر فى اللســان فى مادة (صمم)، السـفع: جمع أسفع وسـفعاء، وهو الأسـود وأراد بها أثافى القـدور، والمثل: جمع ماثلة وهى المنتحبة القائمة، واليحامم جمع يحموم، وهو الأسود؛ فحذفت الياء للضرورة.

(٥) فى نسـخة أخرى نسـب البيت إلى رؤبة ولم ينسب فى الكتـاب (٤/ ٤٥٠) وفى اللســان مادة (كسر). ويقصد الشاعر يذكـر الناقة فيقول: كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لهــا ليستحثها على السير، عقاب كسرت جناحيها وقبضتها عند انقضاضها. والمسح هنا عبارة عن ذرع الأرض بالسير.

أن يظن بسيبويه أنه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى خرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذى فيه السين والحاء «وَمَسْ حَهِي» : «مَفَاعِلُنْ»، فالحاء بإزاء عين مَفَاعِلُنْ، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً وهو من ينبوع العروض وبُحبوحة وزن التفعيل، وفى كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه فى جلالة قدره! ولعل أبا الحسن أراد بذلك التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بحاله. وقد تلا أبا الحسن فى تعقب ما أورده سيبويه فى كتابه جِلّةُ أصحابنا، كأبى عُمَر، وأبى عثمان، وأبى العباس، وغيرهم، فقلّما ضره الله بذلك، إلا فى الشئ النَّزْر القليل من قوله، وأمّا ما أنشده أيضاً من قوله الراجز.

متى أَنامُ لا يُؤَرِّقْنِى الكَــــرِىْ ليلاً، ولا أسمع أجراسَ المَطِى(١)

فزعم أن العرب تُشِمُّ القاف شيئاً من الضم. وهذا يدلك، من مذهب العرب، على أن الإشمام يقرب من السكون، وأنه دون رَوْم ا لحركة، وذلك أن هذا الشعر من الرجز، ووزنه:

رقْ نلْ كَرِىْ	مُلا يُؤَرْ	مَتَى أنا
مُسْتَفْعِلُنْ	مَفَاعِلُنْ	مَفَاعِلُنْ

فالقاف من «يُؤَرِّقْنِى» بإزاء سين مُسْتَفْعِلُنْ، والسين كما ترى ساكنة، ولو اعتددت بما فى القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى «مُتَفَاعِلُنْ»، وكان يكون كسراً؛ لأن الرجز لايجوز فيه «مُتَفَاعِلُن»، وإنما يأتى فى الكامل.

(١) ذكرالبيت فى الكتاب (٣/ ٩٥) ولم ينسب لصاحبه وفى الخصائص (١/ ٧٣) الكرى: المكارى، وهو الذى يكريك دابته، والكراء: الأجر، والأجراس : جمع جرس بالفتح، وهو الصوت، وهو الجلجل الذى يعلق فى عنق الدابة.

فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتدّ بها، والحرف الذى هى فيه ساكن أو كالساكن، وأنها أقلّ فى النسبة والزنة من الحركة المُخفاة فى همزة بَيْنَ بَيْنَ وغيرها مما قَرَوْناه الآن آنفاً.

فهذه عدة الحروف والحركات، وما لحق بهما من الفروع بأحوط ما يمكن فى معناه. ونحن نُتبع هذا ذكرَ أجناس الحروف، فإذا فرغنا منها بدأنا بالقول على حرفٍ حرفٍ، كما شرطنا بمشيئة الله عز وجل.

اعلم أن للحروف فى اختلاف أجناسها انقسامات نحن نذكرها:

فمن ذلك انقسامها فى الجَهْر والهَمْس، وهى على ضربين: مَجْهُور، ومَهْمُوس. فالمهموسة عشرة أحرف، وهى : الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والصاد، والتاء، والسين، والثاء، والفاء. ويجمعها فى اللفظ قولك «ستَشْحَثُكَ خَصَفَة». وباقى الحروف - وهى تسعة عشر حرفاً - مجهور.

فمعنى المجهور: أنه حرف أُشبع الاعتمادُ فى موضعه، ومنع النَّفَس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت، غير أن الميم والنون من جملة المجهورة قد يُعتمد لهما فى الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، فهذه صفة المجهور.

وأما المهموس فحرف أُضعف الاعتمادُ فى موضعه حتى جرى معه النَّفَس، وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جرى الصوت نحو: سَسَسَسَ كَكَكَكَ هَهَهَهَ، ولو تكلفت مثل ذلك فى المجهور لما أمكنك.

وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرَّخاوة وما بينهما. فالشديدة ثمانية أحرف، وهى: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، ويجمعها فى اللفظ: «أجَدْتَ طَبَقَكَ» و«أجدك طَبَقت». والحروف التى بين

الشديدة والرِّخْوة ثمانية أيضاً، وهى: الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، ويجمعها فى اللفظ: «لم يَرْوِ عنّا»، وإن شئت قلت: «لم يُرَوِّعْنا»، وإن شئت قلت: لم يَرْعَوْنا». وماسوى هذه الحروف والتى قبلها هى الرّخوة.

ومعنى الشديد: أنه الحرف الذى يمنع الصوت من أن يجرى فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: الحقّ، والشَّطّ، ثم رمت مدّ صوتك فى القاف والطاء لكان ذلك ممتنعاً.

والرِّخْو: هو الذى يجرى فيه الصوت؛ ألا ترى أنك تقول: المَسّ، والرَّشّ، والشحّ، ونحو ذلك، فتمدّ الصوت جارياً مع السين والشين والحاء.

وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح. فالمطبقة أربعة، وهى: الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مُطْبَق.

والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبقاً له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس من موضعها شئ غيرها تزول الضاد إذا عدمت الإطباق إليه.

وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض. فالمستعلية سبعة، وهى: الخاء، والغين والقاف، والضاد، والطاء، الصاد، والظاء وما عدا هذه الحروف فمنخفض.

ومعنى الاستعلاء: أن تَتَصَعَّد فى الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها.

وللحروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال. فجميع الحروف صحيح إلا الألف والياء والواو واللواتى هن حروف المد والاستطالة، وقد ذكرناهن قبل، إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً، وهو الحرف الهاوى.

وللحروف قسمة أخرى إلى السكون والحركة، وقد شرحنا أحكام ذلك.

وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة. وحروف الزيادة عشرة، وهى: الهمزة، والألف والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام، والهاء، ويجمعها فى اللفظ قولك: «اليومَ تنساه»، وإن شئت قلت: «هَوِيتُ السِّمان»، وإن شئت قلت: «سألتمونيها». وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتى منفصلة لبيان الحركة والتأنيث.

وإن أخرجتَ من هذه الحروف السين واللام، وضممتَ إليها الطاء والدال والجيم، وصارت أحد عشر حرفاً تسمى حروف البدل، وسيأتيك ذلك مفصلاً إن شاء الله. ولسنا نريد البدل الذى يحدث مع الإدغام، وإنما نريد البدل فى غير إدغام.

ومن الحروف حرف منحرف؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مُسْتَدَقّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما، وهو اللام.

ومنها المكرّر، وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتُسب فى الإمالة بحرفين.

واعلم أن فى الحروف حروفاً مُشْرَبة تُحْفَزُ فى الوقف، وتُضْغَط عن مواضعها، وهى حروف القلقلة، وهى: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحَفْز والضغط، وذلك

نحو : الحقْ واذهبْ واخلِطْ واخرجْ، وبعض العرب أشد تصويتاً.

ومن المُشْرَبَة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ إلا أنها لم تُضغط ضغط الأوَل، وهى: الزاى، والظاء، والذال، والضاد، وبعض العرب أشد تصويتاً.

فأمان حروف الهمس فإن الصوت الذى يخرج معها نَفَسٌ، وليس من صوت الصدر، وإنما يخرج منسلاً، وليس كنفخ الزاي، والظاء، والذال، والضاد. والراءُ شبيهة بالضاد.

ومن الحروف ما لاتسمع بعده شيئاً مماذكرناه لأنه لم يضغط، ولم يجد منفذاً، وهى : الهمزة، والعين ، والغين، واللام، والنون، والميم. وجميع هذه الحروف التى تسمع معها فى الوقف صوتاً، متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت، لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى الأول يَشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً، وذلك نحو قولك: خُذْها، وحُزْه، واخْفِضْه، واحفظه، إلا أنك مع ذلك لا تحصُر الصوت عندها حَصْرَك إياه مع الهمزة، والعين، والغين، واللام، والنون، والميم.

ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء.

ومنها حروف الذَّلاقة، وهى ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم؛ لأنه يعتمد عليها بذَلَق اللسان، وهو صدره وطَرَفه.

ومنها الحروف المُصْمَتَة، وهى باقى الحروف. وفى هذه الحروف الستة سرّ طريف يُنتفع به فى اللغة، وذلك أنك متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً غير ذى زوائد، فلا بد فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة، وذلك

نحو جَعْفَر: ففيه الفاء والراء، وقَعْضَب[١]: فيه الباء، وسَلْهَب[٢]: فيه اللام والباء وسَفَرْجَل: فيـه الفاء والراء واللام، وفَرَزْدَق: فيـه الفاء والراء، وهَمَرْجَل[٣]: فيه الميم والراء واللام، وقِرْطَعْب[٤]: فيه الراء والباء، فهكذا عامة هذا الباب.

فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية مُعَرّاة من بعض هذه الأحرف الستة، فاقض بأنه دخـيل فى كلام العرب، وليس منه. ولذلك سُمّيت الحروف غـير هذه الستة «مُصْمَتةً»، أى: صُمت عنها أن تُبنَى منها كلمة رباعية أو خماسية مُعَرّاة من حروف الذَّلاقة. وربما جاء بعض ذوات الأربعـة مُعَرًّى من بعض هذه الستة، وهو قليل جداً، منه: العَسْجَد[٥]، والعَسَطُوس[٦]، والدَّهْدقة[٧]، والزَّهزَفـة. على أن العين والقاف قد حَسَّنَتا الحال لنصاعـة العين ولذاذة مُسْتَمَعها، وقوة القاف وصحة جرسها، ولا سيما وهناك الدال والسين، وذلك أن الدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خـفوت التاء. والسين أيضـاً لانت عن استعـلاء الصاد، ورقَّتْ عن جهر الزاي، فعذُبت وانسلَّتْ.

واعلم أن هذه الحـروف كلما تبـاعدت فى التألـيف كانت أحسـن، وإذا تقارب الحرفان فى مخـرجيهما قُبح اجتمـاعهما، ولا سيما حـروف الحلق؛ ألا ترى إلى قلتها بحيث يكثر غيرها، وذلك نحو الضَّغيغة، والمَهَه، والفَهَه، وليس هذا ونحوه فى كثرة: حَدِيـد، وجَديـد، وسَدِيـد، وشَدِيـد، وصَدِيـد، وعَدِيـد، وفَدِيـد[٨]، وقَدِيـد[٩]،

(١) قَعْضَب: الجرئ الضخم.
(٢) سلهب: الطويل من الناس وللخيل.
(٣) الهمرجل: الجواد السريع.
(٤) القرطعب: القطعة من الخرقة.
(٥) العسجد: الذهب.
(٦) العسطوس: شجر كالخيزران.
(٧) الدهدقة: شدة الضحك مثل الزهزقة.
(٨) الفديد: الصوت والجلبة.
(٩) القديد: من اللحم ما قطع طولا ومُلّح وجُفِّفَ فى الهواء والشمس.

وكَديد[١]، ولَديد[٢]، ومَديد، ونَديد[٣]، ولا فى كثرة الألَل[٤]، والبَلَل، والثَّلَل[٥]، والجَلَل، والحَلَل، والخَلَل، والزَّلَل، والشَّلَل، والطَّلَل، والعَلَل[٦]، والغَلَل[٧]، والمَلَل، واليَلَل، ولهذا ونحوه ما كانت الهاء التى فى آخر «هَناه» من قول امرئ القيس:

وقد رابنى قولُها ياهَنَـــاهُ ويحَكَ ألحقتَ شراً بشَـــرّ

بدلاً من الواو فى هَنوات وهَنُوك؛ لأن الهاء إذا قلّت فى باب «شَدَدْتُ» و«قَصَصْتُ» فهى فى باب «سَلِسَ» و«قَلِقَ» أجدر بالقلة، فانضاف هذا إلى قولهم من معناه: هَنُوك، وهَنَوات، فقضينا بأنها بدل من واو.

واستقصاء أحكام حُسْن تركب هذه الحروف وقُبْحه مما يطول الكتاب بذكره، على أنا سنفرد لذلك فى آخر الكتاب فصلاً يشتمل على جُمَل القول عليها بإذن الله.

قد أتى القول على آخر الوَطاءة والمُقَدّمة التى احتجنا إليها قبل ذكر الحروف مفصلة، وهذا أوان الابتداء بذكرها، ومهما تركناه من بعض أحكام هذه الحروف، فلأنا قدْ قدّمنا القول عليه، فلذلك لم نُعِدْه، ونحن نوردها على ترتيب: ألف، با، تا، ثا، إن شاء الله تعالى.



(١) كديد: ما غلظ من الأرض.
(٢) اللديد: ظاهر الرقبة، واللديدان: جانبا الوادى.
(٣) النديد: الند والمثل والنظير.
(٤) الألل: قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم.
(٥) الثلل: الهلاك.
(٦) العلل: الشرب الثانى.
(٧) الغلل: شدة العطش وحرارته.

بَـــابُ الهَمْـــزَة

اعلم أن الهمزة حرف مـجهور، وهو فى الكلام على ثلاثة أضرب: أصل، وبدل، وزائد.

ومعنى قولنا أصل: أن يكون الحرف فـاء الفعل، أو عينه، أو لامه. ومعنى قولنا زائد: أن يكون الحرف لا فاء الفـعل، ولا عينه، ولا لامه. والبدل: أن يقام حرف مقام حرف، إما ضرورة، وإما استحساناً وصَنْعة.

فإذا كانت أصـلاً وقعت فاء، وعيناً، ولاماً. فـالفاء نحو أَنْف وأُذُن وإبرة، وأخذ وأَمَرَ. والعين نحو فأس ورأس وجُؤْنة[1] وذئب وسأل وجأر[2]. واللام نحو قُرْء وخَطَأ ونَبَأ، وقرأ وهَدَأ، واستبرأ واستدفأ.

وليس فى الكلام كلمة كلمة فـاؤها وعينها همزتان، ولاعينهـا ولامها أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاء ولاماً، وهى: آءة وأَجَأ.

وأخبـرنى أبو على أن محـمد بن حبـيبَ حكي فى اسم علم مخـصوص: «أَتْأة». وذهب سيبويه فى قولهم: ألاءة وأشاءة إلـى أنهما «فَعالة» مما لامة همزة. فأما «أباءة» فذهب أبو بكر محمد بن السـرى فيما حدثنى به أبو على عنه إلى أنها

(١) جؤنة : سلسلة مستديرة مغشاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب.

(٢) جأر : رفع صوته.

من ذوات الياء من «أبَيْتُ»، فأصلها عنده «أباية»، ثم عُمل فيها ما عمل فى عَبَاية، وصَلاية، وعَظاية حتى صِرْنَ: عباءَة، وصَلاءة، وعَظاءة، فى قول من هَمَز، ومن لم يهمز أخرجهن على أصولهن، وهو القياس القوى. وإنما حمل أبا بكر على هذا الاعتقاد فى «أباءة» أنها من الياء، وأن أصلها «أباية» المعنى الذى وجده فى «أباءة» من «أبَيْت»، وذلك أن الأباءة هى الأجمة، وقيل: القَصَبَة، والجمع بينها وبين أبَيْتُ: أن الأجمة ممتنعة بما ينبُت فيها من القصب وغيره، من السلوك والتصرف، وخالفتْ بذلك حكم البَراح والبَراز النقيّ من الأرض، فكأنها أبَتْ وامتنعت على سالكها، فمن هنا حملها عندى على معنى أبَيْتُ، قال الشاعر[1]:

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبٌ يُرَعْبِلُ بعضُه ... بعضاً كمَعْمَعَة الأباءِ المُحْرَقِ

وأما ماذهب إليه سيبويه من أن «آلاءة» و«أشاءَة» مما لامة همزة، فالقول فيه عندى أنه إنما عدل بهما عن أن تكونا من الياء كعَبَاءة وصَلاءة وعَظاءة؛ لأنه وجدهم يقولون: عَبَاءة وعَبَاية، وصَلاءة وصَلاية، وعَظاءة وعَظاية، فحمل الهمزة فيهن على أنها بدل من الياء التى ظهرت فيهن لاماً، ولمّا لم يسمعهم يقولون أشاية ولا آلاية، ورفضوا فيهما الياء البتة، دلّه ذلك على أن الهمزة فيهما لام أصلية غير منقلبة عن ياء ولا واو، ولو كانت الهمزة فيهما بدلاً لكانوا خُلَقاء أن يُظهروا ما هى بدل منه ليستدلوا به عليها، كما فعلوا ذلك فى «عباءة» وأختيهاوليس فى «آلاءة» و«أشاءة» من الاشتقاق من الياء ما فى «أباءة» من كونها من معنى أبَيْتُ. فلهذا جاز لأبى بكر أن يزعم أن همزتها من الياء وإن لم ينطقوا فيها بالياء.

وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سَفَل فى الحلق، وبَعُدَ عن الحروف، وحَصَل طَرَفاً، فكان النطق به

(١) ذكرالبيت فى ديوان كعب بن مالك (٢٤٤)، والسيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٢٦١) واللسان مادة (أبى) وفى مادة (رعبل) (لابن أبى الحقيق)، يرعبل : يمزق، المعمعة: صوت إلتهاب النار.

تكلفاً، فإذا كُرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثِّنْتَيْنِ ورفضهما - لا سيما إذا كانتا مسطحبتين غير مفترقتين، فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً - أحرى، فلهذا لم تأت فى الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة. فأمّا ما حكاه أبو زيد من قولهم: دَرِيئَة ودَرائئ وخَطيئة وخَطائئ فشاذ لا يقاس عليه، لا سيما وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة. وكذلك قراءة أهل الكوفة ﴿أئمّة﴾[1] شاذة عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة، وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان أصلين. فهذا حكم الهمزة الأصلية.

★ ★ ★

تعريف الأبدال

وأما البدل[2]: فقد أُبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهى: الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين.

---

(١) سورة التوبة: الآية (١٢).

(٢) ولقد ذكر السيوطى فى كتابه المزهر عن الإبدال، قول أبى الطيب اللغوى «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هى لغات مختلفة لمعان مُتَّفِقَة، تتقارب اللفظتان فى لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا فى حرف واحد.

قال: والدليل على ذلك أن قبيلته واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزا، وطورا غير مهموز ولا بالصاد مرة ولا بالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصورة عينا كقولهم فى نحو (أن، عن)؛ لا تشترك العرب فى شيء من ذلك، إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون. (١/ ٤٦٠).

وقال ابن السكيت: حضرنى أعرابيان من بنى كلاب فقال أحدهما: أنفحة وقال الآخر: مِنْفَحَة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بنى كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا، وهما لغتان.

وفى شرح التسهيل لأبى حيان: قال أبو حاتم: قلت لأم الهيثم - واسمها عثيمة. هل تبدل العرب من الجيم ياء فى شيء من الكلام؟ فقالت: نعم، ثم أنشدتنى:

إذا لم يكن فيكن ظلٌّ ولا جَنَى ... فأبعدكنّ الله شيَرات

شيرات: شجرات. (١/ ٤٧٥)

فأما إبدالها من الألف فنحو ما حُكى عن أيوب السِّختيانى أنه قرأ: ﴿**ولا الضأَلِّينَ**﴾[١] فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لايتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة. وعلى هذا ماحكاه أبوزيد فيما قرأته على أبى على فى كتاب الهمز عنه، من قولهم: شأَبّة، ومأَدّة، وأنشدت الكافة[٢]:

ياعَجَبًا لقد رأيتُ عَجَبَا حِمارَ قَبّانَ يسُوقُ أَرْنَبَا

خاطِمهَا زَأَمَّها أن تَذْهَبَا

يريد : زامَّها.

وحكى أبو العباس عن أبى عثمان، عن أبى زيد، قال : سمعت عمرو بن عبَيد يقرأ: ﴿**فيومئذ لا يُسْأَلُ عن ذنبه إنْسٌ ولا جأَنّ**﴾[٣] فظننته قد لحن حتى سمعتُ العرب تقول: شأَبّة، ودأَبّة. قال أبو العباس: فقلتُ لأبى عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله.

---

(١) سورة الفاتحة : الآية (٧).

(٢) هذا للرجز من كلام الضب للضفدع فيما تزعم العرب وهو فى الخصائص (٣/١٤٨)، وشرح المفصل (٩/ ١٣٠) واللسان مادة (زمم) و(قبن) حمار قبان: دويبة مستديرة تتولد من الأماكن الندية وهى صغيرة لازقة بالأرض ذات قوائم كثيرة. خاطمها: خاطما إياها وهى من الخطام وهو الزمام وأراد زامَّها: فحرك الهمزة ضرورة لاجتماع الساكنين.

وكذلك ذكر فى الصحاح والبيت الرابع : فَقُلْتُ أَرْدِفْنِى فَقَال مَرْحَباً.

(٣) سورة الرحمن : الآية (٣٩).

وقال آخر(١):

وبعدَ انتهاض الشيب من كل جانبٍ   على لِمَّتى حتى اشْعَأَلَّ بهيمُهـــا

يريد: «اشْعالّ» من قوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرأسُ شيبا﴾(٢)، فهذا لا همز فيه.

وقال دُكَيْن(٣):

راكدةٌ مِخْلاتُهُ ومَحْلَبُــهْ   وجُلُّه حتى ابْيَأَضَّ مَلْبَبُــهْ

يريد: «ابْياضّ» فهمز.

وقرأت على أبى الفرج على بن الحسين، عن أبى عبدالله محمد بن العباس اليزيدى، عن محمد بن حبيبَ لكثيّر(٤):

ولِلأرضِ: أما سُودُها فَتجَلَّلَتْ   بَياضاً، وأما بِيضُها فادْهَأَمَّــتِ

يريد: ادْهامّت. وقد كاد يتسع هذا عنهم.

وحكى سيبويه(٥) عنهم فى الوقف «هذه حُبْلأ» يريد: حُبْلَى، و«رأيت رَجُلأ» يريد: رَجُلا. فالهمزة فى «رَجُلأْ» إنما هى بدل من الألف التى هى عوض من التنوين فى الوقف، ولا ينبغى أن تُحمل على أنها بدل من النون؛ لقرب ما

(١) شرح المفصل (٩/ ١٣٠) وفى اللسان فى مادة (شعل).

(٢) سورة مريم: الآية (٤).

(٣) ورد البيت فى اللسان فى مادة (جنن) والأول فى الخصائص (٣/١٤٨) والمخلاة: التى يوضع فيها الخلى، الخلى: الرطب من الحشيش، والملبب: موضع اللبة. والشاعر يصف إكرامه لفرسه.

(٤) ذكرالبيت فى ديوانه (٣٢٣) والقصيدة فى رثاء عبد العزيز بن مروان:
وادهأمت: اسوأدت الأرض، وإذا أجدبت الأرض يقال: ابيأضت.

(٥) كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٥)

بين الهمزة والألف، وبُعْد ما بينهـا وبين النون، ولأن «حُبْلَى» لاتنوين فيها، وإنما الهـمزة بدل من الألف الـبتـة، فكذلك ألف «رأيت رَجُلأْ». وحكى أيضـاً: «هو يضربُهـأْ». وهذا كله فى الوقف، فإذا وصلت قلت: هو يضـرُبها ياهذا. ورأيت حُبْلَى أمس.

فأما قول الراجز(١):

مِنْ أيِّ يومَيَّ من الموت أَفِـــرْ أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ يومَ قُـــدِرْ

فذهبـوا فيـه إلى أنه أراد النون الخفـيفة، ثـم حذفهـا ضرورة، فـبقّى الراء مـفتـوحـة، كأنه أراد «يُقْدَرَنْ». وأنكر بـعض أصحـابنا هذا، وقـال: هذه النون لاتحذف إلا لسكون مابعدها، ولا سكون ههنا بعدها.

والذى أراه أنا فى هذا - وما علمت أحـداً من أصحابنا ولا غيـرهم ذكره، ويُشبه أن يكونوا لم يذكـروه للطفه - هو أن أصله «أيومَ لم يُقْدَرْ أم» بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتـوحة، والراء ساكنة، قد أجرت العرب الحرف السـاكن إذاجاور الحـرفَ المتحـرك مـجرى المتـحرك، وذلك قـولهم فـيمـا حكاه سيبويه(٢): «المَرَاة» و«الكَمَاة» يريدون: المَرْأة، والكَمْأة، ولكن الميم والراء لما كـانتا ساكنتين، والهـمزتان بعدهما مـفتوحـتان، صارت الفتـحتان اللتان فى الهـمزتين

---

(١) ذكره العـينى (٤/ ٤٤٧) وقال بأن البحـترى نسبـه إلى الإمام على بن أبى طالب فى (حمـاسة البحتـرى)، ونقل أن ابن الأعرابى نسبه إلى الحارث بن المنـذر الجرمى وأن الإمام على تمثل به، وهو بغير نسـبة فى الخصائص (٣/ ٩٤)، وفى النوادر (١٦٤)، وفى العقد الفـريد لابن عبدربه (١/ ١٠٥) وذكر أن الإمام على بن أبى طالب كان يقوله كل يوم بصفين، أو إذا أراد المبارزة فى الحرب.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٦٥)

كأنهما فى الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما فى غيرهما كأنهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما: مَرْأة وكَمْأة، ثم خُفِّفتا، فأُبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مَرَاة وكَمَاة، كما قالوا فى رَأْس وفَأْس لما خُفِّفتا: راس وفاس. وعلى هذا حمل أبو على قول عبد يغوث[1]:

وتضحك منى شَيْخةٌ عَبْشَمِيّةٌ كأن لم تَرا قبلى أسيراً يمانيا

قال: جاء به على أن تقديره محققاً «كأن لم تَرْأَ»، ثم إن الراء لما جاورت - وهى ساكنةٌ - الهمزةَ متحركة، صارت الحركة كأنها فى التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها: كأن لم تَرَأْ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت «ترا». فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التى هى عين الفعل، واللام محذوفة للجزم، على مذهب التحقيق وقول من قال: رَأَى يَرْأَى، قال سُراقة البارقى[2]:

أُرِي عينىَّ ما لم تَرْأَيَاهُ كِلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ

وقد رواه أبو الحسن «مالم ترياه» على التخفيف الشائع عنهم فى هذا الحرف.

وقرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد[3]:

---

(١) شرح اختيارات المفضل (٧٧١) المفضلية (٣٠). عبشمية : من بنى عبدشمس.

(٢) ذكر البيت فى اللسان مادة (رأى) ورواه الأخفش: ما لم ترياه على التخفيف الشائع عن العرب فى هذا الحرف. وفى طبقات فحول الشعراء (٤٤٠) والخصائص (٣/ ١٥٣) الترهات: الأباطيل، واحدتها: ترهة. وكان سراقة قد وقع فى أسر المختار الثقفى، فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب فى جيش المختار، فأطلق سراحه.

(٣) نسب البيت فى النوادر (٤٩٧) للأعلم بن جرادة السعدى واللسان (رأى)

أَلَمْ تَرَ ما لاقيتُ، والدهرُ أَعْصُرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ العيشَ يَرْأَ ويَسْمَعِ

كذا قرأته عليه «تَرَ» مخففاً، ورواه غيره «تَرْأَ ما لاقيتُ». وقرأت عليه أيضاً فيه[1]:

ثُمَّ استمرَّ بها شيحان مُبْتَجِحٌ ... بالبين عنكَ بما يَرْآكَ شنَآنا

بوزن يَرْعاك. ووزن يَرْأَ: يَرْعَ، كما أن وزن تَرْأياه: تَرْعَياه. وهذا كله على التحقيق المرفوض فى هذه الكلمة فى غالب الأمر وشائع الاستعمال. وعلى هذا ما أنشدوه من قول الآخر[2]:

إذا اجتمعوا عليّ، وأَشْقَذُونى ... فَصِرْتُ كأننى فَرَأٌ مُتَارُ

أراد: «مُتْأَر»، فنقل الفتحة إلى التاء، وأبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما ترى، فصارت: مُتَار.

فهذا أحد وجهى ما حَمل أبو على قولَ عبد يغوث «كأن لم ترا» عليه.

والوجه الآخر: أنه على التخفيف الشائع، إلا أنه أثبت الألف فى موضع الجزم تشبيهاً بالياء فى قول الآخر[3]:

---

(١) أنشده المُفَضَّل فى اللسان (شيح) وفى (بجح) وفى النوادر (٤٩٤) الشائع: الغيور، وكذلك الشيحان، لحذره على حُرَمِهِ، وابتجح: فرح.

(٢) نسب البيت فى اللسان مادة (شقذ) إلى عامر بن كثير المحاربى.

وفى مادة (نور) وفى جمهرة اللغة (٣/ ٢١٤) نسب إلى عامر بن كبير وفى الصحاح وشرح القاموس الكبير. وفى الخصائص (٢/ ١٧٦) والبيت له بيت سابق وهو:

فَإِنى لَسْتُ مِنْ غَطَفَانَ أَصْلِى ... وَلاَ بَيْنِى وَبَيْنَهُم اعتشَارُ

أشقذونى: طردونى - الفرأ: الحمار الوحشى، المتار: الذى يرمى تارة بعد تارة، ومُتار: مُفزَع.

(٣) ذكر البيت فى الكتاب (٣/ ٣١٥) ونسب إلى قيس بن زهير وكذلك (١/ ٣٢) وذكر فى =

أَلَمْ يأتيكَ، والأنباء تنمـــى بما لاقتْ لَبُونُ بنى زِيــــادِ

ورواه بعض أصحابنا: «ألم يأتك» على ظاهر الجزم، وأنشده أبو العباس عن أبى عثمان، عن الأصمعى:

«ألا هَلَ اتاكَ والأنباء تنمي»

وأنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد(١):

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّـــقِ ولا تَرَضَاها ولا تَمَلَّـــقِ

فأثبت الألف أيضاً فى موضع الجزم تشبيهاً بالياء فى «يأتيك»، على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف: «ولا تَرَضَّها ولا تَمَلَّقِ».

وقد قدّر سيبويه(٢) هذا الذى ذهبنا إليه من أن الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه، فى قولهم: «مِصْباح» و«مِقْلات»(٣)، فأجاز فيهما الإمالة والفتح جميعاً: أما الفتح فلأن الصاد والقاف قد جاورتا الفتحة التى بعدهما وهما ساكنتان، فكانتا كأنهما مفتوحتان، فصارا كأنهما «صَبَاح» و«قَلات»، وهذا مما

الخصائص (١/ ٣٣٣) وشرح شواهد الشافية (٤٠٨) والأشمونى (١/ ٨٧) واللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وبنو زيادهم الكملة: (الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، وبنوزياد بن سفيان العبسى) وأمهم فاطمة بنت الخرشب. والمراد لبون الربيع بن زياد وكانت أم الربيع بن زياد على راحلتها فأخذ قيس بن زهير بزمامها وذهب بها مرتهنا لها بدرع، كان قيس بن زهير قد أعارها الربيع فمطله بها. فى قصة من أيام العرب.

(١) ذكر البيتان فى ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج (١٧٩) وفى العينى (١/ ٢٣٦) وفى الخصائص (١/ ٣٠٧) وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦).

(٢) كتاب سيبويه (٢/ ٢٦٥)

(٣) ناقة مِقْلاتٌ: تضع واحدا ثم لا تحمل.

لاتجوز إمالته. وأما الإمالة فلأنهما قد جاورتا الميم وهى مكسورة، فصارتا كأنهما «صِباح» و«قِلات»، فجازت إمالتهما كما جازت إمالة صِفاف وقِفاف[(١)]. وعلى هذا ما أنشدَناه أبو على[(٢)]:

أَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إليَّ مُؤْسَى . . . .

بهمز الواو فى «المؤقِدَين» و«مُؤْسَى». وروى قُنْبُل عن ابن كثير ﴿بالسُّؤْق﴾[(٣)] مهموز الواو. ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة، فإنها قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث هُمزت الواو فى نحو ﴿أُقِّتَتْ﴾[(٤)] و«أُجُوه» و«أُعِدَ» لانضمامها، كذلك جاز همز الواو فى «الموقدين» و«مُوسى»، على ماقدمناه من أن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه. ويزيد ذلك عندك وضوحاً أن من العرب من يقول فى الوقف: هذا عَمُرْ وبَكُرْ، ومررت بعَمِرْ وبكِرْ، فينقل حركة الراء إلى ما قبلها. وإنما جاز ذلك لأنه إذا حُرّك ما قبل الراء فكأن الراء متحركة. وقال حسان[(٥)]:

فارِسَىْ خَيْلٍ إذا ما أمسكتْ ربّةُ الخِدْر بأطراف السِّتِرْ

يريد: السِّتْرَ.

---

(١) قفاف: جمع قُف، وهو آكام ومخارق وبراق.

(٢) ذكر البيت فى ديوان جرير ونسب إليه (٢٨٨):

أحب المؤقدين إلى مؤسى وَجَعْدَةُ إذ أضاءَهُما الوقود

وموسى وجعدة ولدا جرير، وقبل موسى ابنه وجعدة ابنته، الوقود ما يوقد به من الحطب

وروى ابن الانبارى فى الزاهر:

لحب المؤقدان إلىّ موسى وحزره لو أضاء لى الوقود

(٣) سورة ص: الآية (٣٣).

(٤) سورة المرسلات: الآية (١١).

(٥) ذكر البيت فى ديوانه (١٩٣). فارسى خيل: يعنى عمرا وجُحرا، وهما من غسان.

وقال الأعشى[١]:

أَذاقتْهُمُ الحربُ أنفاسَهــــــا وقد تُكْرَهُ الحربُ بعد السِّلْــمْ

فهذا كله يشـهد بأن الحركة إذاجاورت الساكن صارت كـأنها قد حلَّته، وإذا كان ذلك كذلك فغير منكر أيضاً أن يُعتقد فى فتحة الهمزة من قوله «أيوم لم يُقدرَ أم يوم قُدرْ» كأنها فى الراء الساكنة قبلها للجزم، لأنها قد جاورتها، فيصير التقدير كأنه «أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ» ، فتسكن الهمزة وقبلها الراء مـفتوحة، فتُقلب الهمزة ألفاً للتخفيف، فـيصير التقدير «يُقْدَرَ اْمْ»، فتأتى الألـف ساكنة، وبعدها الميم ساكنة، فيلتقى ساكنان، فتُحرَّك الألف لالتقائهمـا، فتنقلب همزة على ما ذكرنا، وتفتحها لالتقائهـما، وكان الفتح هنا حسناً إتبـاعاً لفتحة الراء، كـما تقول: عَضَّ، ومَصَّ يافتى، فتفتح الحرف الآخر لسكونه وسكون الأول، ويحسن الفتح فيه إتباعاً لفتحة ما قـبله، وكما فـتحوا «الآنَ» إتباعـاً للألف التى قبله . وعلى هذا حـملوا قول الآخر[٢]:

ويهاً فداءً لكَ يا فَضالَــــــهْ أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَــــــه

قالوا: فـتح اللام لسكونها وسكون الألف قبلها، واخـتار الفتحـة لأنها من جنس الألف التى قـبلهـا، فلماتحـركت اللام لم يلتقِ سـاكنان، فتُحـذف الألف لالتقائهما. على أن أبا على قد ذهب فى «تُهالَهْ» إلى شئ غير هذا الذى ذهب إليه أبو العباس، وفيه طول وفضل شرح، فنتركه لأن فيما أوردناه مَقْنَعاً بإذن الله.

---

(١) ذكرالبيت فى ديوان الأعشى(٨٩).

(٢) النوادر (١٦٣) والمقتضب (٣/ ١٦٨) وفى اللسان مادة (هول) ، و(ويه) و(فدى). اجره الرمح: طعنه وتركه فيه.

فإن قيل: فَلِمَ سلبتَ الهمزة من «أم» فتحتها؟ هلاّ تركتها همزة، ثم حركتها لالتقاء الساكنين؟ ومـا الذى دعاك إلى قلبها بعد تسكينها ألفـاً، حتى احتجت إلى أن تقلب الألف همزة؟

فالجواب: أن العرب لم تسلُب هذه الهمزة حركتها إلا للتخفيف؛ ألا تراهم قالوا: مَراة وكَماة، ولم يقولوا مَرْأة وكَمْأة.

فعلى هذا ينبغى أن يُحـمل عندى قوله: «أيومَ لم يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدر» ويكون ارتكابك هذا الذى قـد شاعت أمثـاله عندهم وإن كان فـيه بعض اللطف والغـمو أسهلَ وأسوغ من حذفك نون التوكيد لأمرين:

أحدهما: أن ذلك لم يأت عنهم فى بيت غير هذا، فيحمل هذا عليه، فأما ما أنشدوه من قول الآخر[١]:

اضربَ عنك الهُموم طارِقَهـــا ضَرْبَكَ بالسَّوْط قَوْنَسَ الفَـرَسِ

فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به.

والآخر: ضعـفه وسـقوطه فى القـياس، وذلك أن التـوكيد مـن مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحـذف والاختصار، فإذا كان السـماع والقياس جميعاً يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه واطّراحه والعدول عنه إلى غيره مما قد كثر استعماله، ووضح قياسه.

---

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة (قنس) ولم ينسب لقـائله ولكنه نسب إلى طرفة فى ملحقات ديوانه (١٥٥)، وذكر فى الخصائص (١/ ١٢٦) وشرح المفصل (٩/ ٤٤) قَوْنَسُ الفرس: ما بين أذنيه، وقيل عَظْمٌ ناتيء بين أذنيه، وقيل مُقَدَّم رأسه.

ولقد علّق على البيت فى اللسان – ابن برى وقال: البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع عليه.

فهذه أيضاً همزة قُلبت عن ألف، أعنى همزة «أم»، وهى بدل من ألفٍ بدلٍ من همزة، فهذا وإن لطُف وطالت صنعته، أولى من أن تُحمل الكلمة على حذف نون التوكيد لما فيه من قلة النظر وضعف القياس.

وأنشدنا أبو على[١]:

بالخيرِ خَيرات وإن شَرّاً فَأَا ولا أُريد الشَّرَّ إلا أنْ تَـأَا

والقول فى ذلك أنه يريد: «فـا» و«تا»، ثم زاد على الألف ألفاً أخرى توكيدا، كما تشبع الفتحة، فتصير ألفاً كما تقدم، فلما التقت ألفان حرّك الأولى، فانقلبت همزة. وقد أنشدنا أيضاً «فـا» و«تا» بألف واحدة، إلا أن الغرض فى الرواية الأخري.

وقد اطرد عنهم قلب ألف التأنيث همزة، وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وصحراء، وأَرْبعاد، وعُشَراء[٢]، ورُحَضاء[٣]، وقاصِعاء[٤]، وما أشبه ذلك.

والقول فى ذلك : إن الهمزة فى صحراء وبابها إنما هى بدل من ألف التأنيث كالتى فى نحو حُبْلَى، وسكْرَى، وبُشْرَى، وجُمادَى، وحُبارَى[٥]، وقَرْقَرى[٦]، وخَيْزلى[٧]، إلا أنها فى حمراء، وصحراء، وصَلْفاء[٨]، وخَبْراء[٩]،

---

(١) البيتان للقُيم بن أوس كما فى النوادر (٨٦(وفى اللسان فى مادة (تا).

(٢) عشراء : من النوق التى مضى لحملها عشرة أشهر.

(٣) رحضاء : العرق إثر الحمى.

(٤) القاصعاء : جحر يحضره اليربوع فإذا دخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة.

(٥) الحبارى : طائر طويل العنق رمادى اللون على شكل الأوزة فى منقاره طول.

(٦) قرقرى : موضع مخصب باليمامة. (٧) الخيزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر.

(٨) صلفاء: صلفاة قد استوت من الأرض. (٩) الخبراء: القاع ينبت السدر والأراك.

وقعـت الألف بعد ألف قـبلها زائدة، فـالتقى هناك ألفـان زائدتان الأولى منهـما الزائدة، والثانية هى ألف التأنيث، فلم تخل من حذف إحـداهما أو حركتها، فلم يجز فى واحدة منهما الحذف، أما الأولى فلو حـذفتها لانفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها، وأما الآخرة فلو حذفتها لزالت علامة التأنيث التى وُسمت الكلمة بها، وهذا أفحش من الأول، فقد بطل حذف شئ منهما.

وأما الحركة فقال سيبويه: إنه لما انجزم الحرفان حُرّكت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصارت حمراء وصفراء وصَحْراء وصَلْفاء، كما تري.

فإن قيل: ولِمَ زعمت أن الهـمزة منقبلة، وهلاّ زعمت أنهـا زيدت للتأنيث همزة فى أول أحوالها؟

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنا لم نرهم فى غيـر هذا الموضع أنَّثوا بالهمزة، إنما يؤنثـون بالتاء أو الألف، نحـو حَمْدة وقـائمـة وقاعـدة، وحُبْلَى وسكْرَى، فكان حـمل همـزة التأنيث فى نحو صحراء وبابها على أنها بدل من ألف تأنيث، لما ذكرناه، أحرى.

والوجه الآخر: أنّا قد رأيناهم لماجمعوا بعض مـا فيه همزة التأنيث أبدلوها فى الجمع، ولم يحققوها البتـة، وذلك قولهم فى جمع صحراء وصَلْفاء وخَبْراء: صَحـاريّ وصَلافيّ وخَبَاريّ، ولم نسـمعـهم أظهـروا الهمـزة فى شئ من ذلك، فقـالوا: صحارئْ، وصَلافىْء، وخَبَـاريْء، ولو كانت الهـمزة فيـهن غير مـنقلبة لجـاءت فى الجـمع؛ ألا تراهم قـالوا: كـوكب دُرِّيْء، وكـواكب دَراريْء، وقُرّاء وقَراريْء، ووُضّاء ووَضاضيْء، فجاءوا بالهمزة فى الجمع لما كانت غير منقلبة، بل موجودة فى قَرأت، ودَرَأت، ووَضُؤت، فهذه دلالة قاطعة.

فإن قيل: فما الذى دعاهم إلى قلبها فى الجمع ياء؟ وهلاّ تركوها فى الجمع ملفوظاً بها كما كانت فى الواحدة، فقالوا: صَحاريْء، وصلافيْء؟

فالجواب: أنهـا إنما كانت انـقلبت فى الواحدة هـمزة، وأصلهـا الألف، لاجتماع الألفين، وهذه صورتهـا: «صَحْراا» و«صَلْفَاا» و«خَبْرَاا» فلما التقت ألفان اضطروا إلى تحريك إحـداهما، فجـعلوها الثانية لأنهـا حرف الإعراب، فـصارت صحـراء وصَلْفاء، كما ترى. وحـال الجمع ما أذكـره، وذلك أنك إذا صرت إلى الجمع لزمك أن تقـلب الأولى ياء لانكسار الراء فى صَحاريّ قـبلها، كـما تنقلب ألف قِرْطاس وحِمْلاق[١] ياء لانكسـار ما قـبلها إذا قلت: قـراطيس وحمـاليق، فكذلك تنقلب ألف صـحراء الأولى ياء، وهذه صورتهـا، فتـصير فى التـقدير: «صـحاريْ اْ» و«صَلافِيْ اْ» و«خَبـارِيْ اْ» فتـقع اليـاء السـاكنة قبل الألف الآخـرة الراجعة عن الهمزة لزوال الألف من قبلهـا، فتنقلب الألف ياء لوقوع الياء ساكنة قبلهـا، وتدغم الأولى المنقلبة عن الألف الزائدة فى الياء الآخـرة المنقلبة عن ألف التأنيث، فتصير «صَحاريّ». أنشد أبو العباس للوليد بن يزيد[٢]:

لقد أغدو علـــــى أَشقَـــ ـــرَ يُغْتالُ الصَّحاريّـــــا

وقال آخر[٣]:

إذاجاشت حوالبُه تَرامــــتْ ومَدَّتْهُ البَطاحيّ الرِّغـــــابُ

---

(١) حملاق العين: ما يسوده الكحل من باطن أجفانها.

(٢) ذكر البيت فى شرح المفصل (٥/ ٥٨)

يغتال: يهلك، يعنى: يقطع المسافة بسرعة شديدة، والأشقر هنا أريد به فرسا.

(٣) البيت فى شرح المفصل (٥/ ٥٨) والرغاب: الواسعات. الحوالب: العروق.

جمع بَطْحاء. وكـذلك ما حكاه الأصمعى من قـولهم: صَلافِيّ وخَبارِيّ، فبهـذا استدللنا على أن الهمـزة فى صحراءوبابها بدل من ألف التـأنيث. فإذا كان ذلك كذلك فقد علمت أن الهمزة فى : صَنْعاء، وهَيْجاء، ودَهْناء، فيمن مدّ، هى الألف المفردة فى صَنْعا، وهَيْجـا، ودَهْنا، فيمن قصر، قُلبت همزة لوقـوعها بعد الألف التى زيدت للمدّ. فـأما حُبْلَى وسكْرَى فإنما صـحت فيهـما وفيمـا يجرى مجراهمـا الألف لأنها مفردة، فلم يلتق سـاكنان، فتجب الحركـة، ويلزم الهمز. فأما قول الآخر[(١)]:

أسقَى الإلهُ دارَهـا فَرَوَّى نجم الثُّرَيّا بعد نجم العَوَّى

فالعَوَّى: أحد منازل القمر، وهو اسم مـقصور، والألف فى آخره للتأنيث، بمنزلة ألف حُبْلَى وبُشْرَى، وعينها ولامهـا واوان فى اللفظ كما ترى، إلا أن الواو الآخرة التى هى لام بدل من ياء، وأصلهـا: عَوْيا، وهى «فَعْلَى» من عَوَيْتُ. قال لى أبو على: إنما قيل لهـا «العَوَّى» لأنها كواكب ملتـوية، قال: وهى من عَوَيْتُ يده، أى: لَوَيْتُها.

فإن قيل: فإذا كان أصلها «عَوْيا» فقد اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياء، وليست تقـتضى قلب الياء واواً؛ ألا تراهم قالوا: طَوَيْتُ طَيّاً، وشَوَيـتُ شَيّاً، وأصلهما: طَوْياً، وشَوْياً، فـقلبت الواو ياء، كما قلبوها فى: طويت طَيّاً وشويت شَيّاً؟.

فالجواب: أنهم إنما قلبـوا ياء «عَوْيا» واواً لعلة مـشـروحة عـند أصحـاب التصريف، وذلك أن فَعْلَى» إذا كـانت اسماً لا وصفاً، وكـانت لامها ياء، قلبت ياؤها واواً، وذلك نحو «التَّقْوَى» أصلهـا «وَقْيا» لأنها فَعْلَى من وَقَيْتُ، والثَّنْوَى، وهى فَعْلَى من ثَنَيْتُ، والبَقْوَى، وهى فَعْلَى مـن بَقَيْتُ،والرَّعْوَى. وهى فَعْلَى من

(١) ذكرالبيتان فى مجالس العلماء (١٩٤)

رَعَيْتُ، فكذلك أيضاً «العَوْيا»: «فَعْلَى» من عَوَيْتُ، وهى مع ذلك اسم لا صفة، بمنزلة التَّقْوَى والبَقْوَى والفَتْوى، فقُلبت الياء التى هى لام واواً، وقبلها العين التى هى واو، فالتقت واوان، الأولى ساكنة، فأدغمت فى الآخرة، فصارت «عَوَّى» كما ترى. ولو كانت فَعْلَى صفة لما قلبت ياؤها واواً، ولبقيت بحالها نحو الخَزْيا والصَّدْيا، ولو كانت قبل هذه الياء واو لقُلبت الواو ياء، كما يجب فى الواو والياء إذا التقتا وسكن الأول منهما، وذلك نحو قولهم: امرأة طَيّا وريّا، وأصلهما: طَوْيا ورَوْيا؛ لأنهما من طَوِيت ورَوِيتُ، قلبت الواو منهما ياء، وأُدغمت فى الياء بعدها، فصارت طَيّا وريّا. ولو كانت ريّا اسماً لوجب أن يقال فيها «رَوَّى» ، وحال كحال «العَوَّى».

فإن قيل: فَلِمَ قَلبت العربُ لام فَعْلى - إذا كانت اسمًا، وكانت لامها ياء - واوا، حتى قالوا: العَوَّى والتَّقْوى والبَقْوَى؟

فالجواب : أنهم إنما فعلوا ذلك فعلوا ذلك فى فَعْلَى لأنهم قد قلبوا لام «الفُعَلْى» - إذا كانت اسماً، وكانت لامها واواً - ياء طلباً للخفة، وذلك نحو الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهى من : دَنَوْت وعَلَوت وقَصَوت، فلما قلبوا الواو ياء فى هذا وفى غير مما يطول تعداده، عوّضوا الواو من غلبة الياء عليها فى أكثر المواضع بأن قلبوها فى نحو التَّقْوَى والثَّنْوَى واواً ليكون ذلك ضرباً من التعويض والتكافؤ بينهما، فاعرفه؛ فإن أصحابنا استطرفوا هذا الفصل من التصريف، وعجبوا منه . ثم إنه قد حكى عنهم «العَوّاء» بالمد فى هذا المنزل.

والقول عندى فى ذلك: إنه زاد للمدّ ألفاً قبل ألف التأنيث التى فى «العَوّى»، فصار التقدير «العَوّاا» بألفين كما ترى ساكنتين، فقلب الآخرة التى هى علم التأنيث همزة لّما تحركت لالتقاء الساكنين. والقولُ فيها القولُ فى حمراء وصحراء، وصَلْفاء، وخَبْراء.

فإن قيل: فلمّا نُقلت من فَعْلَى إلى فَعْلاء، فزال القصر عنها، هلا رُدّت إلى القياس، فقُلبت الواو ياء لزوال وزن «فَعْلَى» المقصورة، كما يقال: رجُل أَلْوَى وامرأة لَيّاء، فعلا قالوا على هذا: «العَيّاء»؟

فالجواب: أنهم لم يبنوا الكلمة على أنها ممدودة البتة، ولو أرادوا ذلك لقالوا «العَيّاء» وأصلها «العَوْياء» كما قالوا «لَيّاء» وأصلها «لَوْياء»، ولكنهم إنما أرادوا القصر الذى فى «العَوَّى»، ثم إنهم اضطروا إلى المد فى بعض المواضع ضرورة، فبقَّوا الكلمة بحالها الأولى من قلب الياء التى هى لام واواً، وكان تركهم القلب بحاله أدلّ شيء على أنهم لم يعتزموا المدّ البتة، وأنهم إنما اضطروا إليه، فركبوه وهم بالقصر معنيّون، وله ناوون.

فهذه جُمْلة من القول على همزةالتأنيث وصحة الدلالة على كونها منقلبة عن الألف، فاعرفه؛ فقلما أفصح أصحابنا هذا الإفصاح عنه.

وأما قول العجاج[1]:

يا دارَ سَلْمَى يا اسْلَمي ثم اسْلَمي

ثم قال:

فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَأْلَم

فقد روى أن العجاج كان يهمز العالَ والخاتَم، وقد روى عنه فى هذا البيت «العَأْلَم»، فهمزه العألم والخأتم مما قدمناه من قلب الألف همزة.

وحكى اللحياني عنهم «بَأْز» بالهمز، وهذا أيضاً من ذلك الباب.

---

(١) ذكرالبيت فى ديوان العجاج (٢٨٩)

وحكى بعضهم : قوقأت الدَّجاجةُ، وحَلأْتُ السويقَ، ورَثأت المرأةُ زوجَها، ولَبّأ الرجلُ بالحج، وهذا كله شاذ غير مطرد فى القياس. ونحوه قول ابن كَثْوة[١]:

ولَّى نَعامُ بني صَفْــوانَ زَوْزَأَةً لمّا رأى أَسَداً فى الغاب قد وَثَبا

أراد «زَوْزاةً» غير مهموز.

وحُكى عنهم: تَأَبَلْتُ القِدْرَ، فـهـذا أيضا من قلـب الألف همزة. وأنشـد الفراء[٢]:

يا دارَ مَيٍّ بدَكاديكِ البُـــرَقْ صَبْراً فقد هَيَّجْتِ شَوْق المُشْتَئِقْ

فالقول فيه عندى: إنه اضطر إلى حركة الألف التى قبل القاف من «المُشْتاق» لأنها تقابل لام «مُسْتَفْعِلُنْ»، فلما حركها انقلبت همـزة كما قدمنا، إلا أنه حركها بالكسـر لأنه أراد الكسـرة التى كـانت فى الواو المنقلبـةِ الألفُ عنهـا، وذلك أنه «مُفْتَعِل» من الشَّوْق، وأصله «مُشْتَوِق» ثم قُلبت الواو ألفـاً لتحـركهـا وانفتـاح ما قبلها، فلما احتاج إلى حركـة الألف حرّكها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو التى هى أصل الألف.

(١) البيت منسوب إلى ابن كَثْوَة فى الخصائص (٣/ ١٤٥)، واللسان فى مادة (زوى) إلى ابن كَثْوَة، وزَوْزَى: أى نصب وقارب خطوه فى سرعة وهى من صفات النعام.

(٢) البيتان فى الخصائص (٣/ ١٤٥) وفى لسان العرب فى مادة (شوق) وفى شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادى (٤/ ١٧٥)

وبرواية أخرى فى اللسان فى مادة (دكك)

يَادَارَ سَلْمَى بِـــدَكَاديك البُرَقْ سَقْياً فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ

والدكاديك جمع دَكداك، والدكداك من الرمل هو ما تكبّس واستوى، وقيل هو بطن من الأرض مـستـو وقال أبو حـنيفـة : هو رمل ذو تراب يَتَلَبّد، بُرق: جـمع برقَه وهى غلظ فى الحجارة.

ونحو هذا مـا حكاه الفراء أيضاً عنهم من قـولهم: رجل مَئِل إذا كان كثـير المال، وأصلها «مَوِل» بوزن فَرِق وحَذِر، ويقال: مالَ الرجلُ يَمـالُ: إذا كثرُ ماله، وأصلها: مَوِلَ يَمْوَلُ، مثل خافَ يخاف من الواو، وقالوا: رجُل خافٌ، كقولهم: رَجُل مالٌ، وأصلهـما: خَوِفٌ ومَوِلٌ، ثم انقلبت الواو ألفـاً لتحركـها وانفتـاح ما قبلهـا، فصارت خـافٌ ومالٌ، ثم إنهم أتوا بالكسـرة التى كانت فى واو «مَوِل» ، فحركوا بها الألف فى «مالِ»، فانقلبت همزة، فقالوا: مَئِلٌ.

فهذه جُمْلة من القول على انقلاب الألف همزة، وقد تقصَّيت جميع ما جاء منه مطرداً وشاذاً، وقلّما تجد شيئاً يخرج عن هذا من الشواذ.

وأما إبدال الهمزة عن الـياء والواو فعلى ضربين: تبدل الهمـزة منهما وهما أصلان، وتبدل منهماوهما زائدتان.

الأول: نحـــو قـولك فى وَجـــوه: أُجُوه، وفى وُعِدَ: أُعِدَ، وفى وُقِّتَتْ: أُقِّتَتْ. وكذلك كل واو انضمت ضماً لازماً فهمزها جائز. وقالوا: قطعَ الله أَدْيَهُ، يريدون : يَدَهُ، فردّوا اللام، وأبدلوا الفاء همزة.

وأبدلوا أيَضاً الواو المكسورة، فقالوا إسادة فى وسادة، وإعاء فى وعاء.

وأبدلوا المفتوحة أيضاً، فقالوا: أناة فى وَناة[1]، وأَحَد فى وَحَد، وأَجَمَ فى وَجَمَ، وأَسْماء فى وَسْماء، وقالوا: قائم وبائع، فأبدلوها من الواو والياء. وقالوا: فى أسنانه أَلَلٌ[2] يريدون: يَلَل، فأبدلوا الـياء همزة. وقـالوا: رِئْبال[3]، فأبدولها من الياء. وهمزة بعضهم «الشِّئْمة» وهى الخليقة.

(١) وناة: الوناة من النساء هى التى فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٢) الألل : وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم، وأيضاً فسدت.

(٣) الرئبال : الليث.

وقالوا: قَضــاء، وسِقاء، وشِفاء، وكِساء، وشَقاء، وعَلاء، وكـذلك كل ما وقعت لامه ياء أو واواً طرفاً بعـد ألف زائدة، وأصل هذا كله: قَضاي، وسِقاي، وشِفــاى، وكِســاو، وشَقــاو، وعَلاو؛ لأنهـا من: قــضــيت، وســقــيت، وشفيت، وكـسوت، والشِّقْوة، وعَلَوت، فلما وقعت اليـاء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعُفتا لتطرّفهـما ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهـة للفتحة فى زيادتها. فكما قُلبت الواو واليـاء ألفاً لتحـركهمـا ووقوعهـما بعد الفـتحة فى نحـو عَصاً ورَحَىً، كذلك قُلبتا ألفاً أيضــاً لتطرفهما وضعفهمـا وكون الألف زائدة قبلهما فى نحو كِساء ورداء، فصار التقدير: قـضاا، وسِقاا، وشِفاا، وكِساا، وشقاا، وعَلاا، فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصوراً، فحركوا الألف الآخرة لالتقـائهما، فانقلبت همـزة، فصارت: قَضاء، وسِقاء، وشِفـاء، وكساء، وشَقاء، وعَلاء، فالهمزة فى الحـقيقة إنما هى بدل من الألف، والألف التى أُبدلت الهمـزة عنها بدل من الياء والواو، إلا أن الـنحويين إنما اعتـادوا هنا أن يقولوا إن الهمـزة منقلبـة من ياء أو واو، ولم يقولوا : من ألف؛ لأنهم تجـوزوا فى ذلك، ولأن تلك الألف التى انقلبت عنها الهمـزة هى بدل من الياء أو الواو، فلما كانت بدلاً منهما جاز أن يقال إن الهمزة منقلبة عنهمــا، فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبـدلة عن اليــاء أو الواو. وهذا مـذهب أهل النظر الـصـحـيح فى هذه الصناعة، وعليه حُذّاق أصحابنا، فاعرفه.

فأما قولهم: عَباءة، وصَلاءة، وعَظاءة فقـد كان ينبغى لما لحقت الهاء آخراً، وجرى الإعراب عليها، وقَويت اليـاء ببعدها عن الطرف، ألاّ يُهْمَز، وألاّ يقال إلا عَباية، وصَلاية، وعَظايةَ، فيُقـتصر على التصحيح دون الإعـلال؛ وألاّ يجوز فيه الأمران، كما اقتُصر فى نهاية، وغَباوة، وشَقاوة، وسِعاية، ورماية على التصحيح

دون الإعلال، إلا أن الخليل - رحـمه الله - قد علَّل ذلك، فـقال: إنهم إنما بَنَوا الواحـد على الجمع، فـلما كـانوا فى الجـمع يقولون: عَظاء، وعَبـاء، وصَلاء، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفـاً، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها.

فإن قيل: أو لستَ تعلم أن الواحد أقدم من الرتبـة من الجمع ، وأن الجمع فرع على الواحـد، فكيف جاز للأصل - وعو عَظـاءة - أن يُبنى على الفرع وهو عَظاء؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء من قوله: إن الفعل الماضى إنما بُنى على الفتح لأنه حُمل على ألف التثنية، فـقيل «ضَرَبَ» لقولهم «ضَرَبا»؟ فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجـمع، ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية؟.

فالجواب: أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين:

أحدهما: أن بين الواحد والجمع من المضارعة مـا ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قَصْرٌ وقُصـورٌ، وقَصْراً وقُصوراً، وقَصْرٍ وقُصورٍ، فتعـرب الجمع إعراب الواحد، وتجـد حرف إعراب الجمع حرف إعـراب الواحد، ولست تجد فى التثنيـة شيئـاً من ذلك، إنما هو قَصْرانِ وقَصْرين، فهـذا مذهب غيـرمذهب قَصْرٍ وقصورٍ؛ أو لا ترى أن الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من جمع، كما يكون الواحد مـخالفاً للواحد فى أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت، إنما تنتظم التـثنية ما فى الواحد البتـة، وهى لضرب واحد من العدد البتة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين، كما تكون جماعة أكثر من جماعة. هذا هو الأمر الغالب، وإن كان التثنيـة قد يراد بها فى بعض المواضع أكثر من الاثنين،

فإن ذلك قليل لايبلغ اختلاف أحوال الجـمع فى الكثرة والقلة، بل يا يقاربه، فلما كانت بين الواحد والجـمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للـخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولما بـعد الواحد عن التـثنية فى معـانيه ومواقـعه لم يجـز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة.

ويزيد فى وضـوح ذلك أنهـم قالـوا: «هذا» ، فـبنوه، ثم قـالوا: «هذان» فأعربوا، ثم لما صاروا إلى الجمع عادوا إلى البناء، فـقالوا: «هؤلاءِ». فهذا وغيره مما يشهد بمضارعة الواحد للجماعة وبعده عن التثنية، فهذا وجه.

والوجه الآخر: الذى جوّز للخليل حمل الواحد على الجماعة، هو أنه وإن كان قـد حمل الواحد على الجـمع فى نحو عَطاءة وعَظاء، فقـد عَدَّلَ هذا الأمر الذى فى ظاهره بعض التناقض؛ بأنه حـمل لفظ «العَظاءة» - وهى مؤنـثة - على لفظ «العَظاء» - وهو مـذكر - فـهذا يُعـادَل به حَمْل الواحد على الجـماعـة، ثم ينضاف إليه ماذكرنا من مضارعة الواحد للجماعة.

وليس للفراء فى قوله إن «ضَرَبَ» بُنى على «ضَرَبا» واحد من هذين الأمرين اللذين سَوَّغْنا بهما مذاهب الخليل، فلهذا صح قول الخليل وسقط قول الفراء.

وبعد، فليس «العَظاء» فى الحقيقـة جمعاً، وإنما هو واحد وقع على الجمع، بمنزلة تَمْر وبُسْر ودَجاج وحَمام، وهذا واضح.

وقـد استـقـصيت هذا وغـيـره من لطائف التـصريف فى كـتـابى المصنَّف لتفـسيرتصـريف أبى عثمـان - رحمه الله - وأتيت بالقـول هناك على أسرار هذا العلم ودفائنه.

فإن قيل: فإذا كانت الألف عندك في شِفـاء وشَقَاء بمنزلة الفتحـة في إيجابها قلب ما بعـدها ألفاً، فهلاّ لم يَجُز إلا القلب، وأن تقـول: عَباءة وعَظاءة وصَلاءة البتـة بالهمز، وألاّ تجيـز نهاية ولا غبـاوة، كما لم تجز إلا إعـلال نحو قَناة وقَطاة وحَصاة، وإن كانت بعدها الهاء، فما بالك اعتبرت الهاء في نحو عَباية، وعَظاية، وصَلاية، وشَقاوة، ونهاية، حـتى صحّحت لها الواو والياء، ولم تعتـبر الهاء في نحو قَناة، وقَطاة، وحـصاة، وفَتـاة؟ وهلاّ قلت: قَنَوَة، وقَطَوَة، وحَصَيَة، وفَتَيَة، فصححت الواو والياء للهاء، كما صححتها في نحو الشقاوة والنهاية لأجل الهاء؟.

فالجواب: أنهم إنما أجروا الألف في نحو كساء ورداء مجرى الفتحة في أن قلبوا لها ما بعـدها من الياء والواو، كما قلبوا للفتحـة نحو عَصاً، ورَحَىً مادامت الياء والواو طرفين ضعيفين، وإلا فقد كان ينبغي أن تصح الياء والواو بعد الألف؛ لأنهما إذا وقـعتا بعد الحـرف الساكن صحتـا، وذلك نحو ظَبْي ودَلْو، ولكنهم لما رأوهما بعـد ألف زائدة كزيادة الفـتحـة، وكانت الفـتحة بـعض الألف ، جوّزوا إعلالهما وقلبهما مادامتا طرفاً ضعـيفتين، فإذا تحصنتا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما، لم تبلغ الألف من إيجـاب قلبهمـا مبلغ الفتـحة الصريحـة. فأما قَناة وفَتـاة فإن واوهما وياءهما وقعـتا بعد الفتحة المحضة الموجـبة للقلب، فلم تبلغ من قوة الهاء معهـما أن تحصّن الواو والياء من إعلال الفـتحة المحضة لهمـا. وهذا ما خرج لي بعد التفتيش والمبـاحثة عن أبي علي وقت قرأتُ كتاب أبي عثمـان عليه، فاعرفه؛ فإنه موضع يلطُف جداً، وقلّ من يضبطه.

وقد أُبدلت الواو همـزة بدلاً مطرداً إذا انضمت ضمّاً لازمـاً، وذلك نحو: أُقِّتَتْ، وأُجُوه، وأَدْؤُر، وأَثْؤُب.

وقد أبدلها قوم من المكسورة، وذلك نحو وسادة وإسادة، ووِفادة وإفادة.

وإذا التقت واوان فى أول الكلمة لم يـكن من همز الأولى بُدّ، وذلك نحو «الأُوْلى» أصلها «وُوْلَى». وسنستقصي هذاكله فى حرف الواو إن شاء الله.

وقال[١]:

ما كنتُ أَخشى أن يَبِينُوا أُشْكَ ذا

أى: وُشْكَ ذا، من الوَشِيـــك.

فهذا إبدال الهمزة عن الياء والواو وهما أصلان.

وأما إبدالها مـنهما وهما زائدتان فنحـو قولهم: عِلْباء[٢]، وحِرْباء[٣] وجاء عنهم : رجل عِزْهاء. وأصل هذا كلـه: عِلْباي، وحِرْباي، وعِزْهاي، ثم وقـعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت ألفاً، ثم قلبت الألف همزة، كما تقدم من قولنا فى كِساء ورِداء.

فإن قيل: ما الدليل عـلى أن الأصل حرباي وعلباي بـالياد، دون أن يكون علباو وحرباو بالواو؟

فالجواب: أن العرب لمّا أنّثت هذا الضرب بالهـاء، فأظهرت الحرف المنقلب لم تظهره إلا ياء، وذلك نحو دِرْحاية، ودِعْكاية[٤]، فظهور ا لياء فى المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة إنما قُلبت فى حِرْباء، وعِلْباء عن ياء لا محالة.

---

(١) ذكر البـيت فى اللسان فى مادة (وشك) ولكن باخـتلاف فى (يبيتـوا) «ماكنت أخشى أن يبيـتوا أُشكَ ذا».

(٢) عِلباء: عصب فى العنق يأخذ إلى الكاهل.

(٣) الحِرباء: دويبة ذات قوائم أربع، دقيـقة الرأس، مخططة الظهر، تستقـبل الشمس نهارها وتدور معها كيف دارت، وتتكون ألوانا.

(٤) الدعكاية : الكثير اللحم طال أو قصر.

وأما الـواو الزائدة التى قلبت عنها همـزة فلم تأت مسـموعـة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها، وذلك أنك لو نسبت إلى مثل صحراء وخُنْفَساء لقلت: صحراويّ وخُنْفَساويّ، فإن سمـيت بهما رجلا، ثم رخّمته على قولهم «يا حارُ» وجب بعد حذف ياء النسب أن تقلب الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فـتصيـر: صحـراا وخُنْفَسَاا، ثم تبـدل الألف الآخرة همـزة؛ لأنك حركتـها لالتقاء الساكنين كمـا فعلت ذلك فى كِساء، فتقـول على هذا: ياصحراءُ وياخُنْفَساءُ أقبلْ. وقـياس هذا إذا سميت به بعد الترخـيم أن تصرفه فى النكرة بلا خلاف، وفى المعرفة على الخلاف، فتقول: جاءنى صحراءُ ومررت بخُنْفَساءٍ؛ لأن هذه الهمزة التى فيهما الآن ليست للتأنيث، إنما هى بدل من ألف بدلٍ من واوٍ بدلٍ من همزة التـأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة بعـد الألف الأولى، على ما بيّناه فى حمراء وصفراء.

فهذا إبدال الهمزة عن الياء والواو أصلين وزائدتين.

[1] وأما إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم «ماءٌ» وأصله «مَوَهٌ» لقولهم «أَمْواه»، فقلبت الواو ألفاً، وقلبت الهاء همزة، فصار «ماء» كما ترى،

---

(١) وقـد ذكر السـيـوطى (فى الأشـباه والنظـائر فى النحو) فـى هذا الشأن عن قـول ابن يعـيش (١/١٠٨)

«البدل على ضربين - بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة، وبدل هو قلب الحرف بنفسه إلى لفظ غيره على مـعنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون فى حروف العلة التى هى الواو والياء والألف.

وفى الهمزة أيضاً لمقـارنتها إياها وكثرة تغيرها وذلك نحـو، قام أصله قوم، فالألف واو فى الأصل وموسـر أصله الياء. ورأس وآدم أصل الألف الهـمزة، وإنما لينت همزتهـا فاستـحالت ألفا، فكل قلب بدل وليس بدل قلبا. وانظر «المفصل» لابن يعيش ص١٢١.

وقد قالوا أيضاً فى الجمع: «أَمْواء» فـهذه الهمزة أيضاً بدل من هاء «أَمْواه». أنشدنى أبو على[١]:

وبلدةٍ قالصةٍ أَمْواؤهــــــا ما صحةٍ رأْدَ الضُّحَى أفْياؤُها

ومن ذلك قولهم «آل» كقولنا: آل الله، وآل رسوله، إنما أصلها «أَهْل»، ثم أبدلت الهاء همزة، فـصارت فى التقدير «أأْل» فلما توالت الهمـزتان أبدلوا الثانية ألفاً، كما قالوا: آدَم وآخَر، وفى الفعل: آمَنَ، وآزَرَ.

فإن قيل: ولم زعمت أنهم قلبو الهاءهمزة، ثم قلبوها ألـفاً فيما بعد، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفاً فى أول الحال؟

فالجواب: أن الهــاء لم تقلب ألفاً فى غـير هذا الموضع، فـيقـاس هذا هنا عليه، وإنما تقلب الهاء همزة فى ماء على الخلاف فيما سنذكره فى موضعه، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفـاً. وأيضاً فإن الألف لو كانت منقلبة عن الهـاء فى أول أحوالها، كـما زعم المُلْزِم، دون أن تكون منـقلبة عن الهـمزة المنقلبة عن الهاء على ما قدّمناه، لجاز أن يُستعمل «آلٌ» فى كل موضع يستعمل فيه «أَهْل»؛ ألا تراهم يقولون: صرَفْتُ وُجوهَ الـقوم، وأُجُوه القوم، فيبـدلون الهمزة من الواو، ويوقعونها بعد البدل فى جميع مواقعها قبل البدل. وقالوا أيضاً: وِسادة وإسادة، ووِفادة وإفادة، ومن أبيات الكتاب[٢]:

---

(١) البيتان فى شرح المفصّل (١٠/ ١٥) وفى اللســان فى مادة (موة) وزاد عليها ثالث وبرواية أخرى للبيتان وهى:

وبَلْدَة قَالصَة أَمْوَاؤُهــــــا
تَستَنُّ فِى رَأْدِ الضُحَى أَفْيَاؤُهَا
كَأَنَّمَا قَدْ رُفِعَتْ سَمَاؤُهــــا

أى مطرها، وأصل الماء ماة والواحدة ماهة وماءة. وقالصة: ناقصة قليلة رأد الضحى: ارتفاع النهار.

(٢) البيت ذكر فى الكتاب (٤/ ٣٣١) لتميم ابن مقبل وفى اللسان فى مادة (وفد)؛ الإفادة: الوفادة، وهى الوفود على السلطان. والجبابير جمع جبّار، وهو الملك، (استولت أى رجعت وعطفت). والمقصود. نَضِدُ على السلطان فمرة ننال من خبرة وإنعامه، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده.

إلا الإفادةَ فاسْتَوْلَتْ ركائبُنا   عند الجَبابير بالبأساء والنِّعَـمِ

وقـالوا أيضاً: وِشـاح وإشـاح، ووِعاء وإعـاء، قـرأ سـعيـد بن جُبَيْر (ثم استخـرجَها من إعاءِ أخيـه) وكل واحدة من هذه ومن غيرها مما يجـرى فى البدل مجراها تستعمل مكان صاحـبتها. ولو كانت ألف «آل» بدلاً من هاء «أهلٍ» لقيل: انصرفْ إلى آلك كما يقال: انصـرفْ إلى أهلك، ولقيل: آلَكَ والليلَ، كما يقال: أهلَكَ والليلَ، وغـير ذلك مما يطول ذكره. فـلما كانوا يخـتصـون بالآل الأشرفَ الأخصَّ دون الشـائع الأعم، حـتى لا يقال إلا فى نحـو قـولهم: القُرّاء آلُ الله، واللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، ﴿**وقال رجل مؤمنُ مِنْ آل فِرْعَوْن يكْتُمُ إيمانه**﴾[1]. وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق[2].

نَجَوْتَ ولم يمنُنْ عليك طَلاقــةً   سِوَى رَبذِ التَّقْريب من آل أَعْوَجا

لأن «أَعْوَج» فرس مشهور عند العرب، فلذلك قال : آل أَعْوَج، ولا يقال: آل الخـياط، كـمـا يقال: أهل الخـيـاط، ولا : آل الإسكاف، كـما يقـال: أهل الإسكاف - دلّ ذلك على أن الألف فـيه ليـست بدلاً من الأصل، وإنما هى بدل من بدل من الأصل، فجرت فى ذلك مجرى التاء فى القسم؛ لأنها بدل من الواو فيـه، والواو فيه بدل من البـاء، فلما كانت التـاء فيه بدلاً من بدل، وكـانت فرع الفرع، اختصت بأشرف الأسمـاء وأشهرها، وهو اسم الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقَلْ: تَزيدِ، ولا : تالبيتِ، كما لم يُقَلْ: آل الإسكاف، ولا: آل الخياط.

(١) سورة غافر: الآية (٢٨)

(٢) ذكر البيت فى ديوان الفرزدق (١٤١):

ربذ: سريع. التقريب: نوع من السير يقارب فيه الخطو.

فإن قلت : فقد قال بشر[(١)]:

لعَمْرُك ما يطلُبْنَ من آلِ نعمةٍ ولكنّما يطلُبنَ قَيْساً ويَشْكُـرا

فقد أضافه إلى «نعمة» وهى نكرة غير مخصوصة ولا مُشَرّفة.

فإن هذا بيت شاذ، والذى عليه العمل ما قدّمناه، وهو رأى أبى الحسن، فاعرفه.

فإن قيل: ألست تزعم أن الواو فى «والله» بدل من البـاء فى «بالله»، وأنت لو أضمـرت لم تقل: وَهُ لأفعلَنَّ، كما تـقول: بِهِ لأفعلنّ. وقد تجـد أيضاً بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه فى كل مـوضع، فما تنكر أيضاً أن تكون الألف فى «آل» بدلاً من الهاء، وإن كان لا يقع جميع مواقع «أهل»؟

فالجواب : أن الفرق بينهما أن الواو لم تمتنع من وقوعـها فى جميع مواقع الباء، من حيث امتنع وقوع «آل» فى جميع مواقع «أهل»؛ وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها فى كثير من المواضع؛ ألا ترى أن من قال «أعطيتكمْ درهماً»، فـحـذف الواو التى كـانت بعـد الميم، وأسكن الميـم، إذا أضـمـر الدرهم قـال «أعطيتكُمُوه» فردّ الواو لأجل اتصال ا لكلمة بالمضمر. فأمّا ما حكاه يونُس من أن بعضهم قال: «أعطيتكُمْهُ» فشاذ لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا، فلذلك جاز أن تقول: بِهِ لأقعُدَنّ، وبكَ لأنطلقَنَّ، ولم يجز أن تقول «وَكَ» ولا «وَهُ» بل كان هذا فى الواو أَحْرى لأنها حرف واحـد منفرد، فضعفت عنِ القـوة وتصرف الباء التى هى الأصل، أنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[(٢)]:

(١) ذكر البيت فى ديوان بشر ابن أبى خازم(٩٨).

(٢) ذكر البـيت فى النوادر (٤٢٢) ونسب لعمـرو بن يربوع بن حنظلة، أوضع سـار الإيضاع وهو ضرب من السـير. البَكْرُ: الفـتى من الإبل: فلا بك مـا أسال: أى فلابك مـا وافقت سـيلانه وإغامته، وأراد الغيم الذى رأت فيه زوجة البرق وقد زعموا أنه تزوج السعلاة.

رأى بَرْقاً، فأوْضَعَ فوق بَكْرٍ فلا بِكِ ما أَسالَ ولا أَغامــا

وأنشدنا أيضا[1]:

ألا نادتْ أُمامةُ باحتمـــال لتَحْزُنَني، فلا بِكِ ما أُبالي

وأنت ممتنع من استـعمال «آل» فى غـير الأشهـر الأخص، وسواء في ذلك أضفته إلى مظهر أم أضفته إلى مضمر.

فإن قيل: ألسـت تزعم أن التـــاء فـى «تَوْلَج» بدل من واو، وأن أصـله «وَوْلَج»؛ لأنه «فَوْعَل» من الولوج، ثم إنك مع ذلك قـد تجـدهم أبدلوا الدال من هذه التاء، فـقالوا «دَوْلَج»، وأنت مع ذلك تقول «دَوْلَج» فى جـميع المواضع التى تقـول فيـها «تَوْلَج»، وإن كـانت الدال مع ذلك بدلا من التـاء التى هى بدل من الواو؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه مغالـطة من السائل، وذلك أنه إنما يطرد هذا له لو كانوا يقولون «وَوْلَج» و«دَوْلَج» فيستـعملون «دَوْلَج» فى جميع أماكن «وَوْلَج»، فهـذا لعمرى لو كـان كذا لكان له به تعلُّق، وكـان تحتسب زيادة، فـأما وهم لم يقولوا «وَوْلَج» البتة كراهة اجتماع الواوين فى أول الكلمة، وإنما قالوا «تَوْلَج»، ثم أبدلوا الدال من التاء المبـدلة من الواو، فقالوا «دَوْلَج» فإنما استـعملوا الدال مكان التاء التى هى فى المرتبة قـبلها تليها، ولم يستـعملوا الدال موضع الواو التى هي الأصل، فصـار إبدال الدال من التاء فى هذا الموضع كإبدال الهـمزة من الواو فى نحو أُقِّتَتْ وأُجُوه، فمـا تستعمل «أُجُوه» فى موضع «وَجُوه» لقـربها منها، وأنه لا

---

(١) البـيت فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (١٠٠١) (الحماسة ٣٥٠) ونسبه لِغَوِيّة بن سُلمى بن ربيعة.

منزلة بينهـما واسطة، كـذلك جاز استـعمـال «دَوْلَج» مكان «تَوْلَج» لأنه لا منزلة واسطة بينهما.

وكذلك لو عارض معارض بـ «هُنَيْهة» تصـغير «هَنَة» فقال: ألست تزعم أن أصلها «هُنَيْوة» ثم صارت «هُنَيْة» ثم صارت «هُنَيْهـة»، وأنت قد تقول «هُنَيْهة» فى كل موضع تقول فيه «هُنَيّة»، كـان الجواب واحداً كالذى قبله؛ ألا ترى أن «هُنَيْوة» الذى هو الأصل لا يُنطق به، ولا يُستعمل البتـة، فجرى ذلك مجرى «وَوْلَج» فى رفضه وترك استعماله.

فهذاكله يؤكد عندك أن امتناعهم من اسـتعمال «آل» فى جميع مواقع «أهل» إنما هو لأن الألف فيـه كانت بدلاً من بدل، كمـا كانت التـاء فى القسم بدلاً من بدل، فاعرفـه، فإن أصحابنا لم يُشـبعوا القول فيـه على ما أوردته الآن، وإن كنا بحمد الله بهم نقتدى، وعلى أمثلتهم نحتذى.

والذى يدل على أن أصل «آل»: «أهل» قـولهم فى التحقـير: «أُهَيْل»، ولو كان من الواو لقيل «أُوَيْل» كما يقال فى «الآل» الذى هو الشخص: «أُوَيْل»، ولو كان أيضاً من ا لياء لقيل «أُيَيْل».

وأما قولهم : رجُل تُدْرَأ وتُدْرَهٌ للدافع عن قومه، فليس أحـد الحرفين فيهما بدلاً من صاحبه، بل هما أصلان، يقال: دَرَأ ودَرَهَ، قال كثيِّر[1]:

دَرَهْتَ على فُرّاطها فَدَهِمْتَهُـمْ بأخطار موت يلتهِمْنَ سِجالَها

---

(١) ذكر البـيت فى ديوان كُثَيِّر عزة (٨٤) وهو من قصـيدة فى مدح عبـد الملك بن مروان دره: أى هاجم، الفُرّاط: المتقدمين إلى الوادى والماء؛ سجالها: سجال جمع السَّجْل وهو الدلو الضخمة المملوءة ماء.

فهذا كقولك: أقدمت واندفعت. وقال بعضهم في قول الشاعر[١]:

فقال فريق أاأذا إذْ نحوتُهُـــمْ وقال فريقٌ: لَيْمُنُ اللهِ ما ندرى

قالوا: أراد: «أهذا» فقلب الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بالألف.

وروينا عن قُطْرُب، عن أبى عبيدة أنهم يقولون: ألْ فَعلتَ؟ ومعناه: هل فَعلتَ؟ فأمّا ما أنشده الأصمعى من قول الراجز[٢]:

أُبابُ بَحْرٍ ضاحكٍ هَزُوقِ

فليست الهمزة فيه بدلاً من عين «عُباب» وإن كان بمعناه، وإنما هو «فُعال» من أَبَّ: إذا تَهيّأ، قال الأعشى[٣]:

. . . . أَخٌ قد طَوَى كَشْحاً وأَبَّ لِيَذْهَبا

---

(١) ذكر البيت في الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٣) ونسبه إلى نصيب ولكن برواية أخرى:

فقال فريقُ القومِ لَمّا نَشَدْتُهمْ نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ الله مَاندْرِى

وذكر في أبيات قبله أنه تصنع البحث عن إبل ضالة له، مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه بصاحبته. نشدتهم: سألتهم، أى عن الإبل الضالة

والشاهد فيه: حذف ألف أيمن؛ لأنها ألف وصل عند سيبويه.

والبيت في ديوان نصيب (٩٤) والمنصف (١/ ٥٨).

(٢) البيت في اللسان في مادة (أبب) وفي شرح شواهد الشافيه للبغدادى (٤/ ٤٣٢) ولكن بلفظ هزوق. وفي شرح المفصل (١٠/ ١٥).

العباب هو الأباب وهو فُعالة من أبَّ إذا تهيأ والعباب: معظم الماءوكثرته وارتفاعه. ضاحك: كناية عن امتلائه. هزوق: مرتفع.

(٣) ذكر البيت في شرح شواهد الشافية للبغدادى (٤/ ٤٣٢) وهو

صَرَمْتُ ولَمْ أَصْرِمْكُمْ وكَصَارِمٍ أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحًاوأَبَّ لِيَذْهَبَا

وروى في الديوان (٨٩)

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به. فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدل من العين، وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه، وليس بالقوى[١].

★ ★ ★

زيادة الهمزة

اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع فى أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفى أولها همزة فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق فى تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً، وذلك نحو أَحْمَر، وأصفر، وأَخضر، وإِجْفِيل، وإِخْرِيط، وأُتْرُجّة، وأَزْمَلة.

فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة فى أولها فاقض بأن الهمزة أصل، واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة، وذلك نحو: إِصْطَبْل، وإِبْرَيْسَم، وإبراهيم، وإسماعيل.

فإن رأيت الهمزة وسطاً أو آخراً فاقض بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، فالأصل نحو قولك: بَلأَزَ الرجلُ، وبُرائل الديك، والسَّأْسَم[٢]،

---

(١) ولقد قال البغدادى فى شرح شواهد الشافيه (٤/ ٤٣٣) عن مفهوم ابن جنى فى ابدال العين الفا: «ومفهومه أن إبدال العين همزة ضعيف لقلته، وإليه ذهب ابن مالك، قال فى التسهيل: «وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء والعين» ومثل شراحه بالبيت، ولم يقيد الزمخشرى فى المفصل بقلة، بل قال: «الهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين» ثم مثل ، إلى أن قال: «فإبدالها من الهاء فى ماء وأمواء، ومن العين فى قوله (أباب بَحْرٍ . . . . . البيت) نعم تفهم القلة من ذكره أخيرا بالنسبة إلى ماقبله، ولم يقيده بشيء شارحه ابن يعيش ، وإنما قال: (أبدل الهمزة لقرب مخرجيهما كما أبدلت العين من الهمزة».

(٢) السأسم : نوع من الأشجار.

واطمأنّ، وازبأرّ(١)، وتكرْفأ السحاب(٢)، فالهمـزة فى هذا ونحوه أصل أبداً. وما زيدت فيه الهـمزة غير أول أحـرف محفوظة، وهى: شـمْأل، وشأمَل، ووزنهما: فَعْأل، وفأْعَل، لقـولهم: شَمَلـت الريحُ، بلا همـزة، وقُدائم، أى: قـديم، وجُرائض(٣)، لقولهم جِرْواض، وامرأة ضَهْيأة، وزنها: فَعْلأة، لقولهم فى معناه: ضَهْيـاء. وأجاز أبو إسـحاق فى هذه الهـمـزة أن تكون أصلاً، وتكون اليـاء هى الزائدة، على أن تكون الكلمة «فَعْيَلة»، وذهب فى ذلك مذهباً من الاشتقاق حسناً لولا شيء اعترضـه، وذلك أنه قال: يقال: ضاهيت زيداً، وضـاهأت زيداً، بالياء والهمـزة، قال: والضَّهْيـأة: قيل: إنهـا التى لا تحيض، وقيل: إنهـا التى لا ثدى لها. قال: وفى هذين مـعنى المضاهاة؛ لأنها قد ضاهت الرجـال بأنها لا تحيض، كما ضاهـتهم بأنها لا ثدي لها. قال: فيكون ضَهْيَأة: فَعْيَلة من ضـاهأتُ بالهمز. وهذا الذى ذهب إليه من الاشتقاق مـعنى حسن، وليس يعترض قوله شيء إلا أنه ليس فى الكلام «فَعْيَل» بفـتح الفـاء، إنما هو «فِعْيَل» بكسـرها، نحـو حِذْيَم(٤)، وطِرْيَم، وغِرْيَن، ولم يأت الفتح فى هذا الفن ثَبْتاً، إنما حكاه قوم شاذاً.

وذهب أبو إسحـاق أيضاً إلى أن غِرْقِئ البيـض همزته زائدة، ولم أره علَّل ذلك باشتقاق ولا غيره.

ورأيت مَبْرَمان أيضاً قد تابعه على ذلك، وإذا اسـتمر هذا على أبى إسحاق مع فحـصه واسـتنباطه، كـان على مبـرمان لأنه لعله لم يسـتنبط حرفـاً - أجوز وأحرى.

---

(١) ازبأر الرجل : اقشعر. وازبار الشعر : انتفش.

(٢) تكرفأ السحاب : تراكب.

(٣) الجرواض : الأسد، ومن الإبل : الشديد العظيم هى الجرائض.

(٤) الحذيم : الحاذق.

ولستُ أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجـهاً من طريق القياس، وذلك أنها ليست بأول فيُقْضى بزيادتها، ولا تجد فـيها معنى «غَرِقَ»، اللهم إلا أن تقول: إن الغِرْقِئ يشتمل على جمـيع ماتحته من البيضة ويغتـرقه. وهذا عندى فيه بُعْد، ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفـه لجاز لك أن تعتقد فى همزة «كِرْفِئة»[1]، أنها زائدة، وتذهب إلى أنها من مـعنى كَرَفَ الحمارُ إذا رفع رأسه لشمّ البـول، لأن السحاب أبداً، كـما تراه، مـرتفع . وهذا مـذهب ضعـيف. على أن أبا زيد قـد حكى : غَرْقَأَتِ البيضةُ. وهذا قاطع.

وقـرأت بخط أبى العبـاس محـمد بن يزيد رحـمه الله قـال: يقال: امـرأة ضَهْياء: إذا لم يكن لها ثديان، مثل الجَدّاء، والضَّهْواء: للتى لا تحيض ولا ثدى لها.

وحكى أحـمد بن يحـيى قال: الضَّهْيَأ: الأرض التى لا تنبت، والـضَّهْياء: التى لا ثدى لها.

وقد زيدت الهـمزة أيضاً فى «حُطائط» لأنـه الشئ الصغيـر المحطوط، أنشد قُطْرُب فيما رويناه عنه[2]:

إنَ حِرِي حُطائطٌ بُطائــطُ كأثَر الظَّبْي بجَنْب الغائطِ

وقال بطائط إتباع:

وقالوا :احْبَنْطَأْت[3]، فالهمزة زائدة.

---

(١) الكرفئه : واحدة الكرفىء، وهو السحاب المتراكم.

(٢) البيتان فى اللسان فى مادة (بطط) وقد نسبا فيه لأعرابية وفى مادة (حطط) والغائط: المطمئن من الأرض.

(٣) احبنطأ واحبنطى : انتفخ بطنه . وهو من الحَبط الذى هو الورم.

وزادوها أيضـاً فى «النّئْدُلان»، وهو النَّيْدُلان، حـدثنى بذلـك أبو على. النَّيْدُلان هو الذى يُسَمّى الكابوس. وأنشدوا[(١)]:

نفْرِجةُ الهمّ قليلُ النَّيْـلْ يُلْقَى عليه النَّيْدُلان باللَّيْلُ

وقالوا أيضا: الرِّئْبال، بالهمزة، وإنما هو الرِّيْبال، بغير همز.

فـأما قـولهم بَأْز، وتَأْبَلْتُ القِدْرَ، وتَأْبَل، والعَأْلَم، والخَأْتَم، فلم تُبْتَدأ فيـه الهمزة زائدة، وإنما أبدلت الألفات فيهن همزة بعد أن ثبتن زوائد. وكذلك قولهم: قَوْقَأَت الدَّجاجةُ.

وقد يجوز على هذا أن تكون همزة «رِئْبال» بدلاً من ياء «رِيْبال». وعلى كل حال فهذه الهمزات زوائد لأنها بدل من حروف زوائد.

فهذه جمـلة زيادة الهمزة غير أول، وهو غريب، منه مـا هو فى أيدى أكثر الناس، ومنه ما أخرجه لى البحث عنه وطول المطالبة له.

وأما همـزة الوصل فموضع زيادتها الفـعل، وقد زيدت فى أسماء مـعلومة وحرف واحد.

فأما الفعل فتقع منه فى موضعين:

أحدهما: الماضى إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولهـا الهمزة، فهى همزة وصل، وذلك نحو: اقْتَدَرَ، وانطلقَ، واستخرجَ، واحمرَّ، واصفارَّ.

والموضع الآخر: مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن

---

(١) ذكر بيتان فى اللسان (ندل) وأنشده ثعلب ولقد اختلف عن هذه الرواية بلفظ (تفْرِجَةُ)

مـا بعده، وذلـك نحو : يَضْرِبُ، ويَقْتُلُ، ويَنْطَلِقُ، ويَقْتَدِرُ. فـإذا أمـرتَ قلت: اضربْ، انطلقْ، اقتدرْ.

فـإن قلت: فـقـد تراهم يقـولون: يَأْخُذُ، ويأكُلُ، ويَأْمُرُ، فـيُفـتح حـرف المضارعة، ويُسَكَّن ما بعده. وإذا أمروا قالوا: خُذْ، وكُلْ، ومرْ، بلا همزة وصل.

فـالقـول فى ذلك : إن أصله : أُؤْخُذْ، وأُؤْكُل، وأُؤْمُرْ، فلمـا اجتـمـعت همزتان، وكثر استعمال الكلمة، حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستُغْنى عن الهمزة الزائدة. وقد أُخرِجْنَ على الأصل، فقيل: أُؤْخُذْ، وأُؤْكُلْ، وأُؤْمُرْ.

واعلم أن هذه الهمـزة إنما جئ بها توصلاً إلى النطق بالسـاكن بعدها لما لم يمكن الابتداء به. وكان حكمها أن تكـون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولاحظّ له فى الإعراب، وهى فى أول الحـرف، كالهاء التى لبـيان الحركـة بعد الألف فى آخر الحـرف فى : وازَيْداه، وواعمـراه، وواأميـرَ المؤمنيناه، فكما أن تلك سـاكنة فكذلك كان ينبغى فى الألف أن تكون ساكنة.

وكذلك أيضـاً نون التثنية، ونون الجمـع، والتنوين، هؤلاء كلهن سواكن، فلما اجـتمع سـاكنان هى والحرف السـاكن بعدها كـسرت لالتقـائهمـا، فقلت: اضربْ، اذهبْ، ولم يجـز أن يتحرك مـا بعدها لأجلها، مـن قِبل أنك لو فعلت ذلك لبقـيت هى أيضاً فى أول الكلمة سـاكنة، فكان يُحتاج لسكونهـا إلى حرف قبلها مُحَرَّك يقع الابتداء به، فلذلك حُرِّكت هى دون ما بعدها.

فإن قال قائل: فَلِمَ اختيـرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غـيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما؟.

فالجواب : أنهم إنما أرادوا حرفاً يُتَبَلَّغُ به فى الابـتداء، ويحذف فى الوصل

للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطّراحه مع الغِنَى عنه جعلوه الهمزة؛ لأن العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهى مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة؛ ألا تراهم حذفوها أصلاً فى نحو خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ووَيْلُمِّهِ[١]، والناس، و«الله» فى أحد قولى سيبويه. وقالوا: ذَنْ لا أفعل، فحذفوا همزة «إذَنْ»، وقال الآخر[٢]:

وكان حاملُكم منا ورافِدُكم وحاملُ المِيْنَ بعد المِيْنَ والألف

أراد المِئِينَ، فحذف الهمزة، وأراد الألْف، فحرك اللام ضرورة.

وقالوا: جايَجِي، وسايَسُو، بلا همز، وله نظائر، ولو أنهم زادوا فى مكانها غيرها لما أمكن حذفه، لأنه لو لم يحذف غيرها من الحروف كما حذفت هى، فكانت الهمزة بالزيادة فى الإبتداء أحرى من سائر الحروف.

وإن شئت فقل: إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً نحو: أَفْكَل[٣]، وأَيْدَع، وأُبْلُم، وإِصْبَع، وأُتْرُجّة[٤]، وإِذْفَنّة[٥]، ولم تكثر زيادة غير الهمزة أولاً كزيادتها هى أولاً، فلما احتاجوا إلى زيادة حرف فى أول الكلمة، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغِنى عنه، وذلك فى أكثر أحواله؛ لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفاً يطَّرد فيه الحذف اطراده فى الهمزة، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم، لا سيما وهى، كما قدمنا، أكثر الحروف

(١) وَيْلُمِّه : الأصل فيه ويل أمه، فحذفت الهمزة وجعلت الكلمتان كأنهما كلمة واحدة.

(٢) ذكر البيت فى الخصائص (٢/ ٣٣٤) وفى لسان العرب مادة (ألف) ومادة (مأى).

(٣) الأفكل : الرعدة.

(٤) الأترجة : ثمرة من الفاكهة لها رائحة زكية.

(٥) الإذفنة : الجماعة.

زيادة فى أوائل الكلم، فلذلك زادوا همزة الوصل دون غيرها مما عداها، فاعرفه.

وأما زيادتها فى الأسماء فعلى ضربين:

أحدهما: أسماء هى مصادر. والآخر: أسماء غير مصادر.

فأما المصادر فكل مصدر كانت فى أول فعله الماضى همزة وصل، ووقعت فى أوله هو أيضاً همزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو اقتدرَ اقتداراً، واشتغلَ اشتغالاً، واستخرجَ استخراجاً، فهذه المصادر. ومنها: اطَّيَّرَ اطَّيُّراً، واثَّاقَلَ اثَّاقُلاً، و﴿**ادَّارَكُوا فيها**﴾(١) ادَّارُكاً.

وأما الأسماء التى فيها همزة وصل فهى عشرة أسماء معدودة، وهى: ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وابنُم بمعنى ابن، وايْمُن فى القسم، قال الشاعر(٢):

فقال فريقُ القوم لما نَشَدْتُهُمْ: نعَمْ، وفريق: لَيْمُنُ الله مانَدْري

وقال الآخر(٣):

وهلْ لي أُمّ غيرُها إن تركتُها أبى الله إلا أن أكون لها ابْنَما

أى: ابناً.

وأما الحرف الى زيدت فيه همزة الوصل فلام التعريف، وذلك نحو الغلام والجارية والقائم والقاعد.

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٣٨).

(٢) سبق نسبة البيت لقائله (١٠٦)

(٣) البيت للمتلمس فى الأصمعيات (٢٤٥) الأصمعية (٩٢) وهذا البيت من قصيدة يعاتب فيها خاله الحارث بن التوأم اليشكر

والبيت بغير نسبة فى معانى القرآن للفراء (١/ ٤٣٣).

وإنما جيء بها أيضـاً لسكون لام التعريف. وسنذكـر العلة التى سكنت لها هذه اللام فى حرف اللام بإذن الله.

واعلم أن هذه الهـمزة أبداً فى الأسمـاء و الأفعـال مكسورة، إلا أنهـا قد ضُمّت من الأفعال فى كل مـوضع كان ثالثها مـضموماً ضمـاً لازماً، وذلك نحو اُقْتُلْ، اُخْرُجْ، اُنْطُلِقَ بزيد اُسْتُخْرِجَ المـال. وحكى قُطْرُب على طـريق الشـــذوذ: «اِقْتُلْ»، جاء على الأصل. وإنما ضموا الهمزة فى هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً لأنه غير حصين.

فإن قلت: فمـا بالهم قالوا للمرأة: اُغْزِي، اُغْدِي، فضموا الهـمزة والثالثُ مكسور؟

فالجواب: أنه إنما ضُمّ هذا لأجل أن الأصل: اُغْزُوِي، اُغْدُوِي، ثم اعتلت الواو، فحذفت، ووليت الياءُ الزايَ والدال، فانكسرتا من أجلها، فإنما الضمة فى الهمزة مراعاة للأصل، كما تقول فى الصحيح: اُقْتُلِي، اُدْخُلِي، اُخْرُجِي.

فإن قلت: فلم كسـرت الهمزة فى نحـو: اِرْمُوا، اِقْضُوا، اِشْرُوا، والثالث مضموم؟

فالجواب: هنا كـــالذى قـبله، وذلـك أن أصل هذا: اِرْمِيُوا، اِقْضِيُوا، ثم حُذفت الياد، وانضم ما قبلهـا، فبقيت الكسرة هنا مكسورة، كما بقـيت فيما قبل مضمومة.

فأما لام التعريف فـالهمزة معها مفتـوحة، وذلك لأن اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة لتخالف حركتها فى الأسماء والأفعال.

فأما «اَيْمُنُ» فى القـسم ففُتحت الهمزة فيـها وهى اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا فى القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلّةَ تمكّنه فُتح

تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف. وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف. وأيضاً فقد حكى يونس: «اِيمُ اللهِ» بالكسر، فقد جاء فيه بالكسر أيضاً كما ترى.

ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الإسم فى مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به، وأضعفوه، فقالوا مرة: اَيمنُ الله ، ومرة: اَيمُ اللهَ، ومرة: اِيْمُ الله، ومرة: مِ اللهِ، ومرة: مُ اللهِ. وقالوا: مُنُ ربّي، ومِنِ ربّي. فلما حذفوا هذا الحذف المفرط، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف، قوى شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف.

فأما العلة التى لها سكنت أوائل الأسماء والأفعال حتى احتيج لذلك إلى همزة الوصل، فقد ذكرتها فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان رحمه الله.

وقد زيدت الهمزة فى الخطاب، نحو قولك للرجل: هاءَ، وللمرأة: هاءِ. وسيأتيك هذا فى باب الكاف مفصلاً إن شاء الله.

وزيدت أيضاً للاستفهام، نحو: أيد عندك؟ وفى التسوية نحو : ما أبالى أَقامَ أم قعد. وفى النداء نحو: أَزيدُ أَقبلْ، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة، وإنما هى حرف جاء لمعني.

وقد حذفت الهمزة فاء نحو: وَيْلِمِّه، وناسٍ، والله فى أحد قولى سيبويه. ولاماً فى: جايَجِي، وسا يسو. وحذفت عيناً فى «أَرَيْتُ» وتصرُّفه.

فقد أتينا على أحكام الهمزة: أصلها، وبدلها، وزائدها، وقطعها ووصلها، وحذفها.

فأما أحكام الهمزة من التحقيق والتخفيف والبدل فإن لهذا باباً يطول، وليست بهذا الكتاب حاجة إليه، فلذلك تركناه، واعتمدنا فيه على ماكنا قديماً أمللناه.



بَـابُ البَـــاء

الباء حرف مجهور، يكون فاء، وعيناً، ولاماً. فالفاء نحو بِئر وبَعَثَ. والعين نحو صَبْر وشَبِعَ. واللام نحو ضَرْب وقَرُبَ. ولا تستعمل زائدة.

وأخبرنا أبو علي بإسناده إلى الأصمعى، قال: «كان أبو سَوّار الغَنَوىّ يقول: باسمُك؟ يريد: ما اسمك؟». فهذه الباء بدل من الميم. وقالوا: بُعْكُوكة[1]، وأصلها مُعْكُوكة، فالباء بدل من الميم؛ لأنها من الشدة، وهى من المَعْك.

فأما قول النحويين: الباء والكاف واللام الزوائد، يعنون نحو: بزيدٍ، وكزيدٍ، ولزيدٍ، فإنما قالوا فيهن إنهن زوائد لما أذكره لك. وذلك أنهن لمّا كُنَّ على حرف واحد، وقَلَلْنَ غاية القلة، واختلطن بما بعدهن، خُشى عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يُظَنَّ بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه، فوسموهن بالزيادة لذلك، ليُعْلموا من حالهن أنهن لَسْنَ من أنفس ما وُصِلْن به، ولا من الزوائد التى تبنى فى الكلم بناءبعض أجزائهن منهن نحو الواو فى كوثر، والميم والسين فى مستخرج، والتاء فى تَنْضُب؛ ألا ترى أن أهل التصريف قالوا: لا تزاد

(١) البعكوكة: الجلبة والاختلاط، وبعكوكة القوم: آثارهم حيث نزلوا، وبعكوكة الشر والوادى أى وسطة.

اللام إلا فى أحرف يـسيرة، نحـو: ذلك ، وأُلالك، وهُنالك، وعَبْدَلٍ، وزَيْدَلٍ، ولم يذكروا مع ذلك قـولنا: المال لزيد ولعمـرو؛ لأن هذه اللام ليست مـبنية فى الكلمة ، إنما هى أداة عاملـة فيها الجر بمنزلة مِنْ وفى وعَنْ، ولو كـانت مبنية فى الكلمة لما كـانت عاملة فـيها، ولا جـاز فصلها منـها، كمـا أن التاء فى تَنْضُب، وتُرْتُب، والياء فى يَرْمَعٍ، ويَعْمَلة لايجوز فصلها منها.

ويزيد ذلك وضوحاً لك أنهم قالوا: الكاف الزائدة، يعـنون كزيدٍ وكعمرو، ولم يقل أحد من النحويين إن الكاف من حروف الزيادة؛ ألا ترى أن «اليوم تنساه» لا كاف فيه، وإنما وسموا الكاف بالزيادة لقلتـها مخافة أن يُظنّ ظانّ أنها من جملة ما تدخل عليه فتجره.

فإن قلت: فهـلاّ وَسَمُوا الواو والتاء فى القـسم بالزيادة وهما علـى ما ترى حرفُ واحد؟.

فالجواب: أن الواو فى القـسم إنما هى بدل من البـاء فـيه، والتـاء بدل من الواو ، فالأصل فيهـما إنما هو الباء، فلما كانت الباء قد تقـدم ذكرها، وكانتا إنما هما بدل منها، استغنى عن ذكرهما بالزيادة.

فإن قلت : فهلاّ وسموا لام الجزم بالزيادة لأنها حرف واحد، وليست بدلاً من الباء ولا من غيرها.

فالجواب: أن أمثلة الأفعال محصورة ضيِّقة يحيط بها الوصف والتحجُّر عن قُرْب، فـقد عُلم أن اللام لا يُظَنُّ بهـا أنهـا من جملة المثـال الذى دخلت عليـه، والأسمـاء ليـست كذلك لأنهـا كثـيرة الأمـثلة، منتشـرة الموازين، يمكن أن يُظن بحروف الجـر المفردة أنها مبنيـة مع بعضهـا، فلذلك احتاجوا إلى سِمَتـها بالزيادة

ليؤمن فيـها الإشكال؛ ألا ترى أن قولك «بِعَمْرو» و«لِعَمْرٍو» بوزن : سِبَطْر ودِمَثْر، وأنت لو قلت: لِيَقُمْ، ولِيَقْعُدْ لم تجـد هنا مـثـالاً من الأفـعـال يلتـبس به هذان الفعلان.

فهـذا كله يشهد بعلة تسـميتـهم هذه الحروف زوائد، ويُحتجّ به عـمّن عبّر عنهن بهذه العبارة. فأما حُذّاق أصحـابنا فلا يُسمّونها بذلك، بل يقولون فى الباء واللام إنهما حرفـا الإضافة، وفى الكاف حرف جر، وحرف تشـبيه ويدلك أيضاً على أنهم لا يريدون فى هذه الأحرف بالزيادة مـا يريدونه فى حقيقـة التصريف، أنهم يقولون فـى قولنا «ليس زيد بقائم» إن البـاء زائدة فى خبـر ليس، لأن معناه ليس زيد قائماً. وإذا قالوا: «مررت بزيد» لم يقولوا فى هذه الباء إنها زائدة؛ لأنه ليس من عـادتهم أن يقولوا «مـررت زيداً» وإن كنا نعلم أنها زائدة فى المـوضعين جميعاً. فقد علمت بهذا أنهم لا يريدون بـالزيادة هنا حقيقة التصريف، وهذا أمر واضح مفهوم.

ومن طَريف مـا يُحكى من أمـر البـاء أن أحـمد بن يـحيى قـال فى قـول العجاج[١]:

يَمُدُّ زَأْراً وهَدِيراً زَغْدَبا

إن الباء فـيه زائدة، وذلك أنه لما رآهم يقولون: هدير زَغْد، وزَغْدَب اعتـقد زيادة الباء فى «زَغْدَب»، وهذا تعجرف منه وسوء اعتقاد. ويلزم من هذا أن تكون الراء فى سِبطْر ودِمَثْر زائدة لقولهم: سَبِط ودَمِث. وسبـيل ما كانت هذه حالة ألاّ يُحْفَل به، ولا يُتَشاغَل بإفساده.

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة (زغد) وفى مادة (زغدب) برواية مختلفة بلفظ (يَرُجُّ) وهو بغير نسبة فى الخصائص (٢/ ٤٩).

واعلم أنهم قـد سَمَّوا هذه البـاء فى نحـو قولهم: مـررت بزيد، وظفـرت ببكر، وغير ذلك مما تصل فـيه الأسماءَ بالأفعال مرة حـرفَ إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة، وكل هذا صحيح من قولهم.

فأمـا الإلصاق فنحو قـولك: أمسكت زيداً، يمكن أن تكون باشرتَه نفـسه، وقد يمكن أن تكون منعتـه من التصرف من غير مباشـرة له، فإذا قلت: «أمسكت بزيد» فقد أعلمت أنك باشرته وألصقت محل قُدْرتك أو ما اتصل بمحل قُدْرتك به أو بما اتصل به. فقد صح إذن معنى الإلصاق.

وأما الاستـعانة فقولك: ضربت بالسيف، وكـتبت بالقلم، وبريت بالمُدْية، أى: استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال.

وأمـا الإضافـة فقـولك: «مررت بزيد»، أضـفت مرورك إلى زيد بالبـاء، وكذلك: عجبت من بكر، أضفت عَجَبَك من بكر إليه بـ «منْ».

فأما ما يحكيـه أصحاب الشافعى - رحمه الله - عنه من أن البـاء للتبعيض فشئ لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثَبَت.

وهذا موضع لا بُدَّ فيـه من ذكر العلة التى لها صارت حـروف الإضافة هذه جارة؛ لأن الباء واحدة منها، وإذا ذكرناها فالقول فيها هو القول فى سائر حروف الجر.

اعلم أن هذه الحروف، أعنى الـباء، واللام، والكاف، ومِنْ، وعَنْ، وفى، وغير ذلك، إنما جَرّت الأسماء من قِبل أن الأفعال التى قبلها ضعُفت عن وصولها وإفضـائها إلى الأسماء التى بـعدها وتناولها إيَّاها كمـا يتناول غيرُها من الأفـعال القوية الواصلة[1] إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة؛ ألا تراك

(١) وقد قال الحسن بن قاسم المرادى فى كتابه (الجنى الدّانى)

باء التعديه هى القائمـة مقام الهمزة فى إيصال معنى الفـعل اللازم إلى المفعول به. نحو (ذهب =

تقول: ضرب زيدٌ عمراً، فيفضى الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصبه لأن فى الفعل قوة أفضت به إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو عجبت، ومررت، وذهبت، لو قلت: عجبت زيداً، ومررت جعفراً، وذهبت محمداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال فى العُرْف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء.

على أن ابن الأعرابى قد حكى عنهم: «مررت زيداً» وهو شاذ. فلما قصُرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدت بحروف الإضافة، فجُعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، وخُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضاً فى هذه الحروف الموصّلة، فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف لتوصّلها إلى بعض الأسماء جُعلت تلك الحروف جارة، وأعملت هى فى الأسماء، ولم يُفْض إلى الأسماء النصب الذى يأتى من الأفعال؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقاً؛ ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الفعل القوى. ولما هجروا لفظ النصب لما ذكرنا لم يبق إلا الرفع والجر، فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن غير الجر، فعدلوا إليه ضرورة، ولشيء آخر،

= الله بنورهم)، وقد وردت مع المتعدى فى قولهم: صككت الحجر بالحجر، ودفعت بعض الناس ببعض. فلذلك قيل: الصواب قول بعضهم: هى الداخلة على الفاعل، فتصيّره مفعولا ليشمل المتعدى واللازم، فإن قِيل: هذه العبارة أيضاً لا تشمل المثالين، لأن الباء فيهما هى الداخلة على ما كان مفعولا. إذ الأصل صكّ الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعضا! قلت: ليس كذلك بل هى شاملة لهما والباء فيهما داخلة على ما كان فاعلا، لا مفعولا. والأصل صك الحجَرَ الحجُر، ودفع بعض الناس بعضٌ بتقديم: لأن المعنى أن المتكلم صيّر البعض الذى دخلت عليه الباء، دافعا للبعض المجرد منها.

وهو أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء والياء أقرب إلى الألف من الواو، فلما مُنعت الأسماء بعد هذه الحروف النصب كان الجرّ أقرب إليها من الرفع.

هذا هو العلة فى كون هذه الحروف جارة.

فإن قلت: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك، ونحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء.

فالجواب: أنه ليس فى الكلام حرف جر غير زائد، وأعنى بالزائد ما دخوله كخروجه، نحو: لست بزيد، وما فى الدار من أحد، إلا وهو متعلق بالفعل فى اللفظ أو المعنى، أما فى اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر. وأما فى المعنى فقولك: المال لزيد، تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد. وكذلك: زيد فى الدار، إنما تقديره: زيد مستقر فى الدار، ومحمد من الكرام، أى: محمد حاصل من الكرام أو كائن من الكرام، فإذا كان الأمر كذلك فقد صحّ ووضح ما قدمناه.

فإن قلت: فإذا كانت هذه الحروف التى أوصلت الأفعال إلى الأسماء، إنما جَرَّت الأسماء لأنهم أرادوا أن يخالفوا بلفظ ما بعدها لفظ مابعد الفعل القوى، فما بالهم قالوا: قمت وزيداً، واستوى الماءَ والخشبة، وجاء البردُ والطَّيالسةَ، وما صنعتَ وأباك؟ ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضِعها، ومن أبيات الكتاب[1].

فكونوا أنتم وبنى أبيكم   مكان الكُلْيتين من الطِّحال

(١) ذكر البيت فى الكتاب (١/٢٩٨) وهو بغير نسبه وفى شرح المفصل (٢/٤٨) والعينى (٣/١٠٢) وابن يعيش (٢/٤٨)

والشاعر يحضهم على الائتلاف والتقارب فى المذهب، وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض. وقال ثعلب: «أى تكونوا قد أخذتم الأمر بطرفيه».

فأوصلوا هذه الأفعال إلى ما بعد هذه الواو، بتوسط الواو، وإيصالها للفعل إلى ما بعدها من الأســماء. وقالوا أيضاً: قـام القوم إلا زيداً، ومررت بالناس إلا بكراً، فأوصلوا الفعل إلى ما بعد «إلاّ» بـتوسط «إلا» بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء. وذلك لضعف الأفعال قبل الواو وإلا عن وصــولها إلى ما بعدهما. كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها. فلِمَ لم يُجْرَ هذان الحرفان، أعنى الواو وإلا، مجرى حروف الجر فى أن يُجَرّ بهما ما بعدهما، كمـا جُرَّ بحروف الجرّ مابعــدها؟ وهلاّ لمّا أوصلوا الأفعال قـبل هذين الحرفين إلى الأسمـاء التى بعدهمـا، ولم يَجُرّوا بهمـا، بل أفضى نصبُ الفـعل بهمـا إلى ما بعدهما، أوصلوا الأفعال التى قبل حروف الجر إلى الأسماء التى بعدها، وأظهروا نصب الفعل فى الأسماء التى بعد حروف الجر، فقالوا: مررت بزيداً، ونظرت إلى بكراً، كما قالوا: قمت وزيداً، وقام القوم إلا بكراً؟ وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب : أن الواو وإلاّ يفارقان حروف الجر فى ذلك.

أما الواو مع المفعول معه فى نحو «قمت وزيداً» فجارية هنا مجرى حروف العطف. الدلالة على ذلك أن العرف لم تستـعملها قط بمعنى «مع» إلا فى الموضع الذى لو استـعملت فيـه عاطفة لصلَحت؛ ألا تـرى أنك إذا قلت: قمت وزيداً، أى: مع زيد، قد كـان يجوز لك أن تقول فـيه: قمت وزيد، فـتعطف زيداً على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو تُركت الناقةُ وفـصيلَها لرضعها، قد كان يجوز لك أن تعطف فتقول «وفـصيلُها». وكذلك قولهم: جاء البردُ والطيـالسةَ، قد كان يجوز أن تقول «والطيالسةُ» فترفع على الـعطف. فلما كانت الواو فى المفعول معه جارية مجرى حروف العطف، وحروف العطف غير عاملة جراً ولا غيره، لم يجز أن يُجَرَّ بها إذا أوصلت الفعل إلى المفـعول معه، كما يُجرّ بحـروف الجر لأنها قد أوصلت الأفعال.

ويؤكد أيضاً عندك أن الواو التى بمعنى «مع» جارية مجرى حروف العطف، وأنها لا تُقعَ إلا فى الأماكن التى لو عطف بها فيها لصلح ذلك، امتناعُ العرب والنحويين من إجازتهم : انتظرتُكَ وطلوعَ الشمس، أى: مع طلوع الشمس. قالوا: وإنما لم يجز ذلك لأنك لو رُمْتَ هنا أن تجعلها عاطفة فتقول: انتظرتك وطلوعُ الشمس، فترفع الطلوع عطفاً على التاء لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: قمتُ وزيدٌ، فتعطف زيداً على التاء لأنه قد يجوز من زيد القيام.

فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه.

وعلى أن أبا الحسن قد كان يذهب فى المفعول معه إلى أن انتصابَه انتصابُ الظرف، قال: وذلك أن الواو فى قولك «قمت وزيداً» إنما هى واقعة موقع «مع»، فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت «مع» وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب «مع» الواقعةِ الواوُ موقعها، وإذا كان ذلك كذلك وقد كانت «مع» منصوبة بنفس «قمت» بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو المقامة مقامها جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها «قمت» بلا وساطة حرف، فكأن الواو الآن على مذهب أبى الحسن ليست موصلة لـ«قمت» إلى «زيد» كما يقول كافة أصحابنا، وإنما هى مصلحة لـ«زيد» أن ينتصب بتوسطها انتصاب الظرف، وليست مُوَصِّلة للفعل إلى ما بعده إيصال حروف الجر الأفعالَ قبلها إلى الأسماء بعدها، فلذلك لم يُجَرّ بالواو فى المفعول معه. فهذه حال الواو.

وأما «إلا» فى قولك: قاموا إلا زيداً، فإنها وإن كانت قد أوصلت «قام» إلى «زيد» حتى انتصب بها، فإنها لم تَجُرّ من قِبل أنها لم تخلُص للأسماء دون

الأفعال والحروف؛ ألا تراك تقول: ما جاءنى زيد قطُ إلا يقرأ، ولا مررت بمحمد قطٌّ إلا يصلّى، ولا نظرت إلى بكر إلا فى المسجد، ولا رأيت أخاك إلا على الفرَس، فلما لم تُخَلِّصْها العرب للأسماء، بل باشرتْ بها الأفعالَ والحروف كما باشرتْ بها الأسماء، لم يَجُزْ لها أن تعمل جراً ولا غيره، وذلك لأن الحروف التى تباشر الأسماء والأفعال جميعاً لايجوز أن تكون عاملة، وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وهل قام زيد؟ وما زيد أخوك، وماقام زيد، فى لغة بنى تميم، ولايكون العامل فى أحد القبيلين إلا مختصاً بما يعمل فيه، بل إذا وجدنا حروفاً تختص بأحد القبيلين، ثم لا تعمل فيما اختصت به شيئاً، وذلك نحو لام التعريف فى اختصاصها بالأسماء، و«قد» و«سوف» فى اختصاصهما بالأفعال، فمايشيع فيهما ولايختص بأحدهما أحرى ألا يكون له عمل فى شيء منهما، فلذلك لم تَجُرّ «إلا» فى قولك: قام القوم إلا محمداً، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الأسم بعدها.

على أن أبا العباس قد ذهب فى انتصاب مابعد «إلا» فى الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده إذا قلت «قاموا إلا بكراً» تقديره: أستثنى بكراً، أو: لا أعنى بكراً، فدلت «إلا» على أستثنى» و«لا أعنى». وهذا وإن كان مذهبا مدخولاً عندنا، وهو بضد الصواب الذى هو مذهب سيبويه، فقد قال به رجل يعد جبلاً فى العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذى نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها. وعلى أن الكوفيين أيضاً قد خالفوا سيبويه وأصحابه وأبا العباس ومن رأى رأيه فى انتصاب المستثنى. فهذا كله يُوجِدُك العلة التى لها فارقت «إلا» حروفَ الجر.

واعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذى بعده، وجَرّه

الحرف، فإن الجار والمجرور جميعـاً فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما، وذلك قولك: مررت بزيد، فـ«زيد» مجرور، و«بزيد» جميعاً فى موضع نصب. والدلالة على صحـة هذه الدعوى مطردة من وجهين: أحـدهما أن عبـرة هذا الفعل الذى يصل بحرف الجر قد تجدها فيـما يصل بنفسه؛ ألاترى أن قولك «مررت بزيد» فى مـعنى «جُزْت زيداً». وكـذلك: نظرت إلى عمـرو فى مـعنى: أبصـرت عمـرًا وانصرفت عن مـحمد، أى: جاوزت مـحمداً. فهـذا من طريق المعنى. وأما من طريق اللفظ فإن العـرب قد نصبت ما عطفتـه على الجار والمجرور جميعاً؛ لأنهما جميعـاً منصوبا الموضع، وذلك قولهم: مررت بزيدٍ وعمـراً، ونظرت إلى محمد وخالداً. وعلى هذا ما أنشده سيبويه من قول لبيد:

فإن لم تجد من دونِ عَدنانَ والداً ودونَ مَعَدّ فلتزَعْكَ العـواذلُ

فعطف «دونَ» على موضع «من دون». وأنشد أيضاً لعُقَيْبة الأسدى[1]:

مُعاوِيَ إننا بَشَرٌ، فأَسْجِـحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديـدا

عطف «الحديد» على موضع «بالجبال»، ولهذا قال سيبويه: «إنك إذا قلت: مررت بزيد فكأنك قلـت: مررت زيداً» يريد بذلك أنه لولا الباء الجـارة لانتصب زيد، وعلى ذلك أجـازوا: مـررت بزيدٍ الظريفَ، بنـصب الظريف على مـوضع

(١) ذكر البيت فى الكتاب (١/ ٦٧) وفى الأصل (عقيلة) وفى شرح المفصل (٤/ ٩).
ولقد قال الاستاذ عبدالسلام هارون محـقق الكتاب: «وقد رُدّ على سيبويه رواية البيت بالنصب هذه؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده مايدل على ذلك وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجرزتموهـا فهل من قائم أو من حصيد

قال الشنتمـرى: وسيبويه غير مـتهم - رحمه الله - فيمـا نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر.

«بزيد». ومن هنا أيضاً قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أسند الفعل إليها بأنهما فى موضع رفع، وذلك نحو: ما جاءنى من رجل، وما قام من أحد. وكذلك ما لم يُسَمّ فاعله، نحو: سِيَر بزيدٍ، وعُجب من جعفر، ونُظر إلى محمد، وانصرُف عن زيد، وانقُطع بالرجل. وإنما قضوا فى هذه الأشياء فى هذه المواضع برفع معانيها من قِبل أنها قد كانت مع الفعل المسند إلى فاعله منصوبة المواضع، نحو سرت بزيدٍ، وعجبت من خالد، ونحو ذلك، فلما لم يُسَمّ الفاعل، وأسند الفعل إلى الذى كان منصوباً مع الفاعل، قُضى برفعه لقيامه مقام الفاعل، فإذا جاز لهم أن يقضوا على موضع الفعل والفاعل فى بعض المواضع بأنهما فى موضع رفع، وإن كان الفعل مستقلاً بفاعله، وذلك قولهم: حبّذا زيد، وحبذا هند، فأن يقضوا على موضع الجار والمجرور اللذين لايستغنى أحدهماعن صاحبه، ولا يجوز الفصل بينه وبينه بظرف ولاغيره أجدر بالجواز. ويدلك على شدة امتزاج حرف الجر بماجرّه، وأن العرب قد أجرتهما جميعاً مجرى الجزء الواحد قولهم: مررتَ بي، والمال لي، فتسكينهم الياء فى «بي» و «لي»، وكونُهما على حرف واحد، يدلك على اعتمادهما على الباء واللام قبلهما، وأنهما غير مُقَدَّرَي الانفصال منهما لقلتهما فى العدد وضعفهما بالسكون.

ولأجل ما ذكرناه من شدة اتصال الجار بالمجرور، ما قبُح عندهم حذف الجار وتبقية جره بحاله، إلا فيما شذ عنهم. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى القسم مع الخبر لا الاستفهام: «اللهِ لأقومنّ». وحكى أبو العباس أن رؤبة قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: خيرٍ، عافاك الله، أى: بخير، بحذف الباء، وأنشدوا قول الشاعر[1]:

(١) ذكر البيت فى ديوان جميل بثينة (١٨٨) وهو بغير نسبة فى الخصائص (١/ ٢٨٥)، وصدره فى الخصائص (٣/ ١٥٠)

الرسم: أثر الدار على الأرض، الطلل: ما برز من آثارها، أقضى: أموت.

رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِـــهْ   كِدْتُ أقضى الغَداةَ من جَلَلِهْ

أى : رُبَّ رسمِ دارٍ.

فأما قولهم «لاها اللهِ ذا» فإنّ «ها» صارت عندهم عوضاً من الواو؛ ألا تراها لا تجتمع معها، كما صارت همزة الاستفهام فى «آللهِ إنك لقائم» عوضاً من الواو، وهذا كأنه أسهل من الأول، وكلاهما لا يجوز القياس عليه.

واعلم أن هذه الباء قد زيدت فى أماكن – ومعنى قولى «زيدت» أنها إنما جئ بها توكيداً للكلام، ولم تُحدث معنى، كما أن «ما» من قوله عز اسمه : ﴿فبما نَقْضِهِمْ﴾[1] و﴿عمّا قليلٍ﴾[2] و﴿ومما خطيئاتهم﴾[3] إنما تقديره: فنقضهم، وعن قليل، ومن خطيئاتهم – وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه﴾[4] تقديره: كافياً عبده. وقوله: ﴿أَلَسْتُ بربِّكم﴾[5] أى : ألستُ ربَّكم؟ ﴿وما أنتَ بمؤمنٍ لنا﴾[6] أى: مؤمناً لنا. ﴿وما أنا بطاردِ المؤمنين﴾[7] أى: طاردَ المؤمنين. فأما قوله تعالى: ﴿تُنْبِتُ بالدُّهْنِ﴾[8] فذهب كثير من الناس إلىَ أن الباء فيه

(١) سورة النساء : الآية (١٥٥)
(٢) سورة المؤمنون : الآية (٤٠)
(٣) سورة نوح : الآية (٢٥)
(٤) سورة الزمر : الآية (٣٦)
(٥) سورة الأعراف : الآية (١٧٢)
(٦) سورة يوسف : الآية (١٧)
(٧) سورة الشعراء : الآية (١١٤)
(٨) سورة المؤمنون : الآية (٢٠)
والآية تُقرأ ﴿تَنْبُتُ بالدهْنِ﴾ ولقد ذكر السيوطى فى الدر المنثور عن قراءة الآية : «وأخرج عبد بن حميد عن عاصم – رضى الله عنه – أنه قرأ (من طور سيناء) بنصب السين ممدودة مهموزة الألف (تنبت) بنصب التاء ورفع الباء.
وأخرج عبد بن حميد عن سليمان بن عبدالملك أنه كان يقرأ ﴿تنبُتَ بالدهن﴾ بنصب التاء ورفع الباء».
وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ بقية السبعة (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضم الباء. السبعة (٤٤٥).
الدهن : عصارة كل شيء ذى دسم.

زائدة، وأن تقديرة: تُنبت الدُّهْنَ. وكذلك قول عنترة[١]:

شَرِبتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْن، فأصبحتْ زَوْراءَ تَنْفرُ عن حِياض الدَّيْلَـــمِ

قالوا: أراد: شـربت ماءَ الدُّحْرُضَين. وهذا عند حُذّاق أصـحابنا على غـير وجه الزيادة، وإنما تأويله عندهم - والله أعلم - تُنبت ما تنبتـه والدُّهن فيها، كما تقول: خرج زيد بثيابه، أى: وثيابه عليه، وركب الأمير بسيفه، أى: وسيفه معه، وكما أنشد الأصمعى[٢]:

ومُسْتَنّةٍ كاستنانِ الخَـرُو فِ قد قَطَعَ الحبلَ بالمِرْوَدِ

أى: قطع الحبل ومروده فيه. ونحو هذا قول أبى ذؤيب[٣]:

---

(١) ذكـر البيت فى ديوان عنتره (٢٠١). وفى المعلقـات السبـع للدكتـور على الجندى (١/ ١٨٢) شـربت: أى الناقـة. بماء الدحـرضين أى مـن مـاء الـدحـرضـين، فـالبـاء بمعـنى من والدحرضان: ماءان، يقال لأحدهما دُحْرضٌ وللآخر وَسِيع. فلما جمعهما غَلّبَ أحد الاسمين على الآخر، كـما يقال: القـمران، أى الشمس والقـمر غلّب القمـر، وكما تقـول الموصلان، والمقصـود: الموصل والجزيرة والبـصرتان أى البصـرة والكوفة. شربت بماء الـدحرضين: يعنى شربت منهـما فـهى بذلك آمنة ريّا. زوراء: صيـغة فعـلاء، من الزَّور، وهو التمـيل والبُعد، حياض الديلم، مـياه الديلم والديلم: قيل هم الأعداء، وقيـل، الديلم: الداهية. وقيل: هى مياه معروفة للأعراب، وقيل هى ماء من مياه بنى سعد، ويقول الشاعر: إنى سقيتهما من هذين الماءين فأرويتهـا لأننى أعلم أنى سأمر بحيـاض لا أحب لها أن تشرب منها فـأجيزها إياها ولا ألتفت إلى هذه المياه.
وذكر البيت فى اللسان فى مادة (نبت).

(٢) ذكر البـيت فى اللسـان فى مادة (نبت) وفى مـادة (خرف) وفى شـرح أشعار الهـذليين (٨٥) والخروف هنا: ولد الفرس إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة. المرود: الوتد أو قطع الحبل ومزوده فيه.

(٣) شرح أشعار الهذليين (٢٥) وجمهرة أشعار العرب (٦٩١) القصيدة (٢٩) الظبات: جمع الظُّبَّة. وهى طرف النصل من أسفل. تزيد: هو ابن حيدان بن عمران تنسب إليه البرود التزيدية. شبه طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود الحمر.

يَعثُرْنَ فى حدِّ الظُّبات كأنما كُسيتْ برودَ بنى تَزيدَ الأَذْرُعُ

يصف الحمير، أى: يعثرن وهن مع ذلك قد نَشِبْنَ فى حد الظُّبات. وكذلك قوله: «شربتْ بماء الدُّحْرُضَين» إنما الباء فى معنى «فى»، كما تقول: شربت بالبصرة والكوفة، أى: فى البصرة والكوفة، أى: شربت وهى بماء الدحرضين، كما تقول: وَرَدْنا صَدّاء[١]، ووافينا شَجا[٢]، ونزلنا بِواقِصة[٣]. فأما قول أبى ذؤيب[٤]:

شَرِبْنَ بماء البحر ثُمّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نَئيجُ

يعنى السحاب، فالباء فيه زائدة، إنما معناه: شربن ماءَ البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف. وقال بعضهم: معناه: شربن من ماء البحر، فأوقع الباء موقع مِنْ. وأخبرنا محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى قال: «قال أبو عثمان – يعنى المازنى – فى قول الشاعر[٥]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيّانا

(١) صدّاء: ركية ليس عندهم ماء أعذب منها.

(٢) شجا: وادٍ بين مصر والمدينة.

(٣) واقصة: اسم لعدة مواضع: منها واقصة: اسم ماء لبنى كعب.

(٤) شرح أشعار الهذليين (١٢٩) ومتى بمعنى من وهذا فى لغة هُذَيل، نئيج: مرّ سريعا، يقال: نأجت الريح: إذا أسرعت ولها صوت.

(٥) ذكر البيت فى الكتاب (٢/ ١٠٥) ونُسِبَ إلى الأنصارى وعلّق عليه الأستاذ عبدالسلام هارون وقال: «هو لحسان بن ثابت وليس فى ديوانه، أو لكعب بن مالك، أو عبد الله بن رواحة. وانظر ابن الشجرى (٢/ ١٦٩، ٣١١) وابن يعيش (٤/ ١٢) وشرح شواهد المغنى (١١٦، ٢٥٢) ويقول الشاعر: كفانا فضلا على الذين ليسوا منا أن النبى قد أحبنا وهاجر إلينا وذكر البيت فى اللسان فى مادة (كفى) ونسبة إلى الأنصاري.

إنما تدخل الباء عـلى الفاعل، وهذا «شاذ». يريد أن مـعناه: كفـانا وقرأت عليه أيضاً عنه[١]:

إذا لاقيتِ قوماً فاسألِيْهِـمْ كفى قوماً بصاحبهم خَبيرا

وهذا من المقلوب، ومعـناه: كفى بقوم خـبيراً صـاحبُهم، فجـعل الباء فى الصاحب، وموضعها أن تكون فى «قوم» إذ هم الفاعلون فى المعنى. وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿**ولا تُلقُوا بأيديكم إلى التـهلكة**﴾[٢] تقـديره - والله أعلم - ولا تلقوا أيديكم. وهذا واسع عنهم جداً. وأما قول الآخر[٣]:

فأصبحْنَ لا يَسْألْنَهُ عن بما بـــه أَصَعَّدَ فى عُلْوِ الهَوَى أم تَصَوَّبا

فإنه زاد الباء، وفصل بها بين «عن» وما جرَّته، وهذا من غريب مواضعها. فأما قولهم: سميته زيداً وبزيدٍ، وكنَيْته أبـا عبدالله وبأبى عبدالله، فليست الباء فيه زائدة، وإنما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول، وأوصلوه تارة أخرى بنفسه، كما قالوا: جئته وجئت إليه، وخَشَّنْتُ صدره وخَشَّنت بصدره.

فأما قولهم: فَرِقْته وفَرِقت منه، وجَزِعتـه وجَزِعت منه، فأصلهما أن يتعديا

---

(١) عنه : أى عن أحمد بن يحيى ثعلب. والبيت فى مجالس ثعلب (٢٧٢)
وفى لســان العرب فـى مادة (كـفى) ولكن أنشـده ابنبـدِّىّ فى هذا الموضع لجَثّامَةَ الليْثىّ ورواه برواية مختلفة وأتبعه ببيتٍ آخر:

سَلِى عنِّى بنى ليث بن بكـــر كـفى قَوْمى بصاحبهم خَبِيَـــرا
هَلَ اَعفُو عن أصولِ الحق فيهم إذا عرضت واقتَطع الصـــدورا

وذكر البيت فى اللسان فى مادة (كفى) بغير نسبه وبلفظ (لاقيت قومى)
(٢) سورة البقرة : الآية (١٩٥)
(٣) البيت فى ديوان الأسود بن يعفر (٢١) صَعَّد: ارتقى، تَصَوَّب: نزل.

بحرف الجر، وإنما يحذف تخفيفاً. يدل على ذلك أن فَرِقْتُ وجَزِعْتُ أفعال غير واصلة، بمنزلة بَطِرْت، وأَشِرْت، وعَرِصْت وهَبِصْت، فهذه كلها أفعال النفس التى تحدث لها ولا تتجاوزها، وإنما هى بمنزلة كرُمت وحسُنت وظرُفت وشرُفت.

فهذه أحوال الباء فى زيادتها مع الفضلة - أعنى بالفضلة المفعول - وفيه معظم زيادة الباء.

وقد زيدت الباء أيضاً مع أحد جزأى الجملة التى لا تنعقد مستقلة إلا به، وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها المبتدأ، والآخر الخبر، والآخر الفاعل.

فأما المبتدأ فقولهم: بحسبك أن تفعل كذا، إنما هو حسبك أن تفعل كذا، والباء زائدة، أنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[١]:

بِحسبِكَ فى القوم أن يعلموا ... بأنك فيهم غنىٌّ مُضِرّ

أى: حسبُك ذلك. كقوله تعالى: ﴿**ياأيها النبىُّ حَسْبُكَ الله ومن اتبعك من المؤمنين**﴾[٢] ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة، وقولهم[٣]:

أَتى بِهِ الدهرُ بما أَتَى بِهِ

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ضرر) ونسبه إلى الأشْعَرُ الرَّقَبَانُ الأسَدِىُّ يهجو ابن عمه رضوان:

تجانف رضوانُ عَنْ ضَيْفِه ... ألم يأت رضوانَ عَنىِّ النُّذُرُ
بحسبك فى القوم أن يعلَموا ... بأنك فيهم غَنىٌّ مُضِرّ
وقد علم المعشر الطارحون ... بأنك للضيف جُوعٌ وقُرّه
وأنت مسيخٌ كلحم الحوار ... فلا أنت حلو ولا أنت مُرّ

والبيت بغير نسبة فى الخصائص (١/ ٢٨٢) وشرح المفصل (٢/ ١١٥) المُضر: الذى يروح عليه ضَرَّةٌ من المال.

(٢) سورة الأنفال: الآية (٦٤)

(٣) وفى نسخة أخرى للمخطوط: الرجز لزنباع المرادى وهذا للقول على معنى التعجب والاستفهام.

وأما زيادتها في خبر المبتدأ فقوله تعالى : ﴿جَزاءُ سيّئة بمثلها﴾[1] ذهب أبو الحسن إلى أن الباء زائدة، وتقديره عنده: جزاءُ سيئة مثلُها. وإنما استدل على هذا بقولـه تعالى في مـوضع آخر : ﴿وجزاءُ سَيّئـة سيئةُ مـثلُها﴾[2]. وهذا مـذهب حسن، واستدلال صحيح، إلا أن الآية قـد تحتمل، مع صحة هذا القول، تأويلين آخرين:

أحدهما: أن تكون الباء مـع ما بعدها هو الخـبر، فكأنه قـال: جزاء سيـئة كائن بمثـلها، كمـا تقول: إنما أنا بك، أى: إنى كـائن موجـود بك، إذا صغّرت نفسك له. كقولك: توكُّلى عليك، وإصغـائى إليك، وتوجُّهى نحوَك، فتخبر عن المبـتـدأ بالظرف الذى فعْلُ ذلك المصـدر يتناولـه، نحـو قولك: تـوكلت عليك، وأصـغيت إليك، وتوجـهت نحـوك ويدك على أن هذه الظروف فى هذا ونحـوه أخبار عـن. المصادر قبلَها تقـدُّمُها عليها، ولو كـانت المصادر قبلها واصلة إلـيها ومتناولة لهـا لكانت من صلاتها ومعلـوم استحالة تقـدم الصلة أو شىء منها على الموصول، وتقدُّمها نحو قولك: عليك اعتمادى، وإليك توجهى، وبك استعاذتى، قال الله تعالى: ﴿وإليه مآب﴾[3] ﴿وإليه المصير﴾[4]. وقال الكميت[5]:

فيا ربِّ هل إلا بك النصرُ يُبْتَغـى ... عليهم، وهل إلا عليك المُعـوَّلُ؟

وسألت أبا على عن قول كُثَيِّر[6]:

وإنى وتَهْيامى بعزَّةَ بعدمـا ... تَخَلَّيْتُ مما بيننا وتَخَلَّـتِ

(١) سورة يونس : الآية (٢٧). (٢) سورة الشورى : الآية (٤٠).
(٣) سورة الرعد: الآية (٣٦) (٤) سورة المائدة : الآية (١٨).
(٥) ذكر البيت فى العينى (١/ ٥٣٤) ونسبه إلى الكميت المُعَوّل: المُعتمد والمُستَغاث.
(٦) البيت فى ديوان كثير عَزَّة(١٠٣).

فقلت له: مـاموضع «تهيامى» من الإعـراب؟ فأفتي بأنه مرفـوع بالابتداء، وخبـره: «بعَزّة» على نحو مـاقدّمنا آنفـاً، وجعل الجمـلةالتى هى «تهيـامى بعزة» اعتراضاً بين اسم «إنّ» وخـبرها؛ لأن فيها ضرباً من التشـديد للكلام، كما تقول: إنك - فاعلم - رجل سوء، وإنه - والحقَّ أقول - جميلُ المذهب.

وهذا الفصل والاعتراض الجارى مجرى التـوكيد كثير فى الكلام. وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل فى نحو ما أنشدَناه أبو على من قوله[1]:

وقد أدركْتنى - والحوادثُ جَمَّةٌ أَسنّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُـــزْلِ

كان الاعتراض بين اسم «إنّ» وخبرها أسوغ.

وقد يحتمل بيت كُثيّر أيضاً تأويـلاً آخر غير ما ذهب إليه أبو على، وهو أن يكون «تهيامى» فى موضع جر على أنه أقسم به، كقولك: إنى - وحُبِّك - لضنين بك. وعرضتُ على أبى على هـذا الجواب؛ فقبله، وأجـاز ما أجاز. فـالباء على هذا فى «بعزّة» مـتعلّقة بنفس المصـدر الذى هو التَّهْيام، وهى فيمـا ذهب إليه أبو على متعلقة بمحذوف هو الخبر عن «تهيامى» فى الحقيقة.

فهذا اسـتيفاء الكلام فى أحـد الوجهين اللذين يحتـملهما قوله عـز اسمه: ﴿**جزاء سيّئة بمثلها**﴾ بعدما أجازه أبو الحسن فيها مماقدمت ذكره.

والوجه الآخر: أن تكون البـاء فى ﴿**بمثلها**﴾ متعلقـة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: ﴿**جزاء سيئة بمثلها**﴾ كائن، أو

---

(١) البيت فى الخـصائص (١/ ٣٣١) ، وفى شرح أبيات المـغنى (٦/ ١٨٣) ونسب إلى جويرية بن زيد وفى شرح شواهد المغنى: ٨٠٧.
عُزل : جمع أعزل وهو من لاسلاح معه.

واقع. وإذا كان هذا جائزاً، وكـان حذف الخبر فيـه حسناً متجهـاً، كما حُذف فى عدة مواضع غيره مما يطول القول بذكره، كان «تهيامى» من بيت كُثَيِّر أيضاً مرتفعاً بالابتداء، والباء متعلقة فيه بنفس المصدر الذى هو التَّهيام، والخبر أيضاً محذوف، كأنه قـال: وتهيامى بعـزة كائن، أو واقع، على مـايقدّر فى هذا ونحوه. فـهذا ماتحتمله الآية من غير ما ذهب إليه أبو الحسن، أعنى قوله تعالى: ﴿جزاءُ سيّئة بمثلها﴾.

وأما زيادتها فى الفاعل فنحو قولهم: كفى بالله، وقوله تعالى: ﴿وكفى بنا حاسبين﴾[1] إنما هو: كَفَى اللهُ، وكَفَيْنا، كقول سُحَيْم:

. . . . **كَفَى الشيبُ والإسلام للمرء ناهيا**[2]

فالباء وما عـملت فيه فى موضع مرفوع بفعله، كقـولك: ما قام من أحدٍ، فالجـار والمجرور فى موضع مـرفوع بفعله. ونحـوه قولهم فى التعـجب: أَحسنْ بزيدٍ، وأَجملْ ببكرٍ، فالباء وما بعدها فى مـوضع مرفوع بفعله، ونحوه قولهم فى لتعجب: أحسن بزيد وأجملْ ببكرٍ فالبـاء وما بعدها فى موضع مرفوع بفعله. ولا ضمير فى الفعل. وهذا مشروح فى باب التعجب..

وقد زيدت أيضاً فى خبر «لكنّ» لشبهه بالفاعل، قال الشاعر[3]:

---

(١) سورة الأنبياء: الآية (٤٧)

(٢) ذكر البيت فى كتـاب سيبويه (٢/ ٢٦) وقائلة سُحَيْم عبد بنى الحسـحاس وذكر البيت فى ديوانه (١٦) والعينى (٣/ ٦٦٥) وابن يعيش (٢/ ١١٥) وشرح شواهد المغنى (١١٢) والبيت بتمامه:

عميرة ودع إن تجهزت غاديـــــا   كفى الشيب والإسلام المرء ناهيا

عميرة : تصغيـر عَمْرَة. قال أبو عبيدة: كانت صاحبته التى شـغف بها تسمى غالية، وهى من أشراف تميم ابن مره، ولم يتجاسر على ذكر اسمها».

حواش الديوان (٢٥). كما ذكر البيت فى اللسان فى مادة (كفى)

(٣) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (كفى) بغير نسبة وفى شرح المفصل (٨/ ١٣٩)

ولكنّ أَجْراً لو فعلتِ بهيِّـــــــــــنٍ وهل يُنْكَرُ المعروفُ فى الناس والأجرُ؟

أراد: ولكن أجراً لو فعلته هيّن. وقد يجوز فيه أن يكون معناه: ولكنّ أجراً لو فعلـته بشئ هيّن، أى: أنتِ تصلين إلى الأجـر بشئ هيّن، كقـولك: وجوب الشكر بالبرّ الهيّن، فتكون الباء على هذا غير زائدة.

وأجاز أبو بكر محـمـد بن السرى أن يكون قولهم: كـفى بالله تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أى: اكتفاؤك بالله يكفيك.

وهذا يضـعُف عندى لأن الباء على هـذا متـعلقة بمصـدر محـذوف، وهو الاكتفاء، ومـحال حذف الموصول وتبقية صلتـه، وإنما حَسَّنه عندى قليلاً أنك قد ذكرت «كَفَى»، فدل على «الاكتفاء» لأنه من لفظه، كما تقول: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً لـه، فأضمرته لدلالة الفعل عليـه، فههنا أضمـر اسماً كاملاً، وهو الكذب، وثَمّ أضـمر اسماً وبقّى صلته التى هـى بعضه، فكان بعض الاسم مضمراً وبعضه مظهراً، فلذلك ضعف عندى. والقول فى هذا قول سيبويه: إنه يريد: كفى اللهُ، كقوله تعالى: ﴿وكَفَى اللهُ المؤمنينَ القتالَ﴾[1]. ويشهد بصحة هذا المذهب مـا حُكى عنهم من قولهم: «مـررت بأبياتٍ جادَ بـهنّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتاً» فـ«بهنّ»: فى موضع رفع، والباء: زائدة كماترى، أخبرنى بذلك محمد بن الحسن قراءة عليه، عن أحمد بن يحيى، أن الكسائى حكى ذلك عنهم، ووجدتُ مثله للأخطل، وهو قوله[2]:

فقلتُ: اقْتُلُوها عنكم بمِزاجها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَـــلُ

(١) سورة الأحزاب: الآية (٢٥).

(١) ذكر الـبيت فى شـرح الشافـية (٤/ ١٥) وهو للأخطل النصـرانى فى وصف الخمـر، ويقـصد اقتلوها: أى امزجوها بالماء فتكسر حدتها وتذهب أثرها.

فـ «بها»: فى موضع رفع بـ «حُبَّ».

وقد حذفت الباء فى «رُبَ»، وأصلها «رُبَّ».

وإنما جاز عندى زيادة الباء فى خبر المبتدأ لمضارعته الفاعل؛ فاحتياج المبتدأ إليه كاحتياج الفعل إلى فاعله.

واعلم أن الباء قد تُبدل منها فى القسم الواو فى نحوقولك: واللهِ ، أصله: بِالله. والدلالة على أن الباء هى الأصل أمران: أحدهما أنها موصلة للقسم إلى المقسم به فى قولك : أحلف بالله، كما تُوصّل الباء المرور إلى الممرور به.

فى قولك: مررت بزيد، فالباء من حروف الجر بمنزلة «مِنْ» و«عَنْ». والآخر أن الباء تدخل على المضمر كماتدخل على المظهر، تقول: بالله لأقومنّ، وبه لأقعدنّ، والواو لاتدخل على المضمر البتة، تقول: والله لأضربنك، فإن أضمرت قلت: بِهِ لأضربنك، ولا تقول: وَهُ لأضربنّك، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هى الأصل، أنشدنا أبو على قال: أنشد أبو زيد[1]:

رأى بَرْقاً، فأَوْضَعَ فوق بَكْرٍ ... فلا بِكِ ما أَسالَ ولا أغاما

وأنشدنا أيضاً عنه[2]:

ألانادت أُمامةُ باحتمالِ ... لتحزُنَني، فلا بِكِ ما أُبالى

وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين: أحدهما مضارعتها إياها لفظاً، والآخر مضارعتها إياها معنى، أما اللفظ فلأن الباء من الشفة، كما أن الواو كذلك. وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشئ إذا لاصق الشئ فقد اجتمع معه.

(١) سبق نسبة البيت (١٠٤). (٢) تقدم الكلام عليه (١٠٤).

وأما إبدال التاء من الواو فى القسم فسنذكره فى موضعه بإذن الله تعالى من باب التاء.

واعلم أن جميع الحروف التى تقع فى أوائل الكلم حكمها الفتح أبداً لخفته، نحوواو العطف وفاذه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء. فأما الباء فى «بِزيد» فإنما كُسرت لمضارعتها اللام الجـارة فى قولك: المال لِزيد، وسنذكر العلة فى كسر اللام فى موضعها، ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما فى الجر، وفى الذلاقة، ولزوم كل واحد منهما الحرفية، وليست كذلك كـاف التشبيه؛ لأنها قد تكون اسماً فى بعض المواضع، وسنذكر ذلك فى موضعه.



حَـــرْفُ التَّـــاء

التـاء حرف مـهمـوس، يستـعمـل فى الكلام على ثلاثة أضرب: أصـلاً، وبدلاً، وزائداً.

فإذا كانت أصلاً وقعت فاءً وعـيناً ولاماً، فالفاء نحو تَمْرٍ وتَنًا، والعين نحو فِتْرٍ وقَتَلَ، واللام نحو فَخْتٍ ونَحَتَ.

وأمـا إبدالها فـقـد أبدلت من سـتة أحـرف هُنّ: الواو، واليـاء، والسين، والصاد، والطاء، والدال.

إبدالها من الـواو: قد أبدلت التاء من الواو فـاء إبدالاً صالحـاً، وذلك نحو «تُجاه» وهو فُعـال من الوجه. وتُراث: فُعـال من وَرِهَ. وتَقِيّة: فَعِيلة من وَقَيت. ومثله التَّقْوَى، هو فَعْلَى منه، وكذلك تُقـاة: فُعَلة منها. وتَوْراة عندنا: فَوْعَلة من وَرِىَ الزَّنْد، وأصلها وَوْرَية، فـأبدلت الواو الأولى تاء؛ وذلك أنهم لو لم يبدلوها تاء لوجب أن يبدلوها همزة لاجتماع الواوين فى أول الكلمة. ومثلها تَوْلَج، وهو فَوْعَل من وَلَج يَلِجُ، كـذا هو القـيـاس فى هذين الحـرفين، وأصله على قـولنا: وَوْلَج. وتَوْراة، وتَوْلَج عند البغداديين: تَفْعَل، وحملهـما على فَوْعَل أوجه لكثرة فَوْعَل فى الكلام وقلة تَفْعَل. ومن ذلك «تُخَمَـة» أصلهـا: وُخَمَة لأنهـا فُعَلة من الوَخـامة. وتُكَأة؛ لأنهـا فُعَلة من تَوَكَّأت. وتُكْلان: فُعْلان من تَوَكَّلْت. وتَيْقُور:

فَيْعُول من الوقار. ومن أبيات الكتاب[١]:

فإنْ يكنْ أمسَى البِلَى تَيقُورى

أصله: وَيْقُور. وقالوا: رجل تُكَلة، أى: وُكَلة، وهو فُعَلة من وَكَل يَكِل. وقالوا: أتْلَجَهُ، أى: أوْلَجَه. وضربه حتى أتْكَأه، أى: أوْكَأه. وعلى هذا أبدلوا التاء من الواو فى القسم، وخصوا بها اسم الله تعالى لأنها فَرْعُ فَرْعٍ، فخُصّ بها الأشهر وقد مضى ذلك فى آلٍ وأهْل. وقالوا: التَّليد، والتِّلاد[٢] من ولد. وتَتْرَى[٣]: فَعْلَى من المواترة، وأصلها: وَتْرَى، ومن العرب من ينونها، يجعل ألفها للإلحاق بمنزلة ألف أَرْطَى[٤] ومِعْزَىً، ومنهم من لا يصرف، يجعل ألفها للتأنيث بمنزلة ألف سَكْرَى وغَضْبَى. وهذه الألفاظ التى جمعتها وإن كانت كثيرة، فإنه لايجوز القياس عليهالقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء، فلا تقول قياساً على تَقِيّة فى وَقِيّة: تَزِير فى وَزِير، ولا تقول فى وَجِيهة: تَجِيهة، ولا فى أَوْعَدَ: أَتْعَدَ، قياساً على أَتْلَجَ، ولا فى وَلْهَى: تَلْهَى، قياساً على تَتْرَى. فأمّا ما تقيس عليه لكثرته فافْتَعَلَ وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واواً، فإن واوه تقلب تاء،

---

(١) البيت للعجاج وهو من الرجز وذكر فى الكتاب (٤/ ٣٣٢) وفى ديوانه (٢٧) والمنصف (١/ ٢٢٧) وابن يعيش (١٠/ ٣٨)، وفى اللسان فى مادة (وقر) ويُروى برواية أخرى «فإن أكن أمْسى البِلَى تَيْقُورِى . والشاعر يذكر كبره وضعفه عن التصرف، فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصد، والبِلى : قِدَمُ العهد.
وقال العجاجَ فى مثل هذا:

والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالى وانتقال الأحوال

والتيقور : فيعود من وقر وقارا وأصله وَيْقور قلبت الواو تاء.

(٢) التليد والتلاد : ما ولد عندك من مال أو نتج.

(٣) جاءوا تترى : أى متواترين

(٤) الأرطى : شجر يدبغ به.

وتدغم فى تاء «افتعل» التى بعدها، وذلك نحو «اتَّزَنَ» أصله: اوْتَزَنَ، فقلبت الواو تاء، وأدغمت فى تاء افتعل، فصار اتَّزَنَ. ومثله اتَّعَدَ، واتَّلَجَ، واتَّصَفَ من الوصف، قال الأعشى[1]:

فإنْ تَتَّعِدْنى أَتَّعِدْكَ بمثلها ... وسوف أَزيدُ الباقياتِ القَوارصا

وقال طرفة[2]:

فإنّ القوافى يَتَّلِجْنَ مَوالِجاً ... تَضايَقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ

وقال سُحَيْم[3]:

وما دُمْيةٌ من دُمَى مَيْسَنَا ... نَ مُعْجبةٌ نَظَراً واتِّصافا

أراد مَيْسان، فزاد نوناً.

والعلة فى قلب هذه الواو فى هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: ايتَزَنَ، ايتَعد، ايتلَج، فإذا انضم ما قبلها رُدَّت إلى الواو، فقالوا: مُوتَعِد، ومُوْتزن، ومُوتَلِج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فقالوا: ياتَعِدُ، وياتَزِنُ، وياتَلِجُ. فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قبلها مرة ياء، ومرة ألفاً، مرة واواً، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جَلْداً تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة، فأبدلوها تاء، وأدغموها فى لفظ ما

(١) البيت فى ديوان الأعشى (٢٠١) وهو من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثه، الباقيات القصائد الباقية فى أذهان وألسن الرواة والناس.

(٢) البيت فى ديوان طَرَفَة بن العبد (١٦١).

٣) البيت فى ديوان سُحَيْم (٤٣) وميسان: كورة بين البصرة وواسط

بعدها، وهو التاء، فقالوا: اتَّعَدَ واتَّزَنَ. وقد فعلوا هذا أيضاً فى الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا فى افْتَعَلَ من اليُبْس واليُسْر: اتَّبَسَ واتَّسَرَ، وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واواً متى انضم ما قبلها فى نحو مُوتَبِس، وألفاً فى ياتَبِسُ، فأجروها مجرى الواو، فقالوا: اتَّبَسَ واتَّسَرَ.

ومن العرب من لايبدلهما تاء، ويُجرى عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون، فيقول: ايْتَعَد، ايْتَزَن، ايْتَبَس، ويَوْتَعِدُ، وياتَعِدُ، ويَوْتَزِنُ، وياتَزِنُ، وياتَبِسُ، ومُتَّعِد، ومُوتَبِس. وسمع الكسائى: الطريق ياتَسِقُ وياتَسِعُ، أى: يتَّسِقُ ويتَّسع. واللغة الأولى أكثر وأقيس، وهى لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن.

فهذا إبدال التاء من الواو والياء فاءين.

وقد أبدلت منهما لامين، قالوا: أُخْت، وبِنْت، وهَنْت، وكِلْتا. أصل هذا كله : أَخَوة، وبَنَوة، وهَنَوة، وكِلْوا، فنقلوا أَخَوة وبَنَوة، ووزنهما فَعَلٌ، إلى فعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وحِلْس، فقالوا: أُخْت وبِنْت، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها. هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه فى باب مالا ينصرف، فقال: لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أن سيبويه قد تسمَّح فى بعض ألفاظه فى الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث وإنما ذلك تجوّز منه فى اللفظ لأنه أرسله غُفْلاً، وقد قيّده وعلّله فى باب مالا ينصرف، والأخذ بقوله المُعلَّل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المُرْسَل. ووجهُ تجوُّزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث.

فإن قيل: فماعلامة التأنيث فى أُخْت[١] وبنت؟

فالجواب: أن الصيغة فيهما علم تأنيثهما، وأعنى بالصيغة فيهما بناءهما على فُعْل وفِعْل، وأصلهما فَعَل، وإبدال الواو فيهما لاماً؛ لأن هذا عمل اختص به المؤنث. ويدل أيضاً على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو ابنة وبِنْت، فالصيغة فى «بِنْت» قامت مقام الهاء فى ابنة، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة «بِنْت» علم تأنيثها، وليس بِنْت من ابن كصَعْبة من صَعْب، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن.

ويدل على أن أخاً وابناً فَعَل مفتوحة العين، جمعُهم إياهما على أَفْعال، نحو أبناء وآخاء، حكى سيبويه «آخاء» عن يُونُس وأنشدنا أبو على[٢]:

وَجَدْتُمْ بنيكم دوننا إذْ نَسَبْتُمُ ... وأىُّ بنى الآخاء تنبو مناسِبُهْ

ويدل على أن اللام منهما واو قولُهم فى الجمع أخَوات.

فأما البُنُوّة فلا دلالة فيها عندنا لقولهم «الفُتُوّة» وهى من قولهم «فَتَيان»،

(١) ذكر فى اللسان فى مادة (أخا) : «الأخت أنثى الأخ، صيغة على غير بناء المذكر، والتاء بدل من الواو، وزنها فَعْلَة فنقلوها إلى فُعْلٍ وألْحَقَتْها التاء المبدلة من لامها بوزن فُعل، فقالوا أخت، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن، وذلك لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيبويه. وهو الصحيح، وقد نص عليه فى باب مالا ينصرف فقال: لو سَمَّيَت بها رَجُلاً لصرفتها معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الإسم، على أن سيبويه قد تسمّع فى بعض ألفاظه فى الكتاب فقال هى علامة تأنيث، وإنما ذلك تجوّز منه فى اللفظ ، لأنه أرسله غُفْلا، وقد قيده فى باب مالا ينصرف ، والأخذ بقوله المُعَلّل أقوى من الأخذ بقوله الغُفل المُرْسَل.

(٢) البيت لبشر بن المهلب كما فى الخصائص (١/ ٢٠١) ونسبه فى (١/ ٣٣٨) إلى بعض آل المهلب واللسان فى مادة (أخو).

ولكن قولهم «بنت» وإبدالَ التاء من حرف العلة يدل على أنها من الواو؛ لأن إبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس.

وأما «هَنْت» فيدل على أن التاء فيا بدل من واو، قولُهم في الجمع «هَنَوات»، قال[1]:

أرى ابنَ نزار قد جَفاني ورابني … على هَنَوات شأنُها مُتَتابِعُ

وأما «كِلْتا» فذهب سيبويه إلى أنها فِعْلَى، بمنزلة الذِّكْرى والحِفْرى، وأصلها «كِلْوَا» فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في أخت وبنت.

والذى يدل على أن لام «كلتا» معتلة قولُهم في مذكرها «كِلا»، «وكلا»: «فِعَل»، ولامة معتلة بمنزلة لام حِجا ورِضا، وهما من الواو لقولهم: حَجا يحجُو، والرِّضْوان، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لامه، فقال: هى بمنزلة شَرْوَى.

وأما أبو عُمر الجرميّ فذهب إلى أنها فِعْتَل، وأن التاء فيها علم تأنيثها، وخالف سيبويه. ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو طَلْحة وحَمْزة، وقائمة وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو سِعلاة وعِزْهاة، واللام في «كِلْتا» ساكنة كما ترى، فهذا وجه.

---

(١) البيت في الكتاب (٣/ ٣٦١) وهو بغير نسبة وفي المقتضب (٢/ ٢٧٠) والمنصف (٣/ ١٣٩). واللسان مادة (هنا)

هنوات: كناية عن الأفعال التى يستقبح ذكرها ويُروى (متتايع) بالياء المثناة التحتية، وهى بمعنى متتابع.

ووجه آخر، وهو أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنما تكون آخراً لا محالة، و«كلتا»: اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن. وأيضاً فإن «فعْتَل» مثال لا يوجد فى الكلام أصلاً فيُحَمَل هذا عليه. فإن سمّيت بكِلْتا رجلاً لم تصرفه فى قول سيبويه معرفة ولا نكرة، لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف «ذِكْرى»، وتصرفه نكرة فى قول أبى عُمر؛ لأن أقصى أحواله عنده أن يكون كقائمة وقاعدة وعَزّة وحمزة.

وأما إبدالهم التاء من الياء لاماً فقولهم «ثِنْتان». ويدل على أنه من الياء أنه من ثَنَيْت؛ لأن الاثنين قد ثُنى أحدهما على صاحبه، وأصله : ثَنَىٌ. يدل على ذلك جمعهم إياه على أثْناء بمنزلة أبناء وآخاء فنقلوه من فَعَلٍ إلى فِعْلٍ، كما فعلوا ذلك فى بِنْت. فأما التاء فى «اثنتان» فتاء التأنيث، بمنزلتها فى «ابنتان» تثنية «ابنة»، وإنما ثِنْتان بمنزلة بِنْتان، واثنتان بمنزلة ابنتان.

وأبدلوا التاء أيضاً من الياء لاماً فى قولهم: كَيْتَ وكَيْت، وذَيْتَ وذَيْت. وأصلهما: كَيّة وذَيّة ، وقد نطقت بذلك العرب، فقالوا: كان من الأمر كَيَّةَ وكَيّةَ، وذَيّةَ وذَيَّةَ، ثم إنهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التى هى لام تاء، كما فعلوا ذلك فى ثِنْتان، فقالوا: كَيْتَ وذَيْتَ. فكما أن الهاء فى كَيّة وذَيّة علم تأنيث، فكذلك الصيغة فى كَيْتَ وذَيْتَ عَلَم تأنيث، وكذلك أيضاً التاء فى اثنتان علامة تأنيث، والصيغة فى «ثِنْتان» أيضاً علامة تأنيث. وهذه قصة ابنة وبِنْت أيضاً.

وفى كَيْتَ وذَيْتَ ثلاث لغات: منهم من يبنيهما على الفتح، فيقول: كَيْتَ وذَيْتَ، ومنهم من يبنيهما على الكسر، فيقول : كَيْتِ وذَيْتِ، ومنهم من يبنيهما على الضم، فيقول: كَيْتُ وذَيْتُ. فأما كَيّة وذَيّة فليس فيهما مع الهاء إلا البناء على الفتح.

فإن قيل: ما تُنكـر أن تكون التاء فى كَيْتَ وذَيْتَ منقلبـة عن واو بمنزلة تاء أُخْت وبِنْت، ويكون على هذا أصل ذَيّة وكَيّة: ذَيْوة وكَيْوة، فلمـا اجتـمعت الواو والياء، وسَبَقت الياء بالسكون، قُلبت الواو ياء، وأدغمت اليـاء فى الياء كما قالوا سَيِّد ومَيِّت، وأصلهما: سَيْوِد ومَيْوِت.

فالجواب: أن كَيّة وذَيّة لايجوز أن يكون أصلها كَيْوة وذَيْوة من قِبل أنك لو قضـيت بذلك لأجزت مـا لم يأت مثله فى كـلام العرب؛ لأنه ليس فى كـلامهم لفظة عين فعلهـا ياء، ولام فعلها واو؛ ألا ترى أن سيبـويه قال: ليس فى الكلام مثل حَيَوْتُ. فأما ما أجازه أبو عثـمان فى «الحيوان» من أن تكون واوه غير منقلبة عن الياء، وخالف فيه الخليل، وأن تكون الواو فيه أصلاً غير منقلبة، فمردود عليه عند أصـحابنا لادّعـائه ما لا دليل عليـه، ولا نظير له، ومـا هو مخـالف لمذهب الجمهـور. وكذلك قولهم فى اسم رجل: رجاء بن حَيْوة، إنما الـواو فيه بدل من ياء. وحَسَّنَ البدل فيه وصحة الواو أيضاً بعد ياء ساكنة، كونُه علماً، والأعلام قد يُحتمل فيها مالا يُحتمل فى غيرها، وذلك من وجهين: أحدهما الصيغة، والآخر الإعراب:

أما الصـيغة فنحـو قولهم: مَوْظَب، ومَوْرَق، وتَهْلَل، ومَحْبَب، ومَكْوَزة، ومَزْيَد، ومَوْألة فيمن أخذه من وَأَلْتُ، ومَعْدِى كَرِب.

وأما الإعراب فنحو قـولهم فى الحكاية لمن قال مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟ ولمن قال ضربت أبا بكر: مَنْ أبا بكرٍ؟ لأن الكنى تُجرى مجرى الأعلام. وكذلك أيضاً صـحّت «حَيْوة» بعد قلـب لامهـا واواً، وأصلهـا: حَيّة، كمـا أن أصل حَيَوان: حَيَيان. فهذا إبدال التاء من الواو والياء لامين ، ولم أعلمهما أُبدلت منهما عينين.

وقد أُبدلت التاء من السين لاماً، وذلك في قولهم في العدد: «سِتّ» وأصلها: سِدْس لأنها من التَّسْديس، كما أن خمسة من التخميس، ولذلك قالوا في تحقيرها: سُدَيْسة، ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: سِدْت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلو الدال تاء لتُوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت «سِتّ» كما ترى.

وقد أبدلوا التاء أيضاً من السين في موضع آخر، قرأت على محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى[١]:

يا قاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاةِ عمرو بن يَرْبُوعٍ شِرارَ النات

غيرَ أَعِفّاءَ ولا أكْياتِ

يريد: الناس، وأكياس، فأبدل السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج.

وقالوا في طَسّ: طَسْت، أنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو عثمان[٢]:

---

(١) الرجز لعلباء بن أرقم في جمهرة اللغة (٣/٣٣) واللسان في مادة (نوت) وفي شرح شواهد الشافية (٤/٤٦٩)، وهي بغير نسبة في الخصائص (٢/٥٣)، وشرح المفصل (١٠/٣٦)، وتزعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة، أي غولا فأولدها أولاداً.

(٢) ذكرت الأبيات في اللسان في مادة (طسس) ونسبه إلى أعرابي فصيح وبغير نسبة في مادة (قسس)، الأيبلي: الراهب، القس: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم وهو الكَيِّسُ العالم. والقسيس كالقِسّ وجمعه قساقسه وقسيسون، والأشعث: الذى تلبد شعره واغبرّ، الهيكل: معبد للنصارى فيه صورة السيدة مريم العذراء، حسن: صاح إعجابا بها، وأصدرَ صوتا كصوت الطست وهي مما دخل في كلام العرب ومعها التَّوْر والطاجنُ وهي فارسية كلها، وطيء تقول طست، وغيرهم طسٌّ.

لو عَرَضَتْ لأَيْبُلِىٍّ قَسِّ ... أَشْعَثَ فى هَيْكله مُنْدَسِّ

حَنَّ إليها كحنين الطَّسِّ

وقالوا: خَتِيت فى معنى خَسِيس، فأبدلوا السين تاء.

وأبدلت من الصاد، قال بعضهم فى لِصٍّ: لِصْت، وأثبتوها فى الجمع، قال الشاعر[1]:

فتركْنَ نَهْداً عُيَّلاً أبناؤها ... وبنى كِنانةَ كاللُّصُوت المُرَّدِ

فأما قول الأعرابى من بنى عَوْف بن سَعْد[2]:

صَفْقةُ ذى ذَعالتٍ سَمُولِ ... بَيْعَ امرئٍ ليس بمُسْتَقِيلِ

---

(١) ذكر البيت فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٧٥) وذكر أن الصاغانى نسبه فى العباب إلى عبد الأسود بن عامر بن جُوَين الطائى. قال ابن الحاجب فى أماليه على المفصل: «معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناؤها فقراء؛ لأنهم قتلوا آباءهم، وبنى كنانة كذلك، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوصا مَرَدَة؛ ونُهدٌ: أبو قبيلة من اليمن، وهو نُهد بن زيد بن ليث بن سود بن قضاعة. وهذا البيت وقع فى موضعين من جمهرة العرب لأبن دريد (١/ ١٠٢، ١٠٣) وجَرْمٌ: بطنان فى العرب، أحدهما فى قضاعة، وهو جَرْمُ بن زَبّان، والآخر فى طيء، وعُيَّل جمع عائل، من عال يَعيل عَيْلَةً، إذا افتقر فهو عائل، ومُرَّدٌ: جمع مارد من مَرَدَ إذا عتا وخبث. كذلك ذكر فى اللسان فى مادة (لصت) واللصت هو اللص وذلك فى لغة طيء.

(٢) ذكر البيتان فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٧٢)، وفى اللسان فى مادة (ذعلب) و(ذعلت) و(سمل) وذكر فى شرح الشواهد «وردت (صفقةً) منصوبة بخط ابن جنى على أنه مفعول مطلق، يقال: صفقت له بالبيعة صفقا: أى ضربت بيدى على يده، وكانت العرب إذا وجب البيع ضرب أحدهما على يد صاحبه، ثم استعملت الصفقة فى العقد؛ فقيل بارك الله لك فى صفقة يمينك، والذعالب: قِطع الخِرَق، وقد فَسَّرَها الشارح: وسُمول جمع سَمَل: الثوب الخَلَق المقطع، مستقيل: من استقالة البيع أى طلب فسخه.

وهو يريد الذّعالب، فـينبغى أن يـكونـا لغتين، وغـير بعيد أن تبـدل أيضاً التاء من البـاء، إذ قد أبدلت مـن الواو، وهى شـريكـة الباء فى الشَّفة. والوجه أن تكون التاء بدلاً من الباء؛ لأن الباء أكثر استعمالاً، ولما ذكرناه أيضاً من إبدالهم التاء من الواو.

وأمـا قولهم فى قُسْطـاط: قُسْتاط، فـالتـاء فيـه بدل من الطاء لقـولهم فى الجمع: فَساطيط، ولم يقولوا: فَساتيط، فالطاء إذن أعمّ تصرّفاً.

وقالوا: أَسْتـاعَ يُسْتِيع، أى: أَطاعَ يُطيع، فالـتاء بدل من الطاء لا مـحالة. وقـالوا: نـاقـة تَرَبُوت، وأصلهـا : دَرَبُوت، وهى فَعَلُوت مـن الدُّرْبة، أى: هى مُذلَّلة، فالتاء بدل من الدال.



زيـــادة التّـــاء

وأمـا الـزيادة فـقـد زيـدت التـاء أولاً فى نحـو تألَب[1]، وتِجْفـاف[2]، وتَعْضُوض[3]، وتُرْتُب[4]، وتَنْضُب[5]. ومثل تِجْفـافٍ تِمْثالٌ، وتِبْيـان، وتِلْقاء، وناقة تِضْراب[6].

---

(١) التألب: الشديد الغليظ المجتمع من حمر الوحش.

(٢) التجفاف : ما جلل به القدس من سلاح وآله تقيه الجراح فى الحرب.

(٣) التغضوض : تمر أسود، شديد الحلاوة.

(٤) تُرْتُب : الشيء المقيم الثابت.

(٥) التنضب : نوع من الشجر.

(٦) ناقة تضراب : هى التى ضربها الفحل.

وزيدت ثانية فى نحو افتقار وافتقرَ، واقتطاع واقتطع.

وزيدت أيضاً رابعة فى سَنْبَتة، وهى القطعة من الزمان، قال الراجز[١]:

رُبَّ غُلامٍ قد صرَى فى فِقْرَتِـــهْ ماءَ الشَّباب عُنْفوانَ سَنْبَتِــــهْ

فى معنى سَنْبَتة. فهذه دلالة على زيادة التاء فى سَنْبَتة.

وزيدت أيضاً خـامسـة فى نحو مَلَكُوت، وجَبَرُوت، ورَغَبُوت، ورَهَبُوت، ورَحَمُوت، وطاغُوت. وسادسة فى نـحو عَنْكَبُوت، وتَرْنَمُوت، وهو صوت ترنُّم القوس عند الإنباض، قال الراجز[٢]:

تُجاوبُ القوسَ بتَرْنَمُوتها

أى: بتَرَنُّمها.

---

(١) ذكرت الأبيات فى جمـهرة اللغة (١/ ٢٩٠) إلى محمد الفقعـسى وفى اللسان فى مادة (صرى) نسب إلى الأغلب العجْلىّ، وذكر البيت الثالث وهو:

أَنْعَظَ حتَّى اشتَدَّ سَمُّ سَمتِــهْ وصرى الرجل الماء فى ظهره

زمانا صَرْيا: حَبَسَه بامتـساكِه عن النِّكاح، وقيل جَمَعَهُ، الفقرة: واحدة فـقار الظهر، والمراد هنا كلها، وفى رواية أخرى (رأتْ غُلاَماً)

(٢) ذكر البيت فى شـرح الشافية (٤/ ٢٨٣) وذكر أن الجوهرى صاحب الـصحاح، قال أبو تراب: أنشدنى الغنوى فى القوس:

شِريانةٌ تُرْزِمُ مِنْ عُنُوتِـهـــا تُجاوبُ الصَّوْتَ بِتَرنَمُوتِها
تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهـا

والشريانة: شجر تتخذ منه القسىِّ وهو من جيد العيدان فهو من نبات الجبال، وترزم من الرَّزَمَةُ وهو صوت تخـرجه الناقة من حلقهـا لا تفتح به فاها وذلك على ولدها حين ترأمـه والعُنُوت جمع عَنَتَ وهو الوقوع فى أمر شاق، تجاوب الصوت: أى صوت الصـيد فإذا أحست بصوت حيوان أجابته بترنم وترها، والتابوت: القلب فهـو تابوت الحكمة وسفط العلم ويعنى بالحبة: القلب من الجوف.

وقد زيدت فى أوائل الأفـعال الماضية للمـطاوعة، كقولك كـسَّرته فتكسَّر، وقطعته فتقطّع، ودحرجْته فتدحرج. ومن زيادتها فى أوائل الأفعال الماضية قولهم: تغافل، وتعاقل، وتجاهل.

وتزاد فى أوائل المضارعـة لخطاب المذكر، نحو أنت تقوم وتقـعد، ولخطاب المؤنث نحو أنتِ تقومين وتقعدين، للمؤنثة الغائبة نحو هى تقوم وتقعد. وقد أُنّث بها لفـظ الفعل الماضي، نحـو قامتْ وقعـدتْ، وتؤنث بها جـماعة المـؤنث نحو قائمات وقاعـدات. وأما قولهم فى الواحدة قائمة وقاعـدة وظريفة، فإنما الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل، والتاء هى الأصل.

فإن قيل: وما الدليل على أن التاء هى الأصل، وأن الهاء بدل منها؟

فالجواب: أن الوصل مماتجـرى فـيـه الأشيـاء على أصـولهـا، والوقف من مواضع التـغييـر؛ ألا ترى أن من قال من العـرب فى الوقف: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، فنقل الضـمة والكسرة إلـى الكاف فى الوقف، فإنه إذا وصل أجـرى الأمر على حقيـقته، فقال: هذا بكْرٌ، ومررت بـبكْرٍ. وكذلك من قال فى الوقف: هذا خـالدّ، وهو يجعلّ، فـإنه إذا وصل خَفّفَ الدال واللام، فـقال هذا خـالدٌ، وهو يجعلُ. على أن من العرب من يُجرى الوقف مجرى الوصل، فيقول فى الوقف: هذا طَلْحَتْ، وعليه السلام والرَّحْمَتْ. وأنشدنا أبو على[(١)]:

بلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

---

(١) ذكر فى شرح شواهد الشافية (٤/ ٢٠٠) الأرجوزة كاملة وهى لسؤر الذئب.
كما ذكـر فى اللسان فى مادة (حجف) جَوْز كل شـيء: وسطه والجمع أجواز والتيـهاء: المفازة التى يتيه فيها سالكها . أى يتحيّر، والحجفة: الترس.
وأراد أن التيهاء ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسةً ولم ير أنها مثله فى المقدار.

وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب أنه أنشد[(١)]:

الله نَجّاك بكفَّىْ مَسْلَمَـــــتْ   من بعدِما وبعدِما وبعدمَـــــتْ

صارتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ   وكادت الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَـــتْ

وقد قلبوا هذا الأمر، فأجروا الشئ فى الوصل على حد مجراه فى الوقف، من ذلك ما حكاه سيبـويه من قولهم فى العدد: «ثلاثَةَ اَرْبَعَهْ»[(٢)] وعلى هذا قالوا فى الوصل: «سَبْسَبّا» و«كَلْكلاّ»، قـرأت على محمـد بن الحسن، عن أحـمد بن يحيى[(٣)].

---

(١) نسب فى اللسـان إلى أبى النجم العجلى وهو بغـير نسبـة فى الخصـائص (١/ ٣٠٤) والمفصل (٥/ ٨٩) والعينى (٢٧٠) وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٢١٨).
وقال العينى: وهذا الشعر لم أقف على اسم قائلة وتبعه فى ذلك البغدادى فى شواهد الشافية. والغلصمت: رأس الحلقوم، بعدمت: أراد بعدما فأبدل الألف فى التقدير هاء فصارت بعدمه، ثم أبدل الهاء تاء، مـسلمت، غلصمت، وأمت: يعنى مـسلمة، والغلصـمة، وأمة فـأجرى الوقف مجرى الوصل، فأبدل الهاء تاء.

(٢) قال سيبويه فى كـتابه (٣/ ٢٦٥) موضحا ذلك: «طرح همزة أربعة على الهاء، فـفتحها، ولـم يحولها تاء لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير فى الإدراج، تقول: اضربْ ثم تقول: اضرب زيداً».

(٣) ذكر البيت فـى شرح شواهد الشافيـة للبغدادى (٤/ ٢٤٨) ونسبـه إلى منظور بن مَرْثَدَ الأسدى وقيل منظور بن حبّة والحقيقة أن منظور بن حبّه هو بعينه منظور ابن مرثد وحبّه أمه ومرثد أبوه.
وهذه الأرجوزة تبلغ أربعة وثلاثين بيتا وأولها:

لَيْتَ شَبَابِى كانَ لـــــلأوَّلِّ   وَغَضَّ عَيْشٍ قَدْ خَلاَ أَرْغَلِّ

وقال أبو على فى المسائل العسكرية (٣٧) «المنحل لا يخلوا من أن يكون محمولا على الحبال أو الحبل، وكلا الأمـرين قبيح». والطّوَل: هو الحبل الذى يـطول للدابة فترعى فيـه وذكر البيت «ببازلٍ وجناء أو عيـهلِّ» فى الكتاب (٤/ ١٧٠) كما ذكر فى الخـصائص (٢/ ٣٥٩) وابن يعيش (٩/ ٦٨). واللسان (عهل).

مَنْ لِيَ مِنْ هِجْرانِ ليلى مَنْ لي   والحَبْلِ من حبالها المُنْحَلِّ

تعرَّضتْ لي بمكانٍ حِلِّ   تعرُّضَ المُهْرَة في الطِّوَلِّ

يريد : الطِّوَل

وأنشدني أبو علي أيضاً هذه الأبيات، وفيها مما قرأته على محمد أيضاً، ولم أروه عن أبي علي[١]:

ترى مَرادَ نِسْعِهِ المُدْخَلِّ   بين رَحى الحَيْزُوم والمَرْحَلِّ

مثلَ الزَّحاليفِ بنَعْفِ التَّلِّ

يريد: المُدْخَل المَرْحَل. وفيها أيضاً مما قرأته على محمد، وأنشدناه أبو علي[٢]:

نُسَلٌّ وَجْدَ الهائمِ المُغْتَلِّ   ببازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ

كان مَهْواها على الكَلْكَلِّ   مَوْقِعُ كفَّيْ راهبٍ يُصلِّي

يريد: العَيْهَلَ والكَلْكَلَ.

ومن أبيات الكتاب[٣]:

---

(١) الأبيات من نفس الأرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي، والنسع: سير عريض يجعل على صدر البعير، ومراد النسع: المكان الذي يرود فيه، والحيزوم: الصدر، ورحى الحيزوم كركرته، المدخل : الذي يدخل بعضه في بعض لضفرة، المرحل: مكان شد الرحل. الزحاليف: جمع زحلوفة، وهي المكان الأملس الذي يتزلج عليه الصبيان من فوق التل ، نعف التل : ما انحدر منه.

(٢) الأبيات من الأرجوزة السابقة لمنظور بن مرثد الأسدي، وهي من نفس المصادر السابقة، المغتل : الذي قد اغتل جوفه من الشوق والحب وللحزن كغلة العطش. مهواها: مصدر ميمي بمعنى الهويّ، وهو السقوط، الكلكل : الصدر.

(٣) ذكر البيت في كتاب سيبويه (١/ ٢٩) ، (٤/ ١٧٠) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج وذكر في ملحقات ديوانه (١٨٣) من أرجوزة في ثلاثين شطرا وصوبّه عبدالسلام هارون في هامش الكتاب (١/ ٢٩) (ضَخْماً) بالنصب كما ذكر بن بريّ؛ لأن قبله في ديوانه : (تمت جئت حية أصما).

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا

يريد: الأَضْخَمَ. ويروى: «الإِضْخَمّا» بكسر الهمزة و«الضِّخَمّا» ولا حجة فيهما.

فلما كان الوصل مما تُجرى فيه الأشياء على أصولها فى غالب الأمر ومُطَّرد اللغة، وكان الوقف مما تُغَيَّر فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا عَلَم التأنيث فى الوصل تاء نحو قائمتان وقائمتكم، وفى الوقف هاءنحو ضاربهْ وقائمهْ، علمنا أن الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل، فأما قول الآخر[1]:

العاطِفونةَ حينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُسْبِغُون يداً إذا ما أَنْعَمُوا

ففيه قولان: أحدهما أنه أراد أن يُجريه فى الوصل على حد ما يكون عليه فى الوقف، وذلك أنه يقال فى الوقف: هؤلاء مُسْلمونَه، وضاربونَهْ، فتلحق الهاء لبيان حركة النون، كما أنشدوا[2]:

أهكذا يا طَيْبَ تَفْعَلُونَهْ أَعَلَلاً ونحن مُنْهِلُونَهْ؟

فصار التقدير: العاطفونَهْ، ثم إنه شَبَّه هاء الوقف بهاء التأنيث، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قَلَبها تاء، كماتقول فى الوقف: هذا طَلْحهْ، فإذا

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ليت) ونسبه إلى أبو وجْزَة برواية مختلفة لعجز البيت «والمطعمون زمان أين المطعم؟ ولقد صَوّب ابن بدّى انشاده:

العَاطِفونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ والمُنْعِمُونَ أَيْنَ زَمَانَ المُنْعِمُ؟
واللاَّحِقُونَ جِفَانَهُمْ قَمْعَ الذُّرىً والمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ؟

وذكر البيت فى اللسان فى مادة (حين) بنفس الرواية ونسب إلى أبى وجزة.

(٢) ذكر البيتان فى اللسان فى مادة (حين) بدون نسبة وفى مادة (نهل) ذكرالبيت الثانى. قال الأصمعى: إذا أورد إبله الماء فالسَّقْيَةُ الأولى النَّهْلُ، والثانية العَلَلُ.

وصلت صارت الهاء تاء، فقلت: هذا طلحتنا، فعلى هذا قال: «العاطفونَةَ». ويُؤنّس بصحة هذا القول قليلاً ما أنشدناه آنفاً من قول الراجز[١]:

مِنْ بعدِما وبعدِما وبعدمَت صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ

أراد: وبعدما، فأبدل الألف في التقدير هاء، فصارت: وبعدمه، كما أبدلها الآخر من الألف، فقال فيما أخبرنا به بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب أيضا[٢]:

قد وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ ههنا ومن هُنَهْ

إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ؟

يريد: ومن هنا فأبدل الألف في الوقف هاء، فقال: «مِنْ هُنَهْ» فأما قوله «فَمَهْ؟» فالهاء فيه تحتمل تأويلين:

أحدهما: أنه أراد «فَما» أي: إن لم أُرَوِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فما؟ أي: فما أصنع؟ منكراً على نفسه ألا يُروّيها، فحذف الفعل الناصب لـ«ما» التي للاستفهام.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: إن لم أُرَوّها فَمَهْ، أي: فاكْفُفْ عني، فلست بشيء يُنْتَفع به وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي. فصار التقدير على هذا: «من بعدما، وبعدما، وبعدمه» ثم إنه أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي التي تليها

(١) تقدم الحديث عن البيت في (١٦٠).

(٢) ذكرت الأبيات في شرح شواهد الشافية (٤/٤٧٩) والمنصف (٢/١٥٦).

وشرح المفصل (٣/١٣٨)، واللسان في مادة (هنا) وقوله (قد وردت) أي: الإبل والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه، وقد يكون دخولا، وأمكنة: جمع مكان.

ولا تختلف، وشجعه على ذلك شبَه الهاء المقدرة فى «بعدِمَهْ» بهاء التأنيث فى طلحة وحمزة. ولما كان يراهم يقولون فى بعض المواضع فى الوقف: هذا طَلْحَتْ، وهذا حَمْزَتْ، قال هو أيضاً: «وبعدِمَتْ»، فأبدل الهاء المبدلة من الألف تاءتشبيهاً لفظياً، كما قال الآخر[١]:

يحدو ثَمانى مُولَعاً بِلقاحِها   حتى هَمَمْنَ بزَيْغة الإرتاجِ

فلم يصرف «ثمانى» لشبهها بـ«جَوارى» لفظاً لا معنىً؛ أولا ترى أن أبا عثمان قال فى قول الآخر[٢]:

ولاعَبَ بالعشىِّ بنى بَنيه   كفعْل الهرِّ يَحْتَرِشُ العَظايا

فأَبْعده الإلهُ ولا يُؤَبَّى   ولا يُسْقَى من المرض الشِّفايا

وأخذه علىَّ أبو على وقت قراءتى تصريف أبى عثمان عليه، فقال: ولا يُشْفَى -: «إنه شبَّه ألف النصب فى العَظايا والشِّفايا بهاءالتأنيث فى نحو عَظاية وصَلاية». يريد أبو عثمان أنه صحح الياء وإن كانت طرفاً؛ لأنه شبه الألف التى تحدُث عن فتحة النصب بهاء التأنيث فى نحو عَظاية وعَباية، فكما أن الهاء فيهما

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ثمن) ونسبه إلى ابن ميادة وذكر فى الكتاب (٣/ ٢٣١) كما ذكر فى العينى (٤/ ٣٥٢) والأشمونى (٣/ ٢٤٨).
والشاعر هنا شبه الناقة فى سرعتها: بحمار وحشى يحدو ثمانى أُتن، أى يسوقها، ولعا بلقاحها حتى تحمل، وهى لا تمكنه فتهرب لأن الأنثى من الحيوان غير الإنسان لا تمكن الفحل إذا حملت. والزيغة: الميلة، عنى به إسقاطها ما ارتجت عليه أرحامها، أى أغلقتها، يقول: ساقها العير سوقا عنيفا حتى هممن بإسقاط الأجنة.

(٢) ذكرت الأبيات فى اللسان فى مادة (حما) ونُسبت إلى أَعْصُرَ بن سعد بن قيس عيلان وذكر صاحب اللسان بيت قبل البيتين وآخر بعدهما، كما ذكر فى طبقات فحول الشعراء (٣٤) أن الأبيات للمستوغر بن ربيعة. وهما بغير نسبة فى المنصف (٢/ ١٥٥) والخصائص (١/ ٢٩٢).

صححت الياء قبلها، فكذلك صَحَّحت ألفُ النصب فى الشِّفايا والعظايا الياء التى قبلهـا، وهذا ونحوه مما قـال سيبـويه فيه: «وليس شئ مما يـضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وَجْهاً». وإذا جـاز أن تُشَبَّه هاء «وبعدمَهْ» بتاء التأنيث حتى يقـال فيها «وبعدِمَتً» جاز أن تشبه هاء «العاطفونَهَ» اللاحقـة لبيان حركة النون بهاء التأنيث، فيـقال: «العاطفـونَةُ»، وفتحت التاء كـما فتـحت فى آخر رُبَّتَ، وثُمَّتَ، وكَيْتَ وذَيْتَ. فهذا أحد القولين فى «العاطفونةَ».

وقال قوم آخرون: إنما هو العاطفون» مثل: الفائمون والقاعدون، ثم إنه زاد التاء فى «تَحينَ» ، كما زادها الآخر فى قوله[1]:

نَوِّلى قبلَ نَأيِ دارِ جُمانـــــا وصِلِيهِ كما زَعمتِ تَلانـــــا

أراد: الآن. وهذا الوجه أشـد انكشافـاً من الأول. وقال أبو زيد: «حَسْبُكَ تَلانَ» يريد: الآن، فيـزيد التاد. وأمـا ما قـرأته على محـمد بن الحسـن من قول الآخر[2]:

إذا اعتزَلَتْ من بُقامِ الفَريـــــرِ فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتـــــا

فقـال فيـه: «إنه شبـه هاء التأنيث فى شَمْلة بالتـاء الأصلية فى نحـو بيت وصوت، فألحقها فى الوقف عليها ألفـاً» كما تقول: رأيت بيتاً ، فـ «شملتا» على

(١) وجد البيت فى ديوان عمرو بن الأحمـر (١٥٤) ، ونسب فى اللسان فى مادة (تلن) إلى جميل بن معمر، وهو بدون نسبة فى الممتع (٢٧٣). نوِّلى: من النوال وهو العطاء، والمراد هنا مايزود به المحب، النأى: البُعد. جمانا : مرخم جمانة.

(٢) البيت بدون نسبة فى اللسان فى مادة (سمَل) وفى مادة بقم) والبقام: واحـدته بقامة. وهى ما يطيره النجاد من القطن عند الندف، الفرير: الحمل إذا فطم وأخصب وسمن.
الشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به.

هذا منصوبة على التمييز، كما تقول: ياحُسْنَ وجهك وجهاً، أى: مِنْ وجهٍ.

واعلم أن للتاء مـيزاناً وقـانوناً يعرف به من طريق القـياس كونُهـا أصلاً أو زائدة، فإذا عَدِمْتَ الاشتقاق فى كلمة فيها تـاء أو نون فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذى هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهـما فاقض بأنهـما أصلان، وإن لم يكن المثال الـذى هما فيه بهـما أو بإحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان، مثال ذلك قولنا: عَنْتَر، فالنون والتاء جميعاً أصلان؛ لأنهما بإزاء العين والفاء من جَعْفَر؛ ألا ترى أن فى الأصول مثـال فَعْلَل؟ وكذلك النون فى نحو حِنْزَقْر أصـل لأنها بإزاء الراء من جِرْدَحْل[١] وقِرْطَعْب[٢]. وكذلك التاء فى فِرْتاج[٣] هى أصل لأنها بإزاء الدال من سِرْداح[٤]، والطاء من قِرْطاس. وكـذلك التاء فى صَعْتَر[٥] أصل لأنها بـأزاء الفاء من جَعْفَر، والضاد من قَعْضَب[٦]. فأمـا التاء فى تُرْتَب فزائدة؛ لأنه ليس فى الأصـول مثل جُعْفَر. وكذلك تُدْرَأ[٧] أيضاً لا فرق بينهما. هذا من طريق القياس، وقد شهد به أيضاً الاشـتقاق؛ لأن «تُرْتَب» من الشـئ الراتب، وتُدْرَأ من دَرَأْت، أى: دَفعت. وكذلك نون نَرْجِس زائدة؛ لأنه ليس فى الأصـول مثل جَعْفِر، بكسر الفـاء. وأما تَوْلَب[٨] فـتاؤه أصل، والواو زائدة؛ لأن فَوْعَلاً فى الكلام أكـثر من تَفْعَل. وأمـا نون نَهْشَل[٩] وتاء تُرْخَم فأصـلان لأنهمـا بأزاء سين سَلْهَب[١٠]. وأما تَأْلَب[١١] فتاؤه زائدة، يدل على ذلك الاشتقاق، لأنهم يقولون: أَلَبَ[١٢] الحمارُ آتُنَه يأْلِبُها.

---

(١) الجردحل : الضخم من الإبل.

(٢) القرطعب: واحدته قرطعبة: وهى القطعة من الخرقة.

(٣) فرتاج : موضع فى بلاد طيء.

(٤) السرداح : الناقة الطويلة.

(٥) الصعتر: ضرب من النبات.

(٦) القعضب : الجرئ الضخم

(٧) التدرأ : الحفاظ والمنعة والقوة.

(٨) التولب : الجحش.

(٩) النهشل : الذئب.

(١٠) السلهب : الطويل من الناس والخيل.

(١١) التألب : الشديد.

(١٢) ألَبَ الحمار أتانه : طردها طردا شديداً.

وأما تاء سَنْبَتة[١] فلولا الاشـتقـاق أيضـاً لقـضينا بأنهـا أصل؛ لأنه بإزاء جـيم عَرْفَجة[٢]، ولكنهم لما قـالوا فى مـعناها سَنْبة دلّ ذلك عـلى زيادتها. وأمـا نون قِنْفَخْر فلولا الاشتقاق أيضـاً لوجب أن يقضى بأنها أصل، ولكنهم ردّوه إلى لفظ امرأة قُفاخِريّة، والقِنْفَخْر: كل شئ فـاق فى حسنه، والقُفاخريّة: النبيلـة العظيمة النفـيسـة من النسـاء. وكذلك تاء تِجْفـاف[٣]، لولا الاشـتقـاق لوجب القضـاء بأصليتهـا؛ لأنها بأزاء قاف قِرْطاس، ولكنهم ذهبوا فيـه إلى أنه من معنى الصلابة والجَفاف. وأمـا نون نِبْراس فقـد ذُهِب إلى زيادتها، واشتُقّ له مـن معنى البِرْس، وهو القطن، لأن النِّبراس: المصباح، والفـتيلة أبداً فى غالب الأمر من قُطْن. وأما تاء تُلُنّة فأصل لقولهم فى معناها: تَلُونة، وتَلُونة: فَعُولة بلا كلام، وهى الحاجة.

وإذا رأيت النون فى كلمـة خمـاسية ثالـثةً ساكنة فـاقض بزيادتهـا، نحو: قَرَنْفُل، وسَلَنْطَح، وبَلَنْدَح، وجَرَنْبَذ، وجَرَنْفَس[٤].

وإنما ذكرت بعض أحكام النون فى حرف التاء لاشتراكهما فى هذه القضية، وإذا وصلنا إلى حرف النون بإذن الله أَحَلْنا فى هذا الفن على هذا الفصل.

واعلم أن التاء تكون اسماً مضمراً نحو تاء قمتُ، وقمتَ، وقمتِ. وتكون حرفاً للخطاب[٥] نحو تاء أنتَ وأنتِ، وسترى هذا مفصلاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) السنبتة : الحقبة من الدهر.

(٢) العرفجة : واحدة العرفج: وهو بنت طيب الريح.

(٣) التجفاف : ما جلل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح.

(٤) الجرنفش : المنتفخ والبلندح : الضخم، والجرنبذ: الذى تتجوز أمه وهو مدرك.

(٥) قال المرادى فى الجنى الدانى عن التـاء: «وأماتاء الخطاب: فهى التاء الـلاحقة للضمـير المرفوع المنفصل، نـحو: أنتَ وأنت. فالتـاء فى ذلك حرف خطاب و«أنْ» هو الضـمـيـر، هذا مذهب الجمهور، وعلى هذا لو سَمَّيْتَ بـ (أنت) حكيـته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب الفراء =

وقد حذفت التاء عيناً فى «سَهٍ» وأصلها: سَتَهٌ، قال[1]:

رِقابٌ كالمَواجِنِ خاظِيـــاتٌ وأَسْتاهٌ على الأكْوار كُـــوْمُ

★ ★ ★

= إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هى الأسم، وهى التى فى (فَعَلْتِ) ولكنها كثّرت بـ(أنْ) والله أعلم.

وقد قال ابن هشـام الأنصارى فى «المغنى اللبيب عن كتب الأعـاريب عن التاء المفردة» ص١٣٤ الجزء الأول «التاء المفردة المحركة فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا (تَربِّى) و(تَرَبِّ الكعبة) و(تالرحـمن) قال الزمخشرى فى ﴿**وتالله لأكيدن أصنامكم**﴾: الباء أصل حـروف القسم والواو بدل منهـا، والتاء بدل من الواو، وفيـها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتو نمروز وقهره.

(١) نسب فى اللسان إلى عـامر بن عقـيل السعدى فى مادة (سـته) وفى مادة (خظا) إلى عـامر بن الطفيل وهو فى ديوانـه (١٣٢) وهو بغير نسـبة فى المنصف (١/ ٦٢) المواجن : جمع مـيجنة، وهى مدقة القصّار. خاظيات: غلاظ سمـينات، الأكوار: جمع كور وهو رحل البعير، كوم : جمع كوماء: وهى عظيمة العجز.

حَـــرْفُ الثَّـــاء

الثاء حرف مهموس ، وهو أحد حروف النَّفْث، ومحله من الذال محل التاء من الدال. ولا يكون إلا أصلاً، فاءً وعيناً ولامــاً، فالفاء نحو ثَمَرٍ وثَبَتَ، والعين نحو جَثْلٍ وخَثَرَ، واللام نحو فَحِثٍ وبَحَثَ.

واعلم أن الثـاء إذا وقـعت فـاء فى «افْـتَعَلَ» ومـا تصرف مـنه قلبت تاء، وأدغـمت فى تاء افْتَعل بعـدها، وذلك قـولهـم فى افْتَعَلَ من الثَّريد: اتَّرَدَ، وهو مُتَّرِد؛ وإنما قلبت تاء لأن الثـاء أخت التاء فى الهـمس، فلما تجـاورتا فى المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجـه واحد، فقلبـوها تاء، وأدغموها فى التـاء بعدها ليكون الصوت نوعـاً واحداً، كمـا أنهم لما أسكنوا تاء «وَتِد» تخفيـفاً أبدلوها إلى لفظ الدال بعدها، فـقالوا: «وَدٌّ». ومثل ذلك قـولهم فى «افْتَعَل» من الثَّأر: اتَّأَرَ، وفى افْتعَل من ثَنَى: اتَّنَى، قال[1]:

والنِّيبُ إنْ تَعْرُ منّى رِمّةً خَلَقاً بعدَ المَماتِ فإنى كنت أَتَّئِــرُ

وقال أيضاً[2]:

بدا بأبى، ثم اتَّنَى ببنى أبــــى وثَلَّثَ بالأَدْنَيْنَ ثَقْفُ المَخالبِ

(١) البيت فى ديوان لبيد بن ربيعـة (٦٣) والنيب : الإبل المسنة، تعرمنى : تأتى عظامى، والرمة: العظام البالية تأكلها للإبل، خلقا: بالية، أَتَّئِرُ: أنحرها للضيفين.

(٢) ذكرالبيت فى اللسان فى مادة (ثنى) ثقف المخالب: محادّها.

هذا هو المشهور فى الاستعمال، وهو أيضاً القوى فى القياس. ومنهم من يقلب تاء افْتَعل ثاء، فيجعلها من لفظ الفاء قبلها، فيقول: اثَّرَدَ، واثَّأَرَ، واثَّنَى، كما قال بعضهم فى ادَّكَرَ: اذَّكَرَ، وفى اصطلحوا: اصَّلَحُوا.

وقرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان أن بعضهم قرأ **﴿أَنْ يَصَّلِحا﴾**[1]. وعلى هذا قالوا: اصَّبَرَ فى اصْطَبَرَ، وازّانَ فى ازدانَ، وازّارَ فى ازدار.

وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب، قال: يقال: «هى فُروغ الدَّلْو وثُرُوغها»، فالثاء إذن بدل من الفاء لأنه من التفريغ.

فأما قولهم فى أثاف: أثاثٍ، بالثاء، فمن كانت عنده أُثْفِيّة: أَفْعُولة، وأخذها من ثَفاه يثفوه، فالثاء الثانية فى أثاثٍ بدل من الفاء فى يَثْفوه، ومن كانت عنده أُثْفِيّة: فُعْلِيّة، فجائز أن تكون الثاء بدلا من الفاء لقول النابغة[2]:

. . . . **وإنْ تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ**

وجائز أن تكون من أَثَّ يَئِثُّ: إذا ثبت واطمأن؛ لأنهم يصفون الأثافى بالخلود والركود. والوجه أن تكون الثاء بدلاً من الفاء أيضاً؛ لأنا لم نسمعهم قالوا أُثِّيَة.

★ ★ ★

(١) سورة النساء: الآية (١٢٨).

(٢) البيت فى ديوان النابغة (٨٧) والبيت :-

لا تَقْذِفَنّى بِرُكْنٍ لاَ كِفَاءَلَهُ وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بالرِّفَدِ

الكفاء: المثل، تأثفك الأعداء: احتوشوك، فصاروا منك موضع الأثافى من القدر. الرفد: جمع رفدة، وهى الإعانة، أى يتعاونون علىّ.

حَرْفُ الجِيْم

الجيم حرف مجهور، يكون فى الكلام على ضربين: أصلاً وبدلاً فإذا كان أصلاً وقع فاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو جُعْل وجَعَلَ، والعين نحو حُجْر وحَجَرَ، واللام نحو خُرْج[1] وخَرَجَ.

وإذا كانت بدلاً فمن الياء لاغير. قرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت، عن يعقوب قال: «قال الأصمعى: حدثنى خلف قال: أنشدنى رجل من أهل البادية - وقرأتها عليه فى الكتاب[2]:

عَمّى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٍّ ... المُطْعِمانِ اللحمَ بالعَشِجِّ

وبالغداة فِلَقَ البَرْنِجِّ ... تُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيْصِجِّ

يريد: أبو علىّ، وبالعَشىّ، والبَرْنىّ، وبالصِّيْصِيَة، وهى قرن البقرة.

---

(١) الخرج: وعاء من شعر أو جلد ذو عدلين يوضع على ظهر الدابة لوضع الأمتعة فيه.

(٢) ذكرت الأبيات فى كتاب سيبويه (٤/ ١٨٢) برواية «خالى عُوَيْفٌ» وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٢١٢) والمنصف (٢/ ١٧٨) والعينى (٤/ ٥٨٥) واللسان مادة (برن) وأبو علجّ: أى أبا علىّ.
الفِلَق: جمع فِلقة وهى ما قطع من التمر بعد تكتله فى جلله، أى قفاف تعبيته. والبَرنى: ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر، قال أبو حنيفة: أصله فارسى (البارنى)، فالبار: الحَمْل. ونى: تعظيم ومبالغة.

قال: وقـال أبو عمرو بن العـلاء: قلت لرجل من بنى حنظلة : ممن أنت؟ فقـال: فُقَيْمجّ. قال: قلت: من أيّهم؟ قـال: مُرِّجّ، يريد: فُقَيْمىّ، مُرّىّ، وأنشد لهِمْيان بن قُحافة السَّعْدى[1]:

يُطير عنها الوبرَ الصُّهابجـــا   يريد: الصُّهابىّ، من الصُّهْبة.

وقال يعقـوب: وبعض العرب إذا شدّد الياء جـعلها جيمـاً، وأنشد عن ابن الأعرابى[2]:

كأنّ فى أذنابهنّ الشُّـــــولِ   من عَبَسِ الصَّيْف قُرونَ الإجِّلِ

يريد: الإيَّل. قال: وأنشد الفراء[3]:

---

(١) ذكر البـيت فى شرح شـواهد الشافـية (٤/ ٢١٦) واللسـان فى مادة (صهـب) والممتع (٣٥٤) والأمالى (٢/ ٧٧)، الصهبة فى الشعر: حمرة يعلوها سواد الصهابج: أراد به الصهابى.

(٢) ذكر البـيتان فى شرح شواهد الشـافية (٤/ ٤٨٥) ونسبه لأبى النجم العجلى وصف فـيها الإبل لهشام بن عبدالملك. وذكرت أيضاً فى جمهرة اللغة (٣/ ٧١) والأمالى (٢/ ٧٨) والممتع (٣٥٤) الشول: المرتفعـة، جمع شائل: يقال: شال الذنب ارتفع: الإبل: للذكـر من الأوعال، العبس فى هذا البيت يكون من البـعر والبول، وعـبست فى أبوالها وأبعـارها: يعنى ما جف من ذلك على أفخاذها. وذلك يكون من السمن.

(٣) ذكرت الأبيـات فى شرح شـواهد الشافـية للبغـدادى (٤/ ٢١٦) وقد قـال فى شأن نسـبة هذه الأبيـات «وأنشد أبو زيد هذه الأبيـات الثلاثـة فى أوائل الجزء الثـالث من نوادره، قال: «قـال المفضل: أنشدنى أبو الغول هذه لبعض أهل اليمن». ولم يخطر ببال أبى على ولا على بال ابن جنى رواية هذه الأبيات عن أبى زيد فى نوادره. ولهذا نسبهـا إلى الفراء. وقالا: أنشدها الفراء ، ولو خطرت ببالهـما لم يعدلا عنـه إلى الفراء البتـة؛ لأن لهما غرامـا بالنقل عن نوادره ولو أمكنها أن ينقلا شيئا إلا منها فعلا».

وذكرت الأبيات فى الأمالى (٢/ ٧٨)، والممتع (٣٥٥) والعينى (٤/ ٥٧٠) وهى لغة لبعض أهل اليمن كما فى النوادر والعينى وشواهد الشافية. لا هم : أى اللهم.

والشاحج الحمار، الأقمر : الأبيض، نهات : نهاق، ينزى: يحرك، للوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. حجتج وبج ووفرتج: أصلها: حجتى وبى ووفرتى.

لا هُمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ فلا يزال شاحِجٌ يأتيك بِجْ
أَقْمرُ نهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ

ويروى: شامخ، يعنى بعيراً مستكبراً»

انقضت الحكاية عن أبى على.

وقال[1]:

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا يريد: أَمْسَتْ وأَمْسَى.

وهذا أحد ما يدل على ما ندَّعيه من أن أصل رَمَتْ: رَمَيَتْ، وغَزَتْ: غَزَوَتْ، وأَعْطَتْ: أَعْطَيَتْ، واسْتَقْصَتْ: استقصيَتْ، وأَمْسَتْ: أَمْسَيَتْ، ألا ترى أنه لما أبدل الياء من «أَمْسَيَتْ» جيماً، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات، ولا يلحقه الانقلاب الذى يلحق الياء والواو، صَحَّحَها كما يجب فى الجيم، فدل «أَمْسَجَتْ» على أن أصل أَمْسَتْ: أَمْسَيَتْ، وكذلك قال أيضاً: أَمْسَجَا، فدل ذلك على أن أصل أَمْسَى: أَمْسَيَ، وأن أصل رَمَى: رَمَيَ، وأصل غزا: غَزَوَ، وأصل دَعَا: دَعَوَ، ودل ذلك أيضاً على أن أصل عَصاً: عَصَوٌ، وأصل قَطاً، وقَناً، وحَصىً، وفَتىً: قَطَوٌ، وقَنَوٌ، وحَصَيٌ، وفَتَيٌ. فبهذا ونحوه مااستدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيَّرة، كما استدلوا بقوله عز اسمه: ﴿**اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ**﴾[2] على أن أصل اسْتَقَامَ: اسْتَقْوَمَ، وأصل اسْتَبَاعَ: اسْتَبْيَعَ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولَما جاز ادّعاؤهم إياها.

★ ★ ★

(١) البيت فى الممتع (٣٥٥) واللسان فى مادة (مسى) وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٨٦) وقال: قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسى : قيل : «إن هذا الشطر للعجاج». وذكر فى شرح المفصل (١٠/ ٥٠).

(٢) سورة المجادلة : الآية (١٩).

حَرْفُ الحَاء

الحاء حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير. فإذا كان أصلاً وقع فاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو حَرَمٍ وحَبَسَ، والعين نحو سَحَرٍ وضَحِكَ، واللام نحو صُبْحٍ وصَلَحَ.

ولا تكون الحاء بدلا ولا زائدة أبداً إلا فيما شذ عنهم، أنشد ابن الأعرابي(١):

يَنْفَحْنَ منه لَهَباً مَنْفُوحَـا لَمْعاً يُرَى لا ذاكياً مَقْدُوحَـا

قال: أراد «منفوخاً» فأبدل الخاء حاء. قال: ومثله قول رؤبة(٢):

غَمْرُ الأَجارِيّ كريمُ السِّنْحِ أَبْلَجُ لم يؤلَدْ بنجم الشُّحِّ

---

(١) البيت ذكر فى اللسان فى مادة (نفح) ونسب لأبى النجم من أرجوزته وهو فى ديوانه (٨٦) وعدد أبياتها أربعة وأربعون بيتا، وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٢٠) للمع: البريق والإضاءة، الذاكى: المشتعل الشديد الاشتعال.

(٢) ذكر البيتان فى ديوان رؤبة (١٧١) وفى اللسان فى مادة (سنح) وشرح شواهد الشافية (٤/ ٤٢١)، الغمر: الماء الكثير الساتر، الأجارى: جمع إجريا بمعنى الجرى، الأبلج: المشرق المضيء، الشح: البخل مع الحرص، والنجم: الوقت المعين. وسنح كل شيء أصله.

قال: يريد: السِّنْخ. فأما قول من قال فى قول تأبط شرا[١]:

كأنما حَثْحَثُوا حُصاً قَوادمُــــهُ　　أو أُمَّ خِشْفٍ بذى شَثٍّ وطُبّاقِ

إنه أراد: حَثَّثُوا، فأبدل من الثاء الوسطى حـاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبو بكر مـعهم أيضاً. وسألت أبا على عن فسـاده، فقال: العلة فى فساده أن أصل القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء، والثاء، والهاء والهـمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

فأمـا الحاء فبـعيدة من الـثاء، وبينهمـا تفاوت يمنع من قلب إحـداهما إلى أختها. قال: وإنمـا حَثْحَثَ أصل رباعى، وحَثَّثَ أصل ثلاثى، وليس واحد منهما من لفظ صـاحبـه، إلا أن حثحث مـن مضاعف الأربـعة، وحَثَّث من مضـاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذى فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا؛ ألا ترى أن أبا العباس قال فى قول عنترة[٢]:

---

(١) شرح اختيـارات المفضل (١١٠) وفى شرح (المفضليات) للاستاذ على الجندى (١٢) حـثحثوا: حركوا وأثاروا وهى من الحث واجتمعت فيها ثلاث ثاءات فأبدلوا الوسطى وهى محركة بالفتح - حاء، حـصا قوادمه يعنى الظـليم وهو ذكر النعام وحص جـمع أحص وهو الذى تناثر ريشه وتكسّر والقوادم: ريش الجناح مما يلى الرأس. ثم يلى القوادم الخوافى.
أم خشف: يعنى الظبـية، والخشف: ولد الظـبية، بذى شث وطبـاق أى بمكان شـث وطباق: وهما نوعان من نبت السراة (أى جبال السراة) وهما طيبا المرعى ويضمران الحيوان الذى يرعاها ويشدان لحمه فيكـون قويا. والشاعر فى هذا البيت يشبه سرعـته فى هروبه بسرعة ظليم تطاير ريش قوادمه فاكتمل نشاطا وقوة، وبظبية ضامرة شديدة، والنعام والظباء مضرب المثل فى سرعة الجرى.

(٢) البيت فى ديوان عنـترة (١٩٦) وشرح القـصائد العشـر (٢٧٦) جادت: من المطر الجَوْد: وهو الغزير، البكر السـحابة فى أول الربيع التى لم تمطر، ثرة: غزيرة القـرارة: الموضع المطمئن من الأرض يجتمع فيه السيل، والعين: مطر يدوم أياما لا يقلح.

جادت عليه كلُّ بِكْرٍ ثَـــــرّةٍ فتركْنَ كل قَرارةٍ كالدِّرْهَـــمِ

«ليس ثَرّة عند النحـويين من لفظ ثَرْثارة وإن كـانت من مـعناها». هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا. على أن أبا بكر محمد بن السرى قد كان تابع الكوفيـين، وقال في هذا بقولـهم. وإنما هذه أصول تقـاربت ألفاظها، وتـوافقت معـانيهـا، وهى مع ذلك مضـعّفة، ونظيرها من غـير التـضعيـف قولهم: دَمِثٌ ودِمَثْرٌ(١)، وسَبِط وسِبَطْر(٢)، ولُؤلُؤ ولأّال(٣)، وحَيّة وحَوّاء(٤)، ودلاص ودُلامِص(٥) فى قول أبى عثمان، وزَغَّبَ الفَرْخُ وازْلَغَبَّ(٦)، وله نظائر كثيرة. وإذا قامت الدلالة على أن حَثْحَثَ ليس من لفظ حَثَّثَ، فالقول فى هذا وفى جميع ما جاء منه واحد، وذلك نحو تَمَلْمَلَ وتَمَلَّلَ، ورَقْرَقَ ورَقَّقَ، وصَرْصَرَ وصَرَّ(٧).

وقد حُذفت الحاء لاماً فى «حِرٍ» وأصله: حِرْح، لقولهم: أَحْراح، قال(٨):

إنّى أَقودُ جَمَلاً مِمْراحــــا ذا قُبّة مَمْلوءةٍ أَحْراحــــا

★ ★ ★

(١) المكان الدمث : السهل اللين ومثله الدمثر.

(٢) السبط: الطويل ومثله السبطر.

(٣) اللآل : بائع اللؤلؤ.

(٤) رجل حواء: يجمع الحيات.

(٥) الدرع الدلاص : البراقة اللينة ومثله : الدلامص.

(٦) زغب الفرخ : نبت زغبة، والزغب: صغار الريش.

(٧) صرصر : صـاح بصوت شديد مـتقطع، صرر الناقة : بالغ فى صـرها، وصرها شد ضـرعها بالصِّرار لئلا يرضعها ولدها، والصرار: خيط يشد فوق الضرع.

(٨) نسب البيتـان فى الحيوان (٢/ ٢٨٠) إلى الفرزدق، وليسا فى ديوانه وهمـا فى اللسان (حرح)، والحر: فرج المرأة.



حَـــرْفُ الخَـــاء

الخاء حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير، فيكون فاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو خُرْجٍ وخَرَجَ، والعين نحو صَخْرٍ وصَخِبَ، واللام نحو مَرْخٍ ومَرَخَ. فأمّا ما قرأته على أبى على عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، من أنّ أبا زيد قال: «يقال: خَمَصَ الجرح يخمُص خُمُوصاً، وحَمَصَ يحمُص حُمُوصاً، وانخمص انخماصاً. قال أبو على: وانحَمَصَ انحماصاً، ذكره أبو زيد فى مصادره: إذا ذهب ورمه» فلا يكون الحاء فيه بدلاً من الخاء، ولا الخاء بدلاً من الحاء؛ ألا ترى أن كل واحد من المثالين يتصرف فى الكلام تصرف صاحبه، فليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم فى الاستعمال يكون بها أصلاً ليست لصاحبه. ومع هذا فإنك تجد لكل واحد منهماوجهاً يحقق له حرفه، وذلك أن خمَص بالخاء من الشئ الخميص: الضامر، وهذا واضح، لأن الجرح إذا ذهب ورمه فهو فيه كخُمْص البطن، وأما انْخَمَصَ بالحاء فهو من الحِمَّص؛ ألا ترى أن الحِمَّصة صغيرة مجتمعة ضامرة، فهذا يشهد بأن الحرفين أصلان، وأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه، ولا بدلا منه.



حَــــرْفُ الـــدَّال

الدال حـرف مجـهور، يكون فى الكلام على ضـربين: أصلاً وبدلاً، فـإذا كانت أصلاً وقعت فاء، وعيناً، ولاماً، فالفاء نحو دُرْجٍ ودَرَجَ، والعين نحو خَدْل وخَدِل[١]. واللام نحو جَعْدٍ وجعِد[٢].

وأما البدل فإن فاء افْتعلَ إذا كانت زاياً قلبت التاء دالاً، وذلك نحو ازْدَجَرَ، وازْدَهَى، وازدار، وازدان، وازدلف، وازدهف، ونحـــو ذلك. وأصل هــذا كله: ازتَجـــر، وازْتَهَى، وازتار، وازتان، وازتلفَ، وازتهـف؛ لأنه افْتَعَلَ من الزَّجْر، والزَّهْو، والزّور، والزّين، والزّلْف[٣]، والزَّهَف، ولكن الزاى لما كانت مجهورة،

(١) الخدل : العظيم الممتلئ، وخدلت الساق : استدارت.

(٢) الجعد من الشعر: خلاف السبط.

(٣) الزلف : القُرْبة والمنزلة ، والزهف : الخفة والعجلة.

وقد ذكـر عبـد الرحمن السـيوطى فى المزهر عن مـعنى الإبدال فى كلام العـرب عن محـمد البطليموسى قال أبو محمد البطليموسى فى كتاب الفرق بين الأحرف الخمسة: من هذا الباب ما ينقاس (أى الإبدال) ومنه ما هو موقوف على الـسماع: كل سين وقعت بعدها عين أو غين، أو خاء، أو قـاف، أو طاء، جاز قبلها صـادا، مثل : يساقون ويصـاقون، وصَقْر وسَقْر، وصَخْر وسَخْر، مصدر سخِرت منه إذا هَزَأْت، فأما الحجارة فبالصاد لاغير.

قال: وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمـة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها، وأن تكون هذه الحروف متـقاربة لها لا متـباعدة عنها وأن تكون السين هى الأصل، فـإن كانت الصاد هى الأصل لم يَجُزْ قبلها سينا، لأن الأضــعف يُقْلَبُ إلى الأقْوَى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف؛ =

وكانت التـاء مهـموسة، وكـانت الدال أخت التاء فى المخـرج، وأخت الزاى فى الجهر، قرّبوا بعض الصـوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من مـوضعها بالزاى، وهى الدال، فقالوا: ازدجَرَ، وازدار قال:

إلا كعهدكُمُ بذى بَقَرِ الحِمـَى   هَيْهاتَ ذو بَقَرٍ من المُــــزْدارِ

ومن كـلام ذى الرمة فى بعض أخـباره: «هل عندكَ من ناقـة نزادر عليـها ميّا»، ومن أبيات الكتاب لرؤبة:

فيها ازْدِهافٌ أَيَّما ازْدِهافِ

ونحـو من هذا التـقـريب فى الـصـوت قـولهم فى سَبَقْت: صَبَقت، وفى سُقْتُ: صُقْت، وفى سَمْلَق: صَمْلَق، وفى سَوِيـق: صَوِيق. وذلك أن القـــاف حرف مستعل، والسين غير مُسْتعل، إلا أنهـا أخت الصاد المستعلية، فقربوا السين من القـاف بأن قلبـوها إلى أقـرب الحروف إلى الـقاف من مـخـرج السين، وهو الصاد.

وقد قُلبت تاء افْتَعـلَ دالاً مع الجيم فى بعض اللغـات، قالوا: اجْدَمَعُوا فى اجْتَمَعُوا، واجْدَزَّ فى اجْتَزَّ، وأنشدوا:

فقلتُ لصاحبى : لاتَحْبِسانـــا   بنَزْعِ أُصوله، واجْدَزَّ شِيْحـــا

= وإنما قلبوها صادا مع هذه الحروف؛ لأنها حروف مستعلية، والسين حرف مُتَسَفِّل؛ فَثَقُل عليهم الاستعلاء بعد التّسفل لما فيه من الكلفة، فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يُكره وقوع السين بعده، لأنه كالانحدار من العلو وذلك خـفيف لا كُلْفَةَ فيه. فهـذا الذى يجوز فيه القيـاس عليه، وما عداه مـوقوف على السـماع. منها (القـصاص والقعـاس) وهو داء يأخذ فى الصـدر والأصقع والأسقع وهو طائر كالعصفور فى ريشه خضرة ورأسه أبيض.

ولا يقاس ذلك إلا أن يُسمع، لا تقول فى اجْتَرأ: اجْدَرأ، ولا فى اجْتَرَحَك اجْدَرَحَ.

وقد أبدلوا الدال من تاء تولج، فـقالوا : دَوْلَج. وقد قلبوا تاء افْتـعَل أيضاً مع الذال لغير إدغام دالاً، حكى أبو عُمـر عنهم : اذْدَكر، وهو مُذْدَكر، وقال أبو حِكاك.

تَنْحى على الشَّوْك جُرازاً مِقْضَبا والهَرْمَ تُذْريه اذدراءً عَجَبَـــا

فأما ادَّكر واذَّكَر فإبدال إدغام، وليس ذلك من غرض هذا الكتاب. وكذلك قـولهم فى وَتِد : وَدّ، هو أيضـاً إبدال إدغـام من جنس ادَّكَرَ، وأنشـدنا أبو على لابن مُقْبِل:

ياليتَ لى سَلْوةً يُشْفى الفؤادُ بهـــا من بعض ما يعترى قلبى من الدِّكَرِ

بالدال، يريد: الذِّكَر جـمع ذِكْرة، ولـيس هنا مـايوجب البـدل، إلا أنه لما رآهم يقلبونها فى ادَّكـر ويدَّكر ومُدَّكر وادَّكار ونحو ذلك أَلِفَ فيهـا القلب، فقال أيضاً: الدِّكَر، ولهذا نظائر فى كلامهم.



حَـــرْفُ الــــذَّال

الذال حرف مجهور، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أصلاً كان فاء، وعيناً، ولاماً. فالفاء نحو ذِكْرٍ وذَكَرَ، والعين نحو جُذْوة وحَذِرَ، واللام نحو فَخِذٍ وأَخَذَ.

فأما إبدالهم الذال دالاً فى ادَّكر» ونحوه بإبدال إدغام. وأما قولهم جَذَوت وجَثَوت: إذا قمتَ على أطراف أصابعك، وقرأت على أبى على:

إذا شئتُ غَنَّتْنى دَهاقينُ قَرْيـةٍ وصنَّاجةٌ تجذو على كل مَنْسِمِ

فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه، بل هما لغتان. وكذلك قولهم أيضاً: قرأ فما تَلَعْثَمَ، وما تَلَعْذم. وكذلك قولهم: قَرَبٌ حَذْحاذ وحَثْحاث: إذا كان سريعاً، وهو طلب الماء، ليس أحدهما بدلاً من صاحبه، لأن حثحاثاً من قول تأبط شراً:

كأنما حَثْحَثوا حُصاً قَوادمُـــه أو أُمَّ خِشْفٍ بذى شَثٍّ وطُبَّاقِ

أى: أسرعوا به، وحَذْحاذ: من معنى الشئ الأحذّ، ويقال: صَرِيمة حَذّاء: إذا كانت ماضية، وحَذْحاذ وإن لم تكن من لفظ أَحَذّ فإنها قريبة منه، ولاتجد هذين اللفظين إلا بمعنى واحد، وذلك نحو : مَلْمَلْت ومَلَّلْتُ، ورَقْرَقْتُ ورَقَّقْتُ،

ألا ترى أن اتفاق معنييهما قد حمل البغداديين على أن قالوا إن الأصل فى حَثْحَث: حَثَّثت، وفى رَقْرقت: رَقَّقْت. وقرأت على أبى على عن أبى بكر عن أبى العباس للفرزدق:

تَفَيْهَقَ بالعراق أبو المُثَنَّى ... وعَلَّم أهلَه أكلَ الخبيصِ

أأَطعمتَ العراقَ ورافِدَيْه ... فَزارياً أحذَّ يدَ القميصِ

يصفه بالغلول وسرعة اليد، ومن هنا سمَّى الخليل «فَعِلُنْ» فى الكامل أَحَذّ؛ لأن أصله «مُتَفاعِلُنْ»، فلما حذف الوَتِد من آخره بقى «مُتَفا»، فنقل إلى «فَعِلُنْ»، فلما قُطع آخر الجزء قلَّ وأسرع انقضاؤه وفناؤه، فسمّاه أَحذّ لذلك.



حَـــرْفُ الــــرَّاء

الراء حرف مجـهور مكرر، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، فـإذا كان أصلاً وقع فاء وعـيناًولاماً. فالفاء نحـو رُشْدٍ ورَشَدَ، والعين نحو جُرْح وجَرَحَ، واللام نحو بَدْرٍ وبَدَرَ.

فأما قولهم: امرأة جِرِبّانة وجِلِبّانة إذا كانت صخّابة، فليس أحد الحرفين فيه بدلاً من صاحبه، قرأت على أبى على لحُمَيد بن ثَوْر:

جِلِبّانةٌ وَرْهاءُ تَخْصى حِمارهـا ... بِفِى مَنْ بَغى خيراً إليها الجَلامِدُ

قال أبو علـى: هذا البيت يقع فـيه تصحـيف من الناس، يقول قـوم مكان «تخصى حـمارها»: «تُخْطى خِمارها»، وهو مشـتبه مـشكل، يظنونه من قولهم: «العـوان لا تُعَلّم الخِمْرة». قال: وقـد قال ابن الأعـرابى: يقـال: جاءك خـاصى العَيْر: إذا وُصف بقلة الحـيـاء. فـعلـى هذا لا يجـوز فى البـيت غـيـر «تَخْصى حمارها». ويدل على أن «جِلِبّانة» و«جِرِبّانة» أصلان غير مبدل أحدهما من الآخر وجودُك لكل واحد منهما أصلاً متصرفاً واشتقاقاً صحيحاً، فأما جِلِبّانة فمن الجَلَبة والصياح لأنهـا الصَّخّابة، وأما جِرِبّانة فمن جَرَّب الأمور وتصرّف فـيها؛ ألا تراه قال: «تخصى حمـارها، وإذا بلغت المرأة من البِذْلة والحُنْكة إلى خِصاء حمارها، فناهيك بها فى التجريب والدُّرْبة، وهذا وَفْقُ الصَّخَب لأنه ضد الحياء والخَفر.

وأمـا قولـهم في الدِّرْع: نَثْرة ونَثْلة فـينبغـي أن تكون الراء بدلاً من اللام؛ لقولهم: نَثَل علـيه دِرْعَه، ولم يقولوا نَثَرها، فـاللام أعم تصرفـاً، فهي الأصل. وأما قول الأسدي:

وخافتْ من جِبالِ السُّغْدِ نفسي   وخافتْ من جبال خُـوارَرَزْمِ

فإن أراد «خُوارَزْم» . فـزاد راء لإقامة الوزن، كذا قـيل فيه. وقـد قيل: إنّ «خُوارَ» اسم مضاف إلى «رَزْم».

واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامهـا فيما يليها من الحروف؛ لأن إدغامها في غيـرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فـأما قراءة أبي عمرو ﴿**يغفر لكم**﴾ بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا، وغـير معروف عند أصحابنا، وإنما هو شيءٌ رواه الفُرّاء، ولاقوة له في القياس.



حَـــرْفُ الــــزَّاى

الزاى حرف مجـهور، يكون أصلاً وبدلاً لازائداً، فإذا كـان أصلاً وقع فاء وعـيناًولاماً، فـالفاء نحـو زُمَر وزَمَرَ، والعين نحو بِزْر وحَزَرَ، واللام نحـو جُرُزٍ وجَرَزَ.

وقال بعـضهم: يقـال: شَزَبَ وشَسَبَ وشَسَفَ بمعنىً، أى: ضَمَر، وفصّل الأصمعى، فـقال: «الشازِب: الذى فيه ضُمور وإن لم يكن مـهزولاً، والساسِب والشاسِف: الذى قد يبس. قال: وسمعت أعرابياً يقول: ما قال الحطيئة:

.... أَيْنُقاً شُزُبــــــا

إنما قال: أَعْنُزاً شُسُباً». وليست الزاى ولا الـسين بدلاً إحداهما من الأخرى لتصرف الفعلين فيهما جميعاً. وقرأت على أبى على لذى الرُّمّة:

خِدَبّ حَنَى من صُلْبه وهو شَوْقَبٌ   على قُصْب مُنْضَمِّ الثَّميلة شـازِبِ

وكَلْب تقلب السين مع القـاف خاصـة زاياً، فيقـولون فى سَقْر: زَقْر، وفى ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾: مَسَّ زقَر، وشاة زَقْعاء فى: صَقْعاء. ومثله من الصاد: ازْدُقى فى اصْدُقى، وزَدَقَ فى صَدَقَ. قال:

ودَعْ ذا الهوى قبلَ القِلَى، تَرْكُ ذى الهوى متينَ القُوَى خيرٌ من الصُّرْم مَـــــزْدَرا

يريد: مَصْدرًا. وقال آخر:

يزيدُ زاد اللهُ فى خَيْراتِـــــهِ حامى نزارٍ عند مزدوقاتـــهِ

أى: مصدوقاته.

★ ★ ★

حَـــرْفُ السِّـــين

السين حرف مهـموس، يكون أصلاً وزائداً، فإذا كان أصـلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فـالفاء نحـو سَلْم وسَلِمَ، والعين نحو حُسْن وحَسُنَ، والـلام نحو جَرْسٍ وحَرَسَ.

وإذا كانت زائدة ففى اسـتَفْعلَ وما تصرف منه، نحو استخـرجَ ومُسْتخرج، واسْتَقْصَى ويَسْتَقْصى، وهو مُسْتَقْصٍ.

واعلم أن العرب تقول: اسْتَخَذَ فُلان أرضاً. وفى ذلك عندنا قولان:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون أصله «اتَّخَذَ» ووزنه افْتَعَلَ من قوله عز اسمه: ﴿**لو شِئْتَ لتَخذْتَ عليـه أجراً**﴾. ثم إنهم أبدلوا مـن التـاء الأولى التى هى فـاء افتعل سـيناً، كما أبدلوا التاء من السين فى سِتّ؛ لأن أصلهـا سِدْس، فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها.

والقول الآخر: أنه يجـوز أن يكون أراد «اسْتَتْخَذَ» أى اسْتفـعلَ، فحـذفت التاء الثانيـة التى هى فاء الفعل، كما حـذفت التاء الأولى من قولهم: تَقَى يَتَقى، وأصله: اتَّقى يتَّقى، فـحذفت التاء الأولى التـى هى فاء الفعل، أنشـدنا أبو على لِخداش بن زُهَيْر:

تَقُوهُ أيها الفتْيانُ إنــــــى رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدودا

أراد: اتَّقُوه . وقال الآخر:

زيادتَنا نُعْمانُ لا تَنْسَيَنَّهـــــا تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذى تَتْلُو

أى: أتَّقِ الله. وأنشدنا أيضاً قال: أنشد أبو زيد:

قَصَرْتُ له القبيلةَ إذ تَجَهْنـــــا وما ضاقتْ بشِدّته ذِراعــــى

أراد: اتَّجَهْنا. قال: «وقَصَرْت: حَبَسْت، والقبيلة: اسم فَرَسه».

وأمـا قـولهم «السَّدْه» فى مـعنى الشَّدْه، ورجل مَسْدُوه فى مـعنى مَشْدُوه، فينبغى أن تكون السين فيه بدلاً من الشين؛ لآن الشين أعم تصرفاً.

وأما قولهم «أسْطاع يُسطيع» فذهب سـيبويه فيه إلى أن أصله: أَطاعَ يُطِيع، وأن السين زيدت عـوضـاً من سكون عين الفـعل، وذلك أن أَطاعَ أصله: أَطْوَعَ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار التقـدير : أَطَوْعَ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

وتعقب أبو العباس – رحمـه الله – هذا القول، فقال: إنما يُعوَّض من الشئ إذا فُقد وذهب، فأمـا إذا كان موجوداً فى اللفظ فـلا وجه للتعويض منه، وفـتحة العين التى كانـت فى الواو قد نُقلت إلى الطاء التى هى الفـاء، ولم تعدم ، وإنما نقلت، فلاوجه للعوض من شئ موجود غير مفقود.

وذهب عن أبى العبـاس ما فى قول سيـبويه هذا من الصحة، فـإما غالَط، وهى من عادته معه، وإما وَهِمَ فى رأيه هذا.

والذى يدل على صحة قول سيبويه فى هذا، وأن السين عوض من حركة عين الفعل، أنّ الحركة التى هى الفتحة وإن كانت كماقال أبو العباس موجودة منقولة إلى الفاء لما فَقدتْها العين، فسكنتْ بعدما كانت متحركة، تَوهَّنت لسكونها ولما دَخلها من التهيُّؤ للحذف عند سكون اللام، وذلك قولك: لم يُطعْ، وأَطِع، ولاتُطِعْ ففى كل هذا قد حُذفت العين لالتقاء الساكنين ولو كانت العين بحالهامتحركة لما حُذفت؛ لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين؛ ألا ترى أنك لو قلت: أَطْوَعَ يُطْوِعُ، ولم يُطْوِعْ، وأَطْوِعْ زيداً، لصحت العين ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت، سقطت لاجتماع الساكنين، فكان هذا توهيناً وضعفاً لحق العين، فجُعلت السين عوضاً عن سكون العين الموهِّن لها المسبِّب لقلبها وحذفها، وحركة الفاء بعد سكونها لا تدفع عن العين ما لحقها من الضعف بالسكون والتهيُّؤ للحذف عند سكون اللام.

وقال الفراء فى هذا: «**شَبَّهوا أَسْطَعْتُ بأَفْعَلْتُ**». فهذا يدل من كلامه على أن أصلها: استطعْت، فلما حُذفت التاء بقى على وزن «افْعَلْتُ»، فـفتحت همزته وقُطعت. وهذا غير مرضى عندنا من قوله، وذلك أنه قد اطَّرد عنهم «اسْطَعْتُ» بكسر الهمزة وكونها همزة وصل، فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا استَفْعَلْتُ، وحذفوا التاءوهم يريدونها، بَقَّوا الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف التاء.

ويؤكد ما قال سيبويه من أن السين عوض من ذهاب حركة العين، أنهم قد عَوّضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين، وهو الهاء فى قول من قال «أَهْرَقْتُ»، فسكّن الهاء، جمع بينها وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من هاب فتحة العين؛ لأن الأصل: أَرْوَقْتُ أو أَرْيَقْتُ، والواو عندى أقيس لأمرين: أحدهما أن كون عين الفعل واواً أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه. والآخر أن

الماء إذا أُهْريق ظهر جوهره وصفاؤه، فراق رائيه يروقه، فهذا أيضاً يقوى كون العين منه واواً وعلى أنه قد حكى الكسائى: راق الماءُ يريقُ: إذا انصبّ، وهذا قاطع بكون العين باء. ثم إنهم جعلوا الهاء عوضاً من نقل فتحة العين عنها إلى الفاء، كما فعلوا ذلك فى «أَسْطاعَ»، فكما لا يكون أصل أَهْرقت اسْتَفْعلت، فكذلك ينبغى ألا يكون أصل أَسْطعت اسْتَفعَلْتُ.

قرأت على أبى الفرج على بن الحسين، عن أبى عبدالله محمد بن العباس اليزيدى، لعبد العزيز بن وهب مولى خُزاعة، يقوله لكُثَيِّر:

فأصبحتَ كالمُهْريقِ فَضْلَةَ مائـهِ　　　لِضاحِى سَرابٍ بالمَلا يَتــرقرقُ

وقالوا فى مصدره: إهْراقة، كما قالوا: إسطاعة، قال ذو الرمة:

فلما دَنتْ إهْراقةُ الماء أَنْصتــــتْ　　　لأَعْزِلَه عنها، وفى النفس أن أَثْنى

وقالوا أيضاً: أَسْتاعَ يُستيع، فأبدلوا الطاء تاء لتوافق السين فى الهمس. قرأت على أبى الفرج، عن أبى عبدالله اليزيدى للجِران:

وفيكَ إذا لاقيتَنا عَجرَفيّـــــةٌ　　　مِراراً، فما نُستيع مَنْ يَتَعَجْرَفُ

ومن العرب من يزيد على كاف المؤنث فى الوقف سيناً[1] ليبين كسرة الكاف، فيؤكد التأنيث، فيقول: مررت بِكِسْ، ونزلتُ عليكِسْ، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة. وأما ما يُحكى عن سُحَيْم من قوله:

---

(١) وقال الحسن بن القاسم المرادى فى «الجنى الدانى» فى شأن سين الوقف (/ ٦٠) «أما سين الوقف: فهى فى لغة بكر، يزيدون سينا بعد كاف المؤنثة فى الوقف، لبيان حركة الكاف؛ نحو: عليكِسْ، فإذا وصلوا حذفوها فهى فى ذلك، نظير هاء السكت. وهذه لغة قليلة تُسمى كسكسة بكر. **والله أعلم**».

فلو كانتُ ورداً لونُه لعَسِقْتِنی   ولكنّ ربی سانني بسَوادِيـــــا

فإنما قلب الشين سيناً لسواده وضعف عبارته عن الشين، وليس ذلك بلغة ، وإنما هو كاللَّثغ .

★ ★ ★

حَـــرْفُ الشِّــين

الشين حرف مهموس، يكون أصلاً لا غير، فيكون فاء وعيناً ولاماً. فالفاء نحو شَجَرٍ وشَجَرَ، والعين نحن قِشْرٍ وقَشَرَ، واللام نحو نَعْشٍ ونَعَشَ.

وقرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، قال: قال الأصمعى: «يقال: جُعْشُوش وجُعْسُوس، وكل ذلك إلى قَماءٍ وصِغَر وقِلّة. ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين فى هذا».

فهذا يدل من قول الأصمعى على أن الشين فى جُعْشُوش بدل من السين فى جُعْسُوس؛ ألا ترى أن السين أعم تصرفاً من الشين لوجودك إياها فى الواحد والجمع جميعاً. وقال الراجز:

إذْ ذاكَ إذْ حَبْلُ الوِصالِ مُدْمَش

أى: مُدْمَجُ، فالشين بدل من الجيم.

فأما قولهم: تَنَسَّمْتُ منه علماً وتَنَشَّمْتُ، فليس واحد من الحرفين بدلاً من صاحبه، لأن لكل واحد منهماوجهاً قائماً. أما تَنَسَّمت فكأنه من النسيم، كقولك استروحت منه خبراً، فمعناه أنه تلطف فى التماس العلم منه شيئاً فشيئاً كهبوب النسيم. وأما تَنَشَّمت فمن قولهم نَشَّمت فى الأمر، أى : ابتدأته ولم أُوغل فيه، وكذلك تَنَشَّمت منه، أى: ابتدأت بطَرَف من العلم من عنده، ولم أتمكن فيه.

ومن العرب من يبدل كاف المؤنث فى الوقف شيناً -حرصاً على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى فى الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيناً، فقالوا: عَلَيْشْ ومِنْشْ، ومررت بِشْ. ومنهم من يجرى الوصل مجرى الوقف، فيبدل فيه أيضاً، وأنشدوا للمجنون:

فعَيْناشِ عَيْناها وجِيدُشِ جيدُها سوى أنّ عَظْم الساقِ مِنْشِ دَقيقُ

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن أبى العباس أحمد بن يحيى لبعضهم:

علّيَّ فيما أبتغى أَبغيشِ بيضاءَ تُرْضينى ولا تُرْضيشِ

وتَطَّبى وُدَّ بنى أبيشِ إذا دَنَوْتِ جَعلتْ تُنْئيشِ

وإن نأيت جَعلتْ تُدْنيشِ وإن تكلَّمْتِ حَثَتْ فى فيشِ

حتى تَنقّى كنقيقِ الدِّيشَ

فشبّه كاف «الديك» لكسرتها بكاف ضمير المؤنث.

ومن كلامهم[1]: «إذا أَعْياشَ جاراتُش فأقبلى على ذى بَيْتِش». وربما زادوا على الكاف فى الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا: مررت بِكِشْ، وأعطيتكُشْ، فإذا وصلوا حذفوا الجميع.

★ ★ ★

(١) وقد قال أبو الحسين أحمد بن فارس فى كتابه «الصاحبىّ فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامهم». بتحقيقنا.
حدثنى على بن أحمد الصبّاحىّ، قال: سمعت ابن دُرَيْد يقول: حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها مثل الحرف الذى بين الشين والجيم والياء: فى المذكر «غُلامِجْ» وفى المؤنث «غُلامِشْ».
والقراءة الصحيحة لبيت المجنون:
فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَجِيُدكِ جِيدهـا سَوَى أَنَّ عَظمَ السَّاقِ مِنكِ دَقِيقُ

حَــرْفُ الصَّــاد

الصاد حرف مهموس، يكون أصلاً وبدلاً لا زائداً، فيكون فاء وعيناً ولاماً. فالفاء نحو صُبْحٍ وصَبَرَ، والعين نحو قَصْرٍ وقَصُرَ، واللام نحو حَفْصٍ وفَحَص.

والصاد أحد الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة. والحروف التي تمنع الإمالة سبعة، وهي: الصاد، الضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف. فمن قال في عابد: عابِد لم يقل في صَالح: صالِح، ولا في ضَامن: ضامِن، وكذلك البقية.

فأما قول طُفَيْل الغَنَوِيّ:

تُنيف إذا اقْوَرَّتْ من القَوْدِ وانْطَوتْ ... بهادٍ رفيعٍ يَقهرُ الخيلَ صَلْهَبِ

فيجوز أن تكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن تكون بدلاً من سين سَلْهَب؛ لأنه أكثر تصرفاً من صَلْهَب.

وأما ما قرأته على أبي علي من قول الشاعر:

وحالَ دوني من الأَبْناء زِمْزِمةٌ ... كانوا الأنوفَ، وكانوا الأكرمين أبا

ويروى: صِمْصِمة، وهما الجماعة، فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه؛ لأن الأصمعي قد أثبتهما معاً، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبة. وإذا ورد

فى بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلاتزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه.

وهذا عيار فى جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه، وقسه تصب إن شاء الله، ألا تراهم قالوا: أَنَى له أن يفعل كذا، وآنَ له أن يفعله، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يأنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبُهم لذِكْرِ الله﴾[1] فهذا من أَنَى. وقال الشاعر:

أَلَمّا يَئِنْ لى أن تُجَلَّى عَمايَتى وأُقْصِرَ عن ليلى؟ بلى قد أَنَى ليا

فجمع بين اللغتين. وذهب الأصمعى إلى أنّ «آنَ» مقلوب عن أَنَى» وأن «أَنَى» هو الأصل، واستدل على ذلك بوجوده مصدر «أَنَى» فى الكلام لقوله تعالى: ﴿إلى طعامٍ غيرَ ناظرينَ إناه﴾ أى بلوغه وإدراكه، ولم يجد لآنَ مصدراً، فلما وجد لأَنَى أصلاً، وهو المصدر، ووجده بذلك أعم تصرفاً، ولم يجد لآنَ مصدراً، فقلَ بذلك تصرّفه، قَضَى لأَنَى بأنه أصل لآنَ.

وأما أبو زيد فقال: هما أصلان، وأثبت لآنَ مصدراً، وقال: يقال: آنَ الشيءُ أَيْناً. فكل واحد منهما اتبع ما سمع، وقضى لنفسه بما صح عنده. وتبع ابن السكّيت أبا زيد، فقال: آنَ أَيْناً. وأخبرنا أبو على عن أحمد ابن يحيى عن ابن الأعرابى قال: يقال: إِنْىُ وإِنَىً، وحِسْيُ وحِسَى، ومِعْىً. قال: وحكى أبو

(١) ذكر محى الدين درويش فى كتاب أعراب القرآن وبيانه (٩/ ٤٦٦) عن كلمة يأن فى الآية «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق» الحديد(١٦) (يأن) مضارع أنى يأنى من باب رمى فهو معتل حذفت منه الياء التى هى لامه للجازم الذى سبقه، ومعنى أنى إذا جاء إناه أى وقته.

الحسن: إنْوٌ فى إنْى. قال أبو على: وهذا كـقولهم: جَبَيت الخراج جِباوة، أُبدلت الواو من الياءومثله «الحيوان» فى قول الخليل لأن أصله عنده : الحَيَيَان وكأنهم إنما اسـتجـازوا قلب الياء واواً لغـير علة وإن كـانت الواو أثقل من اليـاء ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الباء وغلبتها عليها.

وإذا كان بعد السـين غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز قلبـها صاداً، وذلك قوله تـعالى: ﴿**كأنما يُساقُونَ**﴾ ويُصاقـون، و﴿**مَسَّ سَقَرَ**﴾ وصَقَر، و﴿**سَخَّرَ**﴾ وصَخَّر، ﴿**وأَسْبَغَ عليكم نعمه**﴾ وأَصْبَغَ، و﴿**سِراط**﴾ وصِراط. وقالوا فى سُقْت: صُقْت، وفى سَوِيق: صَوِيق.





حَرْفُ الضَّاد

الضاد حرف مجهور، وهو أحد الحروف المُسْتعلية، وقد تقدم آنفاً ذكرها. ويكون أصلا لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو ضَعْفٍ وضَبَرَ، والعين نحو حِضْنٍ وحَضَرَ، واللام نحو خَفْضٍ ورَبَضَ.

فأما قولهم: نَضْنَضَ لسانَه ونَصْنَصَه: إذا حرّكه، فأصلان، وليست الصاد أخت الضاد فتبدلَ منها. وأخبرني أبو علي يرفعه إلى «الأصمعي قال: حدثنا عيسى بن عمر قال: سألت ذا الرُّمة عن النَّضْناض، فأخرج لسانه فحرّكه، وأنشد:

تَبيتُ الحيّةُ النَّضْناض منه مكانَ الحِبِّ يستمع السِّرارا»

وقرأت عليه بإسناده قال: «قال اللحياني: سمعت أبا زيد يقول: تَضَوَّكَ في خُرْئه. قال: وسمعت الأصمعي يقول: تَصَوَّكَ». وهذان أيضاً أصلان حتى تقوم الدلالة على قلب أحدهما عن صاحبه وقد تقدم ذكر قانون هذا، وكيف ينبغي أن يكون العمل فيه. وأما قول الشاعر:

إنّ شكْلِي وإنّ شكْلكِ شتَّى فالزمي الخُصَّ واخْفِضي تَبْيَضِضِّي

فإنه أراد: تَبْيَضّي، فزاد ضاداً ضرورة لإقامة الوزن.

واعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيهن ما قاربهن، ولا يدغمن هن فيما قاربهن، وهى الراء والشين والضاد والفاء والميم. ويجمعها فى اللفظ «ضُمَّ شُفْرٌ». ومنهم من يخرج الضاد من هذه الخمسة، ويقول: قد أدغموا الضاد فى الطاء فى بعض اللغات، فقالوا فى اضْطَجَعَ: اطَّجَعَ. وهذه لغة شاذة - ويجمع الأربعة الأحرف الباقية، فيقول: هى «مِشْفَرٌ». والقول الأول هو الذى عليه العمل.

واعمل أن الضاد للعرب خاصة، ولا توجد فى كلام العجم إلا فى القليل، فأما قول المتنبى:

وبهم فَخْرُ كلِّ من نطق الضـا ... د، وعَوْذُ الجانى، وغَوْثُ الطَّرِيدِ

فذهب فيه إلى أنها للعرب خاصة، ولا يعترض مثله على أصحابنا وقد ذكرت هذا فى كتابى فى تفسير شعره. وأما قول الشاعر:

إلى اللهِ أشكو من خليلٍ أَوَدُّه ... ثلاثَ خصال كلُّها لى غائضُ

فقالوا: أراد: «غائظ»، فأبدل الظاء ضاداً. ويجوز عندى أن يكون «غائض» غير بدل، ولكنه من غاضَهُ» أى: نَقَصه، فيكون معناه أنه ينقُصُنى ويَتَهَضَّمُنى.



حَـــرْفُ الطـــّـــاء

اعلم أن الطاء حرف مجهور مُسْتَعل، يكون أصلاً وبدلاً، ولا يكون زائدًا. فإذا كـان أصلاً وقع فاءوعينًا ولامًـا، فالفاء نحو طَـبْلٍ وطَحَنَ، والعين نحو قِطْرٍ وخَطَبَ، واللازم نحو فُرْطٍ وخَبَطَ .

وأما البدل[1] فإن تاء «افْتَعَلَ» إذا كـانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، تقلب طاء البتة، لابد مـن ذلك، كما لابد من إعلال نحو قـال وباع البتة، وذلك قولـك من الصَّبْـرْ: اصطبر، ومن الضـرب: اضطرب، ومن الطرد: اطَّرد، ومن الظهر اظطهر بحاجتى. وأما اطّرد فليس الإبدال فيه من قبل الإدغام، وإنما هو لأن قبلها حرفًا مُطْبقًا؛ ألا ترى اصطبر واضطرب واظطهر مبدلاً ولا إدغام فيه. وأصل هذا كله: اصتبر واضترب واطترد واظتهر، ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مـهموسة، وهذه الأحـرف مطبقة، والتاء مـخفتة، قـرّبوها من لفظ الصاد والضاد والظاء بأن قـلبوها إلى أقرب الحـروف منهن، وهو الطاء؛ لأن الطاءأخت التاء فـى المخرج، وأخت هؤلاء الأحـرف فى الإطباق والاستـعلاء، وقلبـوها مع الطاء طاء أيضًا لتوافقها فى الجهر والاسـتعلاء، وليكون الصوت متفقًا. ومنهم من

---

(١) ولقد قال أبو البقاء أيوب بن موسى الكفَوى فى كتابه «الكليات» عن إبدال تاء طاء.

«تاء الإفتعال تبدل طاء إذا وقعت إثر حرف إطباق كاصطباغ».

يقلب التاء إلى لفظ ما قبلها، فيقول: اصَّبَر، ومُصَّبِر، واضَّرَبَ ومُضَّرِب، واظَّهَرَ ومُظَّهِر، وقرأ بعضهم: ﴿أَنْ يَصَّلِحا﴾ يريد: يصطلحا. ومنهم من إذا كانت الفاء ظاء أبدل التاء طاء، ثم أبدل الظاء طاء، وأدغم الطاء فى الطاء، فيقول: اطَّهَرَ بحاجتى، وظلمته فاطَّلَمَ لى، وذلك لما بين الظاء والطاء من المقاربة فى الإطباق والاستعلاء. ومن أجاز هذا فقال اطَّلم لم يجزه مع الصاد ولا مع الضاد، لا يقول فى اصطبر: اصَّبر، ولا فى اضطرب: اطَّرَب؛ وذلك لأن فى الصاد طولاً وصفيرًا، فلا تدغم هى ولا أختاها السين والزاى فى الطاء، ولا فى أختيها الدال والتاء، ولا فى الظاء ولا أختيها الذال والثاء، وهذا مشروح فى فصل الإدغام.

وأما الضاد فلأنها فيها طولاً وتفشيًا، فلو أدغمت فى الطاء لذهب ما فيها من التفشّى، فلم يجز ذلك، كما لم يجز إدغام حروف الصفير فى الطاء ولا أختيها، ولا فى الظاء ولا أختيها؛ لئلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصفير. على أن سيبويه قد حكى عن بعضهم على طريق الشذوذ: اطَّجَعَ فى اضطجع. وهذا شاذ لا يُؤخذ به. ويُنْشَد بيت زهير على أربعة أوجه:

هو الجوادُ الذى يُعطيك نائلَه ... عَفْوًا، ويُظْلَمُ أحيانًا فَيَظْطَلِمُ

ويروى: فيَطَّلِمُ، ويروى: فيَظَّلِم، وقد تقدّ تفسير هذه الثلاثة. والرابع: فَيَنْظَلِمُ، وهذه يَنْفَعِل، وليست من الضرب الأول ولا يلحق مثلها تغيير.

فأما ما قرأته على أبى على، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان من قوله:

وفى كلِّ حَىٍّ قد خَبَطَّ بنعمةٍ ... فحُقَّ لشأسٍ من نَداك ذَنُوبُ

فإنه أراد «خَبَطْتَ» ولو قال «خبطت» لكان أقيس اللغتين، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء «افْتَعلَ» بمثالها الذى هى فيه، ولكنه شبَّه تاء خَبطتَ بتاء افتعلَ من حيث أذكره لك، فقلبها طاء لوقوع الطاء قبلها، كقولك اطَّلع واطَّرد، وعلى هذا قالوا: فَخَصْطُ برجلى، كما قالوا اصطبر.

ووجه شبه تاء «فَعَلْتُ» بتاء «افتعل» أنها ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أجرى فى كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدة اتصال الفعل بالفاعل. واستدل أبو على على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، واستدللتُ أنا أيضًا بخمسة أدلة أُخَر غير ما استدل به هو، وأنا أورد ما قال فى ذلك، وأتليه ما رأيته، والله الموفق للصواب بقدرته.

فمما استدل به على شدة اتصال الفعل بالفاعل تسكينهُم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، وذلك نحو ضربْتُ ودخلْتُ وخرجْتُ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم كرهوا أن يقولوا: ضَرَبَتُ ودَخَلَتُ وخَرَجَتُ لتوالى أربعة متحركات، فلولا أنهم قد نزّلوا التاء من ضربْتُ منزلة راء جعفر منه، لما امتنعوا من أن يقولو اخرَبَتُ ولكنه لَما لم يُوجد فى كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات، ونُزِّلت التاء من فَعَلْت منزلة جزء من الفعل، أسكنوا اللام كراهية اجتماع المتحركات؛ ألا ترى أنهم لا يكرهون هذا التوالى إذا اتصل الفعل بضمير المفعول، وذلك نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ. وذلك أنه ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا بدّ له من فاعل البتة، وقد يستغنى عن المفعول فى كثير من أحكامه.

ودليل له آخر، وهو امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل نحو: قمت

وزيدٌ، وقعدت وبكرٌ، فاستقباحُهم لذلك حـتى يؤكده فيقوّوه، ويلحقوه بالأسماء في نحو: قمت أنا وزيدٌ، وقعدت أنا وجعفر، دلالةٌ على أنهم قد نزَّلوا التاء منزلة بعض الفـعل، فكما لا يـحسن أن يعطف الاسمُ علـى بعض الفعل، كـذلك لم يستـحسنوا عطفه على التاء من قـمت، لضعف التاء وامتـزاجها بالفعل، وكـونها كجزء منه.

ودليل له ثالث، وهو امتناعهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل، وإن كانو يجيـزون تقديم خبر المبـتدأ عليه. فكما لا يقـدّمون الدال على الزاى من «زيد»، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل.

ودليل له رابع، وهو من أغربها وألطفها، وهو قـولهم فى التثنية «يقومان»، فالنون علامـة الرفع بمنزلة ضمة الميم من «يقوم» فى الواحد، وعـلامة الرفع ينبغى أن تلحق المرفوع مع انقضاء أجزائه بلا فرق ولا تراخ، فمجىء النون فى «يقومان» بعد الألف التى هى ضمـير الفاعلين يدل من مذهبهم على أنهم قد أحـلّوا ضمير الفاعل محل حـرف الإعراب من الفعل؛ لأنهم أَوْلَوْا ضميـره علامة الرفع، وهى النون فى «يقومان» و«يقـعدان»، كما أولوا حـرف الإعراب فى الواحد، وهو الميم من «يقوم» عَلَم الرفـع؛ وهو الضمة فى «يقـوم» و«يقعد» وباشـروه به، ففى هذا أقوى دليل علـى شدة امتـزاج الفعل بالفـاعل، وكونه معـه كبعـض أجزائه منه. وكذلك يقومون وتقومين.

وأما الخمسة الأدلة التى رأيتها أنا فى شدة اتصال الفعل بالفاعل، فأولها أنّى رأيتهم قد أجروا الفعل والفاعل فى قـولهم «حبّذا» مجرى الجزء الواحد من ثلاث جهات:

إحداها: أن الفعل الذى هو «حَبَّ» والفاعل الذى هو «ذا» قـد قُرن أحدهما بصاحبه، ومع ذلك فلم يستـقلا، ولم يفيدا شيئًا حتى تربط بهمـا اسمًا بعدهما، فتقـول: حبذا زيد، وحـبذا محمـد، فلولا أنهما قد تنزّلا منزلة الجـزء الواحد لا ستقلاّ بأنفســهما، كما يجب فى الفعل والفاعل، نحو: قام زيد، وقـعد محمد، فكما أنك لو قلت: زيد، وسكتَّ، أو قلت: قعدَ، وسكتَّ، ولم تذكر بعد ذلك اسمـا لم يتم الكلام، ولم يستـقل، فكذلك أيضًا جرى «حـبّذا»، وإن كان فـعلاً وفاعِـلاً فى حاجتـه إلى ما بعده حاجـة الجزء المفرد إلى مـا بعده، مجـرى الجزء الواحد.

والجهة الأخرى: إجازة النحويين أن يقولوا فى قولهم «حبّذا زيد» إن «حبذا» فى موضع مـرفوع بالإبتـداء، و«زيد» فى موضع خبـر «حبذا» فلـولا أنه قد تنزّل عندهم أن «حَبَّ» و«ذا» جميـعًا قد جريا مجرى «زيد» وحده لَمـا وَسَموه بأنه فى موضع رفع بالابتداء وأن ما بعده خبر عنه.

والجهة الثالثة: أن «حبذا» قد أجـرى على الواحد والاثنين والثلاثة، والمذكر والمؤنث مُجْرىَ واحدًا فى قولك: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندات، فلولا أن «حَبْ» قد خُلط بـ «ذا» حتى صارا معًا كالجـزء الواحد، وخرجا عما عليه الفـعل والفاعل فى فَرْش هذه اللغة لقـالوا: حَبَّـذه هند، وحبَّـذان الزيدان، وحـبّتـان الهندان، وحَبَّ هؤلاء الزيدون والهندات، فامتناعهم من هذه الفصول والفروق المطردة مع غير «حبذا» دلالة على امتزاجهـما عندهم وجَرْيهما مـجرى الكلمة الواحدة بما حدث لهمـا من الانضمام وقوة التركيب، فاعرف ذلك.

ويقوّى ذلك أيضًا قول العرب[١]: لا تُحَبِّذْه بما لا ينفعه، أى: لا تقل له «حَبَّذا»، فاشتقاقهم الفعل منهما أقوى دلالة على شدة امتزاجهما. فهذا أحد الأدلة.

ودليل ثان، وهو أنهم قد قالوا: قامتْ هند، وقعدتْ جُمْل، فألحقوا التاء الفعل، وهى فى الحقيقة علامة تأنيث الفاعل، فلولا أن الفعل والفاعل جميعًا كالجزء الواحد لَما جاز أن يريدوا بالتأنيث شيئًا ويجعلوه فى غيره، حتى يكونا معًا كالشىء الواحد. ويدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو «هند» فى الحقيقة لا الفعل الذى باشرته وصيغت معه التاء، أن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث، وذلك أنه دالّ على الجنس، والجنس إلى الإشاعة والعموم أبدًا، فهو أيضًا إلى التذكير؛ ألا ترى أن أعم الأشياء وأشيعها «شىء» وشىء مذكر كما ترى، فهذا يؤكد عندك أن الشىء كلما شاع وعَمَّ فالتذكير أولى به من التأنيث، ولذلك قال سيبويه: لو سميت امرأة بـ «نعمَ» و«بئسَ» لم تصرفهما؛ لأن الأفعال كلها مذكرة.

فقد صح بما أوردته أن التاء فى «قامتْ هند» إنما المقصود بتأنيثها هو الفاعل الذى يصح تأنيثه لا الفعل الذى لا يصح تأنيثه.

---

(١) ولقد قال جلال الدين السيوطى فى «الأشباه والنظائر» عن أبى البقاء فى «اللباب» عن أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل بدليل حبذا، «أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل. وأن من النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمى بها، كما أنهم جعلوا إذا فى حبذا بلفظ واحد فى التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد. كذلك قالوا فى تصغير حبذا ما حبيذه، فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى البائين ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منهما.

وأيضًا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله لجاز «قامت زيد» ونحو ذلك.

ودليل ثالث، وهو أن أبا زيد أنشد:

إذا ما كنـــــت ملتمسًا لِغَـــوْثٍ فلا تصـــرُخْ بُكُنْـتيّ كبيــرِ

وأنشد أحمد بنى يحيى:

فأصبحتُ كُنْتِيًا، وأصبحتُ عاجنًا وشرُّ خِصال المرء كنتُ وعاجنُ

فقوله «كنتيًا» معناه أنه يقول: كنت فى شبابى أفعل كذا، وكنت فى حداثتى أصنع كذا. وكنت فعل: وفاعله التاء، ومن الأصول المستمرة أنك لو سميت رجلاً بجملة مـركبة من فعل وفاعل، ثـم أضفت إليه، أى: نسبت، لأوقـعت الإضافة على الصــدر، وحـذفت الفـاعل، وعلى ذلك قـالوا فى النسب إلى تأبّط شـرًا: تأبَّطيّ، وفى قُمْت: قُومىِ، حـذفوا التاء، وحركت الميم بالكسـرة التى تجلبها ياء الإضافة، فلمـا تحركت رجعت الواو التى كانت سـقطت لسكونها وسكون الميم، وتلك الواو عين الفعل من «قام»، فقلت: قُوْمِيّ، وكـذا كان القياس أن تقول فى كنتُ: كُونِّى، تحذف التاء لأنها الفاعل، وتحرك النون، فترد الواو التى عين الفعل من «كنت». فـقـولهم «كُنْتىّ» وإقـرارهم التـاء التى هى ضـميـر الفـاعل مع ياء الإضافة، يدل على أنهم قد أجروا ضمـير الفاعل مع الفعل مجرى دال «زيد» من زايه ويائه، وكأنهم نبهوا بـهذا ونحوه مما يجرى مجراه على اعتـقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلاّ جميعًا محل الجزء الواحد.

ودليل رابع: وهو أنا أبا عثمان ذهب فى قوله عز اسمه: **﴿أَلْقِيا فى جهنَّم﴾** إلى أنه أراد: أَلْقِ أَلْقِ. قال: فـثنى ضمير الفـاعل، فناب ذلك عن تكرير الفعل.

فهذا أيضًا يشهد بشدة اشتراكهما؛ ألا ترى أنه لما ثُنِّى أحدهما وهو ضمير الفاعل ناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما، فكأن أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعًا.

ودليل خامس: وهو قولهم: زيد ظننت قائم، فيمن ألغى، فلولا أن الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد لَما جاز إلغاء الفاعل فى ظننت.

فهذا كله يشهد قوة اختلاط الفعل بالفاعل. وإذا كان ذلك كذلك فمن ههنا جاز تشبيه تاء «فَعَلْتُ» بتاء «افتعل» حتى جاز لبعضهم أن يقول: فَحَصْطُ برجلى، وخَبَطَّ بنعمةٍ، قياسًا على اصطبرَ واطَّلعَ، فاعرف ذلك، فإنه من سرِ هذه الصناعة.

* * *

حَـرْفُ الظـَّـاء

الظاء حرف مجـهور، يكون أصلاً بدلاً ولا زائدًا، فإذا كـان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا. فالفاء نحو ظُلْمٍ وظَفِرَ، والعين نحو عَظْمٍ وحَظَرَ، واللام نحو حِفْظٍ ووَعظَ.

واعلم أن الظاء لا توجد فى كلام النَّبَط، وإذا وقعت فيه قلبوها طاء، ولهذا قالوا: البُـرْطُلّة، وإنما هو ابن الظِّلّ، وقالوا: ناطور، وإنما هو ناظور: فـاعُول من نظرَ ينظُر، كذا يقول أصـحابنا. فأما أحمد بنى يحيى فـإنه قال: ناطور ونواطير، مثل حـاصود وحواصيـد، والنَّواطِر مثل الحَواصِـد، وقد نَطَرَ ينطُر، فصـحح أمر الطاء كما ترى، وأنشد:

تُغَذِّينا إذا هَبَّتْ علينا وتملأ وجه ناطِركم غُبار

ومن هذا قولهم: مُستَنْطِر، إنما هو مُسْتنظر: مُسْتَفْعِل من نظَرت أنظُر بالظاء معجمة، وقـد ذكرت هذا الحرف من هذا الوجه فى كتابى فى تفسـير شعر المتنبى عند قوله:

نامتْ نَواطير مصرٍ عن ثَعالبها فقد بَشِمْنَ وما تَفْنَى العناقيدُ

وأنشد ابن الأعرابى:

وشَفَّ فؤادى أن للعذاب ناظرًا حَماهُ، وأنى لا أَعِيجُ بمالِحِ

فجاء بالظاء معجمة كما ترى.

وقرأت عـلى أبي علي،عن أبي بكر، عن بعض أصحـاب يعقـوب، عنه، قال: «يقال: تركتُه وَقِيذًا ووقيظًا». والوجه عندى والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله عـز اسمه: ﴿**والموقوذة**﴾ بالذال، ولقولهم: وَقَـذَه يَقِذُه، ولم أسمع وَقَظَهُ، ولا موقوظه، فالذال إذن أعم تصرفًا، فلذلك قضينا بأنها هى الأصل.

* * *

حَرْفُ العَيْن

العين حرف مجهور، يكون أصلا وبدلا، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا. فالفاء نحو عِرْق وعَرِق، والعين نحو شَعْر وشَعَر، واللام نحو صُنْع وصَنَعَ.

وأما البدل فقد أبدلت من الهمزة، أنشدوا لذى الرمة:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً ... ماءُ الصَّبابة من عينيكَ مَسْجُومُ

يريد أَأَنْ.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن قراءة عليه، عن أبى العباس أحمد بن يحيى، أحسبه أنا عن الأصمعى[1]، قال: «ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة

(١) ولقد قال أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا فى كتابه الصاحِبِىُّ فى فقه اللغة العربية / ٢٨ «أخبرنى أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بنى هاشم بقزوين، قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن عباس الخُشْكِى، قال: حدثنا إسماعيل بن أبى عبيد الله قال:

أجَمَعَ علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بِلُغاتهم وأيامهم ومحالّهم أن قُريشًا أفصح العرب أَلْسِنَةً وأَصْفَاهُمْ لغة. وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم؛ واختار منهم نبى الرحمة، ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم وتسميها (أهل الله)، لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، لم تَشُبْهُم شائبة، ولم تنقُلهم عن مناسبهم ناقلة؛ فضيلة من الله. [وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم (طبيعتهم) التى طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب. ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عنعنة تميم، ولا عَجْرَفِيَّة قيس ولا كشكشة أسَد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس مثل: (تِعلَمون) و(نِعلَم) ؟

تميم، وتَلْتَلة بَهْراء، وكَشْكَشة ربيعة، وكَسْكَسَـة هَوازن، وتَضَجُّع قيس، وعَجْرَفيّة ضَبّة. فأما عنعنة تميم فإن تميمًا تقول فى موضع «أنْ»: «عَنْ»، وتقول: ظننت عَنّ عبدالله قائم. قال: وسمعت ابن هرمة ينشد هارون:

أَعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطَوَّقَةٌ ... ورْقاءُ تدعوا هَديلاً فوق أَعْوادِ

وأما تَلْتَلَـة بهراء فإنهـا تقول: تِعْلَمُـون، وتِفْعَلُون، وتِصْنَعـون بكسر أوائل الحروف». انقضت الحكاية.

ومعنى قـوله: «كَشْكَشة ربيـعة» فإنما يريد قولـها مع كاف ضمـير المؤنث: إنَّكِشْ، ورأيتُكِشْ، وأَعْطيـتُكِشْ، تفـعل هذا فى الوقف، فـإذا وصلتْ أَسـقطت الشين.

وأما «كَسْكَسة هوازن» فقولهم أيضًا: أعطيتُكِسْ، ومِنْكِسْ، وعَنْكِسْ. وهذا أيضًـا فى الوقف دون الوصل، وقد مـضى ذكر هـاتين اللغتين فى حـرفى السين والشين. وأنشدنى أبو على:

مَنْ لِيَ مِنْ هِجران ليلى مَـنْ لى ... والحبـــــلِ من حِبالِها المُنْحَلِّ

تَعرّضَـتْ لى بمكـــان حـــــلِّ ... تعـــرُّضَ المُهـــرةِ فى الطِّوَلِّ

تعرُّضًا لم تَأْلُ عن قَتْلاً لى

هكـذا أنشدنيه: «عَنْ قَتْلاً» وحـمّله تأويلـين: أحدهما أنه قـال: يجـــوز أن يكــون أراد الحكاية، كأنه حكى النصـب الذى كان معتادًا من قـولها فى بابه، أى كانت تقــول: قَتْلاً قـتلاً، أى: أنا أقتـــله قـتلاً، ثم حكى ما كـانت تلفـــظ به، كما تقول: بدأت بالحمدُ لله، وقرأت على خاتمه اللهُ ربُّنا، وكقول الآخر:

وجدنا فى كتاب بنى تميم: «أَحَقُّ الخيل بالركض المُعارُ».

أى: وجدنا هذا مكتوبًا عندهم. والمعار هنا: السمين، هكذا قال أبو حاتم، وليس «المعار» هنا من باب العاريّة كما يظن قوم.

ونحن من هذه الحكاية ما أجازه أبو على فى قول الشاعر:

تَنادَوْا بـ «الرحيلُ» غداً وفى تَرْحالِهم نَفْسى

أجاز فى «الرحيل» ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية، فكأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، أو: نرحلُ الرحيلَ غدًا، أو نجعل الرحيلَ، أو أجمعوا الرحيل غدًا، فحكى المرفوع والمنصوب. وأنشد أبو العباس لذى الرمة:

سمعتُ: «الناسُ ينتجعون غَيْثًا» فقلت لصيدح: انتجعى بِلالا

أى: سمعت من يقول: الناس ينتجعون غيثًا.

وحكى سيبويه أن بعضهم قيل له: ألستَ قرشيًا؟ فقال: لست بقُرشيًا. والحكاية كثيرة يطول الكتاب بذكرها وشرح أحكامها وخلاف العرب والعلماء فيها.

والوجه الآخر الذى أجازه أبو على فى قوله «عَنْ قتلاً لى» أنه قال: يجوز أن يكون أراد «أنْ قتلاً لى» أى: أن قتلتنى قتلاً، فأبدل الهمزة عينًا. فهذا أيضًا من عنعنة تميم. وقولهم «عَنْعَنة» مشتق من قولهم: «عَنْ، عَنْ، عَنْ» فى كثير من المواضع، ومجى النون فى العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها إنما هو فى همزة «أنْ» دون غيرها، وقد اشتقت العرب أفعالاً ومصادر من الحروف، أخبرنى أبو على أن بعضهم قال: سألتك حاجة فلا لَيْتَ لى، وسألتك حاجة فلَوْلَيْتَ لى، أى: قلت

لى فى الأول: لا، وفى الثانى: لولا. وقد اشتقوهما أيضًا من الأصوات، قالوا: بَأْبَأَ. الصبىَّ أبوه: إذا قال له: بأبى وبأبأهُ الصبىُّ: إذا قال له بابا. وقال الفراء: بَأْبَأْتُ بالصبىِّ بِئْباء: إذا قلت له: بِئَبا وقالوا: صَهْصَهْتُ بالرجل: إذا قلت له: صَهْ، وقد قالوا أيضًا: صَهْصَيْت، فأبدلوا الياء من الهاء، كما قالوا: دَهْدَيت الحجر، وأصله: دَهْدَهْته. والدلالة على أنه من الهاء قولهم دُهْدُوهة الجُعل لدُحروجته. وقال أبو النجم.

كأنّ صوتَ جَرْعِها المُسْتَعَجِل جَنْدَلة دَهْدَيْتُها فى جَنْدَلِ

ومن ذلك قولهم فى زجر الإبل وغيرها: حاحَيْتُ، وعاعَيْتُ، وهاهَيْتُ: إذا صحت بها: حاءِ، وعاءِ، وهاءِ.

ومن هذا قولهم: هَلَّلَ الرجلُ: إذا قال: لا إله إلا الله، وحَوْلقَ: إذا قال: لا حولَ ولا قولة إلا بالله، وبَسْمَلَ: إذا قال: باسم الله وسَبْحَلَ: إذا قال: سبحان الله، ولَبَّى: إذا قال: لَبَّيْك، فالألف فى «لَبَّى» عند بعضهم هى ياء التثنية فى «لَبَّيْك»؛ لأنه اشتق من الاسم المثنى مع حرف التثنية فِعْلاً.

ومن هذا قولهم: دَعْدَعَ: إذا قال للغنم: داعٍ داعٍ، قال الكميت.

ولو وُلِى الهُوجُ الثَّوائجُ بالذى وُلينا به ما دَعْدَعَ المُتَرَخِّلُ

/ وأخبرنى أبو على قال: قال الأصمعى: إذا قيل لك: «هَلُمَّ» فقل: لا أَهَلُمُّ. وقال: هَلْمَمْتُ بالرجل: إذا قلتَ له هَلُمَّ، فاشتقوا منها، وأصلها: ها لُمَّ. وأخبرنى أيضًا قال: قال الأصمعى أو أبو زيد أشك أنا: رجُل وَيْلِمّة: للداهية، فهذا أيضًا من قولهم:

وَيْلِمِّ سَعْدٍ سَعْدا

ومن قول امرىء القيس:

وَيْلِمّها فى هـــــــواء الجَوّ طـالبةً ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوبُ

وللاشتقاق من الأصوات باب يطول استقصاؤه.

وقد أبدلوا الهمزة عينًا فى غير «عَنْ»، أخـبرنى أبو على قراءة عليه، يرفعه إلى الأصمعى، قال: سمعت أبا تَغْلب ينشد بيت طُفَيْل:

فنحن منعنا يومَ حَرْسٍ نساءَكُمْ غَداةَ دَعــانا عــامرٌ غير مُعْتَلى

وقال: يريد: غير مُؤْتلى:

قال: وسمعت أبا الصَّقْر يُنْشِدك

أرينى جَوادًا مات هُزْلاً لأَلَّنى أرى ما ترينَ، أو بخيلاً مُخَلَّدا

قال: يريد: لعلّنى.

وقالوا: رجُل إنْزَهُو، أخـبرنا بذلك ابن مقسم عن ثعلب، عن اللِّـحيانى. وقالـوا أيضًا: عِنْزَهْوٌ، فـجائز أن تكون العين بدلاً من الهـمزة، وجـائز أن تكونا أصلين.

وقرأت على أبى على، عن أبـى بكر، عن بعض أصحاب يعـقوب، عنه، قال: «قال الأصمـعى: يقال: آدَيْتُه وأَعْدَيْته على كذا وكـذا، أى: قوَّيته وأعنته». وذكر يعقوب هذه اللفظة فى باب الإبدال، وأنشد ليزيد ابن خَذّاق:

ولقد أضاءَ لك الطريقُ وأَنْهجتْ سُبُلُ المســــــالكِ والهُدَى يُعْدى

«يقول: إبصارك الهدى يقوّيك على طـريقك. ومعنى يُعدى: يقوّى» وأقول

أنا: إنّ يُعْدى ويُؤْدى ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، بل كل واحد منهما أصل يقوم برأسه. أما يُعْدى فمن الإعداء، وأَعْديته أى أَعَنْته، ولذلك تقول العامة لسلطانها: أَعْدِنى على فلان، أى: أَعِنّى عليه، ومنه العدوّ والعداوة؛ لأنها لا تكون إلا مع القوّة والشدة. وأما آديته على فلان أى: قوّيته، فيحتمل عندى تأويلين: أحدهما أنه أَفْعَلْته من الأداة؛ لأن الأداة يتقوّى بها الصانع وغيره على عمله، وتكون لام آديتُه من هذا واوًا لقولهم فى جمع أداة: أدَوات، فظهور اللام واوًا فى أدوات يدل على أن لام آديت واو فى الأصل، بمنزلة لام أعطيت وأغزيت؛ لأنهما من غَزَوت وعَطَوْت، أي: تناولت، أنشد أبو الحسن:

تَحُتُّ بقَرْنَيْها بَريرَ أراكه ... وتعطُو بظِلْفَيْها إذا الغُصْنُ طالَها(١)

وقال امرؤ القيس(٢):

وتعطو برَخْصٍ غير شَثْنٍ كأنه ... أساريعُ ظَبْيٍ أو مَساويك إسْحِلِ

(١) حَتَّ: قشَّرَ وحَكَّ والحت دون النحت، والبرير: أول ما يظهر من ثمر الأراك وهو حلو والواحدة بريرة: تعطو: العَطْوُ التناول، الظِّلْفُ للبقر والغنم كالحافر للفرس الأراكة: واحدة الأراك وهى شجرة طويلة خضراء ناعمة كثيرة الورق والأغصان والمراد: أن الظبية تحك بقرنيها الثمار فلا تناله لبعده فتتناوله بحافريها وقد ذكر البيت فى اللسان فى مادة [حتت].

(٢) الرخص: هو الشىء الناعم اللين، والمقصود: لِينُ أناملِها، شَثْنٍ: هو الذى فى أناملِه غِلَظٌ بِلاَ قِصَرٍ، أساريع: دود حمر الرؤوس بيض الأجساد تكون فى الرمل وتُشَبَّهُ بها أصابع النساء، وظَبْيٌ: اسم وَادٍ بتهامَة، مساويك: جمع مسواك وهو السواك، إسْحِل: شجر يُستاكُ به وهو شجر يَعْظُم ينبت بالحجاز بأعالى نجد ويقصد الشاعر: أن حبيبته عندما مدت يدها لتتناول منه شىء رأى يديها فهى لينة الأنامل مخضبة تشبه أغصان شجر الإسحل فى دقتها وطولها. فأصابعها طويلة ممتلئة لينة ناعمة وأظافرها حمراء. [شرح المعلقات السبع، للدكتور على الجندى].

ومن هذا قيل لما يستصحب فيه الماء فى الأسفار: إداوة، وإنما هى فِعالة من الأداء؛ لأنها تعين بما تتضمنه من الماء على السفر، وتقوّى عليه. فهذا أحد وجهى آديته، وهو الأظهر الأعرف.

وفيه وجه آخر غامض، وهو أن أبا على أخبرنى أن يعقوب حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أَدْيَهُ، يريد: يَدَهُ. قال أبو على: فالهمزة فى أَدْيَة ليست بدلاً من الياء، إنما هى لغة فى الكلمة بمنزلة يُسْرُوع وأُسْرُوع، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَم، ونحو قول طرفة[1]:

أَرَّقَ العينَ خيالٌ لم يَقِرْ طافَ والركبُ بصَحْراءِ أُسُرْ

ويروى: يُسُرْ. فهذه كلها لغات، وليس بعضها بدلا من بعض.

وقولهم أَدْيَةُ وزنه: فَعْلَهُ، ردّ اللام، وهى ياء لقولهم يديت إليه يدًا، فصارت «أَدْى» كما ترى بوزن فَعْل.

وكذلك قرأت هذه اللفظة على أبى على فى كتاب القلب والإبدال عن يعقوب، ورأيت هذا الكتاب بخط أبى العباس محمد بن يزيد، فالتمست فيه هذه اللفظة فى باب الهمزة والياء، فلم أر لها هناك أثرًا.

---

(١) أَرَّقَ: الأرق ذهاب النوم بالليل، يَقَرّ: من قَرَّ أى يَسكُن ويثبت، وأُسر: دَحلٌ لبنى يربوع بالدهناء معروف.

والمراد: أن طيف الحبيبة يشغل باله ويحرمه من النوم ولا يستقر فيغفل عنه وينام فالخيال يشغله فى ديارهم بينما الحبيبة رحلت مع قومها حتى وصلت الدَّهناء وهذا البيت ذُكِرَ فى جمهرة اللغة لأبى بكر الأزدى برواية أخرى (٢/ ٣٤٠).

هَاجَهُ ذِكْرُ خَيَال عَادَة طَافَ وَالقَوْمُ بِصَحْرَاءِ يُسُر

* ويُسُر وأُسُر سواء.

وقرأت هذا الفصل فى كتاب «إصلاح المنطق» عن يعقوب على غير أبى على، فقال: إنما هو: **قطع الله أَدَيْه**، مثنى، فى معنى يَدَيْه، وكذلك رأيتها فى عدة نسخ. وكيف تصرف الأمر فقد ثبت أنهم قد نطقوا بالفاء من هذه اللفظة همزة مُثَنّاة كانت أو مفردة، وإذا كان ذلك كذلك فقد يجوز أن يكون قولهم آديته على كذا أَفْعَلْته، من الآدْى فى قول أبى على، أو الأَدَيْن فى قول غيره، أى: كنت له يدًا عليه وظهيرًا معه، فيكون كقول النبى عليه السلام: «**المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم**»[1]، أى: كلمتهم واحدة، فبعضهم يقوّى بعضًا، إلا أننى أنا أرى فى هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو على؛ لأنه ذهب إلى أن الهمزة فى أَدْيَهُ ليست بدلاً من الياء، وإنما هى أصل برأسه، ولو/ كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرفت الهمزة فى هذه اللفظة تصرف الياء، وليس الأمر كذلك؛ لأنا نجدهم يقولون: يَدَيْتُ إليه يدًا، وأَيْدَيْت أيضًا، ويَدَيْتُ الصيد: إذا أصبتَ يده، وكسّروها فقالوا: يَدِىّ وأَيْدٍ وأيادٍ، وقال:

فلن أذكرَ النعمانَ إلا بصالحٍ ... فإنّ له عنــدى يَدِيّاً وأَنْعُمــا

---

(١) «**المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم**». حديث صحيح: رواه أبو دواد فى الديات، باب إيثار المسلم بالكافر، رقم (٤٥٣٠). والنسائى فى الكبرى فى القسامة باب القود من الأحرار والمماليك فى النفس (٤٧٣٤)، (٤٧١٥). والحاكم فى «المستدرك» (٢/ ١٤١) ثلاثتهم من حديث على رضى الله عنه.

ورواه أبو داود أيضًا فى الديات (٤٥٣١). والإمام أحمد فى «المسند» (٢/ ١٨٠)، وابن ماجة فى الديات، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم. رقم (٢٥٨٦)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، مرفوعًا.

ورواه الحاكم عن أبى هريرة مختصرًا «والمسلمون تتكافأ دماؤهم» (٢/ ١٤١).

ورواه ابن ماجة فى الديات (٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار مختصرًا.

فجاء بالجمع على فَعِيل، وهذا اسم للجمع عندنا، وليس مكسرًا كأَيْد، وأَيادٍ، وإنما هو بمنزلة عَبِيد وكَلِيب لجماعة عَبْد وكَلْب. ولم نَرَ الهمزة فى «أَدْىٌ» موجودة فى غير هذه اللفظة، وفى أحد وجهى «آدَيْته» الذى جوّزناه آنفاً. على أنّا نعتقد فيه أنه إنما بنى أَفْعَلْته من لفظ «الأَدْى» بعد أن قلبت همزته عن «يَدْى»، وإلا فالياء هى الأصل، وليس كذلك ما شبّهه به من نحو يُسْرُوع وأُسْرُوع، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَم، وأُسُر ويُسُر، لاطراد كل واحد من هذه الحروف فى مكان صاحبه، وقلة استعمالهم «الأَدْى» فى معنى اليد، فاعرف ذلك.

فهذان الوجهان اللذان احتملهما عندى قولهم آديت زيدًا أى: قوّيته.

وفيه وجه آخر غامض أيضًا، وهو أن يكون أراد «أَعْديته»، فأبدل العين همزة، فصارت «أَأْدَيْته»، ثم أبدل الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجتماعها مع الهمزة التى قبلها فصارت «آديته». على أن فى هذا الوجه عندى بعض الضعف وإن كان أبو على قد آجازه؛ لأنّا لم نرهم فى غير هذا أبدلوا الهمزة من العين، وإنما رأيناهم -لعمرى- أبدلوا العين من الهمزة، فنحن نتبعهم فى الإبدال، ولا نقيسه إلا أن يَضْطرّ أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به.

وقد أُبدلت العين من الحاء فى بعض المواضع قرأ بعضهم: ﴿عَتَّى حِينٍ﴾[1]، يريد ﴿حتّى حين﴾[2]، ولولا بُحة فى الحاء لكانت عينًا، كما أنه لولا

---

(١) ذكر ذلك السيوطى فى الدر المنثور وهى قراءة عبدالله بن مسعود وأخرج بن الأنبارى فى كتاب الوقف والإبتداء والخطيب فى تاريخه عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك -رضى الله عنه- ، عن أبيه قال: سمع -عمر رضى الله عنه- رجلا يقرأ هذا الحرف ليسجننه عتى حين) فقال له -عمر رضى الله عنه: من أقرأك هذا الحرف؟ قال: ابن مسعود -رضى الله عنه- فقال عمر -رضى الله عنه- (ليسجننه حتى حين) ثم كتب إلى ابن مسعود -رضى الله عنه: سلام عليك، أما بعد، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآنا عربيًا مبينًا، وأنزله بلغة هذا الحى من قريش، فإذا أتاك كتابى هذا فأقرِئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل. [الدر المنثور (٤/ ٥٣٥)].

(٢) سورة يوسف : ٣٥.

إطباق فى الصاد لكانت سينًا، ولولا إطباق فى الطاء لكانت دالاً، ولولا إطباق فى الظاء لكانت ذالاً، ولأجل البُحّة التى فى الحاء ما يكررها الشارق فى تنحنحه. وحُكى أن رجلاً من العرب بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح، فشرب بعضه، فلما[1] كَظَّهُ الأمرُ قال: كَبْش أَمْلَح، فقيل له: ما هذا؟ تَنَحْنَحْتَ. فقال: مَنْ تَنَحْنَح فلا أفْلَح، فكرر الحاء مستروحًا إليها لما فيها من البُحّة التى يجرى معها النفَس، وليست كالعين التى تحصُر النَّفَس، وذلك لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية والهمس للهاء الخفية، وليست فيها نصاعة العين ولا جَهْرها.

وحكى ابن الإعرابى عن أبى فَقْعَس فى صفة الكلأ: «خَضِعٌ مَضِع، ضافٍ رَتِع» قال: أراد أن الإبل تخضع فيه وتمضعه، فأبدل الغين عينًا.

* * *

(١) كَظَّة الأمر: أى كظه الشراب إذا ملأه حتى لا يطيق على النفس معناه غمَّه من كثرة الأكل [اللسان مادة كظظ].

حَــرْفُ الغَــيْن

الغين حرف مجـهور مُسْتَعْلٍ، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا فـإذا كان أصلا وقع فاء وعينًا ولامًا، فـالفاء نحو غُرْم[1] وغَرَبَ، والعين نحو مَغدِ[2] وفَغَرَ[3]، واللام نحو مَرْغٍ[4] وفَرَغَ.

وقالوا خَطَر بيـده يخطِر، وغَطَر يَغْطِر، فالغين كـأنها بدل من الخـاء لكثرة الخاء وقلة الغين، وقـد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهمـا أقل استعـمالاً من صاحبه.

فأما قولهم فى لَعَلَّ: لَعَنِّى، ولَغَنِّى، رَغَنِّى فـينبغى أن تكون الغين فيه بدلاً من العين لسعـة العين فى الكلام وكثرتها فى هذا المعنى وقلة الـغين. وأما ارْمَعَلَّ وارْمَغَلَّ فلغتان، قال[5]:

---

(١) الغُرْمُ: الدَّيْن.

(٢) المَغْدُ: الصَّرَبَة وهو صَمْغُ الطَّلْح وكذلك صمغ سِدْرِ البادية [اللسان مادة مغد].

(٣) فَغَر : فتح.

(٤) التمرُّغُ : المخاط وقيل اللعاب وقيل الريق والمَرْغُ لعابُ الشاء وهو فى الإنسـان مستعار كقولهم أحمق ما يجأى مَرْغَهُ أى لا يستر لعابَهُ.

(٥) البيت لمدرك بن حصن [جمهرة اللغة ٣/ ٤٤٩] .
الخنين تردد البكاء فى الأنف والحنين من الصـدر، وازمعلَّ: ظهـر، كما ذكـر البيت فى اللسـان [مادة جرش]، والجِرِشَّى: النفس. كما ذُكِرَ فى المخصص لان سيده (٢/ ٦٢) قال أبو عبيد الجرشىَّ: النفس.

بكى جزعًا مِنْ أن يموت وأجهشتْ إليه الجِرِشَّى، وارْمَعَلَّ خنينُها

وارمـعلَّ أيضًـا. وكـذلك قـولهم: عَلَثَ[١] الطعـامَ وغَلَثَه، والنَّشُـوع[٢] والنَّشُوغ، لغـات كلها لاستـوائها فى الاطراد والاستـعمال. وأمـا بيت زهير وهو قوله[٣]:

حتى إذا ما هَوَتْ كفُّ الغلام لها طارت وفى كفِّه مِنْ ريشها بِتَكُ

فيُروى: الغلام، بالغين معجمة، والعُلام، بالعين غـير معجمة. فأما الغلام فمعروف، وأما العُلام بالعين غير معجمة، فأخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسن، عن أبى الحـسين أحـمد بن سليـمـان المَعْـبَدِىّ، عن إبـن أخت أبى الوزير، عن ابن الأعرابى قال: العُلام هنا: الصَّقْر. و هذا من طريف الرواية وغريب اللغة.

وقد قالوا فى قول الراجز:

قُبِّحتِ من سالفةٍ ومن صُدُغْ كأنها كُشْيَةُ ضَبٍّ فى صُقُعْ

---

(١) غَلثَ الطعام: الخَلْثُ الخلط، وفى المحكم: الغَلْثُ خَلْطُ البُرِّ بالشعير أو الذرة، وعَمَّ به بعضهم.

(٢) النَّشُوغُ: الوَجُوْر والسَّعُوُط وهو النشوعُ أيضًا والسعُوط.

(٣) وَردَ البيت فى اللسان مادة [علم]

وفى مادة [بتك] بالروايتين الغُلام: الصبى الصغيـر، والعُلام: الباشق وهو من الطيور الجارحة والبتك: أن تقبض على شَعْـرٍ أو ريش أو نحو ذلك ثم تجذبه إليك حتى ينقطع فينـبتك من أصله وينتتِف، وكُلُّ طائفة صارت فى يَدِكَ من ذلك فاسمها بِتْكَةَ. هذا إن كان البيت برواية الغُلام أما إن كان برواية العُلام: فيكون البتك هو قطع الشىء من أصله.

إنه أراد «سُقُعْ» بالعين، فأبدلها غينًا(١).

* * *

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة [صدغ]
أراد قُبِّحْتِ يا سالفةُ من سالِفَةٍ، وقُبِّحْتُ يا صُدْغُ فحذف لعلم المخاطب بما فى قوة كلامه، وحَرّك الصُّدُغَ. قال ابن سيدة: فلا أدرى أللشعر فعل ذلك، أم هو فى موضوع الكلام، وكذلك صُقُعٌ فلا أدرى أصقُع لغة، أم حَرَّكَةُ تحريكًا مُعتَبِطًا، وقالك صُدُغٌ وصُقُعٌ فَجَمَعَ بين الغين والعين لأنهما متجانسان؛ إذ هما حرفا حلق ويُروى صُقُغْ، فلا أدرى هل صُقُغ لغة فى صُقُع أم احتاج إليه للقافية فحوّلَ العين غينًا.

حَـرْفُ الفــَـــــاء

الفـاء حرف مـهمـوس، يكون أصلاً وبدلاً، ولا يكون زائدًا مـصوغًـا فى الكلمـة، إنما يزاد فى أولها للعطف ونحـو ذلك[١]. فإذا كانت أصـلاً وقعت فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو فَحْم وفَـخَرَ، والعين نحو قُفْل وسَفَرَ، واللام نحو حِلْف وشَرُفَ.

واعلم أن العين واللام قـد يُكَرَّر كل واحـد منهـمـا فى الأصول مـتـصلين ومنفصلين، وذلك نحو عَشَّبَ واعْشَوْشَب، وخِدَبٌ وجَلْبَبَ. وفاء الفعل لم تكرر فى شىء من الكلام إلا فى حرف واحد، وهو مَرْمَريس، ووزنها: فَعْفَعِيل، وهى الداهية، أنشدنا أبو على لرؤبة[٢]:

يَعْدِلُ عنى الجَدِلَ الشَّخِيسا كَدَّ العِدا أَخْلَقَ مَرْمَرِيسـا

---

(١) «أما العاطفـة فهى من الحروف التى تشرك فى الإعـراب والحكم، ومعناها التعقـيب فإذا قلت: قام زيد فَعَمْرُو دلت على أن قيام عمرو بعد زيد بلا مُهلة فتشارك (ثم) فى إفادة الترتيب، وتفارقها فى أنها تفيد الاتصال، و(ثم) تفيد الإنفصال. هذا مذهب البـصريين وما أوهم خلاف ذلك تأوّلوه» ذكر ذلك الحسن المرادى فى الجَنَىَ الدانى ص ٦١.

(٢) ذكر شَطْرُ البيت فى اللسان فى مادة [شخس]

والشَّخِيسُ هو المخالف لما يؤمر به، والمرمريس: الداهى من الرجـال وتحقيره مُرَيْرِيسٌ أيضًا المرمريس أيضًا الأملس، قال الأزهرى: أهذ المرمريس من المرمر وهو الرخام الأملس.

وقد قالوا أيضًا: مَرْمَرِيت[١].

وأما البدل فأخبرنى أبو على قراءة عليه بإسناده إلى يعقوب، أن العرب تقول فى العطف: «قام زيد فُمَّ عمرو»، وكذلك قولهم: «جَدَفٌ وجَدَث». والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء؛ لأنهم قد أجمعوا فى الجمع على أَجْداث، ولم يقولوا أَجْداف.

وأما قولهم: فِناء الدار وثِناؤها فأصلان، أما فناؤها فمن فَنِىَ يَفْنى لأنها هناك تفنَى؛ لأنك إذا تناهيت إلى أقصى حدودها فَنِيت. وأما ثِناؤها فمن ثَنَى يَثْنى؛ لأنها هناك أيضًا تنثنى عن الانبساط لمجى آخرها وانقضاء حدودها.

فإن قلت: هلا جعلت إجماعهم على «أَفْنِية» بالفاء دلالة على أن الثاء فى «ثناء» بدل من الفاء فى «فِناء» كما زعمت أن فاء «جَدَف» بدل من ثاء «جَدَث» لإجماعهم على «أَجْداث» بالثاء؟

فالفرق بينهما وجودنا لـ «ثِناء» من الاشتقاق ما وجدناه لـ«فناء» ألا ترى أن الفعل يتصرف منهما جميعًا ولسنا نعلم. لـ «جَدَف» بالفاء تصرف «جدث»، فلذلك قضينا بأن الفاء بدل من الثاء.

---

(١) قال ابن سيدة: مرمريت فلا أدرى لغة أم لثغة. قال: وقال ابن جنى ليس من البعيد أن تكون التاء بدلا من السين كما أبدلت منها فى سِتٌّ.

[اللسان مادة مرسى]

وأما قول العجاج[1]:

وبلدةٍ مرهوبةِ العاثُورِ

فذهب فيه يعقوب إلى أنه من عَثَر، أى: وقع فى الشر، وذهب إلى أن الفاء فى «عافور» بدل من الثاء بما اشتق له. والذى ذهب إليه وجه، إلا أنا إذا وجدنا للفاء وجهًا نحملها فيه على أنها أصل لم يجز الحكم بكونها بدلاً إلا على قبح وضعف تجويز، وذلك أنه قد يجوز زن يكون قولهم: وفعوا فى عافُور: فاعُولاً من العِفْر، لأن العِفْر من الشدة أيضًا، ولذلك قالوا «عِفْرِيت» لشدته، ومثاله: فعْليت منه. ويشهد لهذا قولهم: وقعنا فى عُفُرّة، أى: اختلاط وشدة. وأما «أُفُرّة» ففُعُلّة من أَفَرَ يأفِر إذا وثب، وهذا أيضًا معنى يليق بالشدّة؛ لأن الوثوب والنُّزاء كثيرًا ما يصحبان الشدة والبلاء. وإذا كان ذلك كذلك فليس ينبغى أن تحمل واحدة من الهمزة والعين فى أُفُرّة وعُفُرّة على أنها بدل من أختها. وغير منكر أيضًا أن تكون الهمزة بدلاً من العين، والعين بدلاً من الهمزة، إلا أن الاختيار ما قدمته.

وأما قولهم لما نفاه الرّشاء من الماء عند الاستقاء: نَفِيّ ونَثِيّ فأصلان أيضًا؛ لأنا نجد لكل واحد منهما أصلاً نرده إليه، واشتقاقًا نحمله عليه. أما النَّفِيّ ففَعِيل

---

(١) ذكر فى اللسان البيت برواية أخرى وهى:

وبَلْدَةٍ كَثِيرَةِ العَاثُورِ

يعنى المتالف وتروى أيضًا: مرهوبة العاثور، وهذا البيت نسبه الجوهرى لرؤبة، قال ابن برّى: هو للعجاج، وأول القصيدة:

جَارى ولا تستنكرى عَذِيرى

وبَعْدَهُ أَزْوَرَاءُ تَمْطُو فى بلاد زُورِ

من نَفَيت؛ لأن الرِّشاء يَنْفيه، ولامه ياء بمنـزلة رَمِيّ وعَصِيّ. وأما النَّثِيّ ففَعِيل من نَثا الشيءَ ينثُوه إذا أذاعه وفرّقه؛ لأن الرشـاء يفرّقه وينشره، ولام الفعل واو لأنها لام نَثَوْتُ، وهو بمنزلة سَرِيّ وقَصِيّ. وقد يجوز أن تكون الثاء بدلاً من الفاء، قال الشاعر(١):

كـأنّ مَـتْـنَيْـه مـن النَّفـيِّ مَـواقعُ الطيـر على الصُّـفِيِّ

بضم الصاد وكسرها. ويؤنّسك بجواز كون الثاء بدلاً من الفاء إجماعهم فى بيت امرىء القيس.(٢)

ومَـرَّ على الـقَنانِ من نَفَـيانـه فـأنزلَ منه العُـصْـمَ من كل مَنْزِلِ

على الفاء، ولم نسمعهم قالوا: نَثَوانه.

---

(١) ذكر البـيت فى جمـهرة اللغة (٣/ ١٣٥) ونـسبه للأخـيل الطائى كمـا ذكر فى اللسـان فى مادة (نفى)، والخصائص لابن جنى (٢/ ١١٤)

كـــأن مــتنيـــه من الـنَّفـيّ
مـن طول إشـــرافى على الطَّـوَىّ
مـــواقعُ الـطَّيْــرِ على الصُّــفِيّ

وفسره ثعلب فـقال: شبَّهَ الماء وقد وقع على متن المُسْتَقى بذرق الطائر على الصُّفِيِّ، قال الأزهرى: هذا ساق كان أسـود الجلدة واستقى من بئر ملح، وكان يَبْيَـضُّ نَفِيُّ الماء على ظهره إذا ترشش لأنه كان ملِحًا ونَفِيُّ الماء: ما انْتَضَح منه إذا نُزِعَ من البئر.

(٢) القنان: جبل بنى أسد، النفيان: أصله ما تطاير من الرِّشاء عند الاستقاء ويقصد به هنا ما تطاير من المطر الشديد. العُـصم: يتوس الجبال وسُّـمين عصما لبـياض فى أيديهن. ومفرد عُـصْم: أعصم وهو الذى يخالط بياضه حمرة. من كل منزل: من كل مكان تنزل منه العصم.

ومعنى البيت: كان مـا تتطاير من المطر على جبل القنان كثيرا وشديدا، فـأثار الفزع والرعب فى تيوس الجبل فولت هاربة من جميع المنازل خشية أن يجرفها السيل أو يغرقها.

وذهب بعض أهل التـفسـير فى قوله تـعالى: ﴿وفُومِها﴾[١] إلى أنـه أراد الثُّوم، فالفاء على هذا بدل - عنده - من الثاء. والصواب عندنا أن الفُوم: الحنطة وما يختبـز من الحبوب، يقال: فَوَّمت الخبز: أى خـبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء.

واعلم أن الفاء وقـعت فى أوائل الكلم[٢] غير مبنيـة من أصلها، فإنها فى

(١) الآية ٦١ سورة البقرة.

ولقد قال السيوطى فى الدُّر المنثور (١/ ١٧٦): «وأخرج عـبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم من طرق عن ابن عباس فى قوله (وفومهـا) قال: الخبز وفى لفظ: البُر، وفى لفظ: الحنطة بلسان بنى هاشم.

وأخرج ابن جرير وابن أبى حـاتم والطبرانى فى الكبير من طرق عن ابن عـباس أن نافع بن الأزرق قال له: أخبـرنى عن قوله تعـالى (وفومهـا) قال الحنطة. قال: وهل تعـرف العرب ذلك؟ قـال: نعم، أما سمعت أحيحه بن الجلاح يقول: قد كنت أغنى الناس شخصًا واحدًا ورد المدينة عن زراعة فوم.

وأخرج جرير عن الربيع بن أنس قال: الفوم الثوم، وفى بعض القراءة وثـومها وأخرج سعيد بن منصور وابن أبى داود فى المصاحف وابن المنذر عن ابن مسعود أنه قرأ وثومها.

وأخرج ابن أبى داود عن ابن عباس قـال: فراءتى فراءة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشـر حرفا من قراءة ابن مسعود هذا أحدها (من بقلها وقثائها وثومها).

وقد قال الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور (١/ ٥٢٢) «وقد اختلف فى الفوم فقيل هو الثوم بالمثلثة وإبدال الثاء فاء شائع فى كـلام العرب كما قالوا جدث، وجـدف وثَلغَ وفلغ، وهذا هو الأظهر والموافق لما عد معه ولما فى التوراة، وقبل الفوم الحنطة، وقيل الفوم الحِمّص بلغة أهل الشام.

(٢) قال أبى الحسين بن فارس فى كتابة (الصحابى)

«قال البصريون: مررت بزيد فعمرو، الفاء أشركت بينهما فى المرور وجعلت الأول مبدوء به».

وكان الأخفش يقول: الفاء تأتى بمعنى الواو وأنشد: قول امرىء القيس

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وخالفه بعضـهم فى هذا فقال: ليس فى جعل الشاعر الفاء فى مـعنى الواو فائدة، ولا حاجة به إلى أن يجعل للفاء فى موضع الواو ووزن الواو كوزن الفاء.

قال: وأصل الفاء أن يكون الذى قبلها علّة لما بعدها.

وزعم الأخفش أن الفاء تزاد، يقولون: (أخوك فجهد) يريد: أخوك جهد واحتج بقوله جل ثناؤه: **﴿فإن له نار جهنم﴾**.

وكان قطرب يقول بقول الأخفش: يقول: إن الفاء مثل الواو فى: «بين الدخول فحومل» قال: ولولا أن الفاء بمعنى الواو لـفسد المعنى؛ لأنه لا يريد أن يصـيره بين الدخول أولا ثـم بين حومل وهذا كثـير فى الشعر.

الكلام على ثلاثة أضـرب: ضرب تكون فيـه للعطف والإتباع جـميعًـا، وضرب تكون فيه للإتباع مجردًا من العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخلوها كخروجها، إلا أن المعنى الذى تخـتص به وتُنسب إليـه هو مـعنى الإتبـاع، وما سـوى ذلك فعارض غير ملازم لها.

الأول نحو قولك: قام زيد فـعمرو، وضـربت زيدًا فأوجعـته، أردتَ أن تخبـر أنّ قيام عمـرو وقع عَقِيب قيـام زيد بلا مُهْلة، وأن إيجاع زيد كان عـقيب ضربك إياه، وعلى هـذا تقول: مُطِرْنا ما بين زُبالة فـالثَّعْلبِـيّة، إذا أردت أن المطر انتظم الأماكن التى ما بين هاتين، يقروها شيئًـا فشيئًا بلا فُرْجة. وإذا قلت: مُطِرنا ما بين زُبالة والثـعلبية، فإنما أفـدت بهذا القول أن المطر وقع بينهـما، ولم ترد أنه اتصل فى هذه الأماكن من أولها إلى آخرها. ولما ذكرناه من حال هذه الفاء فى أن ما بعدها يقع عَقِيب ما قبلها، ما جاز أن يقع ما قبلها علة وسببًا لما بعدها، وذلك أن العلة سبب كون المعلول وموجبـته، وذلك قولك: الذى أكرمنى فشكرته زيد، فإنمـا اخترت الـفاء هنا من بين حـروف العطف لأن الإكرام علة لوقـوع الشكر، فـعطفت بالفاء لأن المعلـول ينبغى أن يقع ثانى الـعلة بلا مُهْلة. وكـذلك: الذى ضربته فغضب زيد؛ لأن الـضرب علة الغضب. ولوقلت: الذى أكرمنى وشكرته زيد، لم يُفد هذا الكلام أن الإكرام علة للشكر كما يفيده العطف بالفاء، وإنما كان يكون معناه أنه وقع الإكرام منه، والشكر مـنك، غيرَ مُسَبَّب أحدهمـا عن صاحبه كان أو مسببًا عنه، بل وقا منكما معًا، فهذا يكشف لك حال الفاء.

الثانى: وهو الذى تكون فيـه الفاء للإتباع دون العـطف، إلا أن الثانى ليس مُدْخَلاً فى إعراب الأول، ولا مـشاركا له فى الموضع، وذلك فى كل مكان يكون فيـه الأول علة للآخر، ويكون فـيه الآخـر مسببًا عن الأول، فـمن ذلك جواب

الشرط فى نحو قولك: إن تحسن إلىّ فالله مجـازيك، فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى العطف؛ ألا ترى أن الـذى قبل الفاء من الفـعل مجزوم، وليس بعـد الفاء شىء يجوز أن يدخله الجـزم، إنما بعدها جملة مـركبة من اسـمين مبتدأ وخـبر. وكذلك قولك: إن تقم فـأنا قائم معك، وإنما اختاروا الفـاء هنا من قِبل أن الجزاء سبـيله أن يقع ثانى الشـرط، وليس فى جميـع حروف العطف حرف يـوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء.

فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء فى جواب الشرط؟

فالجواب: أنه إنما دخلت الفاء فى جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبـة من المبتـدأ والخبر، أو الكلام الذى يـجوز أن يُبتـدأ به، فالجمـلة فى نحو قولك: إن تحسن إلىّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره. وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحـان إلا بالأفعال، لأنه إنما يُعقد وقوع فـعل بوقوع فعل غيـره، وهذا معنى لا يـوجد فى الأسمـاء ولا فى الحروف، بل هـو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل وآخره اسمان، والأسماء لا يُعادل بها الأفعـال، أدخلوا هناك حرفًا يدل على أنّ ما بعده مسـبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا فى الفـاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العـطف، فلم يقولوا: إن تحسن إلىّ والله يـكافئك، ولا: ثم الله يكافئـك. ومن ذلك قولك: إن يقمْ فـاضربْه، فالجـملة التى هى «اضربْـه» جملة أمرية. وكذلك: إن يقـعد فلا تضربه، فـقولك: «لا تضربه» جملة نهْـييّة، وكل واحدة منهما يجـوز أن يُبتدأ بها، فتقول: اضربْ زيدًا، ولا تضـربْ عمرًا، فلما كان الابتـداء بهما مما يصح وقوعـه فى الكلام، احتاجوا إلى الفـاء ليدلّوا على أن مثالى الأمر والنهى بعدها ليسا على ما يُعهد فى الكلام من وجودهما مبتدأين غير

معقودين بما قبلهما، ومن هنا أيضًا احتاجوا إلى الفاء فى جواب الشرط مع الابتداء والخبر؛ لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله. هذا مع ما قدّمناه من أن الأفعال لا يُعادل بها الأسماء.

ويزيد ما ذكرته لك وضوحًا من أن جواب الشرط سبيله ألا يجوز الابتداء به، أنك لو قلت مبتدئًا «فالله يكافئك» لم يجز، كما لا يجوز أن تبتدئ فتقول: فزيد جالس، وكذلك لا يجوز أن تبتدئ أيضًا فتقول: فاضربْ زيدًا، ولا: فلا تضربْ زيدًا؛ لأن الفاء حكمها أن تأتى رابطة ما بعدها بما قبلها، فإذا استؤنفَتْ مبتدأة فقد انتقض شرطها، وهذا كله غير جائز أن يُبتدأ به، كما أن الفعل المجزوم لا يجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه؛ ألا تراك لا تقول مبتدئًا «أقُمْ» على حد قولك: إن تقمْ أقمْ. فهذا كله يؤكد لك أن جواب الشرط سبيله أن يكون كلامًا لا يحسن الابتداء به.

ولهذا أيضًا ما جاز أن يُجازى بإذا التى للمفاجأة، نحو قوله عز اسمه: **﴿وإن تُصِبْهُمْ سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾**[1] فقوله: **﴿إذا هم يقنطون﴾** فى موضع «قَنِطُوا». وإنما جاز لـ «إذا» هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة، ولا بدّ هناك من عملين، كما لا بدّ للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما، حادثة عنهما، وذلك قولك: خرجت فإذا زيد، فتقدير إعرابه: خرجت فبالحضرة زيد، فإذا التى هى ظرف فى معنى قولنا: بالحضرة، وزيد: مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خبر عنه، فهذا تقدير الإعراب. وأما تفسير المعنى فهو: خرجت ففاجأت زيدًا، وإن شئت: خرجت ففاجأنى زيد؛ لأن فاعلتُ فى أكثر

---

(١) ٣٦ سورة الأنعام.

أحوالهـا إنما تكون من اثنين، نحو ضـاربْت، وقاتلْتُ، فلما ذكـرت لك من حال «إذا» هذه، وأن معناها المفاجأة والموافقة ووقوع الأمر مـسببًا عن غيره، ما جاز أن يُجازى بها.

ويزيد حالهـا فى ذلك وضوحًا لك ما أنشـدّناه أبو على عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان، عن الأصمـعى، عن أبى عمرو: أن شيخًا من أهل نجد أنشده(١):

استَقْـدِرِ اللهَ خيـرًا، وارضَيَنَّ به ... فـبينمـا العُسْـرُ إذ دارتْ مَيـاسيـرُ

وبينمـا المرءُ فى الأحيـاء مُغْـتَبِطٌ ... إذا هو الرَّمْسُ تعـفوه الأعـاصيـرُ

فهذا كقولك: بينمـا المرء فى الأحياء مغتبط عَفَتْه الأعاصـيرُ، فوقوع الفعل فى موضع «إذا» يؤكـد عندك جواز وقوعـها جوابًا للشـرط؛ لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، ليعادَل به الفعل الذى قبله إذ كـان مُسَبَّبًا عنه والعِلَل بيننا والأسباب لا تتعلق بالجواهر، إنما تتعلق بالأعراض والأفعال، فكما كانت عبرة «إذا» فى هذا البيت الذى أنشدناه وفى غيره مما يطول الكتاب بذكره عِبْرة الفعل، فكذلك قوله: ﴿**إذا هم يقنَطُون**﴾ يكون أيضًا عِبْرته «قَنِطوا» فافهم ذلك.

واعلم أن «إذا» هذه التى ذكرناها لا يجوز وقوع الفعل بعدها، وذلك أن ما بعدها مرفوع بالابتداء، وهى خبر عنه، فكما أن المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، فكذلك «إذا» هذه لا يكون ما بعدها إلا اسمًا.

---

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة [قدر] واستقدر الله خيرا سأله ان يَقْدُرَ له به.

كذلك فى مادة [رمس] وأصل الرَّمْسِ: الستر والتغطيـة، ويُقال لما يُحثَى من التراب على القبر: رَمْسٌ. والقَبْرَ نفسه: رَمْسٌ.

وفى البيت اراد: إذا هو ترابٌ قد دفن فيه وللرياح تُطَيِّرُهُ.

كذلك فى مادة [غبط] والإغتباط: شكر الله على ما انعم وأفْضَلَ وأعْطَى.

ومن ذلك قولهم: حَسِبته شتَمَنى فأثِبَ عليه، ليست الفاء هنا عاطفة على الفعل الذى قبلها، ولكن معناها الإتباع؛ ألا ترى أن معنى الكلام: إن شتمنى وثبت عليه.

ومن ذلك قول الرجل لصحابه: دعوتك أمس فلم تجبنى، فيقول له صاحبه: فقد أجبتك اليوم، فدخول الفاء هنا يدل على أنه قد أجابه عن كلامه، ولو قال له: قد أجبتك اليوم لكان آخذًا فى كلام منه على غير وجه الجواب وتعليق الثانى بالأول.

ومن ذلك قوله، وهو من أبيات الكتاب(١):

فقُلنا: أَسْلِمُوا إنا أَخُوكُمْ   فقد بَرِئتْ من الإحَنِ الصُّدور

فجعل الإسلام مسبَّبًا عن براءة صدورهم من الإحَن، وهى العداوات، إلا أنه قدّم فى اللفظ المسبَّب على السبب، لأن معناه: قد برئت من الإحن الصدور، فأسلموا من أجل ذلك، إلا أن الفاء عَقَدت الأوَّل بالآخر، وجرى هذا الكلام مجرى: اشكرنى فقد أحسنتُ إليك، فالإحسان وإن كان مؤخرًا فى اللفظ، فهو مقدم فى المعنى؛ لأنه هو سبب الشكر، فينبغى أن يتقدم فى الرتبة، فكأنه قال: قد أحسنت إليك فاشكرنى. ومن ذلك قول امرئ القيس:

وإنّ شِفائى عَبْرةٌ مُهَراقةٌ   فهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ(٢)

(١) ذكر البيت فى اللسان مادة [أخا] ونسبه إلى العباس بن مِرْدَاس السّلَمِى، والشاهد فى البيت [فقد برئت] إذ جعل براءة الصدور سبب فى الإسلام فقدّم المُسَبَّبْ وأخرّ السبب.

(٢) وفى كتاب شرح المعلقات السبع للدكتور على الجندى/ ١٣

العَبْرَة: الدمعة، والعُبْرُ والعَبَر: سُخْنَة العين، مهراقة: مصبوبة يُقال: هراق الماء وإراقه يعنى صبَّهُ. رسم دارس: أثر سيدرس عن قريب بمرور الزمن عليه وينمحى، مُعَوَّل: أمرٌ يُعَوَّلُ عليه أى يعتمد عليه وينتظر حصوله، يقول: إن الدمع يشفينى فكأنما يزيل الأحزان كما يذهب الماء آثار الأدران، ولكن هل يرجع ذلك شيئًا مما كان!!

والشاهد فى البيت دخول الفاء على (هل عند رسم) ومالها من وجهين لاختلاف معنى معول.

ففى قوله «مُعَوَّل» مذهبان: أحدهما: أنه مصدر عَوَّلْت بمعنى أَعْوَلْتُ، أى: بكيت، أى: فهل عند رسم دارس من إعـوال وبكاء؟ والآخر: أنه مصـدر عَوَّلْتَ على كذا، أى: اعتمدت عليـه، كقولهم: إنما عليك مُعَوَّلى، أى: اتكالى. وعلى أىّ الأمرين حملت المُعَوَّل فدخول الفاء على «فهل عند رسم» حسن جميل:

أما إذا جـعلت المُعَوَّل بمعنى العَـويل والإعوال، أى البكاء، فـكأنه قال: إن شفائى أن أسفح عَبْرتى، ثم خاطب نفســه أو صاحبيه، فقال: إذا كان الأمر على ما قدمته من أن فى البكاء شفاء وجدى، فهل بى من بكاء أشفى به غليلى.

فهذا ظاهره استفهام لنفسه، ومعناه التحضيض لها على البكاء، كما تقول: قد أحسنتَ إلىّ فـهل أشكرك؟ أى: فلأشكرنَّك، وقد زرتنى فـهل أكفائك؟ أى: فلأكافـئنك، وإذا خاطب صاحبـيه فكأنه قال: قد عـرّفتكما سبب شـفائى، وهو البكاء والإعوال، فهل تُعْولان وتبكيان معى لأشفى وجدى ببكائكما. فهذا التفسير على قول من قال: إن مُعَوَّلى بمنزلة إعوالى، والفاء عَقدت آخر الكلام بأوله؛ لأنه كأنه قال: إذ كنتما قد عرفتما ما أوثره من البكاء، فابكيا وأعْوِلا معى، كما أنه إذا استفهم نفسه فكأنه قال: إذا كنت قد علمت أن فى الإعوال راحة لى فلا عذر لى فى ترك البكاء.

وأما من جعل مُعَوَّلى بمعنى تعويلـى على كذا، أى اعتمادى واتكالى عليه، فوجه دخول الفاء على «فهل» فى قوله أنه لما قـال: إن شفائى عَبْرة مهراقة، فكأنه قال: إنما راحتى فـى البكاء فما معنى اتكالى فى شـفاء غليلى على رَسْم دارس لا غَنَاء عنده عنى، فسبيلى أن أقبل على بكائى، ولا أُعَوِّل فى بَرْد غليلى على ما لا غَنَاء عنده عنى، وهذا أيضًا مـعنى يحتاج معه إلى الفـاء لتربط آخر الكلام بأوله، فكأنه قال: إذا كان شـفائى إنما هو فى فَيْض دمعى، فسـبيلى ألا أُعَوّل على رسم دارس فى دفع حزنى، وينبغى أن أَجِدّ فى البكاء الذى هو سبب الشفاء.

واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتُها وصفاتها معنـى الشرط دخلت الفـاء فى أخبـارها، وذلك نحو قـولك: الذى يكرمنى فله درهم، فلمـا كـان الإكرام سـبب وجـوب الدرهم دخلت الفـاء فى الكلام. ولو قلت: الذى يكرمنـى له درهم، لم يدل هذا القـول على أن الدرهم إنما يسـتـحق للإكـرام، بل هو حـاصل للمكرِم على كل حـال. وتقـول فى النكرة: كل رجل يزورنى فله دينار، فالفـاء هى التى أوجبت استحـقاق الدينار بالزيارة. ولو قلت: كل رجل يزورنى له دينار، لَمـا دلّ ذلك على أن الدينار مستـحقّ عن الزيارة، بل يدل على أنه فى ملك الزائر على كل حال.

فلأجل معنى الشرط فى الصلة والصفة ما دخلت الفاء فى آخر الكلام، قال الله تعالى: ﴿**الذين ينفقون أمـوالهم بالليل والنهار سراً وعلانيـة فلهم أجرهم عند ربهم**﴾[1]، فالفاء قد دلت على أن الأجر إنما استُحق عن الإنفاق.

فإن تضمنت الصلة والصفة جـواب الشرط لم تدخل الفاء فى آخر الكلام، وذلك قولك: الذى إن يزرنى أزرْه له درهم. ولو قـلت هنا «فله درهم» لم يجز؛ لأن الشرط لا يجاب دَفعـتين. وكذلك: كل رجل إن يزرنى أكرمْه له درهم، ولا يجوز: فله درهم؛ لأن الصفة قد تضمنت الجواب، فلم يحتج إلى إعادته.

ولو قلت: الذى أبوه أبوك فـزيد، لم يجـز؛ لأنه لم يتـقدم فى الصلة مـا يصح به الشرط. وكذلك لو قلت: كل إنسـان فله درهم، لم يجز؛ لأنه لم يتقدم

---

(١) الآية ٢٧٤ سورة البقرة.

وفى كتاب إعـراب القرآن الكريم وبيانه لمحيى الدين درويش (١/٤٢٥) (فلهم أجـرهم عند ربهم) الفاء رابطة للدلالة على سببية ما قبلها لما بعـدها ولما فى الموصول من رائحة الشرط، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم وأجرهم مبتدأ مؤخر.

صفة يستفاد منها معنى الشرط، فجرى هذان فى الامتناع مجرى قولك: زيد فقائم، وعمرو فمنطلق، فاعرفه.

فهذه أيضًا حال الفاء إذا خلصت للإتباع، وتجردت من العطف، وهى فى الكلام كثيرة جدًا، وقد بينت لك رسومها، وأوضحت وجوهها، لتتناول الأمر من قرب.

فإن قيل: إذا صح بما قدمته حال الفاء فى كونها عاطفة ومُتْبِعة، فهل دلالتها على الأمرين سواء أم لها اختصاص بأحدهما؟

فالجواب: أن أخص هذين المعنيين بالفاء إنما هو الإتباع دون العطف، وذلك أنها إذا كانت عاطفة فمعنى الإتباع موجود فيها، نحو: ضربته فبكى، وأحسنت إليه فشكر. وقد تتجرد من معنى العطف فيما قدمنا ذكره من الجزاء، وهذه الأماكن التى أحدها بيت امرىء القيس:

. . . . **فهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ**

فلما كان الإتباع لا يفارقها، والعطف قد يفارقها، كأن أخص معنييها بها الإتباع لملازمته لها.

وأما وجه زيادتها فقد جاء مجيئًا صالحًا، أخبرنا أبو على أن أبا الحسن حكى عنهم: «أخوك فوجدَ» يريد: أخوك وجد. ومن ذلك قولهم: زيدًا فاضرب، وعمرًا فاشكر، وبمحمد فأمرر، إنما تقديره: زيدًا اضربْ، وعمرًا فاشكر، وبمحمد امرُرْ. وعلى هذا قوله عز اسمه:

﴿وثيابَكَ فطَهِّرْ﴾(١) أى: وثيابك طَهِّرْ، **﴿والرُّجزَ فاهْجُرْ﴾**(٢) أى: والرجز

(١) ٤ المدثر. (٢) ٥ المدثر.

اهجُرْ، ﴿ولربِّكَ فاصبر﴾ [١] أى: لربك اصبرْ [٢].

وهذه مسألة اعترضت هذا الباب، ونحن نشرحها بإذن الله.

تقول العرب: «خرجت فإذا زيد». واختلفت العلماء فى هذه الفاء: فذهب أبو عثـمان إلى أنها زائدة. وذهب أبو إسـحاق الزِّيادى إلى أنهـا دخلت على حدّ دخلوها فى جواب الشرط. وذهب مَبْرَمان إلى أنها عاطفة.

وأصح هذه الأقوال قول أبى عثمـان، وذلك أن «إذا» هذه التى للمفاجأة قد تقدم من قـولنا فيـها أنهـا للإتباع بدلالة قـوله عز وجل: ﴿وإنْ تُصبْهُمْ سَيِّئةٌ بما قـدَّمتْ أيديهم إذا هم يقنطون﴾[٣]. فوقوعـها جوابًا للشرط يدل على أن فـيها معنى الإتباع، كما أن الفاء فى قولك: إن تحسن إلىّ فأنا أشكرك، إنما جاز الجواب بها لما فيه من معنى الإتباع. وإذا كانت «إذا» هذه التى للمفاجأة بما قدمناه للإتباع، فالفاء فى قولنا «خرجت فإذا زيد» زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما فى «إذا» من معنى الإتباع. عن الفاء التى تفيـد معنى لإتباع، كما استغنى عنها فـى قوله عز اسمه: ﴿إذا هم يقنطون﴾.

---

(١) ٧ المدثر.

(٢) ذكر محى الدين درويش فى كتابه إعراب الـقرآن الكريم فى إعراب الفاء (١٠/ ٢٧٥)، قال الزجاج: إن الفاء دخلت على معنى الجزاء كما دخلت فأنذر، كما قال ابن جنى: الفاء زائدة.
وفى (وربك فكبر) الواو عاطفتين وربك مفعول به مقدم، والفاء رابطة لشـرط مقدر يقتضيه السياق كأنه قيل وأيا ما كان فلا تدع تكبيرة ونحوه قولك زيدا فاضـربه، قال النحاه تقديره تنبه فاضرب زيدًا، فالفاء جواب الأمر إما على أنه مضمن معنى الشرط وإما على أن الشرط بعده محذوف على الخلاف الذى فيه عندهم.

(٣) ٣٦ الروم.
وقد ذكر محى الدين درويش فى كتابه إعراب القرآن الكريم ٧/ ٥٠٤ فى إعراب إذا.
إذا الفجائية وقد نابت عن الفاء فى ربط الجواب بالشرط.

فإن قال قائل: فإذا كانت الفاء في قولنا «خرجتُ فإذا زيد» زائدة، فأجزْ: «خرجت إذا زيد»؛ لأن الزائد حكمه أن يمكن طرحه ولا يختلّ الكلام بذلك؛ ألا ترى إلى قوله عز اسمه: ﴿فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم﴾[1] لما كانت «ما» زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن: فبرحمةٍ من الله لِنْتَ لهم. وكذلك ﴿عمّا قليلٍ﴾[2] يجوز في الكلام أن تقول: عن قليل.

فالجواب: أن الفاء وإن كانت هنا زائدة، فإنها لازمة لا يسوغ حذفها، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة، وذلك قولهم «افعلْه آثرًا ما» أي: أول شيء، فـ «ما» زيادة لا يجوز حذفها؛ لأن معناه: افعله آثرًا مختارًا له معنيًا به، من قولهم: أثِرْت أن أفعل كذا وكذا.

ومن ذلك قوله عز اسمه: ﴿قالوا الآن جئتَ الحق﴾[3] فالألف واللام في «الآن» زائدتان عندنا. لأن هذا الاسم معرفة بغيرهما، وإنما هو معرفة بلام أخرى

---

(١) ١٥٩ آل عمران.

وقد ذكر محى الدين درويش فى كتابه إعراب القرآن الكريم (٢/ ٨٧) فى إعراب (ما) الفاء استئنافية، وبما رحمة جار ومجرور متعلقان بلنت، وما زائدة للتوكيد.

(٢) ٤٠ المؤمنون.

وقد ذكر محى الدين درويش فى كتابه إعراب القرآن الكريم (٦/ ٥١٥) فى إعراب عما.

عما: عن حرف جر وما زائدة.

ولقد قال المرادى فى كتابه «الجَنَى الدانى» (ص ٣٣٢) عن ما الزائدة

«وأما الزائدة فلها أربعة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها، نحو (فبما رحمة) (وعما قليل) و(مما خطاياهم) ٢٥ نوح، (وإما تخافن) ٥٨ الأنفال، (وإذا ما أنزلت سورة) ١٢٤ التوبة، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كثيره».

(٣) سورة البقرة: آية ٧.

مقدرة غير هذه الظاهرة، وقد دللنا على ذلك فى غير هذا الموضع. وكذلك قولك: مهما تفعلْ أفعل، ما: زائدة لازمة. وكذلك الألف واللام فى الذى والتى، وتثنيتهما وجمعهما، و«الأُلى» فى معنى «الذين» زائدة أيضًا، وإنما هن متعرفات بصلاتهن، والألف واللام فيهن زائدتان لا يمكن حذفها، فُربّ زائد يلزم فلا يجوز حذفه. وكذلك أيضًا قولنا: خرجت فإذا زيد، الفاء فيه زائدة أيضًا.

وأما مذهب الزيادى فى أن الفاء فى قولهم «خرجت فإذا زيد» إنما دخلت الكلام لما فيه من معنى الشرط، ففاسد، وذلك أن قولك «خرجت فإذا زيد» لا تجد فيه معنى شرط ولا جزاء، وإنما هو إخبار عن حال ماضية منقضية، والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال؛ ألا ترى أنك لا تجيز: إن قمت أمس قمتُ أولَ من أمس، هذا ونحوه من الكلام خطأ ليس يرتكبه أحد، فهذا وجه نراه صحيح.

وشيء آخر يدل على فساد قول الزيادى، وهو أنه لو كان فى الكلام معنى شرط لاستغنى بما فى «إذا» من معنى الإتباع عن الفاء، كما استغنى عنها فى قوله عز اسمه: ﴿**إذا هم يقنَطون**﴾[1]؛ ألا ترى أنهم يقولون «لن نفعل» وهى نفى، وسنفعل، ولم يقولوا «لن سنفعل» وإن كانت «لن» نفيًا لها؛ لأنهم استغنوا بما فى «لن» من معنى الاستقبال عن إعادة السين التى للاستقبال. فكذلك كان ينبغى لو كان فى الكلام معنى شرط، أن يستغنوا بما فى «إذا» من معنى الإتباع عن الفاء الموضوعة للإتباع.

وأما مذهب مَبْرَمان: فى أنها للعطف فسقوطه أظهر، وذلك أن الجملة التى هى «خرجت» جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك «فإذا زيد» جملة مركبة من

(١) سورة الروم: ٣٦.

مبتدأ وخبر، فـالمبتدأ: زيد، وخبره: إذا، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتُعطف عليها.

فإن قيل: ألست تجيز: قام زيد وأخوك مـحمـد، فتعطف إحـدى الجملـتين على الأخرى وإن اختلفا بالتركيب؛ فهلا أجزت أيضا هذا فى: خرجـت فإذا زيد؟

فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقـوتها وتصرفها مـا لا يجوز مع الفاء من الاتساع؛ ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حدّ مـا تعطف بالواو، لم يكن للفـاء هنا مَدْخَل؛ لأن الثـانى ليس مـتعلقًـا بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عـاطفة ألا تتجرد من معنى الإتبـاع والتعليق بالباب الأول، كما تقدم من قولنا. وهذا جواب أبى على، وهو الصواب.

ومن طريف زيادة الفاء قول سـيبويه[1]: زيدًا إنْ يأتك فاضـربْ وقد أجمع البصـريون على أن ما انتـصب بفعل الشرط، أو بفـعل جواب الشـرط، لم يجز تقـديمه على «إنْ» وأنت قد تجـد «زيدًا» فى هذه المسـألة منصـوبًا، فلا يجـوز إذا جعلت «فاضرب» جوابًا أن تـنصب به «زيدًا» لما قدمناه. فال أبو على: الفاء هنا: زائدة، و«اضـرب»: واقع غيـر مـوقعـه، وجواب الشـرط: مـحذوف دلّ عليـه «فـاضرب» فكان تقـديره: زيدًا اضرب إن يأتـيك، ثم زاد الفاء، واكـتفى بقـوله «فاضـرب» من جواب الجـزاء فكأنه قال: زيدًا فاضـربْ إن يأتك فاضـرب، فزيد

---

(١) المثال من كتـاب سيبويه (١/ ١٣٧) تحت عنوان (من الاستفـهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تـبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك الأمر والنهى).
طبعة الكتاب من تحقيق عبدالسلام محمد هارون.

منصوب باضرب الأولى، والفاء فيها زائدة، وهى التى كانت مؤخَّرة فقُدّمت، وقوله «فاضرب» الثانية هى جواب الشرط فى الحقيقة.

ومن زيادتها بيت أنشده أبو الحسن[١]:

أرانى إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوَىً ... فَثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحت غاديا

كأنه قال: ثم إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديًا.

وكما زيدت الفاء فيما ذكرناه وفى غيره مما يطول ذكره، كذلك حذفت أيضًا اختصارا وهى مرادة، وذلك نحو ما أنشده سيبويه[٢]:

مَنْ يَفعلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يشكُرُها ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ

أراد: فالله يشكرها، وحذف الفاء تخفيفًا. هكذا أنشده سيبويه، ورواه غيره من أصحابنا:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكُرُه ... .

وقد خالف جماعة من أصحابنا سيبويه فى أشياء كثيرة مما استشهده، هذا واحد منها.

---

(١) البيت نسب لزهير ابن أبى سلمى فى شرح ديوان زهير لثعلب (ص٢٨٥) وفى المغنى اللبيب (١/ ١٣٥). وشرح المفصل (٨/ ٩٦).

(٢) ذكر البيت فى الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٤) ونسبه لحسان بن ثابت ولم يرد البيت فى ديوانه. قال البغدادى: نقله الأصمعى عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت، وكذلك نقله الكرمانى فى «الموشح».
والبيت نسب لعبد الرحمان بن حسان بن ثابت -رضى الله عنه-، كما فى «النوادر» لأبى زيد (ص ٢٠٧)، والمصنف فى «خصائصه» (٢/ ٢٨١)، والمفصل لابن يعيش (٩/ ٣٢٢)، والمحتسب (١/ ١٩٣).
وكذلك نسب البيت لكعب بن مالك الأنصارى كما فى ديوانه (ص ٢٨٨)، ونوادر أبى زيد (ص ٣١).
والبيت بغير نسبة عند الفراء فى «معانى القرآن» (١/ ٤٧٦).

ومن ذلك أيضًا[١]:

فأمّا القـتـالُ لا قتـالَ لديكُمُ ولكنّ سَيْـرًا فى عِراض المَواكبِ

أراد: فلا قتال لديكم. ومنه أيضًا[٢].

فأمّـا الصُّدورُ لا صُدورَ لجعـفرٍ ولكنّ أعجازًا شـديدًا ضَرِيرُها

أراد: فلا صدور لجعفر.

فإن قال قائل: فلم دخلت الفاء فى جواب أمّا؟

فالجواب: أنها إنما دخلت فى الجواب لِمـا فى أمّا من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فمعناه: مهما يقع من شىء فزيد منطلق.

فإن قيل: فإذا كان تقـدير الكلام: مهما يـقع من شىء فزيد منطلق، فنحن نرى الفاء قـبل الجملة التى هى : زيد منطلق، ونحن إذا قلنا: أمّـا زيد فمنطلق، فقد نرى زيدًا قد تقدم على الفاء، وصـار بعد الفاء اسم واحد، وهو منطلق، فما بال أحد الاسمين تقدم على الفـاء مع أمّا، وتراهما جميعًا مـتأخرين عن الفاء مع مهما؟

---

(١) قائل البيت هو: الحارث بن خـالد المخزومى كما ذكره المبرد فى «المقتـضب» (٢/ ٦٩)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (٧/ ١٣٤)، (٩/ ١٢)، وأورده المصنف أيضًا فى كـتابه «المنصف» شرح تصريف المازنى (٣/ ١١٨).

(٢) نسب هذا البيت لتوبة بن الحميـر، وقيل: لرجل من الضباب كان يهجو جعفـر بن كلاب كما ذكر ذلك القيسى فى «إيضاح شواهد الإيضاح» وانظر: الإيضاح للعضدى (ص ٨٦).
والبيت لم ينسبـه لأحد كلاً من الزمخشـرى فى «شرح المفصل» (٧/ ١٣٤)، (٩/ ١٢)، ابن منظور فى «لسان العرب» مادة: [ضرر].

فالجواب: أن العـرب كما تُـعنى بالمعانى فـتحـققـها، فكذلك أيضًـا تُعنى بالألفاظ فتصلحها، وذلك أن هذه الفاء وإن كانت هنا مُتْبعة غير عاطفة، فإنها قد تستعمل فى العطف فى كثير من المواضع، نحـو: قام زيد فعمرو، ورأيت محمدًا فصالحًـا، فمن عادتها -عاطفة كـانت أو مُتْبِعة - ألا تقع مـبتدأة فى أول الكلام، وأنه لابد من أن يقع قـبلها اسم أو فعل، فلـو أنهم قالوا «أما فـزيد منطلق» على تقدير: مـهما يقع من شىء فزيد منطلق، وأوجـبوا على أنفسهم تقـدم الفاء على الاسمين مع «أمّا» كما يقدمـونها عليهما مع «مهما لوقعت الفاء مـبتدأة ليس قبلها فى اللفظ اسم ولا فعل، إنما قبلهـا حرف، وهو «أمّا» فقدّموا أحـد الاسمين قبل الفاء مـع أمّا لما حاولـوه من إصلاح اللفظ؛ ليـقع قبلهـا اسم فى اللفظ، ويكون الاسم الثانى الذى بعده، وهو خبر المبتـدأ، وإن لم يكن معطوفًا الآن على المبتدأ، تابعًا فى اللفظ لاسم قبله، وهو زيد، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة وإن لم تكن عاطفة، كل ذلك لإصلاح اللفظ، فـاعرفه، فإنه لطيف، وهو رأى أبى على ومذهبه، وعنه عَلَّقت ما كتبته هنا، فإن اختلفت الألفاظ فإن المعانى متفقة.

فأما قـوله عز وجل: ﴿**قُلْ إنّ الموت الذى تَفِـرُّونَ منه فـإنه مُـلاقـيكُم**﴾[1] فليست الفاء فى ﴿**فإنه**﴾[2] زائدة، ولكنها دخلت لما فى الكلام من معنى الشرط، فكأنه -والله أعلم- إن فَرَرْتم منه لاقاكم.

---

(١) سورة الجمعة: آية (٨).

(٢) انظر: الكشاف للزمخشرى (٤/ ٥٣١).

وذكر فى إعراب القرآن لمحيى الدين درويش فى إعراب الفاء «وجـملة تفرون صلة ومنه متعلقان بتفرون والفاء رابطة لما تضمنه الموصول من معنى الشرط».

فإن قال قائل: إن الموت ملاقيـهم على كل حال فَرُّوا منه أو لم يفِـرّوا، فما معنى الشرط والجواب هنا؟ وهل يصح الجواب بما هو واقع لا محالة؟

فالجواب: أن هذا على جهـة الرد عليهم أن يظنوا أن الفـرار ينجيـهم، وقد صرّح بهذا المعنى وأفصح عنه بالشرط الحقيقى زهير فى قوله:

وَمَنْ هابَ أسبـابَ المنايا يَنَـلْنَهُ ... ولو رامَ أسبـابَ السَّمـاء بسُلَّمِ

أى: إن اعتقد أن التحـرز ينجيه من الموت، كان ذلك أدعى لوقوع الموت به على جهة الرد عليهم وإبطال ظنهم.

فأما قوله تعالى: ﴿**فضُرِبَ بينهم بسور له بابٌ**﴾[1] فذهب أبو الحسن فيه إلى أن الفاء زائدة. وذهب أيضًا فى قـوله جلّ اسمه: ﴿**أَفَكُلَّما جاءكم رسولٌ بما لا تَهوَى أنفسُكم استكْبَرْتُمْ**﴾[2]، وفى قول الناس: «أفأللهِ لتـصنعنَّ كذا وكذا»[3]، وقولـنا للرجل: أفلا تقـوم؟ إلى أن الفاء زائدة. وجـوَّز أيضًا أن تكـون حرف عطف. والوجــه أن تكون هنا غيـر زائدة، وأن تكون للإتباع لتـعلق ما قبـلها بما بعدها، وعلى هذا قول رسول الله ﷺ - وقد قيل لما رُئى قد جَهَدَ نفسه بالعبادة: يا رسول الله أتفعل هذا وقد غَفَرَ الله لك مـا تقدم من ذنبك وما تأخّر؟ - : «أفلا أكون عبدًا شكورًا». فالوجه أن تكون الفاء هنا مُتْبِعة غير زائدة.

---

(١) سورة الحديد: آية (١٣).

(٢) سورة البقرة: آية (٨٧).

(٣) ذكر ذلك القـول سيـبويه فى «الكتاب» (٣/ ٥٠٠) فـى حروف الإضافـة، ما يكون ما قـبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو.

ومن زيادة الفاء أيضًا قوله جل ثناؤه: **﴿لا تَحْسَبَنَّ الذيـن يَفْرَحُونَ بما أَتَوْا ويُحِـبُّون أن يُحْـمَدوا بما لم يفـعلوا فـلا تَحْسَـبَنَّهم بمفازة من العـذاب﴾**[١] الفاء: زائدة، وتحسب الثانية بدل من تحسب الأولى. إلى هذا ذهب أبو الحسن، وهو قياس مذهبه فى كثرة زيادة الفاء. وقال حاتم، أخبرنا به على بن محمد، يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب[٢]:

وحتى تركتُ العائدات يَعُدْنَهُ يَقُلْسن فلا تَبْعَدْ وقلتُ له: ابْعَدِ

وبهذا الإسناد أيضًا[٣]:

لمّا اتَّقى بيدٍ عظيمٍ جرمُها فتركتُ ضاحى كَفِّهِ يَتَذَبْذَبُ

فالفاء فى هذين البيتين زائدة.

وهذا فصل اعترض الكلا، فلنحكمه ليُعرف مذهب العرب فيه، ثم نعود إلى بقية ما فى الفاء.

* اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة. فأما وجه القياس فى امتناع حذفها فمن قبل أن الغرض فى الحروف إنما هو الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت «ما» عن «أنفى»، وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت «هل» عن «أستفهم»،

---

(١) سورة آل عمران: آية (١٨٨):

وذكر محيى الدين درويش فى «إعراب القرآن» (٢/ ١٣٠): الفاء زائدة لتحسين اللفظ وقد أنشدوا على زيادة الفاء فى مثل هذا التركيب قول الشاعر:

وحتى تركت العائدات يعدنه يقلن فلا نبعد وقلت له أبعد

أى: لا تبعد: هكذا أعربها المعربون، وتبعهم المفسرون وأرى أنها فصيحة.

(٢) انظر: ديوان حاتم الطائى (ص ٢٢٧).

(٣) ذكر ابن هشام هذا البيت فى «معنى اللبيب». (١/ ١٨٩).

فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفًا لأفرطت فى الإيجاز؛ لأن اختصار المختصَر إجحاف به.

فهـذا وجه. وأمـا وجه ضـعف زيادتها فـمن قبل أن الغـرض فى الحروف الاختصـار، كما قدّمنا، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغـرض الذى قصدته؛ لأنك كنت تصيـر من الزيادة ضد ما قـصدته من الاختـصار، فاعـرف هذا فإن أبا على حكاه عن الشيخ أبى بكر رحمهما الله، وهو نهاية فى معناه. ولولا أن فى الحرف إذا زيد ضربًا من التوكـيد لما جازت زيادته البتة، كـما أنه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البـتة. فإنما جاز فيه الحـذف والزيادة من حيث أريتك، على ما به من ضعف القـياس. وإذا كان الأمر كـذلك، فقد علمنا من هذا أننا مـتى رأيناهم قد زادوا الحرف فقـد أرادوا غاية التوكيـد، كما أنا إذا رأيناهم قـد حذفوا حرفًـا فقد أرادوا غاية الاختصار. ولولا ذلك الذى أجمعوا عـليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز، ولا حَذْف ما وضعُه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره.

واعلم أن الفـاء قـد يجاب بـها سـبـعـة أشيـاء، وهى: الأمـر، والنهى، والاستفهام، والنفى، والدعاء، والتمنى، والعرض.

فالأمر نحو قولك: قمْ فأقومَ، قال الشاعر(١):

يا ناقَ سِيرى عَنَقًا(٢) فسِيحا ... إلى سليمانَ فنَسْتَريحا

(١) البيتان أنشـدهما أبو النجم العجلى كما فى «الكتاب» لسيـبويه (١/ ٤٢١)، واللسان لابن منظور [مادة: عنق]. وشرح المفصل للزمخشرى (٧/ ٢٦).

(٢) العنق: السير المنبسط [اللسان عنق].

والنهى نحو قولك: لا تشتُمْه فيشتُمَك، قال الله عز وجل:

﴿لا تَفْتَروا على الله كَذِبًا فُيسْحِتكم بعذاب﴾[١] .

والاستفهام نحو قولك: أينَ بيتُك فأزورَك؟ قال[٢]:

هـل من سَبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشربَها أم هل سبيلٌ إلى نَصْرِ بن حَجّاج؟

والنفى نحو قولك: ما أنت بصاحبى فأُكرِمَك، قال زياد بن منقذ[٣]:

ومـا أُصاحِبُ من قـومٍ فأذكُـرَهُمْ إلا يزيـــــــدُهُمُ حُبّـا إلىّ هُمُ

والدعاء نحو قولك: اللهم ارزقنى بعيرًا فأحُجَّ عليه.

والتمنى نحو: ليت لى مالاً فأُنفِقَه.

والعَرْض نحو: ألا تنزلُ فتتحدّثَ

* واعلم أن الفعل بعد هذه الفاء إذا كانت جـوابًا منتصب بـ «أنْ» مضمرة. وإنما أُضمرت «أنْ» ههنا، ونصب بها الفـعل، من قِبل أنهم تخيلوا فى أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زرنى فأزورَك، فكأنه قال: لتكن منك زيارة فزيارة منى. فلمـا كان الأول فى تقـدير المصدر، والمصـدر اسم، لم يسُغ عطف الفعل بـعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمـرت «أنْ» قبل الفعل صارا معًا

(١) سورة طه: آية (٦١).

(٢) البيت الذلفاء: فريعة بنت همام.

وهو عند الزمخشرى المفصل (٧/ ٢٧)، وأخبار الزجاجى (ص ٢٠٩)

(٣) نسب هذا البيت إلى المرزوقى (ص ١٣٩٢) ، إلى زياد من حمل، وقيل لزياد من منقذ.

وذكره الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٧/ ٢٦) زياد فقط.

فى تقدير المصدر، والمصدر اسم، فجاز لذلك عطف اسم على اسم.

فإن قيل: ولم قُدّر فى أول الكلام مصدر، حتى اضطروا إلى إضمار «أنْ» ثم عطفوا المصدر المنعقد المعنى بأنْ والفعل جميعًا على المصدر الذى قبله؟

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثانى للفعل الأول فى المعنى، وذلك أنك إذا قلت: ما تزورنى فتحدّثنى، فلم ترد أن تنفيهما جميعًا، ولو أردت ذلك لرفعت الفعلين جميعًا، ولكنك تريد: ما تزورنى مُحدّثًا، أى: قد تزورنى، ولكنك إذا زرتنى لم تحدثنى، فأنت الآن قد أثبت الزيارة، ونفيت الحديث، فلما اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول لاختلاف المعنيين، اضطروا إلى العدول عن ظاهر لفظ الفعل الأول، وأضمروا مصدره، وكان ذلك سائغًا مستقيمًا لدلالة الفعل على مصدره، فلما تخيلوا فى الفعل الأول معنى المصدر، عطفوا الثانى عليه، فاضطروا إلى إضمار «أنْ» لِما ذكرت لك.

ويجوز لك أيضًا إذا قلت: ما تزورنى فتحدثَنى، فنصبت الثانى، أن يكون المعنى غير معنى: ما تزورنى إلا لم تحدثنى، وذلك أنه يجوز أن يكون المعنى: ما تزورنى، فكيف تحدثنى؟ فهذا أيضًا معنى غير معنى: ما تزورنى محدثًا؛ لأن معناه: لو زرتنى لحدّثتنى، فأنت الآن نافٍ للزيارة، ومعلم أن الزيارة لو كانت لكان الحديث عنها. فهذا أيضًا معنى غير معنى رفع «فتحدثُنى». فهذا مجىء الفعل بعد الفعل.

وأما مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل فى اعتقاد المصدر فى أول الكلام، لأنه ليس هناك فعل يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه، وذلك قولك: أينَ بيتك فأزورَك؟ ألا ترى أن «أين بيتك» ليس بفعل فيعطف عليه «أزورُك» فهذا أظهر

أمرًا، فحـمل هذا أيضًا على المعنى؛ لأن معناه: ليكن تعـريف منك فزيارة منى؛ لأن معنى «أين بيتك»: عَرِّفْنى بيتَك، فجاز تقدير التعريف لذلك. ويدلك على أن الفعل إذا تقدّمه اسم ولم يسُغ عطفة عليه، اضطر معه إلى إضمار «أنْ» ليفيدا معًا معنى المصدر، فيعطف المصدر الذى هـو اسم على الاسم الذى قبله، قولُ مَيْسُونَ بنت بَحْدَل الكَلْبيّة:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيـــنى أحَبُّ إلىّ من لُبْس الشُّفوفِ

فكأنها قالت: لأنْ ألبس عباءة، وأن تقرّ عينى، أحبّ إلىّ من كذا.

ونظير ذلك قول الآخر: وهو من أبيات الكتاب أيضًا(1):

فلولا رجالٌ من رِزامٍ أَعزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَك عَلْقَما

أراد: أو أَنْ أَسُوءَك. فكأنه قال فى البيت الأول: لَلُبْسُ عـباءة ،وقرّةُ عينى أحبُّ إلىّ من كـذا. وفى الآخر: فلولا رجـالُ وآلُ سُبـيع أو مسـاءتى إياك لكان كذا. القُرّة: اسم بمنزلة اللُّبسْ، والمساءة: اسم بمنزلة آل سُبيع.

واعلم أنك إذا أجـبت هذه السبـعة الأشـيـاء بالفاء، فـإن الكلام الذى هو مجاب، والكلام الذى هو جواب جـميعًا ينعقدان انعقاد الجملـة الواحدة، وليستا بجملتين، وذلك أنك إذا قلت: ما أنت بصاحـبى فأكرمَك، فكأنك قلت: ليست بيننا صحبة مقتـضية إكرامًا، فمقتضية جزء متـصل بالجملة على حدّ اتصال الصفة بالموصوف من الجملة المتقدمة. وكذلك قوله:

يا ناقَ سِيرى عَنَقًا فَسيـحا إلى سُليمـــــانَ فنستـريحـــا

---

(1) البيت أنشده الحصين بن الحمام السرى، كما ذكر ذلك سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٤٢٩).

فى معنى: سِـيرى سيـراً مؤديًا إلى الاستراحـة، فـ «مُؤَدّ» متـصل بما قبله، وليس منفصــلاً منه. وكذلك قولك: لا تَشْـتُمْه فَـيَشْتُمَـك، معناه: لا يكن منك شتيمةٌ له داعيةٌ إلى شَتْمه إياك. وعلى هذا جميع هذه المسائل.

وأنت لو قلت: ما تـزورنى فتحـدثُنى، فرفعت «تحـدثُنى»، لم يكن الكلام كله جملة واحدة، بل هو جملتان، أى: مـا تزورنى، فهذه واحدة، وما تحدثُنى، فهذه أخرى. فاعرف ذلك من حال هذه الفاء وما بعدها.

وقول البغداديين: إننا ننصب الجواب على الصَّرْف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم «الصرف» أى: يُنْصَرَف بالفعل الثانى عن معـنى الفعل الأول، وهذا هو مـعنى قولنا: إن الثـانى يخالف الأول. فـأما انتصابه بـالصرف فخطأ، ولا بدَّ له من ناصب مقـتض له؛ لأن المعانى لا تنصب الأفعـال، وإنما ترفعـها المعـانى والمعنى الذى يرفع الفعـل هو وقوع الفعـل موقع الاسم. وجاز فى الأفـعال أن يرفعـها المعنى، كـما جاز فى الأسـماء أن يرفعـها المعنى، أعنى الابتداء، لمضارعة الاسم للفعـل، فكما أن المضارعة فى الفعل بمنزلة التمكن فى الاسم فى إيجابهـما جنس الإعراب لهما، فكذلك وقـوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع، كمـا أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع، وكمـا أن الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظى، فكذلك الأفعـال لا تنتصب إلا بناصب لفظى. فأما من ادعى انتصاب شىء من الكلام بالمعنى دون اللفظ، فقـد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك مثلُ ما وجب علينا فأقـمناه من الدلالة على ارتفاع الاسم المتبدأ والفعل المضارع بالمعنى.

فإن قيل: فإذا كان تقدير قولنا: «ما أنت بصاحبى فأكرمَك» عندك: ما أنت بصاحبى فأنْ أكرمَك، فهل يجوز أن تظهر «أن» هذه المقدرة عندك إلى اللفظ، فتقول: ما أنت بصاحبى فأنْ أكرمَك؟

فالجواب: أن هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه فإنه أصل مرفوض، كما أن أصل قام: قَوَمَ، ولكنه لا يُنطق به على أصله. وههنا أشياء كثيرة تُرفض أصولها، ويُقتصر فى الاستعمال على فروعها.

وقد حذفت الفاء، قالوا: أُفْ، خفيفة الفاء، وأصلها «أُفّ» مشددة.

* * *

حَرْفُ القَاف

القاف حرف مجهور، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا. فالفاء نحو قَرْن وقَعَدَ، والعين نحو سَقْف وثَقُلَ، واللام نحو خَرْقٍ وعَلِقَ.

وأخبرنى أبو على، قراءة عليه، عن أبى بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: قال: الفراء: قريش تقول: كُشِطَتْ، وقيس وتميم تقول: قشطَتْ، بالقاف. وليس القاف فى هذا بدلاً من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين[1].

فأمّا ما حكاه الأصمعى من قولهم: «امتَكَّ الفصيلُ ما فى ضرع أمه وامتَقَّ» وتَمَقَّقَ وتَمَكَّكَ [2]: إذا شربه كله، فالأظهر فيه أن تكون القاف بدلاً من الكاف؛ لما ذهب إليه أبو على، لأنه قال: من هذا أُخذ اسم مَكّة، لأنها كالمجرى للماء، فهو ينجذب إليها. قال: فأما موضع الطواف فهو بَكّة، بالباء لأنه من الازدحام، قرأت عليه عن أبى الحسن على بن سليمان، عن أبى العباس، عن أبى الفضل الرياشى، فى نوادر أبى زيد[3]:

تَبُكُّ الحوضَ عَلاّها ونَهْلَى ودونَ ذِيادِها عَطَنٌ مُنِيمُ

---

(١) انظر: «معانى القرآن» ص ٢٧٧ للإمام الفراء (٣/ ٢٤١).

(٢) أورده ابن السكيت فى «الإبدال» (ص ١١٣، ١١٤).

(٣) البيت أنشده غامان بن كعب كما ذكر أبو زيد فى «نوادره» (ص ١٧٥)، وانظر اللسان لابن منظور: مادة (علل)، (نهل).

فقــول الجميع «مكّة» ولم يقولــوا «مَقّة» يقوّى أن الكاف هى الأصل. فــأما قولهم: مَقَــقْت الشىءَ: إذا فتحته، فليس من «امــتقّ» فى شىء، فيُحكَمَ بأنه من معناه. وكذلك قولهم للرجل الطويل: «أَمَقّ» لا نسبة بينه وبين «امتقّ» فى المعنى.

* * *

حَرْفُ الكَاف

الكاف حرف مهموس، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائدًا. فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا. فالفاء نحو كَعْب وكَعَمَ، والعين نحو شُكْرٍ وبكَرَ، واللام نحو مَحْكٍ وضَحِك.

وأخبرني أبو علي قراءة عليه، عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب، عنه، قال: «قال أبو عمرو: يقال: أعرابي كُحّ وأعرابية كُحّة»[1] تريد قُحّ وقُحّة. قال: «وقال الأصمعي: القُحّ: الخالص من اللؤم والكرم»[2] فينبغي أن تكون الكاف في كُحّ بدلاً من قاف قُحّ؛ لأن أبا زيد حكى في جمعه: أَقْحاح[3]، ولم نسمعهم قالوا: أكْحاح، فيجري هذا مجرى ما قلناه في جَدَث وجَدَف. وأما قولهم: كُشِطت وقُشِطت فقد تقدم من القول فيه ما يدل على أنهما لغتان.

وأخبرني أبو علي عن أبي بكر، عن أبي جعفر بن رُسْتُم الطبري، قال: مرّ رجل برجلين قد نحرا ناقة وهما يَكْشِطانها، فسأل رجلاً من ناحية، فقال: ما جلاء الكاشَطَين؟ أي: ما اسماهما؟ فقال: خابئة مَصادِع، ورأس بلا شَعَر، فأتاهما فقال: يا كنانةُ ويا صُلَيْع أطعماني. وقال أبو علي: أعرفه: «خابية المصادع وهَصّار الأقران» فقال: يا كنانةُ ويا أَسَدُ أطعماني.

---

(١) انظر الإبدال لابن السكيت (ص ١١٣).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وقد تـقدم من قـولنا فى الحروف التى تُبْـدَل فى بعض المواضع وهى غـير مذكورة فى حروف البدل الأحد عشـر، وإنما لم تحتسب هناك من حيث كان البدل فيها قليلاً غير مطرد، ما فيه مَقْنع إن شاء الله.

وأنشدنا أبو على(١):

يا بنَ الزُّبَيْر طالما عَصَيْكا وطالَمـــا عَنَّيْتنا إلَيْكـــا

لنَضْرِبَنْ بسيفنا قَفَيْكا

أبدل الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس.

وكان سُحَيْم إذا أنشد شعرًا جيدًا قال: أَحْسَنْكَ والله، يريد: أحسنت.

وأما قول كُثَيِّر(٢):

ومُقْرَبةٌ دُهْمٌ وكُمْتٌ كأنهـــا طَماطِمُ يُوفونَ الوِفارَ هَنادِكُ

فقال محمد بن حَـبيبَ: أراد بالهنادك: رجالَ الهند. وظاهر هذا القول منه يقتضى أن تكون الكاف زائدة. قـال: ويقال: رجل هندىّ وهِنْدكّى. ولو قيل: إن الكاف أصل، وإن هِنْدىّ وهِنْدِكّى أصلان، بمنزلة سَبِط وسِـبَطْر، لكان قولاً قويًا، وهو الصواب.

* واعلم أن الكاف المفـردة تستـعمل فى الكلام على ضـربين: جارة وغـير جارة، والجارة أيضًا على ضربين: أحدهما حرف، والآخر اسم.

---

(١) انظر الأبيات: فى «النوادر» لأبى زيد (ص ٣٤٧). ونسبها لراجز من حمير.

(٢) انظر: ديوانه (ص ٣٤٧).

فأما الحرف فما لم يقع مواقع الأسماء، وذلك نحو قولك: مررت بالذى كزيد، فالكاف هنا حرف لا محالة؛ لأنك لو قلت: مررت بالذى هو مثل زيد، أو مررت بالذى مثل جعفر، لكان خُلْفًا وقبيحًا من الكلام، حتى تُظهر الضمير المتبدأ المحذوف، فتقول: مررت بالذى مثل زيد، ومررت بالذى هو مثل جعفر، فإجماعهم على استحسان: مررت بالذى كزيد، دلالة على أن الكاف حرف جر، وأنه بمنزلة قولك: مررت بالذى فى الدار، وضربت الذى من الكرام، وجاءنى الغلام الذى لمحمدٍ. وهذا استدلال سيبويه، وهو الصواب الذى لا مَعْدِل عنه.

وأما الكاف التى فى تأويل الاسم فالتى تقع مواقع الأسماء، وذلك نحو قول الشاعر[1]:

وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَيْنْ

فالأولى حرف، والثانية اسم، لدخول حرف الجر عليها. فأما قول الآخر[2]:

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بى ... ولا لِلِما بِهِمْ أبدًا دواءُ

فليست اللام الثانية اسمًا، وإن كانت قد دخلت عليها اللام الأولى، لأنه لم يثبت فى موضع غير هذا أن اللام اسم، كما ثبت أن الكاف اسم. وإذا كان ذلك

(١) البيت أنشده خطام المجاشعى كما ذكر سيبويه فى «الكتاب» ـ(١/ ١٣ ، ٢٠٣) ، (٢/ ٣٣١).
والبيت ذكره المبرد فى «المقتضب» (٢/ ٩٥) ، (٤/ ١٤٠، ٢٥٠) بدون ذكر نسبه لأحد.

(٢) ذكر ذلك البيت المصنف فى «الخصائص» (٢/ ٢٥٦)، وكذا الإنصاف (ص ٥٧١)، وقال فى «المحتسب» (٢/ ٢٥٦): «هذا البيت لم يعرفه أصحابنا ولا رووه، والقياس من بعد على نهاية المسبخ له، والإعراض عنه ...».

كـذلك فإحـدى اللامين زائدة مؤكـدة. وينبـغى أن تكون الزائدة هى الثانيـة دون الأولى؛ لأن حكم الزائد ألا يُبتدأ به. وكذلك قول الأعشى[(١)].

هل تنتهون؟ ولن ينهى ذوى شَطَطٍ كالطَّعْن يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

فـالكاف هنا موضع اسم مـرفوع، فكـأنه قال: ولن ينهى ذوى شطط مـثل الطعن، فيرفعه بفعله.

فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف فى هذا البيت حرف جر، وتكون صفة قـامت مقام الموصوف، وتقديرالموصـوف على قولنا: ولن ينهى ذوى شطط شىءٌ كالطعن، فـيكون الفاعل «شىء» المحذوف، وتكون الكاف حرف جـر صفة لشىء الفاعل؛ لأن شيئًا نكرة، والنكرات قـد توصف بحروف الجر، نحو قولك: جاءنى رجل من أهل البصرة، وكلمت غلامًا لمحمد، ويكون حذف الموصوف هنا جائزًا، كما جـاز فى قول من تأوّل الآية على إقامة الصفـة مقام الموصوف، وهى قوله تعالى: ﴿**ودانيةً عليـهم ظلالُها**﴾[(٢)] قالوا: أراد: وجـزاهم بما صبـروا جنةً وحريرًا، وجنةً دانية عليهم ظلالُها، فحذف «جنّة»، وأقام «دانية» مقامها. وكقول الآخر:

كأنّـكَ من جِمـال بنى أُقَيْشٍ يُقَـعْقَعُ خَلْفَ رِجْليـه بِشَنِّ[(٣)]

أى: جملٌ من جمال بنى أقيش، وغير ذلك مما يطول ذكرُه؟

---

(١) انظر ديوانه (ص ١١٣)، والإيضاح للعضدى (ص٢٦٠).

(٢) سورة الإنسان: آية (١٤).

(٣) البيت أنشده النابغة الذبيانى، انظر: ديوانه (ص٢٥٢)، وكذا الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧٥).

فالجواب: أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو فى بعض الأماكن أقبح منه فى بعض، فأما قوله عز وجل: ﴿**ودانيةً عليهم ظلالها**﴾ فالوجه فيها أن تكون منصوبة على الحال، معطوفة على قوله: ﴿**متكئين فيها على الأرائك**﴾[1]. فهذا هو القول الذى لا ضرورة فيه.

وأما قوله: «كأنك من جمال بنى أقيش» فإنما جاز ذلك فى ضرورة الشعر، لو جاز لنا أن نجد «مِنْ» فى بعض المواضع قد جعلت اسمًا لجعلناها ههنا اسمًا، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

فأما قوله: «ولن ينهى ذَوِى شَطَطٍ كالطَّعن»، فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح من تأوّل قوله عز اسمه: ﴿**ودانيةً عليهم ظِلالُها**﴾ على حذف الموصوف؛ لأن الكاف فى بيت الأعشى هى الفاعلة فى المعنى، و﴿**دانية**﴾ فى هذا القول إنما هى مفعول بها، والمفعول قد يكون غير اسم صريح، نحو: ظننت زيدًا يقوم، وحسبت محمدًا يفعلِ، والفاعل لا يكون إلا اسمًا صريحًا محضًا، وهم على إمحاضه اسمًا أشد محافظة من جميع الأسماء؛ ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض، وهو قولهم: «تسمعُ بالمُعَيْدىّ خيرٌ من أنْ تراه»[2] فتسمعُ كما ترى فعل، وتقديره: أنْ تسمعَ، فحذفهم «أنْ» ورفعهم «تسمع» يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح. وإذا جاز هذا فى المتبدأ على قوة شبهه بالفاعل، فهو فى المفعول الذى يبعد عنهما أجوز، فمن أجل ذلك ارتفع الفعل فى قول طرفه[3].

---

(١) سورة الإنسان: اية (١٣).

(٢) ذكره أبو عبيد فى «الأمثال» (ص ٩٧، ٩٨)، والميدانى فى «مجمع الأمثال» (١/ ١٢٩، ١٣١)، وعزياه للنعمان بن المنذر.

(٣) انظر: ديوانه (ص ٣١).

أَلا أَيُّهذا الزاجرى أَحضرُ الوغى ....

عند كثير من الناس؛ لأنه أراد: أن أحضرَ. وأجاز سيبويه فى قولهم: «مُرْهُ يحفـرُها» أن يكون الرفع على قوله: «مُـرْهُ أنْ يحفرَها» فلمـا حُذفت «أن» ارتفع الفعل بعـدها. وقد حملهم كـثرة حذف «أنْ» مع غيـر الفاعل على أن استـجازوا ذلك مع اسم مالم يُسمّ فاعله، وإن كان جاريًا مجرى الفاعل وقائمًا مقامه، وذلك نحو قول جميل(1):

جَـزِعْتُ حِـذارَ البينِ يومَ تَحـمّلوا وحُقَّ لمـــــثلى يا بُثَـيْنةُ يَجْـزَعُ

أراد: أن يجزعَ، على أن هذا قليل.

فإن قلت: ألست تعلم أن خبـر «كأنّ» يجرى مـجرى الفاعل، وقـد قالوا: «كـأنك من جمـال بنى أُقيش» وأرادوا: جَـمَلٌ من جـمال بنى أقـيش، فحـذف الموصوف وهو خبر كأن، فهلا أجزت حذف الفـاعل وإقامة الصفة مقامة فى قول الأعشى: «ولن ينهى ذوى شَطَطٍ كالطَّعْن» وقلت: إنه أراد: شىء كالطعن، حملاً على بيت النابغة؟

فالجواب: أن بينهما فرقًا من وجهين:

أحدهما: أن خبر «كـأن» وإن شُبّه بالفاعل فى ارتـفاعه، فليس فى الحقـيقة فاعـلاً ولا فى مذهب الفـاعل؛ أولا تراك تقول: كـأن زيدًا يُصلّى، وكـأن أخاك يقفو أثرك، فجعلهم خبرها فـعلاً يدلك على أنه لا يبلغ قوة الفاعل فى الاسمية؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسمًا محضًا.

---

(1) انظر: ديوانه (ص ١١٨)، وأورده المصنف فى «الخصائص» (٢/ ٤٣٥).

والآخر: أن بيت النابغة «كأنكَ من جِمال بنى أُقَيْش» اضطُررنا فيه إلى إقامة الصفـة مقام الموصـوف، وبيت الأعشى لم نُضطر فـيه إلى ذلك؛ لأنه قـد قامت الدلالة البيِّنة عندنا على استعمالهم الكاف اسمًا فى نحو قول الآخر(١):

وزَعْتُ بكالهِراوة أعوجيٍّ إذا ونَت الركابُ جَرَى وثَابا

فدخول حرف الجرف عليها يؤكد كونها اسماً. وكذلك قول الآخر(٢):

قليلُ عِرارِ النَّومِ حتى تقلَّصوا على كالقَطا الجُونىِّ أَفْزَعه الزَّجْرُ

وقال ذو الرمة(٣):

أَبيتُ على مىٍّ كئيبًا وبَعْلُهـا على كالنَّقـا من عـالجٍ يَتَبَطَّحُ

وكذلك قول الآخر(٤):

على كالخَنِيف السَّحْق يدعُو به الصَّدَى له قُلُبٌ عُفَّى الحِيـاضِ أُجُـونُ

فهذا ونحوه يشهد بكون الكاف اسـمًا. وبيت الأعشى أيضًا يشهد بما قلناه. فلسنا ننزل عن الظاهر، ونخالف الشـائع المطرد، إلى ضرورة واستقـباح، إلا بأمر يدعـو إلى ذلك، ولا ضـرورة هـنا، فنحن على مـا يجب من لـزوم الظاهر، ومخالفنا معتقد لما لا قياس يعضُده، ولا سماعَ يؤيده.

---

(١) البيت أنشده ابن غادية السلمى: كما ذكر المصنف فى «الاقتضاب» (ص٤٢٩)، وابن دريد فى «الجمهرة» (٣/ ٤٩٥).

(٢) البيت أنشده الأخطل وهو فى ديوانه (ص ٢١٢).

(٣) انظر: ديوانه (ص ١٢١٠).

(٤) البيت أنشده امرؤ القيس فى ديوانه (ص ٢٨٣). وذكره ابن منظور فى «اللسان» [خفف] بدون نسبة.

ووجه ثالث: وهو أن خبر «كأن» هو خبر المبتدأ فى الأصل، وخبر المتبدأ لا يلزم إمحاضه اسمًا.

فإن قال قائل: فما بال الفاعل خالف المبتدأ فى وجوب كونه اسمًا محضًا، وجواز كون المبتدأ غير اسم محض، وكلاهما مُحَدَّث عنه ومسنَد إليه؟

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر لمتأمله، وذلك أن الجُمل إنما تتركب من جُزأين جُزأين: إما اسم واسم، نحو المتبدأ وخبره، وإما فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل. ولا بد فى كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عُقدت من اسم يُسند إليه غيره، فأنت إذا أزلت عن المتبدأ أن يكون اسمًا محضًا، فقد بقّيت الخبر الذى هو اسم، وذلك نحو قولهم: «تسمعُ بالمُعَيْدىّ خيرٌ» فالمبتدأ الذى هو فى اللفظ «تسمع» قد أخبرت عنه باسم، وذلك الاسم خبر،فقد بقَّيت على كل حال فى الجملة اسمًا، ولو ذهبت تحذف الفاعل، وتُقيم مقامه غير اسم، لبقّيت الجملة معقودة بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عُقدت عليه الجُمَل فى أول تركيبها، فلذلك رُفض ذلك، فلم يُوجد فى الكلام.

فأما بيت جميل: «وحُقَّ لمثلى يا بُثَيْنة يَجْزَعُ» فقليل شاذ، على أن حذف «أن» قد كثُر فى الكلام حتى صار كَلاَ حَذْف؛ ألا ترى أن أصحابنا استقبحوا نصب «غيرَ» من قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَفَغَيْرَ الله تأمرونّى أعبدُ**﴾[1] بأعبُدُ، قالوا: لأن التقدير والمعنى: قُلْ أفغيرَ الله تأمرونى أن أَعْبُد أيها الجاهلون، فكأن «أنْ» هناك، وما بعد «أنْ» لا يجوز أن يعمل فيما قبلها لامتناع تقديم الصلة أو شىء منها على الموصول؛ ألا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير: قل أتأمرونّى أنْ أعبدَ غيرَ الله.

(١) سورة الزمر: آية (٦٤).

ولولا أنهم قد أنسوا بحذف «أنْ» من الكلام وإرادتها، لما استقبحوا انتصاب «غير» بأعبدُ. فهذا شرح الفاعل والمبتدأ وما لم يُسمّ فاعله.

فأما خبر المبتدأ فلا يلزم أن يكون اسمًا محضًا؛ لأن الجُمَل تقع هناك وقوعًا حسنًا مطردًا، وهذا فى خبر «كان» أحسن منه فى خبر «إنّ» لأنك قد استوفيت بكان واسمها لفظ الفعل والفاعل، ولم تستوف بإنّ واسمها إلا لفظ الفعل والمفعول؛ لأن اسم «كان» مشبّه بالفاعل، واسم «إنّ» مشبّه بالمفعول، إلا أنه فى خبر «إنّ» أن يكون جملة وغيرَ اسم محض من حيث كان خبر المبتدأ فى المعنى، فكما جاز أن يكون خبر المبتدأ غيرَ اسم محض وجُملةً، أيضًا فى خبر «إنّ»، إلا أنه فى خبر «إنّ» ليس فى حسن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ اسم مرفوع، فقد حصل معك شِبْهُ الفاعل، واسم «إنّ» وأخواتها منصوب، فإذا جعلت الخبر غير اسم محض، فقد أخليت العُقْدة من اسم مرفوع. فأما اسم «كان» فجعلُك إياه غير اسم محض أقبحُ من فعلك ذلك بخبر «إنّ»، وذلك أن اسم «كان» أشبه بالفاعل من خبر «إنّ»؛ ألا ترى أنه يباشر كان مباشرة الفاعل لفعله، ويُضْمَر فى الفعل كإضمار الفاعل، وذلك نحو: كنتُ أخاك، كقولهم: ضربت أخاك، وخبر «إنّ» لا يباشر «إنّ» ولا يُضْمَر فيها، فلم يَقْوَ فى شَبَه الفعل قوة اسم «كان» فى ذلك.

فقد صح بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسمًا ومرة حرفًا، فإذا رأيتها فى موضع تصلُح فيه أن تكون اسمًا وأن تكون حرفًا، فجوّز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيد كعمرو، فقد تصلُح أن تكون الكاف هنا اسمًا، كقولك: زيد مثل عمرو، ويجوز أن تكون حرفًا، كقولك: زيد من الكرام، فكما أن «منْ» حرف جر وقع خبرًا عن المبتدأ، فكذلك الكاف تصلُح أن تكون حرف جر، فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسمًا، فلا ضمير فيها، كما أنك إذا قلت:

أنت. مثلُ زيد، فلا ضمير فى مـثل، كما لا ضـمير فى الأخ ولا الابن إذا قلت: أنت أخو زيد، وأنت ابن زيد.

هذا قول أصـحابنا، وإن كان قـد أجاز بعض البـغداديين أن يكون فى هذا النحو الذى هو غير مشتق من الفعل ضميـر، كما يكون فى المشتق، فإذا جعـلت الكاف فى قولك: «أنت كزيد» حرفـًا، ففيها ضمير، كمـا تتضمن حروف الجـر الضمير إذا نابت عن الأفعال فى قولك: زيد من الكرام، ومحمد على الفَرَس.

* واعلم أنه كما جاز أن تُجعل هذه الكـاف فاعلة فى بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تُجعل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيدٍ جاءنى، وأنت تريد: مثلُ زيد جاءنى، وكبكر غلام لمحمد، فإن أدخلت «إنّ» على هذا قلت: إنّ كبكر غلام لمحمد، فـرفعت الغلام لأنه خبر «إنّ»، والكاف فـى موضع نصب لأنها اسم إنّ. وتقول إذا جـعلت الكاف حرفًا وخـبرًا مقـدمًا: إن كبكرٍ أخـاك، تريد: إنّ أخاك كبكر، كما تقول: إنّ من الكرام زيدًا.

* واعلم أن أقيس الوجـهين إذا قلت: «أنت كزيد» أن تكون الكاف حـرفًا جارًا، بمنزلة الباء واللام؛ لأنها مبنية مـثلهما، ولأنها أيضًا على حرف واحد، ولا أصل لها فى الثلاثة، فهى بالحرف أشبه، ولأن استعمالها حرفًا أكثر من استعمالها اسمًا.

* واعلم أن هذه الكاف التى هى حرف جـارّ، كما كـانت غير زائدة فيـما قدّمنا ذكره، فقد تكون زائدة مؤكِّدة، بمنزلة الباء فى خبر ليس، وما، ومِنْ، وغير ذلك من حروف الجر، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿**ليس كمثله شىءٌ**﴾[1] تقديره -والله اعلم- ليس مثلَه شىءٌ، فلا بدّ من زيادة الكاف ليصح المعنى، لأنك إن لم

(١) سورة الشورى: آية (١١).

تعتقد ذلك أثبتَّ له - عزّ اسمه - مِثْلاً، فزعمت، أنه ليس كالذى هو مثله شىء، فيفْسد هذا من وجهين: أحـدهما ما فيـه من إثبات المثل له عزّ اسمـه وعلا علوًّا عظيمًا. والآخـر: أن الشىء إذا أثبتَّ له مِثْلاً فهو مِـثْلُ مثله؛ لأن الشىء إذا ماثله شىء فهو أيضًا مماثل لما ماثلة، ولو كان ذلك كذلك - على فساد اعتقاد معتقده - لما جاز أن يـقال: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾ لأنه تعـالى مثلُ مـثله، وهو شىء؛ لأنه تبارك وتعالى قد سمَّى نفسه شيئًا بقوله تعالى: ﴿**قُلْ أىُّ شىءٍ أكبرُ شهادةً قُل اللهُ شهيدٌ بينى وبينكم**﴾، وذلك أن «أيًّا» إذا كانت اسـتفهـامًا، فـلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيـفت إليه؛ ألا ترى أنك لو قال لك قائلك أىُّ الطعام أحبُّ إليك؟ لم يجـز أن تقول له: الركوب، ولا المشى، ولا نحـو ذلك مما ليس من جنس الطعام. فهـذا كله يؤكد عندك أن الكاف فى ﴿**كمثله**﴾ لا بدّ أن تكون زائدة.

ومن ذلك أيضًا قول رُؤْبة(١):

لَواحقُ الأقْرابِ فيها كالمَقَقْ

والمَقَق: الطُّول، ولا يقال: فى الشىء كالطُّول، وإنما يقال: فيه طولٌ، فكأنه قال: فيها مَقَقٌ، أى: طُول.

وهذه مسألة من الكتاب. قال سيبويه: «تقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به، وما عمرو كخالد ولا مُفْلحًا، النصب فى هذا جيد؛ لأنك تريد: ما هو مثلَ فلان ولا مفلحًا، هذا مـعنى الكلام. فإن أراد أن يقول: ولا بمنزلة من يُشْبِـهه، جَرَّة، وذلك نحو قولك: ما أنت كزيدٍ ولا خـالدٍ، فإنما أردت: ولا كخالد. فإذا قلت:

---

(١) انظر: ديوانه ص (١٠٦). وذكره المبرد فى «المقتضب» (٤/٤١٨) بدون نسبه.

ما أنت بـزيدٍ ولا قريبًا مـنه، فليس ههنا معنى بالبـاء لم يكن قبل أن تجـيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تُمثّل بها». انقضى كلام سيبويه.

* واعلم أن هذا الكلام يحتـاج إلى شرح لتتلخص معانـيه، فإن فى ظاهره إشكالاً. أما قوله: «ما أنت كـعمرو ولا شبيهًا به» فـلا تخلو الكاف فى «كعمرو» أن تكون اسمـًا كمثل، أو حرفـًا فيه معنى مـثل على ما صدّرناه من قـولنا، فإن كانت الكاف فى كعمرو اسمًا فشبيه معطوف عليها كما كان يُعطف على «مثل» لو كانت هناك، فقلت: ماَ أنت مثلَ عمرو لا شبيهًا به، كقولك: ما أنت غلامَ عمرو ولا جارًا له، وهذا أمـر ظاهر. وإن كانت الكاف فى «كعـمرو» حرفـًا كالتى فى قولنا: مررت بالذى كزيد، فـشبيه المنصوب معطوف على «كعمـرو» جميعًا؛ لأن الجار والمجرور فى موضع نصب؛ لأن هذه لغة حـجازية، لأن نصب «شبيه» يدل على أن الأول فى موضع نصب، إلا أن هذا موضع متى عَطفت على لفظه أفدتَ معنى، فإن عطفت على معناه دون لفظه أفدتَ معنى آخر؛ ألا ترى أنك لو قلت: ما زيد كعمـرو ولا شبيهًا به، فجررت الـشبيه، فإنما أردت: ولا كشبـيه به، فقد أثبت له شبـيهًا، ونفيت أن يكون زيد كـالذى يشبه عمـرًا وأنت إذا قلت: ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به. فإنما نفيت عن زيد أن يكون شبيهًا لعمرو، ولم تثبت لعمرو شبـيهًا، وليس كـذلك قولنا: ما أنت بعـمرو ولا خالدًا، لأنك إن نصـبت خالدًا على المعنى أو جررته على اللفظ، فإنما مـعناه فى الموضوعين واحد، أى: ما أنت هذا ولا هذا. فقول سـيبويه: «لأنك تريد ما هو مثل هذا ولا مُـفْلحًا، هذا معنى الكلام» يحتمل أمرين: أحدهما أن معنى الكاف معنى مثل وهى حرف. والآخر: أن معنى الكاف معنى مثل وهى اسم، كما أن مـثلا اسم، فإن كانت الكاف اسمًا فالعطف عليها ظاهر، وإن كانت حرفًا كـان العطف عليها وعلى ما جرّته؛ لأنهما فى موضع نصب على ما تقدم من بياننا.

وقوله: «فإن أراد أن يقول: ولا بمنزلة من يشبـهه، جرّه» يقول: إذا جررت شبيـهًا به فقد أثبت لعـمرو شبيـهًا؛ لأنك أردت: ولا كمن يُشبـهه. ومثَّل ذلك فقال: وذلك نحو قولك: ما أنت كزيد ولا خالد، فهذا يبيّن لك أنك إذا جررته، فعطفته على عمرو وحده، فقد أثبت هناك شبيهًا لعمرو، وهو غيره، كما أنك إذا قلت: ما أنت كزيد ولا خالد، فقد أثبتّ غير زيد، وهو خالد.

وقوله: «فإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قـريبًا منه، فليس ههنا معنى بالباء لم يكن قـبل أن تجيء بها» يريد أن قـولك: ما أنت بزيد، ومـا أنت زيدًا، معناهـما واحد، وإنما جئت بالباء زائدة مؤكَّدة، على مـا تقدم فى صدر كتابنا هذا من قول عُقَيْبة:

. . . . فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

وغيره. وأنت إذ قلت: ما أنت زيدًا، فله معنى غـير معنى: ما أنت كزيد؛ لأنك إذا قلت: مـا أنت زيدًا فـإنما نفـيت أن يكون هو هو، وإذا قلت: مـا أنت كزيد، فإنما نفيـت أن يكون مشبهًا له؛ ألا ترى أن من قال: أنا زيد، فـمعناه غير معنى من قـال: أنا كزيد، فكما كـان الإيجابان مخـتلفين، كذلك يكون النفـيان مختلفين، وهذا واضح.

فقول سيبويه: «فإن أراد أن يقـول: ولا بمنزلة من يشبهه، جرّه» يؤكد عندك أيضًا زيادة الكاف فى قوله عز اسمه: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾ لأنه إذا نفى أن يكون كمثله شىء، والكاف غير زائدة، فقد أثبت له مثـلاً، كما أثبت سيبويه فى مسألته إذا جررت أنّ لزيد مَنْ يشبهه.

وقال أبو الحسن فى قوله: «ما أنت كزيد ولا شبيهًا به»: «إذا جررت الشبيه فقد أثبتّ لزيد شـبيهًا، وإذا نصبت لم تـثبت له شبيهًـا». وهذا هو تلخيص قول

سيبويه، لم يزد فيه شيئًا. وهذا الكلام منهما على أن الكاف فى «كزيد» غير زائدة، وليست كالتى فى بيت رؤبة:

لَواحِقُ الأَقْرَاب فيها كالمَقَقْ

وأجاز لنا أبو على فيها الجر، وألا يكون مع الجرّ له شبيه، قال: وذلك على اعتقاد زيادة الكاف، فكأنه قال: ما أنت زيدًا ولا شبيهًا به، ثم زاد الكاف، فقال: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فلما جرّ زيدًا بالكاف مع اعتقاده زيادتها عَطف الشبيه على زيد. وهذا الذى ذهب إليه أبو على وجه صحيح، وهو رأى أبى الحسن، ونظيره ﴿ليس كمثله شىء﴾[1] و«فيها كالمَقَقْ»، ومثله أيضًا قوله عز اسمه: ﴿أو كالذى مرّ على قرية﴾[2] ذهب أبو الحسن إلى أن الكاف زائدة، وعطف «الذى» على «الذى» من قوله عز اسمه: ﴿ألم تَرَ إلى الذى حاجَّ إبراهيم فى ربِّه﴾[3].

وأجاز أبو على أن يكون الكلام معطوفًا على المعنى، وذلك أن معنى قوله: ﴿ألم تَرَ إلى الذى حاجَّ إبراهيم فى ربِّه﴾: أرأيت كالذى حاجّ إبراهيم فى ربه، أو كالذى مرّ على قرية، فلا تكون الكاف على هذا زائدة. وهذا وجه حسن.

فأما قول الآخر[4]:

فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مَأكُولْ

---

(١) سورة الشورى: آية (١١).

(٢) سورة البقرة: آية (٢٥٩).

(٣) سورة البقرة: آية (٢٥٨).

(٤) البيت ذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/٤٠٨)، ونسبه لحميد الأرقط، وهو فى ملحقات ديوانه (ص/١٨).

وذكره المبرد فى «المقتضب» (٤/١٤١، ٣٥٠) بدون نسبته لأحد.

فلا بدّ فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصيِّروا مثلَ عَصْفٍ مأكول، فأكّد الشبه بزيادة الكاف، كما أكّد الشبه بزيادة الكاف فى قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾ إلا أنه فى الآية أدخلَ الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفى البيت أدخل الاسم، وهو «مثل» على الحرف، وهو الكاف، فشبه شيئًا بشىء.

فإن قال قائل: بماذا جُرَّ عَصْف؟ أبالكاف التى تجاوره أم بإضافة «مثل» إليه على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟

فالجواب: أن «العصف» فى البيت لا يجوز أن يكون مجرورًا إلا بالكاف وإن كانت زائدة، يدلك على ذلك أن الكاف فى كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارة، كما أن «مِنْ» وجميع حروف الجر فى أى موضع وقعن زوائد، فلا بدّ من أن يجررنْ ما بعدهن، كقولك: ما جاءنى من أحد، ولست بقائم، فكذلك الكاف فى «مثل كعصف» هى الجارة للعصف وإن كانت زائدة على ما تقدم.

فإن قيل: فإذا جررت العصف بالكاف فإلامَ أضفت مِثْلاً؟ وما الذى جررت به؟

فالجواب: أن مثلاً وإن لم تكن مضافة فى اللفظ، فإنها مضافة فى المعنى، وجارة لما هى مضافة إليه فى التقدير، وذلك أن التقدير: فصيِّروا مثل عَصْف مأكول، فلما جاءت الكاف تولَّت هى جَرَّ العصف، وبقيت «مثل» غير جارة ولا مضافة فى اللفظ، وكان احتمال هذه الحال فى الاسم المضاف أسوغ منه فى الحرف الجار، وذلك لأنا لا نجد حرفًا جارًا معلَّقًا غير عامل فى اللفظ، وقد نجد بعض الأسماء معلقًا عن الإضافة جارًا فى المعنى غيرَ جارّ فى اللفظ، وذلك نحو قولهم: جئت قبلُ وبعدُ، وقام زيد ليس غيرُ، وقد قالوا أيضًا[1]:

(١) البيت للفرزدق كما فى نسخة (ش)، والبيت فى «ديوانه» (ص ٢١٥). وذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٩٢)، والمبرد فى «المقتضب» (٤/ ٢٢٩). ونسباه للفرزدق.

يا مَنْ رأى عارضًا أُسَرُّ بِهِ بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأسَدِ

أى: بين ذراعى الأسد وجبهته. وجئت قبلَ كذا وبعدَ كذا، وقام زيد ليس غيرَه، ومن أبيات الكتاب قول الأعشى[1].

إلاَّ بُداهةَ أو عُلا لةَ سابحٍ نهدِ الجُزارهْ

أى: إلا بداهةَ سابحٍ أو علالةَ سابح.

وحكى الفراء عن بعض العرب أنه قال: «بَرِئْتُ إليك من خَمْسِ وعشْرى النَّخّاسين» أى: من خَمْسِ النَّخّاسين وعشْرى النَّخّاسين. وحكى هو أيضًا: «قطع اللهُ الغَداةَ يدَ ورجلَ من قاله» أى[2]: يدَ مَنْ قاله ورجلَ من قاله. وهذا كثير، وإنما أردت أن أُوجدك أن الأسماء قد تُعَلَّق عن الإضافة فى ظاهر اللفظ، وأن الحروف لا يمكن تُعلَّق عن الجرّ فى اللفظ البتة، ومعنى قولى «فى اللفظ»: أن يوجد بعدها لفظ مجرور جداً مُظْهَرًا أو مقدَّرًا، فالمظهر نحو: مررت بزيد، والمقدر نحو: مررت بهذا وذلك، وغيرهما من المبنى، فعلى ما قدّمناه ينبغى أن يكون «عصف» من قوله «مثل كعصفٍ» مجرورًا بالكاف دون أن يكون مجرورًا بإضافة «مثل» إليه.

فأما قول الشاعر[3]:

جِيادُ بنى أبى بكرٍ تَسامى على - كان - المُسَوَّمةِ العِرابِ

---

(١) البيت فى «ديوانه» (ص ٢٠٩)، وذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٩١، ٢٩٥)، ونسبه للأعشى، وهو فى «المقتضب» للمبرد، ومعانى القرآن، للفراء. (٢/ ٣٢١) بدون نسبه.

(٢) ذكر ذلك الفراء فى «معانى القرآن» (٢/ ٣٢٢). وعزاه لأبى ثروان العلكى، وكذا عند أبى بكر الأنبارى فى «المذكر والمؤنث» (ص ٥٩٨).

(٣) البيت فى «شرح جمل الزجاجى» (١/ ٤٠٨)، واللسان (كون)، وشرح المفصل للزمخشرى (٧/ ٩٨).

فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجرّ وما جرّه بكان، من قِبل أنها زائدة مؤكِّدة، فجرَتْ مجرى «ما» المؤكدة فى نحو قوله عز اسمه: ﴿**فَبِما نَقْضِهِم مِيثاقَهم**﴾(١) و﴿**عَمّا قليلٍ**﴾(٢) و﴿**مِمّا خطيئاتِهم**﴾(٣)، فلذلك جاز لـ «عَلَى» وإن كانت حرفًا جارًا أن تتخطى إلى ما بعد «كان» فتجرّه. ولا يجوز فى قوله: «كَكَما يُؤَثْفَيْنْ» أن تكون «ما» مجرورة بالكاف الأولى؛ لأن الكاف الثانية عاملة للجر، وليست «كان» جارة فتجرى مجرى الكاف فى «كَكَما».

فإن قيل: فمن أين جاز تعليق الأسماد عن الإضافة فى اللفظ، ولم يجز فى حروف الجر ألاّ تتصل بالمجرور فى نحو ما قدّمته؟

فالجواب: أن ذلك جائز فى الأسماء من وجهين:

أحدهما: أن الأسماء أقوى وأعمّ تصرفًا من الحروف، وهى الأوَل الأصول، فغير منكر أن يُتَجَوَّز فيها ما لا يُتَجوّز فى الحروف؛ ألا ترى أن التاء فى رُبَّتَ وثُمَّتَ علامة تأنيث، كما أن التاء فى مُسْلِمة وعاقلة علام تأنيث، وقد أبدلوا تاء التأنيث فى الاسم هاء فى الوقف، فقالوا: مُسْلِمهْ، وعاقلهْ، ولم يبدلوا التاء فى رُبَّتَ وثُمَّتَ ولاتَ ولَعَلَّتَ فى وقف لا وصل؛ لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرُّفه، والفعل أيضًا فى هذا جارٍ مجرى الحرف؛ ألا ترى التاء فى قامتْ وقعدتْ ثابتة غير مبدلة فى وصل ولا وقف. فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: أن الأسماء ليست فى أول وضعها مبنية على أن تضاف ويُجَرّ بها، وإنما الإضافة فيها ثانٍ لا أول، فجاز فيها أن تَعْرَى فى اللفظ من الإضافة، وإن كانت الإضافة فيها منوية. وأما حروف الجر فوُضعت على أنها

(١) سورة النساء: آية (١٥٥). (٢) سورة المؤمنون: آية (٤٠). (٣) سورة نوح: آية (٢٥).

للجرّ البتة، وعلى أنها لا تفارق المجرور لضعفها وقلة استغنائها عن المجرور، فلم يمكن تعليقها عن الجر والإضافة لئلا يبطل الغرض الذى جىء بها من أجله. فهذا أمر ظاهر واضح.

فإن قال قائل: فمن أين جاز للاسم أن يدخل على الحرف فى قوله: «مِثْلَ كعَصْفٍ»؟

فالجواب: أنه إنما جاز ذلك لما بين الكاف ومثل من المضارعة فى المعنى، فكما جاز لهم أن يدخلوا الكاف على الكاف فى قوله:

وصاليات ككَما يُؤَثْفَيْنْ

لمشابهته لمثل، حتى كأنه قال: كَمثل ما يُؤَثْفَيْنْ، كذلك أدخلوا أيضًا مثلاً على الكاف فى قوله: «مثلَ كعَصْفٍ»، وجعلوا ذلك تنبيهًا على قوة الشبه بين الكاف ومثل.

فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف فى قوله: «مثلَ كعَصْفٍ» مجرورة بإضافة «مثل» إليها، ويكون «العصف» مجرورًا بالكاف، فتكون على هذا قد أضفت كل واحد من «مثل» ومن «الكاف» فيزول عنك الاعتذار لتركهم مثلاً غير مضافة، على ما قدمته، ويكون جر الكاف بإضافة مثل إليها، كجرّها بدخول الكاف على الكاف فى قوله: «ككَما يُؤَثْفَيْنْ»، فكما أن الكاف الثانية هنا مجرورة بالأولى كما انجرت بعَلَى فى قول الآخر.

.... **على كالقَطا الجُونِىِّ أفْزعَهُ الزَّجْرُ**

فكذلك هلاّ قلت: إن الكاف فى «مثلَ كعَصْفٍ» مجرورة بإضافة «مثل» إليها؟.

فالجواب: أن قوله: «مثل كعصف» قد ثبت أنَّ مِثْلاً أو الكاف فيه زائدة. كما أن إحدهما زائدة فى قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾، وإذا ثبت ذلك فلا

يجوز أن تكون «مثل» هى الزائدة؛ لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون «مثل» هى الزائدة ولم يكن بد من زائد، أن بكاف هى الزائدة، وإذا كانت هى الزائدة فلا بدّ من أن تكون كما قدمنا حرفًا، وإذا كانت حرفًا بطل أن تكون مجرورة، من حيث كانت الحروف لا إعراب فى شىء منها، وإذا لم تكن مجرورة بطل أن تكون «مثل» مضافة إليها كما سامَنا السائل. على أن أبا على قد كان أجاز أن تكون «مثل» مضافة إلى الكاف؛ وتكون الكاف هنا اسمًا. وفيه عندى ضعف لما ذكرته.

فأما قول الآخر: «ككَما يُؤَثْفَيْنْ» فقد استدللنا بدخول الكاف الأولى على الثانية أن الثانية اسم، وأن الأولى حرف قد جرّ الثانية، وهو مع ذلك زائد، ولا يُنْكَر، وإن كان زائدًا، أن يكون جارًا؛ لما قدمناه من قولهم: ما جاءنى من أحد، ولست بقائم.

ومن زيادة الكاف قول الشاعر[1]:

مَنْ كان أَسْرَعَ فى تَفَرُّق فالجٍ ... فَلَبُونُه جَرِبَتْ معًا وأَغَدَّت

إلا كناشِرةَ الـذى ضَيَّعْتُمُ ... كالغُصْنِ فى غُلَوائه المُتَنَبِّتِ

إنما تقديره: إلا ناشرةَ، والكاف زائدة. ونحوه أيضًا قول الآخر[2]:

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لقد ... أَغْضَيْتَ من شَتَمى على رَغْمِ

إلا كمُعْرِضِ المُحَسِّرَ بكْرَهُ ... عَمْدًا يُسَبِّبُنى على ظُلْمِ

---

(١) البيت لعنز بن دجاجة المازنى: كما نسبه سيبويه فى «الكتاب» (٢/٣٢٨)، ونسبه ابن سيده فى «المخصص» (١٦/٦٨) إلى الأعشى.

وذكرهما المبرد فى «المقتضب» (٤/٤١٦)، وابن منظور فى «اللسان» (نبت) بدون نسبة.

(٢) البيتان للنابغة الجعدى وهو فى «ديوانه» (ص ٢٣٤) وذكرهما سيبويه فى «الكتاب» (٢/٣٢٨، ٣٢٩) بدون نسبه.

الكاف زائدة، وتقديره: إلا مُعْرِضًا. وكذلك قول الآخر[١]:

إلا كخــــارجةَ المكلِّفَ نفسَهُ وابنَىْ قَبيَة أن أعيبَ ويَشْهدا

الكاف زائدة، وتقديره: إلا خارجة وهذا كله من الاستثناء المنقطع عن الأول معناه: لكن.

ومن زيادة الكاف أيضًا قولنا: لى عليــه كذا وكذا، فالكاف هنا زائدة؛ لأنه لا معنى للتشبــيه فى هذا الكلام، إنما معناه: لى عليه عدد ما، فلا معنى لــلتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبــيه فالكاف زائدة، إلا أنها زيادة لازمــة، بمنزلة «آثرًا ما» ونحوه مما تقدّم ذكــره، و«ذا» مجرور بها. واستدل أصحــابنا على أن «ذا» مجرور بالكاف بقوله عز اســمه: ﴿وكأيٍّ من قرية﴾[٢]، فالكاف فى ﴿كأىّ﴾ هى الكاف فى : كذا وكذا، وإذا كانــت الكاف زائدة فليست متعلقة بفعل، كــما أن الباء فى «لست بقائم» لما كانــت زائدة لم تكن متعلقة بفعل،ولا مــعنى فعل. ويدلك على أن الكاف فى «كذا وكذا» زائدة، وأنــها قد خُلِطت بـ «ذا»، وصارت معــه كالجزء الواحد، أنك لا تضــيف «ذا» ولا تؤكدها، ولا تؤنثــها، لا تقول: له كَــذِهِ وكَذِهِ ملحفــةً، فجريا مــجرى «حبّذا»، وعلى هذا قــالوا: إنّ كذا وكذا درهمًــا مالُك، فرفعوا المال لأن الغرض فى كذا وكذا، إنما هو التوكيد والتكثير. وإذا كانت الكاف غير زائدة تعلَّقت بالفــعل؛ لأنها حينئذ بمنزلة غيرها من ســائر حروف الجر، فكما أن تلك كلها مــتى لم تُزْد فهى متــعلقة بالأفعال، فكــذلك ينبغى أن تكون الكاف غير الزائدة، وذلك نحو قولك: أنت كزيد، فــالتقدير «أنت كائن كزيد» كما أنك إذا قلت: أنت لزيد، فكأنك قلت: أنت كائن لزيد.

---

(١) القائل هو: الأعشى وهو فى «ديوانه» (ص ٢٨).

(٢) سورة الحج: آية (٤٥).

وفى هذا الفصل مسألتان تحتاجان إلى شرح وبيان:

أما إحداهما فقولنا: كأنّ زيدًا عمرو. إن سأل سائـل فقال: ما وجه دخول الكاف هنا، وكيف أصل وضعها وترتيبها؟

فالجواب: أن أصل قولنا كأنّ زيدًا عمرو، إنمـا هو أنّ زيدًا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهى متعلقة بمحذوف، فكأنك قلت: إن زيدًا كائن كعمرو، ثم إنهم أرادوا الاهتمـام بالتشبيـه الذى عليه عقدوا الجـملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّموها إلى أولها لإفراط عنايتـهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على «إنّ» من قَبْلها وجب فتح إنّ؛ لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبدًا، وبقى معنى التشبيـه الذى كان فيها وهى متوسطة بحالة فيهـا وهى متقدمة، وذلك قولهم: كأنّ زيدًا عمرو، إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بَطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل؛ لأنها فارقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذى كانـت فيه متعلقة بخـبر إنّ المحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعانى الأفعـال، وليست ههنا زائدة؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها وإن كانت قد تقدمت، وأُزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقى النظر فى «أنّ» التى دخلت عليـها، هل هى مـجرورة بها أو غـير مـجرورة؟ فـأقوى الأمـرين عليـهـا عندى أن تكون «أنّ» فى قـولك «كأنـك زيد» مجـرورة بالكاف.

فإن قلت: إن الكاف الآن ليست متعلقة بفعل، فلِمَ يُجَرُّ به؟

قيل له: الكاف وإن لم تكن مـتعلقة بفعل، فليس ذلك بمانـع من الجرّ بها؛ ألا ترى أن الكاف فى قـوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾ هى غير متعلقة بفعل،

وهى مع ذلك جارة[١]. ويؤكد عندك أيضًا أنها هنا جارة فتحهُم للهمزة بعدها كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغـيرها، وذلك نحو قولك: عجبت مِنْ أنك قائم، وأعطيتك لأنك شاكر، وأظن أنك منطلق، وبلغنى أنـك كريم، فكما فُتحت «أنّ» لوقوعها بعد العـوامل قبلها موقع الأسماء، كذلك فتـحت أيضًا فى «كأنك قائم» لأن قبلها عاملاً قد جرّها، فاعرف ذلك.

ونظير هذا الكلام فى أنه قد خُلط بعضه ببعـض، وصارت فيه «كأنّ» حرفًا واحـدًا، مـذهب الخليـل فى «لَن»، وذلك أن أصلهـا عنده «لا أنْ»، وكـثـر استعمالها، فحذفت الهمزة تخـفيفًا، فالتقت ألف «لا» ونون «أنْ» وهما ساكنتان، فحذفت الألـف من «لا» لسكونها وسكون النون بعدها، فصـارت «لن» فخُلطت اللام بالنون، وصار لهما بالامتزاج والتـركيب الذى وقع بينهما حكم آخر. يدلك على ذلك قـولُ العرب: زيدًا لن أضـربَ، فلو كان حكم «أن» المحـذوفة الهـمزة مُبقًى بعد حذفها وتركيب النون مع لام «لا» قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب، لما جاز لزيد أن يتقدم على «لن» لأنه كان يكون فى التقدير من صلة «أن» المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه.

فهذا يدلك على أن الشيئين إذا خُلطا حدث لهما حُكْم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمـتزجا؛ ألا ترى أن «لولا» مـركبـة من «لو» و«لا»، ومعنى «لو» امـتناع الشىء لامتناع غـيره، ومعنى «لا» النـفى أو النهى، فلما ركّبـا معًا حـدث معنى آخر، وهو امتناع الشىء لوقوع غيره. فهذا فى «لن» بمنزلة قولنا «كأنّ»، ومصحح له، ومؤنس به، ورادّ على سيبـويه ما ألزمه الخليل من أنه لو كان الأصل «لا أنْ» لما جاز: زيـدًا لن أضرب، لامتنـاع جواز تقدم الصـلة على الموصول. وحِـجاج

(١) انظر كلام العلامة سيبويه فى «الكتاب» (١/٤٠٧).

الخليل فى هذا ما قدمنا ذكره؛ لأن الحرفين حدث لهـما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد. مضت المسألة الأولى.

المسألة الثانية: قول عمرو بن شأس، وهو من أبيات الكتاب:

وكاءٍ رَدَدْنـا عنكمُ مـــن مُدَجَّجٍ   يجىءُ أمـامَ الألْف يَرْدى مُقَنَّـعا

وقال الآخر:

وكاءٍ ترى مَنْ صامتٍ لك مُعْجبٍ   زيادتُه أو نقصـــه فى التكـــلُّمِ

إن سأل سـائل فقـال: ما تقول فى «كـاءٍ» هذه، وكيف حـالُها؟ وهل هى مركَّبة أو بسيطة؟

فالجواب: أنها مركـبة. والذى علَّقتُه عن أبى على عن أصـحابنا أن أصلها «كأىّ» كقولـه عز اسمه: ﴿**وكأىٍّ من قـرية**﴾. ثم إن العـرب تصـرفت فى هذه اللفظة لكثرة استعمالها إياها، فقـدَّمت الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلت ذلك فى عدة مواضـع، نحو «قِسِىّ» و«أشْياءَ» فى قـول الخليل، و«شاكٍ» و«لاثٍ» ونحوهمـا فى قول الجمـاعة، و«جاءٍ» وبابه فـى قول الخليل أيضًا، وغـير ذلك، فصار التقدير فيما بعد: «كَيِّىءٍ»، ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفًا، كما حذفوها فى نحو ميِّت، وهيِّن، وليِّن، فقالوا: مَيْت، وهَيْن، ولَيْن، فصار التقدير «كَىْءٍ»، ثم إنهم قلبوا الياء ألفًا لانفتاح مـا قبلها، كما قلبوها فى طائىّ [1]، وحارىّ [2]، وآية [3]، فى قول غير الخليل، فصارت: كاءٍ.

---

(١) طائى ، ونسبة إلى طيئ.

(٢) جارى: نسبة إلى الجيرة.

(٣) آية: أصلها عند غير الخليل: أية، فقلبت الياء الأولى الساكنة ألفًا تخفيفًا.

وأخبرنا أبو على قال: «قرأت على أبى بكر فى بعض كتب أبى زيد سمعت أبا عمرو الهذلى يقول فى تصغير دابّة: دُوابّة. قال أبو على: أراد: دُوَيْبّة، فقُلبت الياء ألفًا». فهذا أيضًا كما قلنا فى «كاءٍ». وفيها لغات أخرى غير هذه، يقال: كأىٍّ، وكاءٍ، وكأْىٍ بوزن كَعْيٍ، وكأٍ، بوزن كَعٍ. حكى ذلك أحمد بن يحيى. فمن قال «كأىٍّ» فهى «أىّ» دخلت عليها الكاف. ومن قال «كاءٍ» فقد شرحنا أمره. ومن قال «كأىٍّ» بوزن كَعْيٍ، فأشبهُ ما فيه أنه لمّا أصاره التغيير على ما ذكرنا إلى «كَىْءٍ» قدّم الهمزة، وأخّر الياء، ولم يقلب الياء ألفًا، وحسَّن له ذلك ضعف هذه الكلمة وما أعتورَها من الحذف والتغيير. ومن قال «كأٍ» بوزن كَعٍ فإنه حذف الياء من «كَىْءٍ» تخفيفًا أيضًا.

فإن قلت: إنّ فى هذا إجحافًا بالكلمة؛ لأن حَذْفٌ بعد حَذْف.

فليس ذاك بأكثر من مصيرهم من ايْمُن اللهِ إلى: مُ اللهِ ومِ للهِ. وإذا كُثر استعمال الحرف حسُن فيه ما لا يحسُن فى غيره من التغيير والحذف، فاعرف ذلك إن شاء الله. فهذه حال الكاف الجارة فى مواقعها، وانقسامها، وتشعُّبها.

وأما الكاف غير الجارة فعلى ضربين: أحدهما اسم، والآخر حرف.

فأما الاسم فكاف المذكر والمؤنث المخاطَبين. فكاف المذكر مفتوحة، وكاف المؤنث مكسورة، نحو: ضربتكَ يا رجل، وضربتكِ يا امرأة، فهذه اسم بدلالة دخول حرف الجرّ عليها، نحو: مررت بكَ وبكِ، وعجبت منكَ ومنكِ.

وأما الكاف التى هى حرف فالتى تأتى للخطاب مجردة من الاسمية، وذلك نحو كاف: ذلكَ، وذاكَ، وتبكَ، وتلكَ، وأولئكَ. ومن العرب من يقول: ليسك زيدًا، أى: ليس زيدًا، والكاف لتوكيد الخطاب. ومن ذلك كاف: ذانكَ، وتانكَ

وأَبْصِرْكَ زيدًا، أى: أبصرْ زيدًا، وكاف النَّجاءَكَ، إذا أردت: انْجُ، وكاف قوله عز اسمه: ﴿قال أرَأَيْتَكَ هذا الذى كَرَّمْتَ علىّ﴾[1]. فهـذه الكاف فى هذه المواضع كلها حرف يفيد الخطاب، وليس باسم. والدلالة على ذلك أنّ الكاف لو كانت فى ذلك ونحوه من أسـماء الإشارة، نحو تلك وأولئك اسـمًا، لم تخل من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فلا يجوز أن تكون مرفوعة لأن الكاف ليست من ضمير المرفوع. ولا يجـوز أيضًا أن تكون منصوبة لأنك إذا قلت: «ذلك زيد» فلا ناصب هنا للكاف. ولا يجوز أيضًا أن تكون مجرورة لأن الجر إنما هو فى كلامهم من أحد وجـهين: إما بحـرف جر، وإما بإضـافة اسم، ولا حـرفَ جرّ هنا. ولا يجـوز أيضًا أن يضـاف اسم الإشارة؛ من قِـبل أن الغـرض فى الإضافـة إنما هو التعريف، وأسماء الإشارة معارف كلها، فقد اسـتغنت بتعريفها عن إضافتها، وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يضـاف الاسم إلا وهو نكرة، فما لا يجوز أن يُنكَّر البتة لا يجوز أيضًا أن يضاف البتة، وأسماء الإشارة مما لا يجوز تنكيره، فلا تجوز أيضًا إضافـته. ولأجل ما ذكرناه أيضًا لم تجـز إضافة الأسماء المضـمرة؛ لأنها لا تكون إلا معارف.

فإن قلت: فإذا كانت أسـماء الإشارة لا تُنكَّر البتة، فـما تصنع بما حكاه أبو زيد من قولهم: هؤلاءٍ قوم، وأيت هؤلاءٍ. قال: فنوّنوا وكـسروا. قال: وهى لغة بنى عُـقَـيْل. والتنوين عندك فى هذه المبنيـات إنما يجىء علمًـا للتنكـير، نحـو: سيبويهٍ، وعَـمرويهٍ وغاقٍ غاقٍ، وصَهٍ، وأيهاتٍ وإيهٍ، وحَيَّهَـلاً، وما أشبه ذلك؛ فكيف يكون «هؤلاءٍ» نكرة وهو اسم إشـارة، وقد تقـدم من قولك ما يمنع تـنكير اسم الإشارة؟

---

(١) سورة الإسراء: آية (٦٢).

فالجواب من وجهين: أحدهما شذوذ هذه الحكاية، وأنه لا نظير لها. والآخر ما كان يقوله أبو على، وهو أنه إنما جاز أن يُنكَّر هذا الاسم وإن كان اسم إشارة من قِبل أنه قد يجوز أن يُنظر إلى قوم من بعيد، فيتشكَّك فى الأشباح: أناسٌ هم أم غيرهم، فإنما نوّن «هؤلاءٍ» من هذا الوجه، إلا أنك لا تقيسه ضعفه. ويؤكد عندك أيضًا أن هذه الكاف حرف وليست باسم ثبوتُ النون فى ذانِكَ وتانِكَ، ولو كانت اسمًا لوجب حذف النون قبلها، وجرّها هى بالإضافة، كما تقول: قام علاماكَ وصاحباكَ وجاريتاك. ويدل على ذلك أيضًا قولهم: النَّجاءَكَ، أى: انجُ، ولو كانت الكاف اسمًا لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها. وكذلك قولهم: «أبْصِرْكَ زيدًا»، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا؛ لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور به؛ ألا تراك لا تقول: اضرِبْكَ، ولا اقتُلْكَ إذا أمرته بضرب نفسه وقتله إياها. وكذلك أيضًا قولهم: عندهم رجلٌ لَيْسَكَ زيدًا، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا؛ لأنك قد نصبت زيدًا، لأنه خبر ليس، ولو كانت الكاف منصوبة لما نصبت اسمًا آخر.

فإن قلت: فاجعل الكاف خبر ليس، واجعل زيدًا بدلاً من الكاف.

فذلك خطأ من قِبل أن ضمير المخاطب لا يُبْدَل منه بدل الكل لأنه فى غاية الوضوح والبيان، فلا حاجة به إلى الإبدال منه؛ ألا ترى أنك لا تقول: إنك زيدًا قائم، ولا: ضربتُكَ محمدًا، على أن تجعل زيدًا ومحمدًا بدلاً من الكاف.

وأما قولهم: «أرأيْتَكَ زيدًا ما صَنَع؟» فإنما الكاف هنا أيضًا للخطاب بمنزلة ما تقدم، ولا يجوز أن تكون اسما؛ لأن «زيدًا» هو المفعول الأول، و«ما صنع» فى موضع المفعول الثانى، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب.

فإن قلت: فهلا جعلت الكاف هى المفعول الأول، و«زيدًا» هو المفعول الثانى؟

فذلك غلط من قِبل أن السؤال إنما هو عن زيد فى صنيعه، ولست تسأل عن المخاطب ما صنع. وأيضًا فلو كانت الكاف هى المفعول الأول وزيد هو المفعول الثانى، لجاز أن تقتصر على زيد، فتقول: أرأيتك زيدًا؟ كما تقول: ظننتك زيدًا، فحاجة زيد إلى ما بعده تدل على أنه هو المفعول الأول، وأن ما بعده فى موضوع المفعول الثانى. وأيضًا فإنا نجد معنى: أرأيتك زيدًا ماصنع، واحدًا، فدل هذا على أن الكاف للخطاب، وليست مغيرة شيئًا من الإعراب. وأيضًا فلو كانت بكاف هى المفعول الأول. و«زيدًا» هو المفعول الثانى، لوجب أن تقول للمؤنث: أرأيتكِ زيدًا، كما تقول ظننتك قائمة ولوجب أن تقول للاثنين: أرأيتما كما الزيدين، فتكسر التاء، كما تقول: ظننتماكما قائمين. وكذلك فى الجماعة المذكرة والمؤنثة، فترك العرب هذا كله، وإقرارهم التاء مفتوحة على كل حال، يدل على أن لها وللكاف فى هذا النحو مذهبًا ليس لهما فى غير هذا الموضع. وإنما فتحت التاء فى كل حال، واقتصر فى علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء فى قولك للرجل: أرأيتك زيدًا ما صنع؟ وللمرأة: أرأيتك زيدًا ما فعل؟ وأرأيتكما، وأرأيتكُم، وأرأيتكُنّ، بفتح التاء البتة لأنها أخلصت اسمًا، وجعلت علامةُ الخطاب فيما بعد، فاعرف ذلك.

وهذه مسألة لطيفة عَنَّت لنا فى أثناء هذا الفصل، نحن نشرحها، ونذكر خلاف العلماء فيها، ونخبر بالصواب عندنا من أمرها إن شاء الله، وهى قوله عز اسمه: ﴿إِيَّاكَ نَعبدُ﴾ وما كان مثله.

أخبرنى أبو على عن أبى بكر محمد بن السرى، عن أبى العباس محمد بن يزيد: أن الخليل يذهب إلى أن «إيّا» اسم مضمر مضاف إلى الكاف. وحكى عن المازنى مثل هذا القول المحكىّ عن الخليل فى أنه مضمر مضاف.

قال: وحكى أبو بكر عن أبـى العبـاس، عن أبى الحـسن الأخـفش، وأبو إسحاق عن أبى العـباس غير منسوب إلى الأخـفش: أنه اسم مفرد مضمر يتـغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين، وأن الكاف فى «إياك» كـالتى فى ذلك، فى أنه دلالة على الخطاب فـقط، مجـردة من كـونها عـلامـة للضمير، ولا يجيز أبو الحسن فيما حُكى عنه: إيّاك وإيّا زيدٍ، وإيّاى وإيّا الباطلِ.

انتهت الحكاية عن أبى على.

وقال سيبويه: «حدثنى من لا أتهم عـن الخليل: أنه سمع أعرابيًـا يقول: إذ بلغ الرجلُ السّتين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ».

وحكى سيبويه أيضًا عن الخليل أنه قال: «لو أن قائلاً قال: إيّاك نفسِك، لم أعَنِّفْه». وحكـى ابن كيسـان قال: قال بـعض النحويين: «إيّاك» بكمـالها: اسم. قال: وقال بعضـهم: الياء والكاف والهاءهى الأسماء، و«إيّا» عـماد لها؛ لأنها لا تقـوم بأنفسـها. قـال: وقال بعـضهم: إيا: اسم مـبهم يُكْنى به عن المنـصوب، وجُعلت اليـاء والكاف والهاء بيانًا عن المقـصود ليُعلم المخـاطب من الغائب، ولا موضع لهـا من الإعراب، كالكاف فى ذلك وأرأيتَكَ. وهذا هو قـول أبى الحسن الأخفش. قـال: وقال بعضهم: اليـاء والكاف والهاء فى موضع خـفض. قال: والدليل على هذا قولُ العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ. وهذا قول الخليل. واحتج ابن كـيسان فى هذا الفـصل بحِجاج لا غـرض لنا فى ذكره، وإنما أوردنا ما حكاه لنُتْبِعه من القول فيه ما تراه.

وقال أبو إسحاق الزّجّاج: الكاف فى «إيّاكَ» فى مـوضع جر بإضـافة «إيّا» إليها، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المـضمرات، ولو قلت: «إيّا زيدٍ حدّثتُ» كان

قبيحًا؛ لأنه خُصّ به المضمر. وحكى ما رواه الخليل من إيّا الشَّوابّ».

وتأمَّلْنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غير قول أبى الحسن الأخفش.

أما قول الخيل: إن إيّا اسم مضمر مضاف، فظاهر الفساد، وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه، لأن الغرض فى الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة.

فإن قلت: فقد قالوا: رُبَّه رجلاً، ورُبَّها امرأةً، فأدخلوا «رُبّ» على المضمر، وهو عندك على نهاية الاختصاص، فما وجه ذلك؟

فالجواب: أنه إنما جاز دخول «رُبَّ» فى هذا الموضع على المعرفة لمضارعتها النكرة، بأنها أُضمرت على غير تقدم ذِكْر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة، نحو «رجلاً» وامرأةً»، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير، وليس كذلك إيّاكَ وإيّاهُ وإيّاىَ؛ لأن هذه مختصة معروفة بمنزلة أنا وأنت وهو، فكما أن هذه مضمرات مختصة، فكذلك «أيّا» هى مضمرة مختصة. فهذا يفسد قول الخليل والمازنى جميعًا. فأمّا ما حكاه سيبويه عنه من قولهم: فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ، فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض على السماع والقياس جميعًا؛ ألا ترى أنه لم يُسمع منهم: إيّاك وإيّا الباطلِ، ولا حُكى عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد «إيّا».

فأما قول الخليل: «لو أن قائلاً قال: إياك نفسِك لم أعنفه» فهذا ليس بتصريح قول ولا مَحْض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم «فإيّاه وإيّا

الشوابِّ»، ولو كان ذلك قويًا فى نفسه، وسائغًا فى رأيه، لما قال: «لم أعنفه» كما لا يقال فى قول من قال: قام زيد، فرفع زيدًا بفعله: إنك فى هذا عندى غير مُعنَّف، وإنما يقال له: أصبْتَ ووافقت صحيح كلام العرب الذى لا مَعْدِل عنه، أو كلام هذا نحوه.

فأمّا قول من قال: إنّ إياك بكماله الاسم، فليس بقوى، وذلك أن «إيّاكَ» فى أنّ فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث، بمنزلة «أنت» فى أن الاسم هو الهمزة والنون، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المسكورة تفيد خطاب المؤنث، فكما أن ما قبل التاء فى «أنتَ» هو الاسم، والتاء حرف خطاب، فكذلك «إيّا» هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب؛ أولا تراك تقول: إيّاك وإيّاكما وإيّاكم، كما تقول: أنت وأنتما وأنتم.

وأمّا من قال: إن الكاف والهاء والياء فى إياك وإياه وإياى هى الأسماء، وإن «إيا» إنما عُمدت بها هذه الأسماء لقلّتها، فغير مرضىّ أيضًا، وذلك أن «أيّا» فى أنه ضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن، وهو وهى، فى أن هذه مضمرات منفصلة، فكما أنّ أنا وأنت ونحوهما مخالف للفظ المرفوع المتصل، نحو التاء فى قمتُ، والنون والألف فى قُمْنا، والألف فى قاما، والواو فى قاموا، بل هى ألفاظ أُخَر غير ألفاظ الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، وليس شىء منها معمودًا به شىء من الضمير المتصل، وليس «إيّا» اسم مضمر منفصل وليس معمودًا به غيره، وكما أن التاءفى «أنت» وإن كانت بلفظ التاء فى «قمت»، فليست اسمًا مثلها، بل الاسم قبلها هو «أنْ»، وهى بعده للخطاب، وليست «أنْ» عمادًا للتاء، فكذلك «إيا» هى الاسم، وما بعدها يفيد الخطاب تارة، والغَيْبة تارة، والتكلُّم أخرى، وهو حرف، كما أن التاء فى «أنت» حرف وغير معمودة بالهمزة والنون من قَبْلها،

بل ما قـبلها هو الاسم، وهى حـرف خطاب، فكذلك ما قـبل الكاف فى «إيّاك» اسم، وهى حرف خطاب، فهذا هو مَحْض القياس.

وأما قول أبـى إسحاق: إن «إيّا» اسم مظهر خُـصَّ بالإضافة إلى المضـمر، ففاسد أيضًا، وليس «أيّا» بمظهر كما زعم. والدليل على أن «إيّا» ليس باسم مُظْهَر اقتـصارُهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كـما اقتـصروا بأنا وأنت ونحوهمـا على ضرب واحـد من الإعراب، وهو الرفع، فـما أنّ أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمرة، فكذلك «إيّا» اسم مضمر لاقتصارهم به على ضرب واحد من الإعـراب، وهو النصب، ولم نعلم اسمًا مظهرًا اقـتُصر به على النصب البتـة إلا ما اقتصـر به من الأسماء على الظرفيـة، وذلك نحو: ذاتَ مرّة، وبُعَيْدات بَيْن، وذا صـباح، وما جرى مجراهن، وشيـئًا من المصادر، نحو: سُـبْحـانَ الله ومعـاذَ الله، ولَبَّـيْك، وليس «إيّا» ظرفًا ولا مـصـدرًا فيُلحق بهـذه الأسماء.

فـقد صح إذن بمـا أوردناه سقـوط هذه الأقـوال، ولم يبق هنا قـول يجب اعتـقاده، ويلزم الدخول تحـته غير قـول أبى الحسن: إن «إيّا» اسم مضـمر، وإن الكاف بعده ليست باسم، وإنما هى للخطاب بمنزلة كاف ذلك، وأرأيتَكَ، وأَبْصِرْكَ زيدًا، وليسك عمرًا، والنَّجاءَكَ.

فإن قال قائل: فإذا كـانت الكاف ليست اسمًـا فى «إياك» فكيف يصنع أبو الحـسن بقـولهـم: إياه وإياى، ولا كـاف هناك، وإنما هناك هـاء وياء، ولم نرهم جرّدوا الهاء ولا الياء فى نحو هذا من مذهب الاسمية، وأخلصوهما حرفين، كما فعلوا ذلك بكاف ذلك وهنالك؟

فالجواب: أنه لا يمتنع أن يكون الهاء والياء فى إياه وإياى وتثنيتهما وجمعهما حروفًـا، كما كـانت الكاف فى إياك حرفًـا، وأن يكون ما بعد «إيّـا» إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم من الحضور والمغِيب، ولسنا نجد حالاً سَوَّغتْ هذا المعنى للكاف، وانكفَّت عن الهاء والياء. ويؤكـد صحة هذا المذهب عندك أنّا قد وجـدنا غير الكاف لحـقه من سلب الاسـمية عنه وإخـلاص للحرفيـة ما لحق الكاف، وهو التاء فى أنتِ، والألف فـى قول من قال: قامـا أخواك، والواو فى قول من قال: قاموا إخوتك، والنون فى قول من قال: قُمْنَ الهنداتُ؛ ألا ترى أن من قال: أخواك قاما، فالألف عنده علامة الضمير والتثنية، وإذا قال: قاما أخواك، فالألف فى قاما إنما هى مُخْلَصة لمعنى التثنيـة، مجردة من مذهب الاسمية لامتناع تقدم المضمر، وخلوّ الفعل من عَلَم الضـمير بارتفاع الاسم الظاهر بعده. وكذلك من قال: إخوتك قامـوا، فالواو فى قاموا عَلَم الضمير والجـمع، وإذا قيل: قاموا إخوتك، فالواو علم الجمع مجردة من معنى الاسمية البتة. وكذلك القول فى نون الجمع، نحو قولك: الهندات قُمْنَ، وقُمْنَ الهنداتُ، فكما جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون فى بعض المواضع دالة على معنى الاسمية والحرفية، ثم تُخلعُ عنها دلالة الاسمية فى بعض المواضع، فكذلك لا يُنكر أن تكون الهـاء والياء فى نحو ضربه وضربنى يدلان على معنى الاسـمية والحرفيـة، فإذا قلت: «إيّاه وإيّاى» تجرّدتا من معنى الاسميـة، وخَلَصَتا لدلالة الحرفية. فاعرف هـذا؛ فإنه من لطيف ما تضمّنه هذا الفصل، وبه كـان أبو على - رحمـه الله - ينتصر لمذهـب أبى الحسن ويذبّ عنه، ولا غاية فى جودة الحِجاج بعده.

ونحوٌ من الكاف فى ذلكَ وهنالكَ وإيّاكَ، الكافُ فى قولك للرجل: هاكَ، وللمرأة: هاكِ، فـالكاف هنا حرف لمعنى الخطاب. ويدلك عـلى ذلك أن معنى:

هاكَ زيدًا، أى: خُذْ زيدًا، فزيد هو منصوب هذا الفعل، ولا يتعدى إلى مفعولين، وقد كنا قدمنا أن زيدًا فى نحو هذا لا يجوز أن يكون بدلاً من الكاف لو كانت اسمًا، وهو أن ضمير المخاطب لا يُبْدَل منه، فيقال: ضربتك زيدًا، على أن زيدًا بدل من الكاف. ويدلك على أن الكاف فى هاكَ وهاكِ حرف لا اسم، إيقاعُهم موقعها ما لا يكون اسمًا على وجه، وذلك قولك: هاءَ وهاءِ، وعلى هذا قوله عزّ وجل: ﴿**هاؤُمُ اقرءوا كتابيَهْ**﴾ وعلى هذا قالوا للاثنين: هاؤُما، وللنساء: هاؤُنّ، كما يقال: هاكَ، وهاكِ وهاكما، وهاكُمْ، وهاكُنّ. وفيها لغة ثالثة، وهى أن تترك الهمزة مفتوحة على كل حال، وتلحقها كافًا مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث، فتقول: هاءكَ، وهاءَكُمْا، وهاءَكُمْ، وهاءكِ، وهاءَكما، وهاءَكُنّ.

وفيها لغة رابعة، وهى قولك للرجل: هَأْ بوزن هَعْ، وللمرأة: هائى بوزن عاهى، وللاثنين وللاثنتين: هاءا بوزن هاعا، وللمذكرينَ: هاءُوا بوزن هاعُوا، وللنساء: هَأْنَ بوزن هَعْنَ. فهذه اللغة تتصرَّفُ تصرُّفَ: خَفْ، وخافى، وخافا، وخافُوا، وخَفْنَ، وهى لغة مع ما ذكرناه قليلة.

فأمّا ما أنشدنيه أبو على من قول الشاعر[1]:

أفاطمَ هاءِ السيفَ غيرَ مُذَمَّمِ ....

فالوجه فيه أن تكون على قول من كسر الهمزة للمؤنث؛ لأن القرآن بهذه اللغة نزل، ولغته أفصح اللغات. وقد يجوز أن يكون على قول من قال للمرأة «هائى» بوزن خافى، إلاّ أنه حذف الياء من اللفظ لسكونها وسكون السين الأولى من «السيف» كما تقول فى اللفظ: خافى السيف.

(١) البيت فى «جمهرة اللغة» لدريد، (١/ ١٩٣)، وفى «المحتسب» (١/ ٣٣٧).

وفيه لغة خامسة، وهى أن تقول للواحد، والواحدة، والتثنية، والجمع: «ها» على صورة واحدة. والذى ينبغى أن يحمل هذا عليه أن تجعله بمنزلة صَهْ، ومَهْ، ورُوَيْدَ، وإيهِ، وما أشبه ذلك مما يصلح للواحد والواحدة فما فوقهما.

* واعلم أن من كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحتَ؟ أن يقول: «كخيرٍ»، والمعنى: على خير. قال أبو الحسن: فالكاف فى معنى «على». وقد يجوز عندى أن تكون فى معنى الباء. أى: بخير. قال أبو الحسن: ونحو منه قولهم: كُنْ كما أنت، أى: كن على الفعل الذى هو أنت.

* * *

حَـــرْفُ اللاّم

اللام حرف مجهور يكون أصلاً، وبدلاً، وزائدًا[١].

فإذا كـان أصلاً وقع فاء، وعـينًا، ولاماً، فالفـاء نحو لَعِبَ، ولَزِمَ. والعين نحو قَلْبٍ، وسَلِمَ. واللام نحو شُغْلٍ، وجَعَلَ. فأما قول الراجز[٢]:

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مالَ إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجَعْ

فـإنه يريد: فـاضْطَجَع، فـأبدل الضـاد لامًـا، وهو شـاذ. وقـد روى: فاضْطَجَع. ويروى أيضًا: فاطَّجَع. ويروى أيضًا: فاضَّجَع.

وأبدلوا اللام من النون فى أُصَيْلان، فقالوا: أُصَيْلال.

وإذا كانت اللام زائدة فهـى على ضربين: أحدهما أن تزاد فى الكلمـة مبنية معها غير مفارقة لها. والآخر أن تزاد فيها لمعنىً، ولا تكون من صيغة الكلمة.

---

(١) قال المرادى فى الجنى الدانى (٩٥) عن حـرف اللام: اللام حرف كثيـر المعانى والأقسام. وقـد أفرد لها بعضهم تصنيـفًا لها نحواً من أربعين مـعنى، وأقول: إن جميع أقسـام اللام التى هى حرف من حروف المعانى، ترجع عند التحـقيق إلى قسمين: عاملة، وغيـر عاملة، فالعاملة قسمـان: جارة وجازمة، وزاد الكوفيـون ثالثا وهى الناصـبة للفـعل. وغير العـاملة خمـسة أقسـام لام الابتداء، ولام الفـارقة، ولام الجواب، ولام الموطئة، ولام التعريف . عند من جعل حرف التعريف أحاديًا - فهذه ثمانية أقسام.

(٢) ذكر البيت فى شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذى وشرح شواهده عبدالقادر البغدادى (٤/ ٢٧٤)، وقد أورد الزمخشـرى هذا البيت فى المفَصّل على أن اللام أبدلت من الضاد فى (فـالطجع) وأصله فاضطجع وكذلك أورده المرادى وابن هشام فى شرح الألفية.

الأول من هذين: وذلك قولهم: ذلك، وأُولالك، وهنالك، وعَبْدَل، وزَيْدَل، وفَيْشَلة. فالذى يدل على زيادة اللام فى ذلك قولهم فى معناه: ذاك. ومعنى أولالك: أولئك، قال:

أولالك قومى لم يكونوا أُشابة(١)   وهل يعظ الضِّلِّيلَ إلا أولالكا

وقولهم هناك يدل على زيادة اللام فى هنالك. ومعنى عَبْدلٍ كمعنى عَبْدٍ. ومعنى زَيْدَلٍ معنى زَيْدٍ. ومعنى فَيْشَلة معنى فَيْشة، قال الراجز(٢):

وفَيْشة ليست كهذى الفَيْشِ   قد مُلِئَتْ مِنْ خُرقٍ وطَيْشِ

إذا بَدَتْ قُلْتَ أميرُ الجَيْشِ

ويقال: إن امرأة من العرب قالت:

وفَيْشةٍ قد اشْفَترَّ حُوقُها(٣)

فسمعتها ابنتها، فقالت(٤):

دُونَكِها يا أمِّ لا أُطيقُها

وقد يمكن أن تكون فَيْشة من غير لفظ فَيْشَلة(٥)، فكون الياء فى فَيْشة عينًا،

---

(١) الأُشَابَةُ: الأُشابة من الناس الأخلاط والجمع الأُشائب، الضِّلِّيل: كثير الضلال وقيل: صاحب غوايات وبَطالات والضِّلِّيل: للذى لا يقلع عن الضلالة، وكان أمرؤ القيس يسمى الملك الضِّلِّيلَ المضَلَّلْ.
والبيت لم ينسب إلى صاحبه فى المنصف لابن جنى (١/ ١٦٦).

(٢) ذكر البيت فى اللسان مادة [فيش] كما ذكر فى ديوان الحماسة لأبى تمام (٢/ ٤٣٦). والفَيْشُ: أعْلى الهَامَة، والطيش: خفة العقل.

(٣) الحُوق والحَوْقُ: لغتان وهو ما استدار بالكمرة من حُرُوفها، والفَيْشة: الكَمَرَةُ.

(٤) ذكر فى شرح شذور الذهب لابن هشام (١٠٤).

(٥) قال ابن منظور فى لسان العرب [فيش] «الفيشلة: كالفَيْشة اللام فيها عند بعضهم زائدة كزيادتها فى عبدلٍ وزيدلٍ وأولالك وقد قيل إن اللام فيها أصل.

وتكون فى فَيْشلة زائدة، ويكون وزنها فَيْعَلةً، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان، متقربين والأصلان مختلفين.

ونظير هذا قولهم: رجل ضَيّاط وضَيْطار، فالياء فى ضَيّاط عين الفعل، وهى فى ضَيْطار زائدة، قال الشاعر:

وتَرْكَبُ خَيْلٌ لا هَوادَةَ بينَهـا　　وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ

وقال الآخر:

قد عَلِقَتْ أَحْمَرَ ضَيّاطيّا

وقالوا أيضًا: هَيْقٌ، وهَيْقَل. والقول فيهما القول فى فَيْشة، وفَيْشلة. وقالوا للأفْحَج: فَحْجَل، فاللام فى هذا زائدة لا محالة. قالوا: ومن هذا أيضًا قولهم: عدد طَيْسٌ وطَيْسَل للكثير، وأنشدنا أبو على:

حتى لِحقْنا بعديدِ الطَّيْسِ　　قد ذَهبَ القومُ الكرام لَيْسى

والقولُ فى هذا هو القول فى فَيْشة وفَيْشلة.

وقال محمد بن حَبيبَ: ومنه قالوا للعَنْس: عَنْسَل، فذهب إلى أن اللام من عَنْسَل زائدة، وأن وزن الكلمة فَعْلَلٌ، واللام الأخيرة زائدة، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من ضَرَبَ لقلت: ضَرْبَلٌ، ومن خَرَجَ: خَرْجلٌ، ومن صَعدَ: صَعْدلٌ. وقد ترك محمد فى هذا القول مذهب سيبويه الذى عليه ينبغى أن يكون العمل، وذلك أن «عَنْسَل» عنده فَنْعَل، وهى من العَسَلان، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلانَ الذئبِ أمسى قارِبًا　　بَرَدَ الليـلُ عليـه فَنَسَلْ

والذى ذهب إليـه سيبـويه هو القول؛ لأن زيادة النـون ثانية أكثـر من زيادة اللام؛ ألا ترى إلى كثرة باب قُنْبَر، وعُنْصَـل، وقِنْفَخْر، وقِنْعاس، وقلة باب ذلك وأولالك.

ويلزم على ذلك أن تكون اللام فى فَلَنْدَع زائدة، ويجـعل وزنه فَلَنْعَل؛ لأنه الملتوى الرجل، فهو من معنى الفدع، وهذا بعيد فاسد.

ونظيـره ازْلَغَبَّ الفـرخُ أى زَغَّبَ، لا ينبـغى أن يقـال: إن مـثـال ازْلَغَبَّ: افْلَعَلَّ.

فهذه أحكام اللام المصوغة فى أمثلة الكلم وهى زائدة.

وأما اللام التى زيدت لمعنى وهى غير مصـوغة فى الأمثلة فلحقت فى ثلاثة مواضع: الاسم، والفعل، والحرف.

لحاقها للأسماء وذلك أيضًا على ضربين: أحدهما أن تكون عاملة. والآخر أن تكون غير عاملة.

فأمـا العاملة فـلام الجر[(١)]، وذلك قـولك: المالُ لِزيد، والغـلامُ لِعـمـرو. وموضعها فى الكلام الإضافة، ولها فى الإضافة معنيان: أحدهما الملك نحو: المالُ لِزيد، أى: هو فى ملكه. والآخر الاستحـقاق والملابسة، نحو: هذا الجُلّ للدابة، أى قد استحقته ولابسته، وكذلك: هذا البابُ لِلدارِ.

---

(١) وقد قال المرادى فى الجنى الدانى (٩٦) فى اللام الجارة: اللام الجارة، ولها معـان كثيرة، وقـد جمعت لها، من كلام النحويين. ثلاثين قسما. وهى (الاختصاص، الاستحقاق، الملك، التمليك، شبه الملك: شبه التمليك، التعليل، النسب، التبيين، القسم - التعدية - الصيرورة- التبليغ، أن تكون بمعنى [إلى ، فى ، عن ، على ، عند ، بعد ، مع ، من،] وتكون للتبعيض، المستغاث به، المستغاث من أجله، لام المدح، لام كى، لام الجحود، اللام الزائدة].

* واعلم أن هذه اللام الجـارة مكسورة مع المظهـر، نحو: الغـلام لِمحـمد، ومفتوحـة مع المضمر، نحو: الغلامُ لَه. وأصلها وأصل كـل حرف مفرد وقع فى أول الكلمة أن يكون متحركًا بالفتح، نحو واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء. فأما لام التعريف فسنذكر لِمَ أُسكنتْ إذا انتهينا من القول إلى ذكرها بإذن الله.

فقد كان ينبغى للام الجـر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنهـا مفتوحة مع المضمـر، إلا أنها كسـرت للفرق بينهـا وبين لام الابتداء، وذلك نحـو قولك فى الملك: إن زيدًا لِهذا، أى هـو فى ملكه، وإنّ زيدًا لهذا أى هو هذا، فلو فُـتحت فى الموضعين لا لتبس معنى الملك بمعنى الابتداء.

فإن قلت: فإنى أقول أيضًـا: إن زيدًا لأميرٍ، وإنّ زيدًا لأميرٌ، فهـلا فُتحت فى الموضعين، واعتُمد فى البيان على الإعراب؟

ففى هذا شيئان: أحدهمـا أن الوقف يُزيل الإعراب، فيعود اللبس. والآخر أنه لما كان كثـير من الأسماء لا يبين فيـه إعراب نحو هذا وهذه، والذى، والتى، والمقـصور كله، ومـا أشبـه ذلك كـرهوا أن يقع اللبس فى مـا لا يظهر إعـرابه، فاحـتاطوا، وأخذوا بالحـزم، فكسروا اللام فى ما يـظهر إعرابه، وفى مـالا يظهر إعرابه، ليكون ذلك أنفى للشك وأحسم للشبهة. فهذا وجه كسرها مع المظهر.

وأما المضمر فإنما تُركت مفتوحة معه لأمرين:

قال بعضهم[1]: إنما فُـتحت لام الجـر مع المضمـر لزوال اللبس، وذلك أن ضميرالمجـرور فى اللفظ غير ضميـر المرفوع، وذلك قولك: إنّ هذا لَك، أى فى

(١) هذا الرأي للمبرد كما ورد فى المقتضب (١/ ٢٥٤).

ملك، وإنّ هذا لأنت، أى: أنت هو، فلما اختلفت علامتا الضمير زال الشك، فلزمت اللامُ أصلها، وهو الفتح.

ويلزم من قال هذا القول عندى أن يكسرها فى الموضع الذى يشبه فيه ضميرُ المرفوع ضميرَ المجرور، وذلك قولك: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمانَ لَهم، أى: فى ملكهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فإنك تقول: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمانَ لَهم، أى: هُمْ هُمْ. وكذلك قولك: الهنداتُ إنّ هؤلاء الجوارىَ لَهُنّ، أى: فى ملكهنّ، وكذلك إذا أردت لام الابتداء، فقلت: الهنداتُ إن هؤلاء الجوارىَ لَهُنّ، أى: هؤلاء الجوارى هُنّ الهندات. فإذا كان الأمر كذلك فقد شابَهَ المضمرُ فى هذا الفصل المظهرَ، فمن حيث وجب كسرها مع المظهر إذا جَرّت، وتركُها مفتوحة إذا ابتدىء بها، فكذلك كان يلزم أن تقول: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمان لِهم، أى: فى ملكهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فإنك تقول: الزيدون إنّ هؤلاء الغلمان لَهُمْ أى: هُمْ هُمْ. هذا هو الظاهر فى الإلزام، إلا أن الذى ينبغى أن يُعتدّ به فى هذا الموضع أن يقال: لما كان أكثر الضمير يتبيّن فيه المرفوع من المجرور نحو: لَك، ولأنت، ولى ولأنا، ولَهُ، ولَهُوَ، ولَنَا، ولَنحن، ولكما، ولأنتما، فلما كان الفرق فى أكثره ماضيًا مستمرًا، وثابتًا مستقرًا، حُملت البقية التى قد يعرض فيها فى بعض المواضع لَبْس على ما لا يعترضه لبس. فهذا أحد الاحتجاجين فى فتح اللام الجارة مع المضمر.

والقول الآخر: أن الإضمار يرد الأشياء فى أكثر أحوالها إلى أصولها، وقد تقدم ذكر ذلك فى صدر هذا الكتاب. وأصل هذه اللام الفتح على ما قدّمناه آنفًا؛ لأنها حرف وقع أولاً، فلزمت حركتُه، وكانت الفتحة أحق به، فلما كان أصل

حركة هذه اللام الفتح، وكان الإضمار مما ترجع الأشياء فيه إلى أصولها تُركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة.

وهنا زيادة ما علمتها لأحد من أصحابنا، وهى أن يقال: إذا كان الفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء واجبًا لما ذكرته من الفرق بين المعنيين، فَلِمَ كُسرت الجارة وتُركت لام الابتداء بحالها مفتوحة؟

فالجواب عن هذا أن يقال: إن أول أحوال الاسم هو الابتداء، وإنما يدخل الرافعُ أو الناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ، فلما كان الابتداء متقدمًا فى المرتبة، وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من حاليها جُعل الفتح الذى هو أول مع الابتداء الذى هو أول، ولما كان الكسر فيها إنما هو ثانٍ غير أول جُعل مع الجر الذى هو تبع للابتداء، هذا هو القياس، فاعرفه إن شاء الله.

* واعلم أن هذه اللام الجارة قد تفتح مع المظهر فى بعض اللغات، فيقال: المالُ لَزيد، بفتح اللام، نقلت من خط أبى بكر محمد بن السرى، وقرأته بعد ذلك على أبى على عن أبى العباس، قال: كان سعيد بن جُبير يقرأ: **﴿وإنْ كانَ مَكْرهُمْ لَتَزُولَ منْهُ الجبالُ﴾**(١) فيفتح اللام، ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح. انتهت الحكاية. وحُكى أن الكسائى سمع من أبى حزام العُكْلىّ: ما كنتُ لآتِيكَ، ففتح لام كَىْ.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية (٤٦).

الآية فى القرآن **﴿وإن كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنهُ الجِبَالُ﴾** ولقد ذكر السيوطى فى الدر المنثور (٥/٥٣) فى قراءة الآية: «وأخرج ابن حميد وسعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر: كان يقرأ **﴿وإن كان مكرهم﴾** بالنون (لَتزولُ) برفع اللام الثانية وفتح الأولى. وأخرج ابن الأنبارى عن الحسن، أنه قرأ (وإن كان مكرهم لِتزولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية. ويقول فإن مكرهم أهون وأضعف من ذلك.

وأما لام المستغاث به نحو: يا لَبكر، ويا لَلّهِ، فلام جرّ، وإنما فُتحت لأن المستغاث به منادى، والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فُتحت اللام كما تفتح مع المضمر.

وقد قيل: إنها إنما فُتحت للفرق بينها وبين لام التعجب، نحو قوله[١]:

يا لَلرّجالِ لِيومِ الأرْبِعاء أمـــا ينفكّ يُحدثُ لى بعد النُّهى طَرَبا

وحدثنى أبو على قال: حكى أبو الحسن عن أبى عبيدة، والأحمر، ويونس أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارة مع المظهر، قال: وقال أبو الحسن: وقد سمعته أنا منهم أيضًا.

وقال أبو زيد: سمعت من يقول: ﴿وما كانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[٢] بفتح اللام. وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. وأشدّ منه ما حكاه اللحيانى عن بعضهم أنه كسر اللام الجارة مع المضمر، فقال: المالُ لِهْ. وإنما كان هذا أشذّ من الأول من قبل أن أصل اللام الفتح، فإذا رُدّت فى بعض المواضع على ضرب من التأول إليه فله وجه من القياس. وأما الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع. ووجه جوازه أنه لمّا شُبِّه المظهر بالمضمر فى فتح لام الجر معه نحو قراءة سعيد ابن جبير وغيرها، كذلك شبِّه المضمر بالمظهر فى كسر لام الجر مع فى هذه الحكاية الشاذة. وكما شُبّهت الباء فى بزيدٍ باللام فى لِزيد حتى كُسرت مثلها، كذلك جاز أيضًا لبعضهم أن شبّه الباء باللام، ففتحها مع المضمر كما يفتح اللام

(١) ذكر البيت فى شرح أشعار الهذليين (٩١٠).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٣٣).

الآية فى القرآن ﴿ما كان الله لِيُعَذبهم﴾ بكسر اللام.

معه، وذلك أيضًا في ما حكاه اللحيانـي من قول بعضهم: مررت بَهْ، بفتح الباء. وهذه التشابيه إنما تقع شبيها بالغلط، على أن أصحابنا في كثير مما يحكيه اللحياني كالمتـوقفين، حكى أبو العبـاس عن إسحاق بن إبراهيم، قـال: سمعت اللحـيان ينشد[١]:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد جُليت على عَشّارِ

فقلت له: ويحك! إنما هو: قد حَلَبَتْ عليّ عِشاري، فقال لي: وهذه أيضًا رواية.

ومما صـحفـه أيضًا قـولُهم في المثل: «يا حاملُ اذكـر حَلاًّ» كـذا رواه «يا حامل» وإنما هو «يا حابلُ اذكُرْ حَلاًّ» أي: يا من يشُدّ الحبلَ اذكرْ وقتَ حَلِّه.

وذاكرت بنوداره شيـخنا أبا علي، فرأيته غير راضٍ بـها، وكان يكاد يُصلّي بنوادر أبي زيد إعظامًا لها، وقال لي وقت قراءتي إياها عليه: «ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما» وهي كذلك؛ لأنها محشوة بالنكت والأسرار.

واعلم أن اللام في نحو قولهم: جـئتُ لأكرمَك، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحًا مُبِـينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾[٢] ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَـذِّبَهُمْ وأَنْتَ فِيهِمْ﴾[٣] إنما هي حرف جر، وليست من خصائص الأفعال كلام الأمر، ولام القسم وغيرهما، وإنما

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق (ص ٤٥١) وفي كتاب سيبـويه (٢/ ٧٢) وفي العين (١/ ٥٠) وشرح شواهد المغني (١٧٤)، الفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل والعشار: جمع عشراء وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر وهو يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عليه عشاره. والبيت في الكتاب:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري

(٢) سورة الفتح: الآية (١).

(٣) سورة الأنفال: الآية (٣٣).

الفعل بعدها منصوب بـ «أنْ» مضمرة، والتقدير: جئتُ لأنْ أُكرمَك، فـ«أنْ» والفعلُ بعدها في تقدير المصدر، والمصدر اسم، فكأنه قال: جئت لإكرامك.

وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة نحو قولهم: لا أبا لَكَ، و: لا يَدَيْ لَكَ بالظُّلم، أي: لا أباكَ، و: لايَدَيْكَ، ونحو قول النابغة[١]:

قالت بنو عامرٍ: خالُوا بنى أَسَدٍ   يا بُؤْسَ لِلجهلِ ضَرّارًا لِأَقوامِ

أي: يا بؤسَ الجهلِ.

وقد زادوها في أشد من هذا، قال[٢]:

فلا والله لا يُلْفَى لِما بى   ولا لِلِمـــا بِهِمْ أبدًا دواءُ

أي: لِما بهـم، فزاد لامًا أخرى مؤكدًا للإضافة بها. فهذه أحوال اللام العاملة في الأسماء.

وأما اللام التى تلحق الأسماء وهى غير عاملة فيها فعلى ضربين: أحدهما لام التعريف، والأخرى لام الابتداء.

فأما لام التعريف فهى نحو قولك: الغلام، والجارية، فاللام هى حرف التعريف، وإنما دخلت الهمزة عليها لأنها ساكنة، فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها، وقد ذكرنا في باب الهمزة لِمَ فُتحت هذه الهمزة، ولم تُكسر.

وذهب الخليل إلى أن «أَلْ» حرف التعريف بمنزلة «قَدْ» في الأفعال، وأن

---

(١) البيت في ديوان النابغة الذبيانى (٢٢٨) خالوا: أمر من خالاه إذا تخلى عنه.

(٢) ذكر في الخزانة (١/ ٣٠٨) البيت لمسلم بن معبد الوالى وذكر البيت في الخصائص (٢/ ٢٨٢) والإنصاف (٥٧١). والعينى (٤/ ١٠٢) لمابى: لما أَلَمّ بى من الكرب وما أَلَمّ بهم من الحسد.

الهمزة واللام جميعًا للتعريف، وحُكى عـنه أنه كان يسميها «أَلْ» كقولنا «قَدْ» وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول فى قَدْ: القاف والدال.

ويقوّى هذا المذهب قطع «أَلْ» فى أنصاف الأبيات، نحو قول عَبِيد[1]:

يا خليـــلىّ اربَعا واستَخْبِرا الـــ ـمنزلَ الدارسَ عن أهل الحِلالِ

مثلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بعدَكَ الـــ ـقطرُ مغناه وتأويبُ الشَّمَـــــالِ

وهذه قطعة لَعَبِـيد مشهورة عددها بضعـة عشر بيتًا يطّرد جمـيعُها على هذا القطع الذى تراه إلا بيـتًـا واحدًا من جـملتهـا، ولو كـانت اللام وحدها حـرف التعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرّفـتْها، لا سيما واللام ساكنة، والساكن لا يُنوى به الانفصال. ويقوّى ذلك أيضًا قول الآخر[2]:

عَجِّلْ لنا هذا وأَلحقنا بِذَاألْ الشَّحْم إنا قد مَلِلْناه بَجَلْ

فـإفراده «أَلْ» وإعـادته إياها فى البـيت الثـانى يدل من مذهـبهم على قـوة اعتقادهم لقطعها، فصـار قطعهم «أَلْ» وهم يريدون الاسم بعدها كقطع النابغة قدْ وهو يريد الفعل بعدها، وذلك قوله[3]:

أَفِدَ الترحُّلُ غير أنّ رِكابنا لما تَزُلْ برحالنا وكأن قَدِ

---

(١) البيتـان فى ديوان عبيد بن الأبرص (١١٥) الحلال: جـمع حِلّة وهى جماعة البيـوت، السحق: البالى، عفىّ: محا، تأويب الشمال: ترددهبوبها.

(٢) ذكر البيـتان فى الكتاب (٤/١٤٧) ونسبا إلى غيـلان بن حريث، أو غيلان بن عقبـة المعروف بذى الرمة وليس فى ديوان ذى الرمة ولا ملحقاته، وذكر فى المقتضب (١/ ٨٤)، والخصائص (١/ ٢٩١) والمنصف (١/ ٦٦)، وبجل: أى حسبى وكفانى.

(٣) البيت فى ديوان النابغة الذبيانى (٩٣).

ألا ترى أن التقدير فيه: وكأنْ قـد زالت، فقطع قَدْ من الفعل كقطع اَل من الاسم.

وعلى هذا قالوا أيضًـا فى التَّذَكُّـر: «قامَ اَلِى» إذا نويت بعده كـلامًا، أى: الحارث أو العباس، فجرى هذا مجـرى قولك فى التذكر: قَدِى، أى: قد انقطع، أو قد قام، أو قد استخرج ونحو ذلك.

وإذا كانَ اَلْ عند الخليل حرفًا واحدًا قد كـان ينبغى أن تكون همزته مقطوعة ثابتة كـقاف قَدْ وباء بَلْ، إلا أنه لمّا كثـر استعمـالهم لهذا الحرف عُرف مـوضعه، فحُذفت همزته، كما حذفوا لم يَكُ، ولا أَدْرِ، ولـم أُبَلْ.

ويؤكد هـذا القول عندك أيضًـا أنهم قد أثبـتوا هذه الهـمزة بحيـث تُحذف همـزات الوصل البـتـة، وذلك نحو قـول الله عـز وجل: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[1] و﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ﴾[2] ونحو قولهم فى القسم: أفأللهِ، و: لاها أللهِ ذا، ولـم نَرَ همزة الوصل ثبتت فى نحو هذا. فهذا كله يؤكد أن همزة أَلْ ليست بهمزة وصل، وأنها مع اللام بمنزلة قَدْ، وهَلْ ونحوهما.

وأما مـا يدل على أن اللام وحـدها هى حرف التـعريف، وأن الهـمزة إنما دخلت عليها لسكونها، فهو إيصالهم جرّ الجارّ إلى ما بعد حرف التعريف، وذلك نحو قولهم: عـجبت من الرجلِ، ومررت بالغلامِ، والغلامُ كالجـارية. فنفوذ الجر بحرفه إلى ما بعد حرف التعـريف يدل على أن حرف التعريف غير فاصل عندهم بين الجـار والمجرور. وإنما كـان ذلك كذلك لأنه فى نهـاية اللطافة والاتصـال بما عرّفه.

---

(١) سورة يونس: الآية (٥٩).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

وإنما كان كذلك لأنه على حرف واحد ولا سيما ساكن، ولو كان حرف التعريف عندهم حرفين كـ«قَدْ» و«هَلْ» لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور به؛ لأنّ قَدْ وهَلْ كلمتان بائنتان قائمتان بأنفسهما؛ ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائى وغيره قراءته ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[1] بسكون اللام من ﴿ليقطع﴾ وكذلك ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[2] لأن ثُمَّ قائمة بنفسها؛ لأنها على أكثر من حرف واحد، وليست كواو العطف وفائه؛ لأن تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما، فلَطُفَتا عن نية فصلهما وقيامهما بأنفسهما. وكذلك لو كان حرف التعريف فى نية الانفصال لما جاز نفوذ الجر إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه. وإنما كان كذلك لقلّته وضعفه عن قيامه بنفسه، ولو كان حرفين لما لحقته هذه القلة، ولا جاز تجاوز حرف الجر له إلى ما بعده.

ودليل آخر يدل على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنى فى ما عرّفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، فصار المُعرَّف كأنه غير ذلك المنكور وشىء سواه؛ ألا ترى إلى إجازتهم الجمع بين رَجُل والرَّجُل، وغلام الغلام قافيتين فى شعر واحد من غير استكراه ولا اعتقاد إبطاء، فهذا يدلك على أن حرف التعريف كأنه مبنى مع ما عرّفه، كما أن ياء التحقير مبنية مع ما حقّرته، وكما أن ألف التكسير مبنية مع ما كسَّرته، فكما جاز أن يُجمع بين رَجُلكُمْ ورُجَيْلكُمْ قافيتين، وبين درهمك ودراهمِكُمْ، كذلك جاز أيضًا أن يجمع بين رجلٌ والرجلُ؛ لأن النكرة شىء سوى المعرفة، كما أن المُكبَّر غير المصغر، وكما أن الواحد غير الجمع. فهذا أيضًا دليل قوى يدل على أن حرف التعريف مبنى مع ما عرّفه أو كالمبنى معه.

---

(١) سورة الحج: الآية (١٥) وهذه قراءة الكسائى وعاصم وحمزة، انظر: السبع فى القراءات (٤٣٥).

(٢) سورة الحج: الآية (٢٩).

وبزيدك تأنيسًا بهذا أن حرف التعريف نقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين فى آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغى أن يكون حرفًا واحدًا.

فأما ما يحتج به الخليل من انفصاله عنه بالوقوف عليه عند التذكر، فإن ذلك لا يدل على أنه فى نية الانفصال منه؛ لأن لقائل أن يقول: إنه حرف واحد، ولكن الهمزة لما دخلت على اللام، فكثر اللفظ بها أشبهت اللام بدخول الهمزة عليها من جهة اللفظ لا المعنى ما كان من الحروف على حرفين نحو هَلْ، ولَوْ، ومِنْ، وقَدْ، فجاز فصلها فى بعض المواضع. وهذا الشبه اللفظى موجود فى كثير من كلامهم؛ ألا ترى أن أَحْمَدَ وبابه مما ضارع الفعل لفظًا إنما رُوعيت فيه مشابهة اللفظ فمُنع ما يختص بالأسماء، وهو التنوين، وجُذب إلى حكم الفعل من ترك التنوين.

ومن الشبه اللفظى ما حكاه سيبويه من صرفهم جَنَدِلاً [١] وذَلَذِلاً، وذلك أنه لما فَقَد الألف التى فى جَنادِلَ وذَلاذِل[٢] من اللفظ أشبه الآحاد نحو عُلَبِط[٣] وخُزَخِز[٤]، فصُرف كما صُرفها وإن كان الجميع من وراء الإحاطة بالعلم أنه لا يُراد هنا إلا الجمع، فغُلّب شَبه اللفظ بالواحد وإن كان الجميع من وراء الإحاطة بالعلم أنه لا يُراد هنا إلا الجمع، فغُلّب شَبه اللفظ بالواحد وإن كانت الدلالة قد قامت من طريق المعنى على إرادة الجمع.

---

(١) الجند: الحجارة ومنه سمى الرَّجُلُ. قال ابن سيده: الجندلُ ما يقلُّ الرجل من الحجارة وقيل هو الحجر كله. الواحدة جندلة. اللسان.

(٢) ذلاذلُ القميص: ما يلى الأرض من أسافله. الواحد ذُلذُلُ اللسان (٣/ ١٥١٤)

(٣) قوى غليظ كثير العضل، وبعد خُزَخِزُ: قوى شديد (اللسان مادة خزز).

(٤) عُلبِط: غنم عُلبَطة: أولها الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدة وقيل: هى الكثيرة، ورجل عُلبط وعُلابط: ضخم عظيم.

ومن شَبه اللفظ أيضًا أنك لو سميت رجلاً بـ «أَنْظُرُ» لمنعته الصرف للتعريف ووزن الفعل، ولو سميته بـ«أَنْظُور» من قول الشاعر(١):

وأنني حيث ما يُشْرى الهوى بَصَرى
من حيث ما سَلَكُوا أدنو فأَنْظُورُ

لصرفته لزوال لفظ الفعل وإن كنا نعلم أن الواو إنما تولدت عن إشباع ضمة الظاء، وأن المراد عند الجميع «أَنْظُر» وأنشدنا أبو على لعنترة(٢).

يَنْباعُ من ذِفْرَى غَضُوب جَسْرة
زَيَّافةٍ مثلِ الفَنيقِ المُكْدَمِ

وقال: أراد يَنْبَعُ، فأشبع فتحة الباء.

فإن سأل سائل فقال: إذا كان يَنْباعُ إنما هو إشباع يَنْبَعُ فما تقول فى يَنْباعُ هذه اللفظة إذا سميت بها رجلاً؟ أتصرفه معرفة أم لا؟

فالجواب: أن سبيله أن لا يُصرف معرفة، وذلك أنه وإن كان أصله يَنْبَعُ، فنقل إلى يَنْبَاع، فإنه بعد النقل قد أشبه مثالاً آخر من الفعل، وهو يَنْفَعِلُ، نحو يَنْقادُ، ويَنْحاز، فكما أنك لو سميت رجلاً بـ «ينقاد» و«ينحاز» لما صرفته معرفة، فكذلك ينباع وإن كان قد فقد لفظ يَنْبَعُ وهو يَفْعَلُ، فقد صار إلى يَنْباعُ الذى هو

(١) تقدم.

(٢) فى «ديوانه» (ص ٢٠٤).

بوزن يَنْحازُ.

فإن قلت: إنّ يَنْباع: يَفْعالُ، ويَنْحازُ: يَنْفَعِلُ، وأصله يَنْحَوِزُ، فكيف يجوز أن تُشَبِّه ألف يَفْعالُ بعين يَنْفَعِلُ؟

فالجواب: أنّا إنما شبّهناه به شَبَهًا لفظيًا، فساع لنا ذلك، ولم نُشَبِّهْه شَبهًا معنويًا، فيفسد ذلك علينا، على أن الأصمعى[1] قد ذهب فى يَنْباعُ إلى أنه يَنْفَعِلُ، وقال: يقال: انباعَ الشجاع ينباع انبياعًا إذا انخرط من الصف ماضيًا. فهذا يَنْفَعِلُ لا محالة لأجل ماضيه ومصدره؛ لأن انْباعَ لا يكون إلا انْفَعَلَ، والانبياع لا يكون إلا انفعالاً[2]، وأنشد الأصمعى، وقرأته على أبى سهل أحمد بن محمد عن أبى العباس محمد بن يزيد[3]:

يُطْرِقُ حِلْمًا وأناةً معًا ثُمَّتَ يَنْباعُ انْبِياعَ الشُّجاعْ

فإذا جاز أن يُعتقد فى ينباع أنه يَنْفَعِلُ، فهو بأن يَقْوَى شَبَهُه، وهو يراد به يَفْعَلُ، بيَنْفَعِلُ نحو يَنْحازُ ويَنْقادُ أجدر. وهذا الشبه اللفظى أكثر من أن أضبطه لك، فكذلك جاز أن تُشَبَّه اللامُ لما دخلت الهمزة عليها فكثَّرتها فى اللفظ بما جاء من الحروف على حرفين نحو هَلْ، وقَدْ ولَوْ، وكما جاز الوقوف عليها مع التذكر لما ذكرناه من مشابهتها قَدْ، وبَلْ، كذلك جاز أيضًا قطعُها فى المصراع الأول ومجيء ما تعرّف بها فى المصراع الثانى نحو ما أنشدناه لعَبِيد، وما جرى

(١) نسب هذا القول فى شرح القصائد التسع إلى ابن الأعرابى (ص ٤٩١).

(٢) انظر كلام العلامة ابن منظو فى «لسان العرب» مادة (بوع) ومادة (نبع).

(٣) البيت أنشده السفاح بن بكير كما فى [المفصلية ص ٩٠].

مجراه.

وأما قوله سبحانه: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[١] وقوله: ﴿آللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[٢] فإنما جاز احتمالهم لقطع همزة الوصل مخافة التباس الاستفهام بالخبر. وأيضًا فقد يقطعون فى المصراع الأول بعض الكلمة وما هو منها أصل، ويأتون بالبقية فى أول المصراع الثانى، فـإذا جاز ذلك فى أنفُس الكلم، ولم يدُلّ على انفصـال بعض الكلمة من بعض، فغـير مُنْكَر أيضًا أن يـفصل لام المعرفـة فى المصراع الأول، ولا يدل ذلك على أنها عندهم فى نية الانفصال، كما لم يكن ذلك فى ما هو من أصل الكلمة، قال[٣]:

يا نفسِ أكلاً واضطجا عًا نفسِ لستِ بخالِدَهْ

وهو كثير. ومنه قول الأعشى:

حَلَّ أهلى ما بين دُرْنَى فبادَوْ لَى، وحَلَّتْ عُلْويةً بالسِّخالِ

وإذا جاز قطع همزة الوصل التى لا اختلاف بينهم فيها نحـو ما أنشده أبو الحسن:

ألا لا أرى إثنـين أحسـنَ شيمـةً على حَدَثان الدهر منّى ومن جُمْلِ

ونحو قول الآخر:

يا نَفْسِ صبراً كلُّ حَيٍّ لاقِ وكُلُّ إثنين إلى افتراق

وقول الآخر:

(١) سورة الأنعام: آية ١٤٣.

(٢) سورة يونس: آية (٥٩).

(٣) البيت أنشده كثير: كما فى «شرح المفصل» للزمخشرى (٩/١٩).

إذا جـــــــاوزَ الإثنين سرٌّ فإنه بنَشْرٍ وتكثير الحديث قَمينُ

فأنْ يجوز قطـع الهمزة التى هى مختلف فى أمرها، وهى مفتـوحة أيضًا، مشابهة لما لا يكون من الهمز إلا قطعًا، نحو همزة أحمر وأصفر ونحوهما، أولى وأجدر.

فإن قال قائل: ما الفـرق بينك وبين من قلَب عليك هذه الطريق فقـال: ما تنكر أن يكون إفضـاؤهم بجرّ الجـارّ إلى ما بعد حـرف التعريف فى نحـو مررتُ بالرجل، ونظرتُ إلى الغلامِ، لم يجـز من حيث اشتد امتزاج حـرف التعريف بما عرّفه على ما ذهبتَ إليه، بل إنما جاز تجاوزُ حرف الجر إلى ما بعد حرف التعريف وإن كان حرفه «اَل» هذين الحرفين، أعنى الهمزة واللام من حيث اطرد الحذف فى هذه الهمزة لكثرة استعمالهم لها، فلما فُقدت فى الوصل من اللفظ، وثبتت اللام وحدها صارت كأنها هى حرف التعريف وحدها، وصارت الهمزة كأنها ليست من أصل حرف التعريف لحذفها فى أكثر الأحوال.

فالجواب عن هذه الزيادة: أن فى جمعهم بين رَجُل والرجُل، وغُلام والغُلام قافـيتين فى شعـر واحد من غيـر استكراه ولا ضرورة إبـطاء، ما دلّ على أن بين المعرفـة فى هذا والنكرة فرقًـا قد أبانَ أحـدهما من صـاحبه، وصـيّره كأنـه كلمة أخرى، ولم يكن ذلك إلا لِما دَخل الكلمة من حرف التـعريف الممازج لها المشابه لياء التحقير وألف التكسير فى نحو رُجَيْل ودَراهم، فلما ضارعتْ لامُ التعريف ياءَ التحقير وألف التكسير، وكانت تانك مصوغتين فى نفس المثال صوغ الأصول التى تتبارى فى اللزوم؛ دلّ ذلك على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرّفه، ولم يمازجه هذه الممازجة المؤكّدة إلا بكونه على حرف واحد، ولا سيما ساكن، ولو كان على حرفـين بمنزلة هَلْ، وبَلْ، وقَدْ، لما اتصل بالاسم هذا الاتـصال المُفْرط؛ لأنـه كان

يُقدَّر فيه الانفكاك حينئذ والانفصال.

فإن قال قائل: ألست تقول: مررتُ بهذا، فتجاوز عملَ الباء إلى ذا، فتجرّه وبينهمـا «ها» وهى على حرفين، فـما تنكر أيضًـا أن يكون حرف التـعريف «اَلْ» هذين الحرفين، أعنى الهمـزة واللام، ويكون تجاوز الجار لهما إلى مـا بعدهما فى نحو: مررت بالرجل كتجاوز الجارّ قبل «ها» إلى «ذا» فى قولك: مررتُ بهذا؟

فالجواب: أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن «ها» إنما معنـاها التنبيه، والتنبيه ضرب من التوكيد؛ ألا ترى أنك إذا قلت: السلامُ عليكم فأنت مُخبر غير مؤكِّد، فإذا قـلت: ها السلامُ عليكم كنت بالتـنبيه مـؤكِّدًا، فلمـا كانت هذه حـال «ها» ضارعت عندهم «مـا» المؤكدة نحو قوله عـز اسمه: ﴿**فبِما نَقْضِـهِمْ ميثاقَهُمْ**﴾[1] و﴿**عَمَّا قليلٍ**﴾[2] أى: فبِنَقْضِـهِمْ، وعَنْ قليلٍ. فكما جاز لـ«مـا» هذه أن تعترض بين الجار والمجرور مؤكدة للكلام، فكذلك شُبِّهت «ها» لأنها للتنبيه، والتنبيه يفيد التوكيد، بـ «مـا» المؤكدة، فزيدت بين الجار والمجرور معترضـة مؤكدة كما زيدت «ما» فى قوله: ﴿**عَمَّا قليلٍ**﴾ ونحوه، وليس كـذلك حرف التـعريف؛ لأنه ليس الغرض فيه التوكيد، وإنما الغرض نقل النكرة إلى معنى المعرفة، فهذان معنيان كما تراهما متباينان، وأنت تجد معنى مررتُ بذا كمعنى مررتُ بهذا، وليس بينهما أكثر من توكيد الكـلام على المعنى الأول، ولا تجد بينهما الفـرق الذى تجده بين مررتُ برجلٍ، ومررتُ بالرجلِ، فـدلّ هذا على أن اتصال حرف التعريـف بما عرّفه ليس كـاتصال «ها» بما نَبَّـه عليـه، قال تعـالى: ﴿**ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ جـادَلْتُمْ**﴾[3] وقال الشاعر[4]:

---

(١) سورة النساء: آية (١٥٥).

(٢) سورة المؤمنون: آية (٤٠).

(٣) سورة النساء: آية (١٠٩).

(٤) البيت ذكره ابن منظور فى اللسان مادة [جمم].

وقفنا، فقلنا: ها السلامُ عليكُمُ   فأنكرها ضَيّقُ المَجَمِّ غَيُورُ

وقال الآخر:

هـا[١] إنها إنْ تَضِقِ الصدورُ   لا ينفـع القُلُّ ولا الكثيرُ

ويدلك على أن «ها» لم يتـجاوزهـا حرفُ الجـر إلى «ذا» من حيث كـانت شديدة الاتصال به على ما يظنه هذا السائل بيتُ الكتاب، وهو قوله[٢]:

ونحن اقتسمنا المالَ نصفين بيننا   فقلتُ: لها هذا لها ها وذاليّا

أى: وهذا ليا، فتـقديم «ها» على حرف العطف يدل على أنه ليس مـتصلاً بـ«ذا».

وإذا جاز أن يعترضوا بـ «ما» بين الجازم والمجزوم وليس فيها غرض أكثر من التوكيد نحو قوله: ﴿**أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الموت**﴾[٣] و﴿**أَيّاً ما تَدْعُو فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنَى**﴾[٤] و﴿**فإمّا تَرَيِنَّ من البَشَرِ أَحَدًا**﴾[٥] و﴿**وإمّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابتغاءَ رحمة من ربِّكَ**﴾[٦] مع أن الجـازم أضعف من الجـار؛ لأن عوامل الأفـعال فى الجـملة أضعف من عوامل الأسماء، فالاعتراض بـ«ما» ومُشبهتها «ها» بين الجار والمجرور أولى بالجواز. فهذا عندى جوابُ هذه الزيادة والانفـصالُ منها، وليس يُجاب عنها

(١) انظر اللسان مادة [ها].

(٢) البيت للبيد: كما ذكر المبرد فى «المقتضب» (٢/ ٣٢٢).

(٣) سورة النساء: آية (٧٨).

(٤) سورة الإسراء: آية (١١٠).

(٥) سورة مريم: آية (٢٦).

(٦) سورة الإسراء: آية (٢٨).

بأبلغ ولا أحوط مما ذكرناه، فاعرفه إن شاء الله.

فقـد صحّ بما أوردناه، ولخّصناه، واستقـصيناه، أن حرف التـعريف إنما هو اللام وحدها دون الهمزة. ويبقى ههنا بعد هذا كله أربعة سؤالات، وهى:

أنه إذْ قد صحّ أن اللام وحـدها حرف التـعريف، فمـا الذى دعاهم إلى أن جعلوا مُفيدَ التعريف حرفًا واحدًا؟ فهذا سؤال واحد.

والآخر: إذْ جعلوه حرفًا واحدًا، فَلِمَ جعلوه ساكنًا؟

والثالث: إذْ جـعلوه حـرفًـا واحـدًا سـاكنًا، فَلِمَ جـعلوه اللام دون سـائر الحروف؟

الرابع: إذْ جـعلوه حـرفًا واحـدًا سـاكنًا، وهو اللام، فَلِمَ جـعلوه فى أول الكلمة دون آخرها؟

* واعلم أن الأجوبة عن هذه المسائل وإن اختلفت جهاتها، فإنها ترجع إلى تصحيح غرض واحد وتأكيده. وإذا كانت الأجوبة تنساق إلى وجه واحد دلّ ذلك على صحتها فى النفس وشهادة بعضها لبعض.

فأمّا لِمَ جُعل حرف التعريف حرفًا واحدًا فقد تقدم من قولنا ما يكون جوابًا له، وهو أنهم لمّا أرادوا خلطه بما بعده ومزجه به لِما أحـدث فيه من انتقال المعنى، أشبعوا ما قصدوا له بأن جعلوه على حـرف واحد ليضْعُف عن انفصاله مما بعده، فيُعلم بذلك أنهم قد اعتزموا على خلطه به.

وأمّـا لِمَ سكّنوه فـالجـواب عنه أن تسكينه أشـدّ وأبلغ فى إضـعـافـهم إياه وإعلامهم حاجـته إلى ما اتصل به؛ لأن الساكن أضعف من المتحـرك وأشد حاجة

وافتقارًا إلى ما يتصل به.

وأمّا لِمَ اختاروا له اللام دون سائر حروف المعجم، فالجواب عنه أنهم إنما أرادوا إدغام حرف التعريف فى ما بعده؛ لأن الحرف المدغَم أضعف من الحرف الساكن غير المدغَم، ليكون إدغامه دليلاً على شدة اتصاله وأقوى منه عليه لو كان ساكنًا غير مدغم، فلما آثروا إدغامه فى ما لما بعده ذكرناه اعتبروا حروف المعجم، فلم يجدوا فيها حرفًا أشد مشاركة لأكثر الحروف من اللام. وقد ذكرنا هذا وغيره من حال اللام عند ذكر مخارج الحروف ومدارجها فى أول الكتاب، فعدلوا إلى اللام لأنها تجاور أكثر حروف الفم التى هى معظم الحروف؛ ليصلوا بذلك إلى الإدغام المترجم عما اعتزموه من شدة اتصال حرف التعريف بما عرّفه، فيستدل بذلك على أنه قد نقله عن معنى التنكير إلى معنى التعريف كما نقلتْ ياءُ التحقير معنى التكبير، وأفادت التصغير، وكما أفادت ألفُ التكسير معنى الجمع بعد الإفراد، ولو جاءوا بغير اللام للتعريف لَما أمكنهم أن يكثر إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام. وإدغامُهم إياها مع ثلاثة عشر حرفًا، وهى : التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاى، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون، وذلك قولهم: التَّمْر، والثَّريد، والدِّبْس، والذَّرَق، والرُّطَب، والزُّبْد، والسَّفَرْجَل، والشَّعير، والصِّناب، والضِّرْو، والطَّبْخ، والظَّبْى، والنَّبِق. ويدلك على إيثارهم الإدغام للام التعريف لما قصدوا من الإبانة عن غرضهم، أنك لا تجد لام التعريف مع واحد من هذه الأحرف الثلاثة عشر إلا مدغمًا فى جميع اللغات، ولا يجوز إظهارها ولا إخفاؤها معهن ما دامت للتعريف البتة، وأنك قد تجد اللام إذا كانت ساكنة وهى لغير التعريف مُظْهَرة غير

مدغمة مع أكثر هذه الحروف الثلاثة عشر، وذلك نحو الْتقَتَ، وهَلْ ثَمَّ أحد، وهَلْ دَخَلَ، وأُلْزِمْ به، وهَلْ رَأى ذاك أحد، وألْسِنة، وأنشدوا[1]:

تقول إذا أنفقت مالاً لِلَذّةٍ ... فُكَيْهةُ هشَّىْءٌ بكفَّيْكَ لائقُ

أى: هَلْ شَىء، فأدغم، وليس ذلك بواكب كوجوب إدغام الشُّمّ والشَّراب، ولا جميعهم يُدغم هَلْ شَىء، ولا جميعهم يقرأ: ﴿بتُّؤْثرونَ الحياةَ الدُّنْيا﴾[2] وإنما قرأها الكسائى[3]. وكذلك ﴿هثُّوِّبَ الكُفّارُ﴾[4] إنما قرأها بالإدغام الكسائى أيضًا[5]. وكذلك قول مزاحم العُقَيْلى[6]:

فَذَرْ ذا ولكنْ هتُّعينُ مُتَيَّمًا ... على ضوء برقٍ آخرَ الليلِ ناصِبِ

أى: هَلْ تُعين. وذلك غير واجب، وإنما هو جائز، فتخييرهم فى هذه الأشياء بين الإدغام وتركه دائمًا، وإجماعهم مع لام التعريف على التزامه البتةَ، دليلٌ قاطع على عنايتهم بإدغام حرف التعريف، وإنما ذلك لما ذكرت لك من تنبيههم على مزجه بما بعده.

وأمّا لِمَ جُعلت لام التعريف فى أول الاسم دون آخره، فالجواب عن ذلك

---

(١) أنشد طريف بن تميم العنبر، كما ذكر سيبويه فى الكتاب (٢/ ٤١٧)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (١٠/ ١٤١).

(٢) سورة الأعلى: آية (١٦).

(٣) هى قراءة حمزة والكسائى وهشام: إتحاف فضلاءالبشر (٢/ ٥٩٨).

(٤) سورة المطففين: آية (٣٦).

(٥) قرأ بها أبو عمرو، وحمزة والكسائى، انظر: السبعة فى القراءات (ص ٦٧٦)، ومعانى القراءات للأزهرى (٣/ ١٣٢).

(٦) انظر: شرح المفصل (١٠/ ١٤١ ، ١٤٢).

من وجهين:

أحدهما - وهو اللطيف القوى - أنهم إنما خصـوا لام التعريف بأول الاسم دون آخره من قبل أنهم صانُوه، وشَحُّوا عليه لحاجتهم إليه، فجعلوه فى موضع لا يحذف فـيه حرف صـحيح البتـة، واللام حرف صحـيح، وذلك الموضع هو أول الكلمة، ولما كان آخر الكلمـة ضعيفًا قابلاً للتغييـر فى الوقف وغيره، وقد يحذف فيه أيضًا ما هو من أنفس الكلم نحو قولهم فى الترخيم: يا حارِ ويا مَنْصُ وغير ذلك، كرهوا أن يجـعلوا اللام فى آخر الاسم، فـيتطرّق عليهـا الحذف فى بعض الأحوال مع قوة حاجتهم إليها وشدة عنياتهم بها، فحصّنوها، واحتاطوا عليها بأن وضعـوها فى أول الاسم لتبعُـد عن الحذف والاعتـلال، فهذا هو الجـواب القوى الحسن اللطيف.

والجواب الآخر: أنها حرف زائد لمعنىً، وحروف المعانى فى غالب الأمر إنما مواقعهـا فى أوائل الكَلِم لا سيما وهى لام، فأجريـت مجرى لام الابتداء، ولام الإضافـة، ولام الأمر، ولام القسم، وغـير ذلك، فقُـدّمت كما قُـدِّمْنَ، والقول الأول هو الوجه، وهذا الثانى لا بأس به.

قد أتينا على أحكام لام التعريف كيف حالها فى نفسها، وأثبتنا من الحجاج فى ذلك ما هو مُقنـع كافٍ، وبقى علينا أن نذكر مواقعـها فى الكلام، وعلى كم قسمًا تتنوع فيه.

* اعلم أن لام التعـريف تقع من الكلام فى أربعة مـواضع، وهى: تعريف الواحد بعهد، وتعريف الواحد بغير عهد، وتعريف الجنس، وزائدة.

الأول: نحـو قولك لمن كنت مـعـه فى ذكر رجل: قـد وافى الرجلُ، أى:

الرجل الذى كنا فى حديثه وذكره.

الثانى: قولك لمن لم تره قط ولا ذكرتَه: يا أيُّها الرجلُ أقْـبِلْ، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد.

الثالث: نحـو قـولك: المَلَكُ أفـضلُ من الإنســان، والعـسلُ حُلْوٌ، والخَلُّ حامضٌ، وأهْلـكَ الناسَ الدينارُ والدرهم، فهـذا التعريف لا يجـوز أن يكون عن إحاطة بجمـيع الجنس ولا مشاهدة له، لأن ذلك متعـذر غير ممكن، لأنه لا يمكن أحدًا أن يشاهد جميع الدراهم، ولا جميع الدنانير، ولا جميع العسل، ولا جميع الخلّ، وإنما مـعناه أنّ كل واحـد من هذا الجنس المعـروف بالعـقـول دون حاسـة المشاهدة، أفـضل من كل واحد من هذا الجنس الآخر، وأن كل جـزء من العسل الشائع فى الدنيا حلو، وكُلّ جزء من الخل الذى لا تمكن مشاهدةُ جميعه حامض.

الرابع: قوله عـز وجل: ﴿الآنَ جِئْتَ بالحقّ﴾(١) فـالألف واللام فى الآن زائدة، وكذلك لام الذى والتى وتثنيتهما وجـمعهما، ولام اللاتِ والعُزَّى فى قول أبى الحسن، ولا أعرف لسيبويه فيه خلافًا، ولهذا نظائر سأذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى.

فالذى يدل على أن اللام فى الآن زائدة أنها لا تخلو من أن تكون للتعريف كما يظن مخـالفنا أو تكون زائدة لغير التعريف كمـا نقول نحن. فالذى يدل على أنها لغير التعريف أنّا اعتبرنا جميع مـا لامه للتعريف، فإذا إسقاط لامه جائز فيه، وذلك نحو الرجُل ورَجُل، والغُلام وغلام، ولم يقولوا: افْعَلْهُ آنَ، كما قالوا افْعَلْهُ الآن، فدل هذا على أن اللام فيـه ليست للتعريف، بل هى زائدة كمـا يزاد غيرها

(١) سورة البقرة: آية (٧١).

من الحروف، وإذا ثبت أنها زائدة فقد وجب النظر فى ما تعرَّفَ به الآن، فلا يخلو من أحد وجوه التعـريف الخمسة، إما لأنه من الأسماء المضـمرة، أو من الأسماء الأعلام، أو من الأسماء المبـهمة، أو من الأسماء المضافة، أو من الأسـماء المعرفة باللام.

فمحال أن يكون من الأسماء المضمـرة لأنها معروفة محدودة، وليس «الآن» واحدًا منها.

ومحـال أيضًا أن يكون من الأسـماء الأعـلام نحو زيد وعـمرو؛ لأن تلك تخص الواحد بعينه، والآن يقع عـلى كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض، ولم يقل أحد إن الآن من الأسماء الأعلام.

ومحال أيضًا أن يكون من أسماء الإشارة؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيـه لام التعريف، وذلك نحـو هذا، وهذه، وذلك، وتلك، وهؤلاء، وما أشـبه ذلك.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الآن إنما تعـرُّفه بالإشارة، وأنه إنما بنى لما كانت الألف واللام فيه لغـير عهد متقدم، إنما تقـول: الآن كان كذا وكذا، لمن لم يتقدم لك معه ذكر الوقت الحاضر.

فأما فساد كونه من الأسماء الإشـارة فقد تقدم. وأمّا ما اعتل به من أنه إنما بنى لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم ففاسد أيضًا؛ لأنا قد نجد الألف واللام فى كثـير من الأسمـاء على غير تقـدم عهد، وتلك الأسمـاء مع كون اللام فيـها معربة، وذلك نحو قولك: يا أيهـا الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام، فقد بطل بما ذكرنا أن يكون «الآن» من الأسماء المشار بها.

ومحال أيضًا أن يكون من الأسماء المتعرفة بالإضافة، لأنّا لا نشاهد بعده اسمًا هو مضاف إليه، فإذا بَطَلت، واستحالت الأربعةُ الأَوْجُهِ المُقَدَّم ذكرُها، لم يبق إلا أن يكون معرفًا باللام نحو الرجل والغلام. وقد دلت الدلالة على أن الآن ليس معرفا باللام الظاهرة التى فيه؛ لأنه لو كان معرفًا بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعريف، وإذا كان معرفًا باللام لا محالة، واستحال أن تكون التى فيه هى التى عرّفته، وجب أن يكون معرفًا بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التى فيه، بمنزلة أمس فى أنه تعرّف بلام مرادة، والقول فيهما واحد، ولذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف، وهذا رأى أبى على، وعنه أخذته، وهو الصواب الذى لا بد من القول به.

وأما الألف واللام فى الذى والتى وبابهما من الأسماد الموصولة، فيدل على زيادتها وجودك أسماء موصولة مثلها معرّاة من الألف واللام وهى مع ذلك معرفة، وتلك: مَنْ، وما وأىّ فى نحو قولك: ضربتُ مَنْ عندك، وأكلتُ ما أطعمتنى، ولأضربنَّ أيَّهم يقوم، بتعرُّفُ هذه الأسماء التى هى أخوات الذى والتى بغير لام، وحصولُ ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام يدل على أن الذى إنما تعرُّفه بصلته دون اللام التى فيه، وأن اللام فيه زائدة، إلا أنها زيادة لازمة.

فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام فى الذى والتى ونحوهما حتى إنها لما زيدتْ لزمتْ؟

فالجواب: أن الذى إنما وقع فى الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات؛ ألا تراها تجرى أوصافًا على النكرات فى نحو قولك:

مررت برجلٍ أبوه كريم، ونظرت إلى غلام قامت أخته، فلما أريد مثل هذا فى المعرفة لم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم على أن تكون الجملة وصفًا لزيد لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة، فجرى هذا فى الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزيدٍ كريمٍ، على الوصف، فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجلٍ أبوه كريمٌ، لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يُدخلوا اللام على الجملة؛ لأن اللام من خواص الأسماء، فجاءوا بـ«الذى» متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صلةً لـ«الذى» فقالوا: مررت بزيد الذى أبوه منطلق، وبهند التى قام أخوها، فألزموا اللامّ هذا الموضع لمّا أرادوا التعريف للوصف ليُعلموا أن الجملة الآن قد صارت وصفًا لمعرفة، فجاءوا بالحرف الذى وضع للتعريف، وهو اللام، فأَوْلَوْه الذى ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذى قصدوه، ويطابق اللفظ المعنى الذى حاولوه. ونظير هذا أنهم لمّا أرادوا نداء ما فيه لام المعرفة، ولم يمكنهم أن يباشروه بـ«يا» لما فيها من التعريف والإشارة، توصلوا إلى ندائها بإدخال أىّ بينهما، فقالوا: يا أيُّها الرجل، فالمقصود بالنداء هو الرجل، وأىّ وُصْلة إليه كما أن القصد فى قولك: مررت بالرجل الذى قام أخوه، أن يُوصف الرجل بقيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بالذى.

فإن قال قائل: إن الأسماء الموصولة كثيرة، فَلِمَ اقتصروا فى وصف المعرفة على الذى دون ما، ومَنْ، وأىّ؟ وهلا قالوا: مررت بزيد: المَنْ أخوه منطلق، ونظرت إلى محمد المَنْ قام صحابه، كما تقول: الذى أخوه منطلق، والذى قام صاحبه؟

فالجواب: أنهم إنما قصدوا فى هذا الموضع إصلاح لفظ الوصف على ما تقدم من قولنا، ولم يكن ينبغى مع الاحتياط لذلك أن يعدلوا إلى مَنْ، وما، وأىّ دون الذى، وذلك أن مَنْ، وما كل واحد منهما على حرفين، وليس فى الأوصاف شىء على حرفين، وإنما أقلّ ذلك ثلاثة نحو صَعْب، وخَدْل، وبَطَل، ونَجُد ومَرِس، فلمّا قَلّ لفظ ما، ومَنْ عن عدد الأوصاف، وكان أصل الذى ثلاثة أحرف، وهو «لَذِى» كَمَلت فيه العدّة التى يكون عليها الوصف، وذلك نحو مَحِكٍ وغَرِضٍ، ومَرِح، فقالوا: مررت بزيد الذى قام أخوه، كما تقول: مررت بزيد العَمِى، والمكان النَّدِى.

فإن قلت: فأىٌّ أيضًا على ثلاثة أحرف، فهلا دَخَلت اللام عليها، فقيل: مررت بزيد الأىِّ أخوه منطلق، كما تقول: الذى أخوه منطلق، ويكون الأىّ فى الوصف بمنزلة الرَّثّ، والصَّبّ، والخَبّ، كما كان الذى بمنزلة العَمِى، والجَوِى، والنَّدِى؟

فالجواب: أن فى أىّ سرًا يمنع من هذا الذى سُمْتَه فيها، وأن الحكمة فى عدولهم عنها إلى الذى، وذلك أن أيًا فى أى موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب، فليست منفكة من معنى الإضافة لأنها أبدًا بعض من كُلّ، فلا بدّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظًا أو معنى فيها، فلما شاع فيها معنى الإضافة بَعُدت عن الصفة، فلم توضع موضعًا يُقتصر بها لأجله على الصفة البتة كما فُعل ذلك بالذى، وإنما منعت الإضافة من ذلك لأنها تُنافر الصفة فى اللفظ والمعنى، أما فى اللفظ فلأن كل صفة معرفة فلا بدّ فيه من لام المعرفة على ما تقدّم، ولام المعرفة لا تجامع الإضافة لأنهما يعتقبان الكلمة، فلا يجتمعان معًا، فأما قولهم: الحَسَنُ الوجه، الكريمُ الأب وبابهما فإن الإضافة فيهما غير محضة،

وتقدير الانفصال فيهـما واجب؛ ألا ترى أن المعنى: الحسنُ وجهُه، والكريمُ أبوه، على أن هذا الاتساع فـى اللفظ بالجمع بين اللام والإضافـة إنما جاء فى الصـفات المشتقـة من الأفعال نحو الحَسَن من حَـسُنَ، والظريف من ظَرُفَ، و«أىّ» ليست بصفة ولا جارية على فعل، فبعدت من أحكام الصفات.

وأما المعنى فلأن الإضـافة تُكسب التعريف والتـخصيص، والصفة مـشابهة للفعل، والفـعل لا يكون إلا نكرة، فأما الذى فـتعرُّفـه بالصلة دون اللام على ما قدمنا.

فإن قلت: فإذا كانت الصفـة مشابهة للفعل، والفعل لا يـكون معرفة أبدًا، فما بالك تقول: مررت بزيد أخى عمرو، فتصف بأخى عمرو وهو مضاف إضافة محضة إلى اسم علم؟

فالجواب: أن قولنا: مررت بزيد أخى عمرو، ونظرت إلى هند بنت محمد، ونحوه ليست بصفـات محضة، وإنما هى فى الحقيقـة عطف بيان، ولكن النحويين أطلقوا عليها الوصف لأنها تفيـد ما تفيد الأوصاف؛ ألا ترى أن معنى مررتُ بزيد أخى عمرو كـمعنى مررتُ بزيد المعروف بأُخُوّة عمـرو، وكذلك مررت بهند بنت محـمد، إنما مـعناه مررت بهند المشـهورة ببُنُوّة مـحمد، فـلما كان المعنـى معنى الصفات جاز أن يُطلق عليها أنها صفات اتساعًا لا حقيقة، وكيف يكون ذلك وقد أجمعوا أنه لا تكون الصفة معرفة إلا باللام.

ونظيـر هذا الإطلاق فى الوصف فى هذا الموضـع قولهم فى مـررت بهـذا الرجل: إن الرجل صفة لهذا، وليس فى الحقيـقة بصفة، لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فـعل أو راجعة إلى معنى الفـعل، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة، ولكنه لما كان «هذا» و«الرجل» فى هذا الموضع كالشىء الواحد،

والثانى منهـما يفيد الأول بيـانًا وإيضاحًا، أشبه ذلـك حال الصفة الصريـحة نحو مررت بـزيد الكريم، ونظرت إلى محـمد العـاقل، فجـاز لهم أن يُسَمّـوا الرجل ونحوه وصفًـا مجازًا لا حقيقـة، فلأجل ما شرحناه من حال أىّ مـا عَدَلوا عنها لتضمّنها معنى الإضافة إلى الذى لأنه ليس فـيه معنى إضافة، ولا ما يُنافى الصفة لفظًا ولا مـعنى، وكذلك اللاتى واللائى لأنهـما بوزن القـاضى والداعى، واللاء بوزن قـولهم: رجل مـال ونالٌ، ويوم راحٌ، وكَـبْش صـافٌ، والألَى بوزن الحُطَم واللُّبَد، واللواتى بوزن الجوارى والغـوانى جمع غانية، فاعـرف هذه النكت، فقد استودعتها ما لا يكاد كتاب ينطوى عليه لِلُطْفه.

ولأجل ما ذكرناه من أن الذى إنما وقع فى الكلام وصفًـا لا محالة ما وجب عندهم أن يعود ضميره عليه أبدًا بلفظ الغيبة لا الحضور، وذلك قولك: أنت الذى قام أخوه، ولا تقول: «أخوك» إلا فى ضرورة شـعر، وأنا الذى قام صاحبه، ولا تقول «صاحبى» إلا ضرورة، وإنما ذلك لأن التقدير: أنا الرجل الذى قام صاحبُه، وأنت الرجل الذى قام أخوه، كما قال طرفة[١]:

أنا الرَّجل الضَّرْبُ الذى تَعْرِفُونه خشاشٌ كرأس الحَيّة المُتَوَقِّد

ولم يقل: الذى تعرفوننى. وعلى هذا كلام العرب الفصيح.

وقد جاء أيضًا الحمل فى مثل هذا على المعنى دون اللفظ، قال[٢]:

وأنا الذى قَتَّلْتُ بَكْرًا بالقَنا وتركتُ تَغْلِبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ

---

(١) انظر: عيـون الشعر العربى القـديم للدكتور على الجندى فى «شرح المعلقـات السبع» (ص ٧٩ ، ٨١)، وهو فى ديوانه (ص ٤٢) . وجمهرة أشعار العرب (١/ ٤٤٦).

(٢) أنشده المهلهل، كما فى «المقتضب» (٤/ ١٣٢)، ولم ينسبه الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٤/ ٢٥).

فقال: قَتَّلْتُ، ولم يقل: قَتَّلَ. وأنشدنى أبو على[1]:

يا أَبْجَرَ بنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتـــــــا أنت الذى طَلَقْتَ عامَ جُعْتا

قد أحسنَ اللهُ وقد أَسَأْتا

فقال: طَلَّقْتَ، ولم يقل: طَلَّقَ، وله نظائر. قال أبو عثمان فى كتاب الألف واللام: ولولا أنّا سمعـناه من الثقة يرويه لما أجزناه. فـهذه أحوال اللام فى الذى وبابه.

وأما اللاّت والعُزَّى فذهب أبو الحسن إلى أن اللام فيهما زائدة. والذى يدل على صحة مذهبه أن اللات والعُـزَّى علمان بمنزلة يَغُوثَ، ويَعُوقَ، ونَسْرٍ، ومَنَاةَ، وغير ذلك من أسـماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغـير محتاجة فى تعـريفها إلى اللامِ، وليـست من باب الحارث والـعبـاس من الأوصاف التـى نقلت، فجُـعلتْ أعلامًـا، وأقرّت فيـها لام التعـريف على ضرب من توهُّم روائح الصـفة فيـها، فُتحـمل على ذلك، فوجب أن تكون اللام فيهـا زائدة، ويؤكد زيادتها فيـها أيضًا لزومها إياها كلزوم لام الآن والذى، وبابه.

فإن قلت: فقـد حكى أبو زيد: لقيـته فَيْـنة والفَيْنَة، وقالوا لـلشمس إلاهة والإلاهةُ، وليست فَيْنَةُ ولا إلاهة بصفـتين فيجوز تعريفهما وفيـهما اللام كالحارث والعباس.

فالجواب: أن فَيْنةَ والفَيْنةَ وإلاهة والإلاهة مما اعتقب عليه تعريفان: أحدهما بالألف واللام، والآخر بالوضع والعلمـية، ولم نسمعـهم يقولون لات ولا عُزى

---

(١) أنشدها: سالم بن دارة الفطفانى، كما فى النوادر لأبي زيد (ص ٤٥٥).

بغير لام، فدل لزوم اللام على زيادتها وأنّ ما هى فيه ليس مما اعتقب عليه تعريفان، وأنشدنا أبو على[1]:

أما ودماءٍ لا تزال كأنها على قُنّة العُزَّى وبالنَّسْر عَنْدَما

قال أبو على: «واللام فى النَّسْر زائدة» وهو كما قال؛ لأن نَسْرًا بمنزلة عَمْرو.

* واعلم أنك لا تجد فى كلامهم اسمًا يغلب على واحد من أُمَّته وفيه لام التعريف لازمة له إلا وهو مشتق أو مشتق منه صفة كان أو مصدرًا، فالصفة نحو الحارث والعبّاس والحَسَن والمُظَفَّر؛ ألا ترى أن أصل هذا أن تقول: مررتُ برجلٍ حارثٍ، ونظرت إلى آخر عَبّاس. ثم أن الصفة غلبت على واحد بعينه، فقلت: مررت بالعبّاس، وجاءنى الحارث. والمصدر نحو الفَضْل والعَلاء، وإنما دخلتهما اللام لأنك قَدَّرتهما قبلُ على قول من قال: مررتُ برجلٍ فَضْلٍ، وكلّمنى رجلٌ عَلاءٌ، كما يقال: ماءٌ غَوْرٌ، ورجُل عَدْل، ثم صار التقدير: مررتُ بالرجل الفَضْل والعلاء، ثم نقلته إلى العلم وفيه اللام، فأقررتها فيه على أنه الشىء بعينه، كما قال الخليل فى الحارث والعباس.

وقد يجوز فى العُزَّى أن تكون تأنيث الأَعَزّ. بمنزلة الفُضْلَى من الأَفْضَل، والكُبْرَى من الأكبر، والصغرى من الأصغر، فإذا كان ذلك كذلك فاللام فى العُزَّى ليست بزائدة، بل هى فيها على حدّ اللام فى الحارث والعبّاس والخليل والوجه هو القول الأول وأنْ تكون زائدة؛ لأنّا لم نسمع فى الصفات العُزَّى كما سمعنا فيها الصغرى والكبرى.

(١) البيت فى «المقاصد النحوية» للعينى (١/ ٥٠٠).

فإن قلت: فإنا لم نسـمعهم أيضـا قالوا رجلٌ عَـلاء، ولا : مررت بالرجل العَلاء، وقـد أجزت أنت أن تكون بمنزلة رجل عَدْل، وفِطْر، فـإذا أجزت اعتـقادَ الصـفة بالمصـدر الذى ليس بصفـة على الحـقيـقة، وإنما هو واقع مـوقع الصفـة الصريحة، فأنت باعتقاد العُزَّى أن تكون صـفة محضةً جارية على الموصوف لأنها من أمثلة الصفات نحو الفُضْلَى، والكُوْسَى، والحُسْنَى أَجْدَر.

فالجواب: أن اعتقـاد الوصف فى المصادر وإن لم تجر أوصافًا مسـتعملةً فى اللفظ أحدر من اعـتقاد مـثال الصفـة وصفًا إذا لم يجـر به استعـمال، وذلك أن المصـدر ليس فى الأصل مما سبـيله أن يُوصَف به، وإنما جَـرى فى بعض المواضع وصفًا على أحد أمرين: إما على اعتقاد حذف المضاف، وإما على جعل الموصوف الذى هو جوهر عرضًـا للمبالغة، ولولا اعتقـاد أحد هذين المعنيين لما جاز وصف الجـوهر بالمصدر الذى هو عـرض؛ لأن حكم الوصف أن يكون وفق الموصـوف، وإذا كان الأمر كذلك فـغير منكر أن يُعتقد فى ترك إجـرائهم المصدر وصفًا أنه إنما فُعِلَ به ذلك لأنه ليس مما سبيله فى الحقيقة أن يُوصف به، ولذلك قَلَّ الوصفُ به فى اللفظ، واستنكر، فغير خطأ أن يُعـتقد وصفًا فى المعنى وإن لم يخرج الوصف به إلى اللفظ، والصـفاتُ الصـريحة لـيست كـذلك لأنها مما حُكمـه وسبـيله أن يُستعمل فى اللفظ صفة يستعمل فى المعنى، فـترك إجرائهم الصفة الصريحة صفة فى اللفظ، كما يسـتعمل فى المعنى، فى ترك إجرائهم الصفة الصـريحة صفة فى اللفظ يدل على أنهم قد هجـروها صفة فى المعنى؛ إذ لو كانت مـقدرة فى المعنى صفـة للزم خروجُهـا على ذلك إلى اللفظ إذ ليس إجراء الصـفة فى اللفظ صـفةً مُستكْرَهاً. وأما المصدر فجريانه وصفًـافى اللفظ فيه استكراه، فغير منكر أن يُمتنع منه فى اللفظ ويُعتقد فى المعنى. وإنما جاز اعتقاده فى المعنى وإن لم يكن الوصف

بالمصدر فى قوّة الوصف بصـريح الصفة؛ لأنه وإن كان كذلك فـهو على كل حال جائز مستعمل فى بعض المواضع، فاعرف ذلك إن شاء الله.

ونظير هذا الذى أريتُك قولُ سيبـويه فى عِدة إذا سميتَ به رجلاً أن تقول: عِدات، وعِدُونَ، فتجيز جـمعه بالتاء، وبالواو والنون، ولا يمتنع من ذلك فيه وإن كان قـبل التسميـة به لم يُجمع، وإنما جاز فـيه الجمع بالتـاء، والواو والنون بعد التسمية به وإن لم يكن ذلك جـائزًا ولا مسموعًا فيه قبل التسـمية من قبل أنه كان قبل التسميـة مصدرًا، والمصادر يقلّ الجمع فيها، فلمـا سُمى به خرج عن مذهب المصدر إلى الاسمية، فلحق بسَنة وعِضة، فجـرى عليه ما يجرى عليهما من جواز الجمع لأنهما ليسا مصدرين؛ أفلا ترى إلى سيـبيويه كيف احتج لترك جمعهم عِدة وهى مصدر بأن المصادر يضعُف جمعـها، فيقبحُ فى اللفظ، فكذلك أيضًا يضعف فى القياس أن تجرى المصادر أوصافًـا إلا على ضرب من التأول. فلما ضعف ذلك فيـها فى القـياس قلّ اسـتعـمالهم إياها فى اللـفظ أوصافًا، وحـصَل فيـه بعضُ الاستكراه، فلذلك لم يسمع عنهم: مررتُ بالرجُل الـعلاءِ لضعف جريان المصادر أوصافًا فى القـياس، فمن هنا جَفا ذلك فى اللفظ وإن كانَ قـد يجوز تخيُّله على ضرب من التوسع فى المعنى.

فأمـا العُزَّى فمن أمـثلة الأوصاف بمنزلة الصُغْـرى والكُبْرى، فلو اعتـقدوا الوصف بها لما مَنع من خروجها إلى اللفظ صـفةً مانعٌ، فمن هنا ضعف أن تكون العُزَّى صـفةً وتأنيث الأَعَـزّ، وإذا لم تكن صفـة فاللام فـيهـا زائدة كمـا قال أبو الحسن. فـهذا مـا اقتضـاه الوارد إلىّ عنهم فى باب العُزّى إذ كنت لم أسـمعـها وصفًا، فإن وجدتها قد استعـملت وصفًا فى شعر قديم، أو حكاها بعض الثقات فى كتابه أنهـا صفة، وأنها تأنيث الأَعَزّ بمنزلة الفُـضْلَى من الأفضل، والكُبْرى من

الأكبر، والصغرى من الأصغر، فاللام فيها بمنزلة اللام فى العباس والخليل ونحو ذلك، وليست بزائدة على ما ذكر أبو الحسن، على أنه رحمه الله كان من سعة الرواية بحيث لا يَنْسَتِر عليه حال هذه اللفظة، ولو علم أنها قد استعملت صفة لما قطع بزيادة اللام، ولما ألحقها باللات.

فأما اللات فلا إشكال مع ما قدمناه من كونها غير صفة أن اللام فيها زائدة، وكذلك اللامُ فيها أيضًا فى قراءة من قرأ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاتِ﴾[1] بكسر التاء؛ لأنها أيضًا ليست بصفة.

فأما اللام فى الاثنين من قولك: اليومُ الاثنان فليست بزائدة وإن لم يكن الاثنان صفة. قال أبو العباس: وإنما جاز دخول اللام عليه لأن فيه تقدير الوصف؛ ألا ترى أن معناه اليومُ الثانى. وكذلك أيضًا اللام فى الأحَد، والثّلاثاء، والأرْبِعاء، ونحوها؛ لأن تقديرها: الواحد، والثالث، والرابع، والخامس، والجامع، والسابت، والسَّبْت: القَطْع، وقيل: إنه سمى بذلك لأن الله جلّ وعز خلق السموات والأرض فى ستة أيام أولها الأحد، وآخرها الجمعة، فأصبحت يوم السبت مُنْسَبِتة، أى: قد تمّت وانقطع العمل فيها، وقيل: سمى بذلك لأن اليهود كانوا ينقطعون فيه عن تصرفهم، ففى كلا القولين معنى الصفة موجود فيه. فأما ما أَنْشَدَنَاه أبو على عن أبى عثمان[2]:

---

(١) سورة النجم: آية (١٩).
قال الأخفش فى «معانى القرآن» (٢/ ٤٨٦): فإذا سكتّ قلت: «اللاه» وكذلك «مناة» تقول: مناه. وقال بعضهم: «اللات» جعله من اللات الذى يلُتّ، ولغة للعرب يسكنون على ما فيه الهاء بالتاء، يقولون: رأيت طلحت، وكل شىء فى القرآن مكتوب بالتاء، فإنما نقف عليه بالتاء، نحو: (نعمت ربكم)، و(شجرت الزقوم) ا هـ.

(٢) البيتان ذكرهما الزمخشرى بغير نسبة فى «شرح المفصل» (٣/ ١٥٣).

حتى إذا كانا همـا اللَّذَيْنِ مثلَ الجَديلينِ المُحَمْلَجَيْنِ

فإنه إنما شبّه الذى بـ«مَنْ» و«مـا» فحذف صلتها، ووصفهـا كما يفعل ذلك بـ«مَنْ» و«ما» ويجىء هذا فى قول البغـداديين على أنه وصلها بمِثْل لأنهم يُجرونها مُجرى الظرف.

ومن زيادة اللام ما أخـبرنى به أبو على أن أبا الحسن حكى عنهم: الخـمسةَ العشـرَ درهمًا، فاللام فى العـشر لا تخلو من أن تكون للتعـريف، أو زائدة، فلا يجوز أن تـكون للتعـريف لأن خمسـة عشـر اسمـان فى الأصل جُعـلا كالاسم الواحد، وقد تعـرّف الاسم من أوله باللام فى الخمسة، ومحـال أن يتعرف الاسم من جهتين وبلامين، فثبت أن اللام فى العَشَـر زيادة. إلا أنها ليست لازمة لزومها فى الان والذى ونحو ذلك.

ومن ذلك ما أخـبرنى به أبو على، قال: أخـبرنى أبو بكر عن أبى العـباس عن أبى عثمان، قال: سألت الأصمعى عن قول الشاعر[1]:

ولقد جنيتُكَ أَكْمُؤًا وعساقلاً ولقد نهيتُكَ عن بنات الأَوْبرِ

لمَ أدخل اللام فى الأوبر، فقال: أدخله زيادة للضرورة كقول الآخر[2]:

يا عَدَ أُمَّ العَمْرو من أسيرها حُرّاسُ أبواب على قُصورِها

وجائز أيضًا أن يكون أَوْبَر نكرة، فـعرّفه باللام كما حكى سيـبويه أن عِرْسًا من بن عِرْس قـد نكّره بعضهم، فقـال: هذا بنُ عِرْسٍ مُقْـبلٌ. ولو قال مقبـلاً ما صحت هذه المسألة.

---

(١) ذكـره صـاحب «المقـتضـب» (٤/ ٤٨)، والمصنف فى «المنصف» (٣/ ١٣٤) بدون نسـبـة. وكـذلك فى الخصائص له (٣/ ٥٨).

(٢) البيتان أنشدهما أبو النجم العجلى، كما فى شرح المفصل (١/ ٤٢).

وأنشدنا أبو على، عن أحمدَ بن يحيى، عن ابن الأعرابى[١]:

يا ليت أمَّ العَمْرِو كانت صاحبى مكانَ مَنْ أَنْشَى على الركائبِ

يريد: أمّ عَمْرو. وقال الآخر[٢]:

يقول المُجْتَلُونَ عَرُوسَ تَيْمٍ شَوَى أمِّ الحُبَيْنِ ورأسُ فيل

يريد: أمّ حُبَيْن، وهى معرفة، والللام فيها زائدة.

فأما قولهم فى المـنية شَعُوب بغير لام، والشَّعُـوب بلام فقد يمكن أن يكون صفة فى الأصل لأنه من أمـثلة الصفات بمنزلة قَتُول وصَبُـور وضَرُوب، وإذا كان كذلك فاللام فـيها بمنزلتها فـى العبّاس والشَّمَرْدَل والحَـسَن والحارث. ويؤكد هذا عندك أنهم قالوا فى اشتقـاقها: إنها سُمّيت شَعُـوب لأنها تَشْعَب أى تفرّق، وهذا المعنى يؤكد مذهب الوصفية فيها، وهذا أقوى فى نفسى من أن تُجعل اللام زائدة. ومَنْ قال شَعُـوب بلا لام فقد خَلَصت عنده اسمًا صـريحًا، وعرّاها فى اللفظ من مذهب الصـفة، فذلك لم يُلحـقها اللامَ كـما فعل ذلك من قـال عَبّاس وسعـيد وحارث وحَسَن إلا أن روائح الصـفة فيه على كل حـال وإن لم تكن فيه لام؛ ألا ترى أن أبا على حكى عن أبى زيد أنهم يُسمّـون الخبز جابر بنَ حبّـة، وإنما سَمَّوه بذلك لأنه يجبر الجائع، فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام. ومن ذلك أيضًا قولهم واسِط، قال سيبويه: «سَمّوه واسطًا لأنه وَسَطَ ما بين العراقِ والبصرة» فمعنى الصفة فيه قائم وإن لم يكن فى لفظه لام.

---

(١) البيت فى «المنصف» لابن جنى، بغير نسبة، وكذلك فى «شرح المفصل» (١/ ٤٤).

(٢) أنشده جرير: على ما ذكر ابن منظور فى اللسان [حبن].

* واعلم أن لام المعرفـة قد أُدخلت فى بعض المواضع على الفـعل المضارع لمضارعة اللام لـ«الذى»، قرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد[١]:

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن بيته ذى الشِّيحة اليَتَقَصَّعُ

أى: الذى يَتَقَصَّعُ فيه.

يقول الخَناو أبغضُ العُجمِ ناطقًا إلى ربّه صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

أى: الذى يُجَدَّعُ.

وحكى الفراء أن رجلاً أقبل، فقال آخر: ها هُو ذا، فقال السامع: نَعمْ الها هُو ذا، فأدخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تشبيهًا لها بالجملة المركبة من الفعل والفاعل. فهذه أحكام لام التعريف، وما علمت أحدًا، من أصحابنا رحمهم الله وصل من كشف أسرارها إلى هذه المواضع التى شرحتُها وأوضحتها، نسأل الله عز وجل المعونة، و نستمده التوفيق.

وأما لام الابتداء فمن خواص الأسماء، وهى مفتوحة مع المظهر والمضمر، تقول: لَزيدٌ أفضلُ من عمرو، ولأنت أكرم من محمد. ورأيت بعض متأخرى البغداذيين وقد صنّف كتابًا سمّاه كتاب اللامات، ثم قسّمها فيها كذا وكذا قسمًا، فقال فى بعض تلك الأقسام: ومنها لام التفضيل كقوله تعالى ذكره: ﴿**لَيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منّا**﴾[٢] وقد كان هذا الرجل فى غَناء عن هذه السِّمة لهذه اللام؛ لأنها لام الابتداء كيف شاءت فلتقع من تفضيل أو نقص أو مدح أو ذم أو

---

(١) البيتان لذى الخُرق كما فى النوادر لأبى زيد (ص ٢٧٦).

(٢) سورة يوسف: آية (٨).

تقريب أو تبعيد أو تكبير أو تصغير ونحو ذلك من وجوه الكلام، وإذا كان هذا الرجل قد وَسَمَ لامَ قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منّا﴾ بلام التفضيل، فقد كان من الواجب عليه على ما عقده على نفسه أن يُسمّى اللام فى قول قيس بن الخطيم[1]:

ظَأرناكُمُ بالبِيْض حتى لأنتُم   أَذَلُّ من السُّقْبان بين الحلائبِ

بلام النقص والتحقير لأنها موجودة فى أول الجملة المستفادة من أحد جزأيها معنى النقص والتحقير كما وسمها فى آية يوسف عليه السلام بلام التفضيل لمّا وُجدت فى الجملة المستفاد من أحد جزأيها معنى التفضيل. وأن يُسمّى اللام فى قوله عز اسمه ﴿إنّ اللهَ لذو فَضْلٍ على النّاسِ﴾[2] بلام التطول والإنعام، لأنها قد وُجدت فى جملة مستفاد من أحد جزأيها معنى الإنعام. وهذا أوسع من أن يُحصى، ولم تكن به حاجة إلى هذا التشعّب الذى يقوده إلى هذا الإلزام. وفى هذا الكتاب الذى ذكرتُه لهذا الرجل أشياء من هذا النحو تركتُ إيرادها لوضوح أمرها، ولأن كتابنا هذا ليس مشروطًا فيه إصلاح أَغْفال كتاب أحد، وإنما ربّما اعترض الكلامَ شىء، فذكرناه لاتصاله بما يكون فيه.

* واعلم أن لام الابتداء موضعها من الكلام الاسمُ المبتدأ نحو: لَزيدٌ كريم، ولَمحمدٌ عاقل، ولأنت أشجع من أسامة، ولا تدخل هذه اللام فى الخبر إلا على أحد وجهين كلاهما ضرورة إلا أن إحدى الضرورتين مقيس عليها، والأخرى مرجوع إلى السماع فيها:

الأولى: أن تدخل هذه اللام على الجملة التى فى أولها إنّ المثقّلة المُحقّقة،

---

(١) انظر: ديوان قيس بن الخطيم (ص ٤٦).

(٢) سورة غافر الآية: (٦١).

فيلزم تأخير اللام إلى الخـبر، وذلك قولك: إنّ زيدًا لمنطلق، فأصل هذا: إنّ زيدًا منطلق، ثم جاءت اللام، فـصار التقدير: لإنّ زيـدًا منطلق، فلما اجتمع حـرفان لمعنىً واحد، وهو التحقيق والتـوكيد، كُره اجتماعهمـا، فأخّرت اللام إلى الخبر، فصار الكلام: إنّ زيدًا لمنـطلق. واعلم أن هذا الشرح قد اشتمل عـلى ثلاثة أشياء ينبغى أن يُسأل عنها، وهى: أنّ اللام فـى المرتبة قبل إنّ، وتقدير الكلام: لأنّ زيدًا منطلق، وأنه ليس المرتبة أن تكون اللام بعد إنّ نحو إنّ لزيدًا منطلقٌ.

والثانى: لِمَ لمّا اجتمع حرفان للتـوكيد فُصل بينهما، وهلا كان اجتـماعهما أبلغ وأوكد؟

والثالث: لِمَ لمّا وجب الفصل بينهما أخّرت اللامُ إلى الخبر دون إنّ؟.

فالذى يدل على أنّ اللام فى المرتبة قبل إنّ ثلاثة أشياء:

الأول: أن العرب قد نطقت بهذا نطقًا، وذلك مع إبدال الهمزة هاء فى نحو قولهم: لَهِنّكَ قائم، إنما أصلها: لإنّكَ قائم، ولكنهم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلت هاء فى نحـو هيّاك، وهَرَقتُ الماءَ، فلمـا زال لفظ الهمـزة، وحلّت مكانها الـهاءُ صارت ذلك مُسـهّلاً للجمع بينهمـا إذ حَلّت الهاءُ محل الهـمزة، فزال لفظ إنّ، فصارت كأنهـا حرف آخر، قرأت على أبى بكر محمـد بن الحسن، أو قُرِىء عليه وأنا حاضر عن أحمد بن يحيى، وحدثنا بـه عن أبى العباس محمدِ بن يزيد المبردِ محمدُ بن سَلَمة(١):

ألا يا سَنا برقٍ على قُلَلِ الحِمى   لَهِنَّكَ من بـرقٍ عـلىّ كريمُ

(١) أنشده غلام من بنى كلاب كما فى اللسان (لهن) وأمالى القالى (١/ ٢٢٠)، والخصائص (١/ ٣١٥).

والدليل الثان: أنّ «إنّ» وما عملت فيه جميعًا فى رفع اسم مرفوع بالابتداء بدلالة قوله عز وجل: ﴿**أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسوله**﴾[1] وعلى هذا قالوا[2]:

.... **فإنى وقيّارٌ بها لَغَريبُ**

وإذا كانت إنّ وما نصبته فى تقدير اسم مرفوع وجب أن تكون اللام داخلة عليهما كليهما لأنهما فى موضع اسم مبتدأ كما تدخل على الاسم المبتدأ، وهذا أيضًا واضح.

والدليل الثالث: أنّ «إنّ» عاملة للنصب، وهى تقتضى الأسماء لتنصبها، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها وأن يكون التقدير: إنّ لزيدًا قائم، لأنّ «إنّ» لا تلى الحروف لا سيما إذا كان ذلك الحرف مما يُحصِّن الاسمَ من العوامل ويصرفه إلى الابتداء.

فإن قيل: فقد ثبت أن اللام كان سبيلها أن تكون فى أول الكلام، وصحّ بما قدّمته، فهلا جُمع بينها وبين إنّ، فكان ذلك يكون أوكد، ولِمَ فُصل بينهما؟

فالجواب: أنه ليس فى الكلام حرفان لمعنى واحد مجتمعان والعلة فى ذلك أن الغرض فى هذه الحروف الدوالّ على المعانى إنما هو التخفيف والاختصار؛ ألا ترى أن «هَلْ» تنوب عن أستفهمُ، و«ما» تنوب عن أنفى، وقد تقدم نحو هذا فى أول هذا الكتاب، فإذا كان الغرض فيها إنما هو الاختصار والاستغناء بالقليل عن الكثير، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنىً واحد، إذ فى الواحد كافية من الآخر

(٢) سورة التوبة الآية: (٣).

(٢) أنشده الضابن بن الحارث البرجمى: كما فى النوادر (ص ١٨٢)، والشعر والشعراء، (ص ٣٥١).

وغَناء عنه، ولو جُمع معه لانتقض الغرض بتكريره والإكثار بإعادته، فإذا تباعد عنه لم يجتمع في اللفظ معه استُجيز اجتماعهما في الجملة الواحدة كما جاز الجمع بين حرف النداء والإضافة لتباعدهما في نحو يا عبدَالله وما أشبهه ذلك.

فإن قيل: فإذا كان كذلك فَلِمَ أُخّرت اللام إلى الخبر، وأُقرّت إنّ في أول الكلام، وهلا عُكس الأمر في ذلك؟.

فالجواب: أنه إنما أُخّرت اللام إلى الخبر، وجُعلت إنّ مع المبتدأ من قبل أنّ «إنّ» عاملة، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا، فجُعل ما يعمل في الأسماء معها، واللام ليست عاملة، والخبر لا يلزم أن يكون اسمًا، فقد يجوز أن يكون جملة وظرفًا، فلما لم يلزم أن يكون الخبر اسمًا مفردًا، وجاز أن يكون مبتدأ وخبرًا، وفعلاً وفاعلاً، وظرفًا، جُعلت اللام التي هي غير عاملة في ما قد لا يكون مفردًا، وجُعلت إنّ العاملةُ تلي الاسم الذي سبيله أن يكون مفردًا، فالضرورة التي أُخّرت لها اللام إلى الخبر، وموضعها في الأصل المبتدأ، هو ما ذكرناه من دخول إنّ في الكلام وكراهيتهم اجتماعها مع اللام، فاعرف ذلك إن شاء الله.

* واعلم أنه إذا ثبت أن اللام داخله على خبر إنّ، وكان خبر إنّ هو خبر المبتدأ في الأصل، وكان خبر المبتدأ على المعروف المتعالَم من حاله اسمًا مفردًا، وجملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، وظرفًا، فسبيل هذه اللام أن تدخل كل ضرب من هذه الأخبار، تقول: إنّ زيدًا لقائم، وإنّ زيدًا لأبوه منطلق، وإنّ زيدًا ليقوم أخوه، وإنّ زيدًا لفي الدار، فإن كان الخبر فعلاً ماضيًا لم تدخل اللام عليه؛ لأنه ليس بمضارع للاسم كما ضارعه الفعل المضارع، فلا تقول إذًا: إنّ زيدًا لَقامَ، ولا: إنّ بكرًا لَقَعدَ، ولا تدخل هذه اللام على فَعَلَ ولا على

غيره من أمثلة الفعل إلا الفعل المضارع للاسم. فأما قول امرىء القيس[١]:

حَلفـتُ لهـا بالله حَلفةَ فاجِـرٍ لَناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالى

فليست هذه اللام بلام الابتداء، وإنما هى اللام التى يُتلقّى بها القسم نحو: والله لَقامَ زيدٌ، أى: لقد قام زيد، وسنذكرها فى موضعها إن شاء الله.

فإن كانت لخبر إنّ فضلة تتعلق به من ظرف أو مفعول أو مصدر أو حرف جر، فتقدمت تلك الفضلة فى اللفظ على الخبر، جاز دخول اللام عليها قبل الخبر، ثم يأتى الخبر فى ما بعد، وذلك قولك: إنّ زيدًا لَفى الدار قائم، وإنّ بكرًا لطعامَكَ آكل، وإن محمدًا لَقيامًا حسنًا قائم، وإنّ أخاك لَبِكَ مأخوذ، وإنّ الأمير لَعليكَ واجدٌ، قال أبو زبيد:

إنّ امرءًا خَصَّنى عمـدًا مودّته على التنائى لَعندى غيرُ مكفُورِ

أى: لَغيرُ مكفور عندى، وربما كُررت اللام فى الخبر إذا تقدمت فضلته عليه، فقالوا: إنّ زيدًا لَبِكَ لمأخوذٌ، وإنّ محمدًا لَفيكَ لراغبٌ. وحكى قطرب عن يونس: إنّ زيدًا لَبِكَ لواثقٌ.

فإن تأخرت الفضلة دخلت اللام فى الخبر الذى قبلها، ولم تدخل فيها، وذلك قولك: إنّ زيدًا لقائمٌ عندك، ولا يجوز: إنّ زيدًا قائمٌ لَعندك. والفرق بين: إنّ زيدًا لَعندك قادم، و: إنّ زيدًا قائم لعندك فى جواز المسألة الأولى وفساد الثانية، أنك إذا قدمتَ الفضلة على الخبر، وأدخلتَ اللام عليها فإنما قصدُك بها الخبرُ دون فضلته، وجاز دخول اللام على الفضلة التى قبل الخبر لأن موضع الخبر

---

(١) انظر: ديوانه (ص ٣٢).

أن يكون قبل فـضلته عَقِـيبَ الاسم، فلما تقدمت الفـضلة، فوقعت موقع الخـبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر، فأما إذا تأخـرت الفضلة وتقدم الخبر فقد وقع الخبر موقعه، فدخلت اللامُ عليه لأنه أحق بها.

فإن قيل: ولِمَ دخلت اللام على خبر إنّ المكسورة دون سائر أخواتها؟

فالجواب: أنها إنما اختصت بخبـر المكسورة من قبل أن كل واحدة من اللام ومن «إنّ» يجاب بهـا القسم، وذلك قولك: واللهِ إنّ زيدًا قـائم، واللهِ لَزيدٌ قائم، فلما اشتركتا فى هذا الوجه، وكـانت كل واحدة منهما حرف توكيد أُدخلت اللام على خبر إنّ للمـبالغة فى التوكـيد، وفرّق بينهما لما ذكـرنا من كراهيتهم اجـتماع حرفين لمعنى واحد، ولما لم يكن فى أخوات إنّ شىء يجـاب به القسم كما يجاب بها لم تدخل اللام خبره كما دخلت خبرها.

* واعلم أن هذه اللام لا تدخل على اسم إنّ كما ذكرنا، إلا أن يُفْصَلَ بينها وبينه فتَبـاعد منه، وذلك نحو قوله عـز اسمه: ﴿**إنّ فى ذلك لآيةً**﴾[1] و﴿**إنّ فى ذلك لآياتٍ**﴾[2] و﴿**وإنّ فى هذا لَبلاغًا**﴾[3].

فهـذا دخول اللام على خـبر إنّ وذكـرُ الضرورة التى دعت إلى تـأخرها. ولست أعنى بهذه الضرورة أنها جارية مجـرى ضرورة الشعر، كيف ذلك والقرآنُ وفصيحُ الكلام قد جاءا بذلك، ولكن هـذا يجرى مجرى الضرورة التى دعت إلى إعلال فاء يَعِدُ ويَزِنُ، وعين باع وقام، ولام غزا ورمى، وغير ذلك من العلل التى

---

(١) سورة البقرة: آية (٢٤٨).

(٢) سورة الأنعام: آية (٩٩).

(٣) سورة الأنبياء: آية (١٠٦).

تلحق فتؤثر، وهى مع ذلك مطردة فى الاستعمال مُتَقبَّلة فى القياس.

وإذا كانت إنّ مشددة فأنت فى إدخال اللام فى الخبر وتركها مُخيّر، تقول: إنّ زيدًا قائم، وإنّ زيدًا لقائم، فإن خُففت إنّ لزمت اللام، وذلك قولك: إنْ زيدٌ لقائم، و﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عليها حافظٌ﴾[١] فعلوا ذلك لئلا تلتبس «إنِ» المؤكدة «بإنِ» النافية فى قوله عز وجل: ﴿إنِ الكافرونَ إلا فى غُرور﴾[٢] فهذه بمعنى ما. وأما قول أبى حزام العكلى[٣]:

وأعلمُ أنّ تسليمًا وتركًا ... لَلا متشابهان ولا سَواءُ

فإنما أدخل اللام وهى للإيجاب على لا وهى للنفى من قبل أنه شبهها بغَيْر، فكأنه قال: لَغيرُ متشابهين، كما شبّه الآخر «ما» التى للنفى بـ«ما» التى فى معنى الذى، فقال[٤]:

لَما أغفلتُ شُكركَ فاصْطَنعْنى ... وكيف ومن عطائك جُل مالى

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرتُ لك من الشَّبَه اللفظى، كما قال الآخر[٥]:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيَته ... على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

فزاد إنْ مع ما، وليست للنفى، فاعرفه إن شاء الله.

---

(١) سورة الطارق: الآية (٤).

(٢) سورة الملك: الآية رقم (٢٠).

(٣) الخزانة (٤/ ٣٣١).

(٤) قائل هو: النابغة الذبيانى، كما فى ديوانه (ص ٢٠٥).

(٥) هو المعلوط بن القريعى، انظر: الخصائص للمصنف (١/ ١١٠)، واللسان [أنن].

وأما الضرورة التى تدخل لها اللام فى خبر غـير إنّ فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها، فرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب(١):

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   ترضى من الشاة بعظم الرَّقبهْ

والوجه أن يقال: لأُمُّ الحُلَيْس عـجوز شَهْرَبة، كمـا تقول: لَزيدٌ قائم، ولا تقول: زيدٌ لقائم. وقال الآخر(٢):

خالى لأنت، ومَنْ جريرٌ خالُهُ   يَنَلِ العلاءَ ويَكْرُمِ الأخوالا

فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: لَخالى أنت، فأخّر اللام إلى الخبـر ضرورة. والآخر أن يكون أراد: لأنت خالى، فـقدّم الخبر على المبـتدأ وإن كانت فـيه اللام ضرورة. وأخـبرنى أبو على أن أبا الحسن حكى «إن زيدًا وجـهُه لَحسنٌ» فهذه أيضًا ضرورة.

وربما أدخلوها فى خبـر أنّ المفتوحة، أخبـرنا على بن محمد برفـعه بإسناده إلى قطرب:

ألم تكنْ حَلفتَ بالله العَلِىْ   أنّ مطاياك لَمِنْ خيرِ المَطِىْ

والوجهُ الصـحيح هنا كسـرُ إنّ لتزول الضرورة، إلا أنّا سمـعناها مفتـوحة الهمزة.

وقد أُدخلت فـى خبر أمـسى، قرأت على أبى بكر مـحمد بـن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدَناه أبو على:

---

(١) انظر: اللسان [شهرب]. وشرح المفصل (٣/ ١٣٠) (٧/ ٥٧).

(٢) انظر: اللسان [شهرب]

مروا عجالاً وقالوا: كيف صاحبُكم؟ قال الذى سألوا: أمسى لَمَجْهُودا

ورَوينا عن قطرب بإسناده أن بعضهم قال: فإذا أنّى لَبه، قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أراك لَشاتمى، وإنى رأيته لَسَمْحًا، قال: وقال يونس: زيدٌ -والله- لواثقٌ بك، وقال كثير(١):

ومازِلْتُ مِنْ ليلى لَدُنْ أن عرفْتُها لَكالهائم المُقْصَى بكل سَبيلِ

وهذا كله شاذ. ومثله:

.... **ولكننى من حبها لَكَميدُ**

وأخبرنا أبو على أن أبا إسحاق ذهب فى قوله تعالى: ﴿**إنّ هـذان لَساحِران**﴾ إلى أنّ «إنّ» بمعنى نَعَمْ، وهذان مرفوع بالابتداء، وأن اللام فى لَساحران داخلة فى موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره: نَعَمْ هذان لهما ساحران. وحكى عن أبى إسحاق أنه قال: هذا الذى عندى فيه، والله أعلم، وكنت عرضتُه على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق، فقبلاه، وذكرا أنه أجود ما سمعاه.

* واعلم أن هذا الذى رواه أبو إسحاق فى هذه المسألة مدخول غير صحيح، وأنا أذكره لتقف منه على ما فى قوله. ووجه الخطأ فيه أن هما المحذوفة التى قدّرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة موضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان فى حذفه مع الجهل

---

(١) انظر: ديوانه (ص ١١٥)، (ص ٤٤٣).

بمكانه ضرب من تكليف علم الغـيب للمخاطب، وإذا كان مـعروفًا فقـد استُغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقـبُح أن تأتى بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتى به؛ ألا ترى أن التـوكيد مـن مواضع الإطناب والإسـهاب، والحذف مـن مواضع الاكتفاء والاختصار، فهما إذن كـما ذكرت لك ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام. ويزيد ذلك وضوحًا امتناع أصحـابنا من تأكيد المضمر المحذوف العائد على المبتدأ فى نحو «زيدٌ ضربتُ» فى من أجازه، فلا يجيزون «زيدٌ ضربتُ نفسَه» على أن تجعل النفسَ توكيدًا للهـاء المرادة فى ضربته؛ لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كـان ذلك كذلك فقد استغنى عن تأكـيده. ويؤكد عندك ما ذكرت لك أن أبا عثمان وغيره من النحويين حملوا قول الشاعر:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ

على أن الشاعـر أدخل اللام على الخبر ضرورة. ولو كان مـا ذهب إليه أبو إسحاق وجهًا جائزًا لَمـا عدل عنه النحويون ولا حملوا الكلام على الاضطرار إذا وجدوا له وجهًا ظاهرًا قـوياً، وحذفُ المبتدأ وإن كان شائعًا فى مـواضع كثيرة من كلامهم فإنه إذا نُقل عن أول الكلام قُبح حذفُه ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ: **﴿تمامًا علـى الذى أَحْسَنُ﴾**[1] قـالوا: وقبـحـه أنه أراد: على الذى هو أحـسن، فحذف المبـتدأ فى موضع الإيضاح والبيـان؛ لأن الصلة لذلك وقعت فى الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح فغيرُ لائق به الحذف والاختصار.

(١) سورة الأنعام: آية (١٥٤)، وقرئها الحسن، والأعمش، انظر: إتحاف الفضلاء (١/ ٢٢٠).

فإن قلت: فقد حكى سيبويه فى الكتاب: «لَحَقٌّ أنه ذاهب، فيضيفون، كأنه قال: لَيَقينُ ذلك أمـرك، وليست فى كلام كل العرب» فأمـرك هو خبرُ يقين؛ لأنه قد أضاف إلى ذلـك، وإذا أضافه إليه لم يجز أن يـكون خبرًا عنه، قال سـيبويه: «سمـعنا فـصحـاء العرب يقـولونه» فكيف جاز أن يحـذف الخبـر واللام فى أول الكلام، وقد شرطت على نفسك أن الحذف لا يليق بالـتوكيد؟. فالجواب أن هذه الكلمة ليس كل العرب يقولها كما قـال سيبويه وقال أيضًا أبو الحسن: «لم أسمع هذا من العرب، وإنما وجـدته فى الكتاب ووجه جـوازه على قلته طول الكلام بما أضيف هذا المبـتدأ إليه، وإذا طال الكلام جاز فـيه من الحذف ما لا يجـوز فيه إذا قصُر؛ ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم: «ما أنا بالذى قائل لك شيئًا» ولو قلت: ما أنا بالذى قائم لَقَبُحَ، فأما قول الشاعر(١):

لـم أر مثلَ الفتيان فى غِيَرِ الـ ... أيـــام ينســـــون مـــا عواقبُهـــا

فالوجه أن تكون «مـا» استفهـامًا، و«عواقبهـا» الخبر، كقـوله تعالى ذكره: **﴿وما أَدْراكَ ما الحُطَمَةُ﴾**(٢) أى: ما أدراك أىُّ شىء الحُطمةُ، فكأنه قال: أىُّ شىء عواقبُـها، على مذهب التعجب منهـا والاستعظام لها. فهـذا أَوْجَهُ من أن يُحمل الكلام على أنه: ينسون الذى هو عواقـبها، لقلة **﴿تمامًا على الذى أَحْسَنُ﴾** وقال أبو الحسن فى هذا الفصل: «لو قلت: لَعبدُ الله، وأضمرتَ الخبر لم يحسُن» وإنما لم يحـسن عنده لأن الكلام لم يطل ههنا كـما طال فى لَحَقٌّ أنه ذاهب. انقـضى دخول اللام على الخبر.

* واعلم أن لام الابتداء أحـد الحرفين الموجبين اللذين يُتلقى بهمـا القسم،

---

(١) أنشده عدى بن زيد، كما فى «الأغانى» (٢/ ١٢١) ونسب فى «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢١) إلى احيحة بن الجلاح.

(٢) سورة الهمزة: آية (٥).

وهما: اللام، وإنّ، وذلك قولك: واللهِ لَـزيدٌ عاقل، و: واللهِ إنّ زيدًا عاقل، إلا أن هذه اللام قد تَتَعـرّى من معنى الجواب، وتخلص للابتـداء، فهو لذلك أخص معنييها بها، وذلك قولك: لَعمْرُكَ لأقومنّ، و:

. . . . **لَيْمُنُ اللهِ ما ندرى**

فهذه اللام لام الابتداء مُعراة من مـعنى الجواب، وذلك أنّ قولك «لعمرك» قَسَم، ومـحال أن يجاب القَسَم بالقَـسَم، فلا يجوز إذن أن يكون التـقدير: واللهِ لعمـرُك لأقومنّ، كـما يجـوز إذا قلت: لَزيدٌ قائم، أن يكون تقـديره: واللهِ لزيدٌ قائم، فاعرف ذلك إن شاء الله.

* * *

باب لحاق اللام الأفعال

وتلحقها على ضربين: عاملة وغير عاملة:

فالعاملة: لام الأمـر، وهى مكسـورة جازمـة، وذلك قـولك: لِيـقُمْ زيدٌ، وليقعدْ عمروٌ. وزعم الفراء أن من العـرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: لِيُكْرِمْ زيدٌ عمرًا، و: لِتَعْلَمْ ذلك.

ومتى اتصل بهـذه اللام من قبلها واو العطف أو فـاؤه فإسكانها للتخـفيف جائز، وذلك قـولك: ولْيقمْ زيدٌ، فلْيـقعدْ جـعفر. وإنما جـاز إسكانها لأن الواو والفاء كل واحـد منهما حرف منفـرد ضعيف لا يمكن الوقـوف عليه دون اللام، فأشبهت اللامُ لاتصـالها بما قبله واحتياجه إليهـا الخاءَ من فَخِذ، واللامَ من عَلِمَ، فكما تقول: فَخْـذٌ، وعلْمَ اللهُ ذلك. كذلك جاز أن تقول: فَلْيَقُمْ، وَلْيـقعُدْ، وقد فعلوا هذا أيضًـا فى غير هذا المـوضع، فقالوا: أراك مُنْتَـفْخًا، فـأسكنوا الفاء لأن

تَفخًـا من مُنْتَفِخ ضارع بالوزن فَـخذًا وكَبِدًا. فـأما قراءة الكسائى وغـيره[١] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[٢] و﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[٣] فمردودة عند أصحابنا، وذلك أن «ثُمَّ» حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه، فلم يجيزوه. وسألت أبا على يومًا عن هذا، فـقلت له: هلا جازت قراءة الكسائى هذه على تشـبيه ثُمَّ بالواو والفاء إذ كـانت حرف عطف كما كـانا حرفى عطف، فهلا جـاز حَمْلُ ثُمَّ على الواو والفاء كمـا حملوا بعض حروف المضارعة عـلى بعض فى نحو قولك: أَعِـدُ، ونَعِدُ، وتَعِـدُ؛ ألا ترى أن هذه الأحـرف الثلاثة مـحـمولة على اليـاء فى قولك: يَعِدُ؛ لأن الواو من يَعِدُ لوقوعهـا بين ياء وكسرة، وحملت الهمزة والنون والتاء فى هذا على اليـاء فحذفت الواو معهـن كما حُذفت مع الياء لئـلا يختلف الباب، وكـما حُذفت الهـمزة من مـضارع أَكْرَمَ إذا قلت: أُكْـرِمُ، وأصله أُؤَكْرِمُ، لاجتمـاع الهمزتين، ثم حُملت النون فى نُكرِمُ، والتـاء فى تُكرِمُ، والياء فى يُكرِمُ على الهمزة فى أُكـرِمُ، فحذفت الهمزة معـهن كما حذفت معها ليـتفق الباب ولا تختلف أحوال حروف المضارعة.

فقال: الفرق بين الموضعين أن حروف المضارعة أشد اشتباهٍ بعض ببعض من حروف العطف، وذلك أنها تجرى مجري الحرف الواحد؛ ألا ترى أن سيبويه قال: إنهم امتنعوا مـن إمالة فتحة تاء تَحْـسِبُ لكسرة سينها، من حـيث كانت الياء فى يَحْسِبُ لا تجوز إمالتها استنكارًا للإمالة فى الياء كما تُستنكر الكسرة فى الياء؛ أفلا ترى أنهم أجـروا التاء فى تَحْـسِبُ مجرى اليـاء فى يَحْسِبُ، فـدل ذلك على أن

---

(١) هى قراءة عاصم والكسائى وحمزة، ونافع أيضًا كما فى «القراءات السبعة» (ص٤٣٤)، ومعانى القراءات للأزهرى (٢/ ١٧٦، ١٧٧)، والحجة فى القراءات (ص ٢٥٢).

(٢) سورة الحج: آية (٢٩).

(٣) سورة الحج: آية (١٥).

حروف المضارعة بعضها قوىّ الشبه ببعض أشدّ من قوة شبه حروف العطف بعضها ببعض. ويؤكد عندك قوة اشتباه حروف المضارعة أن كل واحد منها على حرف واحد، وحروف العطف تجدها مختلفة أعداد الحروف، منها ما هو على حرف واحد، وهو الواو والفاء. ومنها ما هو على حرفين، وهى: أوْ، ولا، وأمْ، وبل. ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، وهو ثُمَّ. ومنها ما هو على أربعة أحرف، وهو لكنْ، وإمّا، وحتى. وليس كذلك حروف المضارعة، بل جميعها على حرف حرف.

وشيء آخر، وهو أنّا نجد بعض حروف العطف يدخل على بعض، وذلك نحو: ما قام زيدٌ ولكنْ عمروٌ، وقام إمّا زيد وإمّا عمرو، ولأضربنّه حتى يتقينى بحقى، وحتى لا يبقى لى عنده شيء منه. ونسخت من خط أبى بكر محمد بن السرى، وقرأته على أبى على، قال: قال أبو العباس: إذا اضطر الشاعر أدخل الواو من حروف العطف على سائر حروف العطف، وأنشد للأعشى[1]:

وثُمَّتَ لا تَجْزوننى بعد ذاكُمُ ... ولكن سيجزينى الإله فيُعقبا

قال: واستعمله أبو نواس، فقال[2]:

البدرُ أَشبهُ ما رأيتُ بها ... حين استوى وبدا من الحُجُبِ

وبَلِ الرَّشا لم يُخْطِها شبَهًا ... فى الجيد والعينين واللَّبَبِ

وأنشد أبو الحسن بيتًا فيه «فثُمّ»[3] فأدخل الفاء على ثُمّ. فهذا كله يؤكد عندك اختلافَ حروف العطف لجواز دخول بعضها على بعض إذ كان حرفان لمعنى واحد لا يتواليان، ولما كانت حروف المضارعة كلها كالحرف الواحد لم يجز أن يُدخلوا بعضها على بعض، كما لا يجمعون بين حرفى استفهام ولا حرفى نفى، فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) انظر: ديوانه (ص ١٦٧).

(٢) انظر: ديوانه (ص ٧١٠).

(٣) القائل هو زهير: كما فى شرح ديوان زهير لثعلب (ص ٢٨٥)، وشرح المفصل (٨/ ٩٦)، واللسان لعمر.

* واعلم أن هذه اللام الجازمة أيـضًا حرف مفرد جـاء لمعنىً كواو العطف، وثائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كـان ينبغى أن تفتح كما فُتحن، إلا أن العلة فى كسرها أنها فى الأفعال نظيرة حرف الجر فى الأسماء؛ ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخُـصّ القبيل الذى هى فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كـسر لام الجر فى نحو: لِزيدٍ مالٌ ولجعـفر، للفرق بينها وبين لام الابتداء، كـذلك أيضًا وجب كسـر هذه اللام؛ لأنها فى الأفعـال نظيرة تلك فى الأسماء.

ولو قال قـائل: إنما كُسـرت لام الأمر للفـرق بينها وبين لام الابتـداء التى تدخل على الأفـعال المضـارعة لأسـماء الفـاعلين لكان قولاً قـويًا؛ ألا ترى أنك تقـول: إنّ زيدًا لَيَضـربُ، أى: لَضاربٌ، فـكرهوا أن يقولوا فى الأمـر: إنّ زيدًا لَيضربْ، فيلتبس بقولك: إنّ زيدًا لَضاربٌ.

فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إنّ زيدًا لِيضربْ، فتجعل خبر إنّ، أمرًا حتى تخاف التباسـه بالخبر فى قولك: إنّ زيدًا لَيضربُ فـالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشـاعر، فجـعل خبر إنّ وخبـر المبتدأ، وخـبر كان، ونحـو ذلك أمرًا لا يحتمل الصدق والكـذب، قال الجُمَيْح(١).

ولو أصابتْ لَقالتْ وهى صادقة إنّ الرياضةَ لا تُنْصِبكَ للشَّيْب

والنهى كـالأمر فى هذا. وعلى هـذا قال سـيبـويه: «وقد يكون فى الأمـر والنهى أن يُبنى الفعلُ على الاسم، وذلك قولك: عبدُالله اضربْه، ابتدأت عبدَالله، فرفعـته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعـرفه باسمه، ثم بنيت الفعلَ عليـه، كما فعلت ذلك فى الخبـر» فهذا نص من سيبويه بجـواز كون خبر المبتدأ أمـرًا ونهيًا، وعلى هذا يجـوز: زيدٌ لا يَقُمْ أخوه. وقـرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد، وسمعت أبا على ينشده أيضًا غير مرة(٢):

---

(١) انظر: شرح اختيارات المفضل (ص ١٥٣).

(٢) البيتان فى النوادر لأبى زيد (ص ٢٠٦).

ألا يا أمَّ فـارع لا تلـومى   على شىء رَفعتُ به سَماعى
وكـونى بالمكـارم ذَكِّرينـى   ودلِّى دلَّ ماجـدة صَنَـاعِ

أى: وكونى بالمكارم مُذكِّرة. وغيـرُ منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كانَ فى الضَّلالة فَلْيَـمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدًّا﴾[١] أى: فَلْيَمُدَّنَّ له، وعلى هذا قول الآخر[٢]:

بئسَ مَقامُ الشيخ أَمْرِسْ أَمرِسْ   إمّـا على قَعْـوٍ وإمّـا اقْعَنْسِسِ

أى: مقام يُقال لـه فيه: أَمْرِسْ أَمْرِسْ. وقرأت على محـمد بن الحسن عن أحمد بن سليمان عن ابن أخت أبى الوزير عن ابن الأعرابى[٣]:

فإنما أنتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ

أى: لا نَعْدَمُهُ، فنقل ضمة الهاء إلى الميم، كما قال الآخر:

عَـجِبتُ والدهرُ كـثيرٌ عَـجَـبُهْ   من عَنَزِىّ سَـبَّنى لم أَضْـرِبُهْ

أى: لم أَضْرِبْهُ، وهذا واسع عنهم كثير.

وكمـا أن لام الجر قـد تُفتح مع المظهـر فى ما حكيناه من قـراءة سعـيد بن جُبَيْر: ﴿وإنْ كان مكرُهم لَتزولَ منه الجبال﴾[٤] وغير ذلك، فكذلك قد فُتحت لام الأمر فى ما حكيناه عن الفراء من قولهم: لَيَقُمْ زيدٌ. والعلة فى فتح هاتين اللامين فى هذه المواضع القليلة أن أصل حركتهما الفتح، فربما خَرَجتا على أصلهما.

---

(١) سورة مريم: ٧٥.

(٢) انظر: المنصف لابن جنى (٣/ ١٤)، واللسان [مرس] بغير نسبة، والأمالى الشجرية (٢/ ١٤٩).

(٣) هو لأبى محمد الحذلمى كما فى مجالس ثعلب (ص ١٩٥).

(٤) سورة إبراهيم: ٤٦.

* واعلم أن هذه اللام الجـازمة لا تُضمـر إلا فى ضرورة الشـعر، كـما أن حرف الجـر لا يُحـذف إلا فى الضرورة. قـرأت على أبى على، قال: أنشـد أبو زيد:

فتُضحى صريعًا ما تُجيب لدعوةٍ ولا تُسْمعُ الداعى ويُسْمِعْك مَنْ دَعا

أى: ولْيُسْمِعْك. وقال الآخر:

فلا تَسْتَطِلْ منّى بقائى ومدّتى ولكن يكُنْ للخير منك نصيبُ

أى: ليكُنْ. وأنشد سيبويه(١):

على مثلِ أصحاب البَعُوضة فاخْمُشى لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكَى

قال: أراد أو ليَبْكِ وحَسَّن ذلك له قليلاً أن قبله أمرًا، وإن لم يكن مجزومًا فإنه فى معنى المجزوم؛ ألا ترى أن معنى اخْمُشى: لتَخْمُشى. ومن أبياته أيضًا(٢):

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شىء تَبالا

أراد: لتَفْدِ نفسَك، فحذف اللام، وهذا أقبح من الأول؛ لأن قبل ذاك شيئًا فيه معنى السـلام وهو اخمُشى، لأن معناه لتَخْمُـشى، وهذا ليس قبله شىء معناه معنى اللام. ومثل البيت الأول ما أنشدنيه أبو على(٣):

فقلت: ادْعى وأَدْعُ فإنّ أَنْدَى لِصـــوت أن يُنادىَ داعيانِ

أى: ولأَدْعُ؛ لأن معنى ادْعى: لتَدْعى. وأنشد البغداذيون:

مَنْ كـان لا يزعم أنى شـاعـرُ فَيَـدْنُ منى تَنْـهَهُ المـزاجـرُ

---

(١) أنشده متمم بن نويرة: كما ذكر المبرد فى «المقتضب» (٢/ ١٣٠)، والشجري فى «أماليه» (١/ ٣٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافـية للرضى (٢/٤٩) فقـد نسبه لحسـان، وليس فى ديوانه ونسبه ابن هشـام فى شذور الذهب ص ٢١١ لأبى طالب.

(٣) نسبـه سيبويه فى «الكتـاب (١/٤٢٦)، للأعشى (١/٤٢٦)، ونُسب للفرزدق. انظر: أمـالى ابن القالى (٢/ ٩٠). ولربيعة بن جشم عند الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٧/٣٣).

و: البصائُر أيضًا، أراد: فَلْيَدْنُ وكل هذا شاذ لا يحسُن القياس عليه. فهذه اللام العاملة فى الأفعال.

وأما اللام غـير العـاملة فلام القَـسَم، وتدخل من الأفـعال فى مـوضعين: أحدهما الماضى، والآخر المستقبل:

فأما المـاضى فكقولك: والله لقد قمتُ، وقـوله تعالى: ﴿**تالله لقـد آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا**﴾ وربما حُذفت اللام، قال الله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّـاها. وقد خابَ مَنْ دَسّاها**﴾ أى: لقد أفلح من زكاها، ولقد خاب مَنْ دَسّاها. وربما حُذفت قَدْ، قال امرؤ القيس:

حلفــتُ لهـــا باللهِ حَلْفَه فـــاجـــرٍ لَناموا، فما إن من حديث ولا صالى

أى: لقد ناموا. وكذلك قولهم: والله لو قمتَ لقمتُ، ولو قعدتَ لقعدتُ، قال:

واللهِ لو كنتَ لهذا خالصا لكنتُ عبدًا آكلَ الأبارِصا

وأما قول الآخر:

فلو أنّ قومى لم يكونوا أَعِزّةً لَبَعْدُ لقد لاقيتُ لا بُدَّ مَصْرَعا

فاللام الأولى فى لَبَعْدُ زائدة مؤكـدة، والتى فى لَقَدْ هى الجواب، ولا يبُعد أن يكون هذا الكلام على معنى القسم، كأنه قال: واللهِ لو أنّ قومى.

وقد تُحذف هذه اللام مِنْ بعدِ لَوْ إذا لم يكن القَسم ظاهرًا، قال:

فلو أنّ قومى أنطقتْنى رماحُهُمْ نَطقتُ، ولكنّ الرماح أَجَرَّتِ

أى: لَنطقْتُ. ومثل هذه اللام اللامُ التى فى جواب لولا، نحو قوله عز وجل: ﴿ولولا رَهْطُكَ لَرَجَمناكَ﴾(١) و﴿لولا أنتم لَكُنّا مؤمنين﴾(٢) وقال الشاعر(٣):

فواللهِ لولا اللهُ لا شىءَ غيرُه   لزُعْزِعَ من هذا السرير جوانِبُهْ

فهذه اللام التى فى جواب لولا إنما هى جواب القسم.

وربما حذفت إذا لم يظهر القسم إلى اللفظ، قال يزيد بن الحكم(٤):

وكم موطنٍ لولاى طِحْتَ كما هَوَى   بأَجْرامه من قُلّة النِّيق مُنْهَوِى

أى: لَطِحْتَ.

ولا تدخل اللام فى جواب لو، ولولا إلا على الماضى دون المستقبل، وكان أبو على قد قال لى قديمًا: إن اللام فى جواب لولا زائدة مؤكِّدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها. وكذلك مذهبه فى لو على هذا القياس لجواز خلوّ جوابها من اللام، أنشد ابن الأعرابى(٥):

فلو أنّا على حجر ذُبِحْنا   جرى الدَّميانِ بالخبرِ اليقينِ

أى: لَجَرَى الدميان. وأما ما أنشدناه أبو على من قول الشاعر:

لَمَا أغفلتَ شكرَكَ فاصطنعنى   وكيف ومن عطائك جُلُّ مالى

فإنما أدخل اللام وهى موجبة على ما وهى نافية، وهذان أمران ضدان من قبل أنه شبه ما فى اللفظ بـ«ما» الموصولة التى فى معنى الذى، وقد تقدم ذكرنا لهذا الشبه اللفظى.

---

(١) هود: ٩١.   (٢) سبأ: ٣١.   (٣) فى «التاج» [زعزع].

(٤) فى «الكتاب» (٢/ ٣٧٤).   (٥) فى الخزانة (٣/ ٣٤٩)

وأما اللام الداخلة على المستـقبل فتلزمها النون للتوكـيد ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقـبل وليس للحال كالذى فى قول الله عز وجل: **﴿وإنّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بينَهُمْ﴾**(١) أى: لحاكم. فإن زال الشك بغير النون اسـتُغنى عنها، قال الله تعالى: **﴿فَلَسَوْفَ تعلمون﴾**(٢) لأن سوف تخصّ الاستقـبال، وذلك قولك: والله لأقومَنَّ ولأقعدنّ.

* واعلم أن هذه اللام إذا وليت المستقبل فلحـقته النون لم تأت إلا على نية القسَم، قال سيبويه: «سألت الخليل عن لَيَفعلَنَّ إذا جاءت مبتدأة، فقال: هى على نية القسم» فكأنك إذا قلت على هذا: لأَضربنَّك، فكأنك قلت: والله لأضربنّك، وإذا قلت: لَينطلـقنّ زيدٌ، فكأنك قلت: والله لَينطلقـنّ زيدٌ، وكذلك قـوله عـز اسمه: **﴿ولَتَعْلَمُنَّ نَبَـأَهُ بَعْدَ حين﴾**(٣) أى: والله لتـعلمُنّ. وإذا كان ذلك كـذلك فقوله تعالى: **﴿ولَئِنْ شئْنا لَنَذْهَبَـنَّ بالذى أَوْحَيْنا إليك﴾**(٤) ليـست اللام فى لئنْ بجواب القـسم، إنما الجواب لنذهبنّ، وعليـه وقع الحَلِف، واللام فى لئن إنما هى زائدة مؤكـدة، يدلك على أن اللام الأولى زائدة وأن اللام الثانيـة هى التى تلقّت القسم جوازُ سـقوط الأولى فى نحو قول الشاعـر، قرأته على أبى على فى نوادر أبى زيد لقيس بن جِرْوة الطائى الجاهلى(٥):

فأقسمتُ لا أَحتـلُّ إلا بصهـوةٍ ... حـرامٌ علىّ رَمْلُهُ وشقـائقُهْ

فإنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قـد صنعتُمُ ... لأَنْتَحيـنْ للعظـم ذو أنا عـارِقُهْ

ولـم يقل: فلئن لم تُغـيّر، فهذ نظيـر قوله عز اسـمه: **﴿وإنْ لم يَنْتَهُـوا عَمّا يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا﴾**(٦) أى: والله إن لم ينتهوا لَيَمَسَّنَّ. وقد شَبّه بعضهم

---

(١) النحل: ١٢٤. (٢) الشعراء: ٤٩. (٣) ص: ٨٨. (٤) الإسراء: ٨٦

(٥) البيتان فى: اللسان (عرق). (٦) المائدة: ٧٣.

«إذْ» بـ«إنْ» فأولاها اللام، فقال[١]:

غَضبتْ علىّ وقد شـربتُ بجِزّة   فَلإذْ غَضبـتِ لأشربَنْ بخَروفِ

ويدل أيضًا على أنك إذا قلت: والله لئن قمتَ لأقومَنَّ فـاعتماد القسم على اللام فى لأقومَنَّ، وأن اللام فى لئن قمتَ زائدة منها بُدٌّ قول كُثَيّر[٢]:

لئن عاد لى عبدُ العزيز بمثلها   وأمْكَنَنى منهـا إذن لا أُقيلُهـا

فرفـعه أُقيـلُها يدل على أن اعتـماد القـسم عليه كقـوله عز اسـمه: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٣] أى: والله لا يخرجـون معهم إن أخـرجوا، ولو كانت اللام التى فى «لئن عاد لى عبد العزيز» جواب القسم لانجزم لا أُقيلُها، كما تقـول: إنْ تَقَمْ إذن لا أَقُمْ، وأما قـوله تعالى ذكـره: ﴿ولَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلُّوا﴾[٤] فقـال الخليل: «معناها لَيَظَلُّنَّ» فـأوقع الماضى موقع المستـقبل. ومثله مما وضع فيه الماضى موضع المستقبل قوله الحطيئة[٥]:

شَهِد الحطيئةُ حين يلقى ربَّهُ   أنّ الوليـدَ أحـقُّ العُذْرِ

أى: يشهد. وأنشدنا أبو على:

وإنى لآتيكـم تَشكُّـرَ ما مضَىَ   من الأمر واستِجابَ ما كان فى الغَدِ

أى: ما يكون. وأما قوله تعالى ذكره: ﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فى الآخرة مِنْ خَلاقٍ﴾[٦] فاللام فى ﴿لقد علموا﴾ لام قسم محذوف مقدر، ومعناه: والله لقد علموا، واللام فى «لمن اشتـراه» لام الابتداء، ومَنْ بمنزلة الذى، وتقديره

---

(١) البيت الأعرابى: أمالى القالى (١/ ١٥٠).   (٢) فى ديوانه (ص ٣٠٥).
(٣) الحشر: ١٢.   (٤) الروم: ٥١.   (٥) فى «ديوانه» (ص ٢٣٣).   (٦) البقرة: ١٠٢.

-والله أعلم- والله لقد علموا لَلَّذى اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق، والذى فى موضع رفع بالابتداء، وصلته اشتراه، وقوله عز وجل: **﴿ما له فى الآخرة من خلاق﴾** خبر الذى، والجملة التى هى مبتدأ وخبر فى موضع نصب بعلموا، كما تقول: قد علمتُ لَزيدٌ أفضلُ منك، ولقد علمت أزيدٌ عندك أم عمرو، فلام الابتداء فى هذا وهمزة الاستفهام فى اقتطاعهما الاسم من العامل الذى قبله، وحَوْلِهما بينه وبينه سواءٌ. فهذا هو الوجه أن تجعل مَنْ بمنزلة الذى، واللام فيه لام الابتداء، وهو مذهب سيبويه.

وفيه وجه ثانٍ ذهب إليه غيره، وهو أن تجعل مَنْ شرطًا، وتجعل اللامَ فيه كالتى تعترض زائدة بين القسم والمقسم عليه نحو قوله عز وجل: **﴿ولَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحًا﴾**[1] فيصير التقدير «والله لقد علموا لئن أحد اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق» فيجرى هذا مجرى قوله تعالى: **﴿وإِذْ أَخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبِيِّين لَمَا آتيتُكُمْ من كِتاب وحِكمة﴾**[2] أى: لئن آتيتكم شيئًا من كتاب وحكمة. على أن مذهب سيبويه والخليل أن ما ههنا بمنزلة الذى، واللام فيها لام الابتداء. وفى اعتقاد مَنْ جَعلَ مَنْ فى قوله عز اسمه: **﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾** شرطًا بعضُ الضعف، وذلك أن **﴿علموا﴾** تقتضى مفعوليها، فإذا أوقعتَ القسم بعدها حتى يصير كأنه قال: ولقد علموا والله لئن اشتراه أحد ما له فى الآخرة من خلاق، وأصلُ والله -كما علمتَ- أحلفُ بالله، فقد صار التقدير -والله اعلم- ولقد علموا أحلف بالله لئن اشتراه أحد ليكونَنَّ كذا وكذا، وإذا تأدّى الأمر إلى هذا قَبُح أن يلى علمتُ فعلُ القسم؛ لأن علمتُ وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ وخبره لا على الفعل وفاعله.

---

(١) سورة الروم: آية ٥١.

(٢) آل عمران: ٨١.

فإن قلت: فعلامَ تجيز كون مَنْ شرطًا وقد قدّمتَ قُبح ذلك؟

فالجواب: أن جـواز ذلك على أن تجعل ﴿علمـوا﴾ نفـسهـا قسـمًا، وقـد استعملتها العرب بمعنى القسم، ومن أبيات الكتاب[1]:

ولقـد علمـــتُ لتأتيَنَّ مَنيّتي ... إنّ المنايا لا تطيش سِهامُها

فكأنه قال: واللهِ لتأتينّ منيّتي.

فإن قلت: فإذا جعلت علموا جاريًا مجرى القسم بما ذكرته، وعندك أن اللام في لقد دالة على القسم المحذوف، فكأنه عندك: والله لقد علمـوا، وقوله: ﴿**قد علموا**﴾ جارٍ مـجرى القسم، فكيف يجـوز على هذا دخول القـسم على القسم؛ أولا ترى أن سـيبـويه والخليل ذهبا في قـوله تعالى ذكـره ﴿**والشَّمْسِ وضُحاها. والقمر إذا تَلاها**﴾ أن جميع مـا بعد الواو الأولى من الواوات إنما هو واو عطف، وليس بواو قسم لئلا يدخل قسم على قسم، فيبقى الأول منهما غير مُجاب؟

فالجواب: أن ذلك إنما جـاز في علمـوا من حـيث كـان إنما هو في مـعنى القسم، وليس قـسمًـا صريحًا، وإنما هو بمنزلة أَشـهدُ لقـد كان كذا، ومـا جرى مـجـرى هذا مما ليس بقـسم مـحض، فـلأجل هذا جـاز أن تكون مَنْ في قـوله سبحانه: ﴿**لَمَن اشْتراهُ**﴾ شرطًا، واللام في أولها مؤكدة للشرط، فاعرف ذلك إن شاء الله.

وذهب أبو إسـحـاق في قـــوله جل ثناؤه: ﴿**يَدْعُـو لَمَنْ ضَـرُّهُ أَقـربُ مِنْ نَفْعه**﴾[2] إلى أن التقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقرب من نفعه، قال: فقدمت اللام عن موضعـها، وحكى هذا القول عن البصـريين والكوفيين جميـعًا. وهذا عندنا على إجماع الكافة عليه في ما حكاه أبو إسـحاق غير جائز ولا مرضى، وقد أنكره أبو على، وذهب في فسـاده إلى أن اللام على هذا التقدير مِنْ صلة مَنْ، ومـحال أن تتقدم الصلة أو شيء منها على الموصول.

---

(١) قائله: لبيد كما في «ديوانه» (ص ٣٠٨).

(٢) الحج: ١٣.

فإن قلت: فما تقول في هذه اللام، وكيف موقع الكلام؟

فالجواب: أن فيه أربعة أوجه غير ما حكاه أبو إسحاق:

أحدها: أن تجعل يدعو تكرارًا لـ﴿يدعو﴾ الأولى، وتُرك إعمالها لأنها قد أُعملت متقدمة، فاستُغنى فيها عن إعادة العمل، كما تقول: ضربتُ زيدًا ضربتُ، حكى ذلك سيبويه، أعنى قولهم: ضربت زيدًا ضربتُ، وتكون اللام في «لَمَنْ» لام الابتداء و«مَنْ» مرفوعة بالابتداء، وقوله عز وجل: ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى﴾ خبر «مَنْ» كأنه قال: لَلّذى ضرُّه أقرب من نفعه لبئس المولى، واللام التى في «لبئس» هي اللام التي يُتلقّى بها القسم في نحو[1]:

.... **لَناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالى**

وهى تدل على يمين محذوفة، فكأنه -والله أعلم- لَلّذى ضَرُّه أقرب من نفعه واللهِ لبئس المولى، كما تقول: زيدٌ واللهِ لقد قام. فهذا وجه.

والثانى: أن تكون هناك هاء محذوفة منصوبة بيَدْعُو، وتكون الجملة في موضع نصب على الحال من «ذلك» في قوله عز وجل: ﴿**ذلكَ هُوَ الضَّلالُ البَعيدُ**﴾ التقدير: ذلك هو الضلال البعيد مدعواً، وغير منكر حذف الهاء من الحال لأنها تضارع الصفة، والصفة قد يجوز فيها حذف الهاء جوازًا حسنًا، وذلك نحو قولك: الناس رجلان فرجلٌ أكرمتُ ورجل أهنتُ، والقوم مختلفون فواحد ضربنى وآخر ضربت، قال، وهو من أبيات الكتاب[2]:

أبحتَ حمى تِهامةَ بعدَ نَجْدٍ وما شىءٌ حَميتَ بمُسْتَباحِ

أى: حميته، فعلى هذا تقول: نظرت إلى زيد تضرب هندٌ، أى: تضربه هند، فتحذف الهاء من الحال لمضارعتها الصفة.

---

(١) تقدم.

(٢) هو لجرير كما في «ديوانه» (ص ٨٩).

والوجه الثالث: أن تجعل «ذلك» بمنزلة «الذى» وتجعـل الجملة التى هى قوله تعالى: ﴿**هو الضلال البعيد**﴾ صلة له، وتنصب «ذلك» الذى بمعنى «الذى» بَيْدعُو فيصير التقدير: يدعو الذى هو الضـلال البعيد، ثم يُقَدَّم المفعول الذى هو «الذى» فيصير التقدير: الذى هو الضلال البعيد يدعو، كما تقول: زيدًا يضربُ، و«ذا» قد استعملت بمعنى الذى، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونك ماذا يُنْفِقُونَ**﴾ فى مَنْ رَفَعَ الجواب، فقال: ﴿**قُل العَفْوُ**﴾[1] أى: ما الذى ينفقون؟ فرفعُ «العفو» يدل على أن ما مرفوعة بالابتداء، وذا خبرها، وينفقون صلة ذا، وأنه ليس «ماذا» جميعًا كالشىء الواحد، هذا هو الوجه عند سيبويه، وإن كان قد أجاز الوجه الآخر مع الرفع.

والوجه الرابع: أن يكون «يدعو» بمنزلـة يقول، أى: يقول لَمن ضـرُّه أقرب من نفعه إلهٌ أو رَبٌّ، فـتكون مَنْ مرفوعة بالابتداء، وخـبرها محذوف مقـدر كما أريتك. ويدلك على أن «يدعو» بمنزلة يقول قولُ عنترة:

يدعون عَنْتَرُ والرماحُ كأنها ... أَشْطانُ بئرٍ فى لَبَانِ الأَدْهَمِ

أى: يقولون: يا عنترُ، فدلّت «يدعون» عليها. وقد ذهب أيضًا أبو إسحاق فى هذه الآية إلى أن «يدعو» بمنزلة يقول، وهو صحيح.

فإن قلت: فَلِمَ جـعلتَ خـبر مَنْ مـحـذوفًا دون أن يكون قـوله: ﴿**لبئس المولى**﴾ كما أجزتَ أنت ذلك فى ما تقدم من كلامك؟

فالجواب: أن الكفَّار ليـسوا يقولون لِمَنْ يدعـونه إلهًا ﴿**لبئس المولى ولبئس العشير**﴾[2] لأنهم لو قـالوا ذلك لكان سـوء ثناءمـنهم عليـه، والكافـر لا يسىء الثناءعلى معبوده؛ لأنه لو ساء ثناؤه عليـه لما عَبَده أصلاً، ونحن فى أول الأمر لم نحك ذلك عنهم، وإنما أخـبـرنا أن مَنْ ضرُّه أقـربُ من نفـعه فـإنه بئس المولى، وكذلك هو عندنا، وليس هو كذلك عند مَنْ يكفر بالله تبارك وتعالى.

---

(١) البقرة: ٢١٩. (٢) الحج: ١٣.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فكيف جاز أن يقول: يدعو لَمن ضرُّه أقرب من نفعه إله، والكافر لا يقول: لمن ضره أقرب من نفعه إله؛ لأن ذلك أيضًا سوء ثناء منه عليه، كما أن قوله: ﴿**لبئس المولى**﴾[1] سوء ثناء عليه، فما الفرق بين الموضعين؟ ولِمَ جاز أحدهما دون الآخر؟

فالجواب: أن ذلك إنما جاز على حكاية قولنا نحن فيه. ونظير هذا قولك لمن تريد أن تردعه عن الشىء وتثنيه إلى غيره: انْتَهِ عن كذا وكذا فإنه باطل، فيقول المزجور مجيبًا: ما هو إلا الحق، فتقول أنت منكرًا عليه ومتعجبًا منه: هذا يقول: الباطل حق، ويقول: الغَىُّ رُشْد، وهو لم يقل إنه باطل، ولا إنه غىّ، بل هو يعتقد فيه ضدّ البطلان والغَواية، ولكن صار تقديره: هذا يقول: إن ما يفعله -وهو باطل عندى- حقٌّ عنده، فسمّيتَه باطلاً على طريق الحكاية لا على أنه على الحقيقة عنده باطل، وكيف يجوز أن يعتقد فيه أنه باطل، ثم يعتقد مع ذلك أنه حق، هذا ظاهر التناقض، فكذلك قوله عز اسمه: ﴿**يدعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ من نفعه**﴾[2] معناه: يقول: أن معبوده الذى ضرُّه أقرب من نفعه عندى إلهٌ عنده. وقد جاءت هذه الحكاية عنهم مجيبًا متسعًا، أنشدنى أبو على لرجل يهجو جريرًا:

أَبْلغْ كُلَيْبًا، وأبلغ عنك شاعرَها ... أنى الأغَرُّ وأنى زُهرةُ اليَمَنِ

فقال جرير مجيبًا[3]:

ألم تكن فى وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها ... من حانَ موعظةٌ يا زُهْرةَ اليَمَنِ

فسماه زُهْرة اليمن على مذهب الحكاية لقوله، أى: يامن قال إنى زهرة اليمن ولست عندى كذلك. وكذلك قوله عز وجل: ﴿**ذُقْ إنَّكَ أنتَ العزيزُ الكريمُ**﴾[4] وإنما هو فى الحقيقة عنده الذليل المهان، ولكن تقديره -والله أعلم-

---

(١) ، (٢) الحج: ١٣.

(٣) فى «ديوانه» (ص ٧٤٦)

(٤) الدخان: ٤٩.

إنك أنت الذى كان يقول له رهطه وعشيرته: أنت عزيز كريم. وكذلك قوله تعالى أيضًا: ﴿**وقالوا يـا أيُّها الساحـرُ ادْعُ لنا ربّك**﴾(١) وإنما قالوا هذا بعـد إيمانهم به، ولكن تقـديره -والله أعلم- يا أيهـا السـاحـر عند أولئك القـومُ الذين يدعـونك ساحـرًا، فأمـا نحن فنعلم أنك لست سـاحرًا. وعلى هذا تأول أهل النظر قـوله تعالى: ﴿**وأَرْسلناه إلى مـائة ألف أو يَزيدُون**﴾(٢) قالوا: معناه وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيـهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون. فهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلـوقين؛ لأن الخالق جَلّ جلاله وتقدست أسـماؤه لا يعترضه الشك فى شىء من خبره. وهذا ألطف وأوضح معنى من قول قطرب: إن أو بمعنى الواو، ومن قول الفراء: إن أو بمعنى بَلْ. فهـذا ما احتملته هذه الآية من القول.

* واعلم أن اللام قـد لحقت من الحـروف موضعـين، جاءت فى أحدهـما للتوكيد، وفى الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن.

الأول نحو قولك: لعلّ زيدًا قائـم، إنما هو عَلَّ، واللام زائدة مؤكدة، قال الشاعر(٣):

يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

أى: لَعَلَّك. وقال الآخر(٤):

عَلَّ صُروف الدهر أَوْدُولاتها ... يُدلْنَنا اللَّمّةَ مِنْ لَمّاتها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى:

عَلَّ فى ما أبتغى أَبْغيشِ

---

(١) الزخرف: ٤٩.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) قائله: رؤبة كما فى «شرح المفصل» (٣/ ١٢٠).

(٤) الرجز فى: اللسان (لمم).

أى: لَعَلّى. وحكى أبو زيد أن لغة عقيل لَعَلٍّ زيدٍ منطلقٌ بكسر اللام الآخرة من لَعَلّ، وجَرّ زيد، وقال كعب بن سعد الغنوىّ:

فقلت: ادْعُ أُخرى وارفع الصوتَ ثانيًا لَعَل أبى المغـــوار منـــك قريـــبُ

وقال أبو الحسن: «ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعلّ مفتوحة فى لغة مَنْ يجر فى قول الشاعر:

لعلَّ اللهِ يُمكنّنـــى عليهـــا جهـــارًا من زُهيـــرِ أو أَسِيدِ»

وقال الراجز:

فَبادَ حتـــى لَكَأَنْ لم يُسْكَنِ فاليوم أبكى، ومتى لم يُكنى

فأكّد الحرف باللام. وقال الآخر:

لَلَوْلا حُصَيْنٌ عينُه أن أَسُرَّه وأن بنى سعد صـــديق ووالدُ

وقال الآخر:

لَلَوْلا قاســـمٌ ويدا بَسِيلٍ لقـــد جَرَّت عليك يدٌ غَشُومُ

وأما قولنا: إن زيدًا لفى الدار، وإنّ زيدًا لَبِكَ واثق، فـاللام داخلةٌ فيه على خبـر إنّ لا على الحرف. وكـذلك ما أشـبهـه، وكذلك قوله تـعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُون﴾[٥]، ﴿ولَسَوْفَ يُعطيك ربُّكَ فتَرْضَى﴾[٦] إنما اللام داخلة فيه على الفعل لا على الحرف.

---

(١) البيت فى «النوادر» لأبى زيد (ص ٢١٨).

(٢) البيت قائله: خالد بن جعفر كما فى «الخزانة» (٤/ ٣٧٥).

(٣) البيت قائله: خالد بن جعفر كما فى «الخزانة» (٤/ ٣٧٥).

(٤) البيت فى «الخزانة» للبغدادى (٤/ ٣٣٢).

(٥) الشعراء: ٤٩. (٦) الضحى: ٥.

الثانى منهما: قولنا فى حروف المعجم ﴿هـ وَ لا يَ﴾ ولا يقال هنا: لامَ الف كما يقـول المعلمون، إنما يقال: ﴿لا يَ﴾ ووجـه ذلك أن ألـف «لا» إنما هى المدة الساكنة فى نحو قـامَ، وحِمار، وكتاب، ولا يمكن الابتـداء بهذه الألف؛ لأنها لا تكون إلا مدة ســاكنة، وأرادوا النطق بها كـما أرادوا النطق بسائر حـروف المعجم غيرهــا، فدعَمها واضــعُ الهجاء بحرف يقع الابتـداء به، وهو اللام، توصلاً إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: (لا).

فإن قال قائل: مـا أنكرت أن يكون إنما أراد واضع الحـروف أن يرينا كـيف تتركب اللام والألف، فشكَل هذا الشّكْل الذى هو (لا) دون ما ذهبتَ إليه من أنه أدخل اللام لسكون الألف؟

فالجواب: أنه لو كان غرض واضع حـروف المعجم أن يرينا فى هذا الموضع كيف تتركب اللام والألف، لأرانا أيضًا كيف تتركب الجيمُ والطاء، وكيف تتركب السين والباء، وكـيف تتركب القـاف والدال، وغير ذلك، ومـعلوم أنه ليس ذلك غرضه، وإنما غرضه تصوير هذه الحروف منفـردة غير مركبة، وأن يُنطق بها ليُذاق جرسُها، وأول كل حرف من اسم كل واحد من هذه الحروف الحرفُ المقصود؛ ألا ترى أن أول قولنا «قاف» قاف، وأول قـولنا «طاء» طاء، وأول قولنا «جيم» جيم، فلما كانت الألف التى هى مدة ساكنة لا يُمكن الابتداء بها، وأرادوا مع ذلك ذوق جرسهـا قدّموا أمامهـا اللام ليقع الابتداء بها، وتُذاق الألف ساكـنة على جنسها، فقـالوا: (وَ لاَ يَ) فقـولنا «لا» كقولنا «مـا» و«ها» فى التنبيـه، و«يا» فى النداء، و«وا» فى الندبة.

فإن قال قائل: فـإذا كان الأمـر كذلك فَلِمَ خُـصت اللام بالابتـداء فى هذا الموضع دون غيرها من سائر الحروف؟

فالجواب: أن واضع حـروف المعجم أجـرى هنا الخط على مـذهب اللفظ، وقفا فى ذلك سُنة العرب، وذلك أنه رأى العرب لما أرادت النطق بلام المعرفة وهى ساكنة مـبتدأة توصلتْ إلى ذلك بأن ألحـقتها الألفَ المتـحركة ليقع الابتـداء بها، وذلك قولهم: الغلام، والجارية، فكما أدخلوا الألف المتحركة فى هذا ونحوه ليقع الابتداء بها، كذلك أدخل واضعُ الحروف اللام المتحركة على الألف الساكنة لمّا لم يمكن الابتداء بها، فقال «لا» فهذا هنا كذلك ثَمّة.

فإن قال قائل: فإن أصل حـركة الحرف المُدخل للابتـداء به إنما هو الكسر، نحو اذْهَبْ، انْطَلِقْ، امْش، اسْـتَخْرِجْ، اقْتَطِعْ، ولا تُضمّ هذه الهـمزة إلا إذا كان ثالثها مضمومًا، نحـو اُقْتُلْ، اُنْقُطِعَ بزيد، فهلا إذا كان الأمر كذلك أدخلت اللام على الألف مكسورة كـما كُسرت الهـمزة فى الأمر الشائع المطرد على مـا ذكرناه آنفًا؟

فالجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن اللام فى قـولنا «لا» إنما هى مُـشبـهّة بالهـمـزة اللاحقـة للام المعرفـة، نحو الغلام والجاريـة، وتلك الهمزة أبدًا مفـتوحة، فكذلك فـتحت لام «لا».

والوجه الآخر: أنهم لو جاءوا باللام مكسورة كـالعادة فى ما أُدخل للابتداء به فى غـالب الأمر، لَوجب قلب الألف ياء لانكسـار اللام قبلهـا، فكان يلزم أن يقال «لِى» فيُصار إلى لفظ اليـاء، وليس إلى هذا قَصَدَ الواضع للحروف. وكذلك لو ضم اللام لوجب أن تنقلب الألف واوًا لانضمام اللام قبلـها، فيقال «لُو» وهذا

فى الامتناع كالذى قـبله، فمن هنا وجب أيضًا أن تكون لام «لا» مفتـوحة لتصح الألف المقصودة بعدها إذ كانت الألف لا يكون ما قـبلها أبدًا إلا مفتوحًا. قد أتينا بحمـد الله ومنه على ما فى اللام من الأحكام بأبلغ مـا يمكن، والله تعالى الموفق للصواب.

* * *

حَـرْفُ المِيمْ

* اعلم أن الميم حرف مجهور يكون أصلاً، وبدلاً، وزائدًا، فإذا كانت أصلاً وقعت، فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو مَسَدٍ، ومَرِسَ. والعين نحو سَمُرٍ، وعَمِرَ. واللام نحو قَلَمٍ، وعَلِمَ.

وأما البدل فقد أبدلت الميم من أربعة أحرف، وهى: الواو، والنون، واللام، والباء.

أما إبدالها من الواو فقولهم فَمٌ، وأصله فَوْهٌ بوزن سَوْط، فحذفت الهاء تخفيفًا كما حذفت من سنة فى من قال[1]:

ليست بِسَنْهاءَ ....

وعملت معه مُسانهةً، ومن شاةٍ، ومن شَفَةٍ، ومن عِضَةٍ فى من قال: بعير عِاضهُ، ومن استٍ، فصار التقدير فَوْ فلما بقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين، فيجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الميم من الواو؛ لأنهما شفهيتان، وفى الميم هُوِىٌّ فى الفم يضارع امتداد الواو.

(١) القائل: هو سويد بن الصامت الأنصارى، وتمام البيت: ليست بسنهاء ولا رجبية.
ولكن عرايا فى السنين الجوائح
انظر: اللسان (فرح)، و(سنة)، و(رجب)، و(عر).

ويدل على أن فَمًا مفتوح الفاء وجودُك إياها مفتوحة فى اللفظ، هذا هو المشهور فى هذه اللفظة، فأمّا ما حكاه فيها أبو زيد وغيره من كسر الفاء وضمّها فضربٌ من التغيير لحق الكلمة لإعلالها بحذف لامها وإبدال عينها، وأما قول الراجز[1]:

يا ليتها قد خَرجتْ من فُمِّهِ   حتى يعود المُلْكُ فى أُصْطُمِّه

يروى بضم الفاء من فُمِّه وفتحها، فالقول فى تشديد الميم عندى أنه ليس ذلك فى هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشدّدة الميم تصرفًا، إنما التصرف كله على (ف و ه) ومن ذلك قوله تعالى:

﴿**يقولون بأفواهم ما ليس فى قلوبهم**﴾[2] وقال الشاعر [3]:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   وما فاهوا به أبدًا مقيمُ

وقالوا: رجل مُفَوَّهٌ إذا أجاد القول؛ لأنه يخرج من فيه. ومنه الأَفْوَه الأَوْدىّ. وقالوا: ما تَفَوَّهتُ به، وهو تَفَعَّلْتُ منه، كما قالوا: تَلَغَّمْتُ بكذا وكذا أى: حرّكتُ به مَلاغمى، وهى ما حول الشفتين. وقالوا فى جمع أَفْوَه -وهو الكبير الفم- فُوْهٌ، قرأت على أبى على للشنفرى:

مُهَرتةٌ فُوهٌ كأن شُدوقَها   شُقوقُ العِصِىّ كالحاتٌ وبُسَّلُ

ولم نسمعهم قالوا أَفْمام، ولا تَفَمَّمْتُ، ولا رجلٌ أَفَمُّ، كما قالوا: أَصَمّ،

(١) البيتان من أرجوزة العجاج كما فى ملحقات ديوانه (٢/٣٢٧) والخزانة (٢/ ٢٨٢).

(٢) سورة آل عمران : آية (١٦٧).

(٣) هو أمية بن أبى الصلت ، وهو فى ديوانه (٤٧٥).

ولا شيئًا من هذا النحو مما لم نذكره، فدل اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء على أن التشديد فى «فَم» لا أصل له فى نفس المثال، وإنما هو عارض لحق الكلمة.

فإن قال قائل: فإذا ثبت بما ذكرتَه أن التشديد فى «فم» عارض ليس من أصل الكلمة، فمن أين أتاها هذا التشديد؟ وكيف وجه دخوله إياها؟

فالجواب: أن أصل ذلك أنهم ثَقَّلوا الميم فى الوقف، فقالوا: هذا فَمّ، كما يقولون: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمٌّ، ورأيت فَمًّا، كما أجروا الوصل مجرى الوقف فى ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثَلاثَةَ اربَعَةْ، وكما أنشده من قول الراجز[1]:

ضخمًا يُحِبّ الخُلُق الأَضْخَمّا

وكما أنشدّناه أبو على:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ كأنّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ

يريد: العَيْهَلَ والكَلْكَلَ، وقد مضى نظير هذا. فهذا حكم تشديد الميم عندى، وهو أقوى من أن تُجعل الكلمة من ذوات التضعيف بمنزلة هَمّ، وجَمّ.

فإن قلت: فإذا كان أصل فمٍ عندك فَوْه فما تقول فى قول الفرزدق أنشدناه أبو على:

هُما نَفَثافِىْ فِىَّ من فَمَوَيْهِما على النابح العاوى أشدَّ رِجامِ

---

(١) نسبه فى اللسان (ضخم) إلى رؤبة.

وإذا كانت الميم بدلاً من الواو التى هى عين فكيف جاز له الجمع بينهما؟

الجواب: أن أبا على حكى لنا عن أبى بكر وأبى إسحاق أنـهما ذهبا إلى أن الشاعر جمع بين العوض والمعوض منه؛ لأن الكلمة مجهودة منقوصة. وأجاز أبو على أيضًا فيه وجهًا آخر، وهو أن تكون الواو فى «فَمَوَيْهما» لامًا فى موضع الهاء من أفْواه، وتكون الكلمة تعـتقب عليها لامان هاء مرة وواو أخـرى، فيُجرى هذا مُجرى سَنة، وعِضة؛ ألا تراهما فى قول من قال سنوات، وأَسْنَتُوا، ومُسَاناة، و:

وعِضواتُ تَقْطعُ اللَّهازما

واوين وتجدهما فى قول من قال[1]:

ليست بسَنْهاءَ ....

وبعير عاضِهٌ هاءين. وكذلك من قال[2]:

.... **تَأَوَّهُ آهةَ الرجُـــلِ الحـــزيـــنِ**

فاللام عنده هاء. ومن قال:

فأَوِّ لذكــراهـــا إذا ما ذكــرتُها ....

فاللامُ عنده واو؛ لأن «أوِّ» بمنزلة قَوِّ زيدًا. فهذا وجه كما تراه.

ونظير ما حكاه عن أبى بكر وأبى إسحـاق من الجمع بين العوض والمعوض منه ما أنشده البغداديون وأبو زيد[3]:

إنى إذا ما حَـــدَثٌ أَلَمّا أقول يا اللهُمَّ يا اللهُـمّا

(١) القائل هو: سويد بن الصامت الأنصارى كما فى اللسان [فرح]، و[سنة]، و[رجب]، و[عرا].

(٢) نسبه فى «شرح اختيارات المفضل» (ص ١٢٦٢). للمثقب العبدى.

(٣) انظر: اللسان [أله] ، [ألم]، والنوادر (ص ٤٥٨)، والقائل هو: أبو خراش الهذلى.

ألا تراه جمع بين «يا» والميم المشددة، وهى عند الخليل بدل من «يا». وكذلك ما أنشدوه أيضًا من قول الجارية لأمها[١].

يا أُمَّتا أَبْصَرَنى راكبٌ فى بلد مُسْحَنْفِرٍ لا حِبِ

ألا ترى أن التاء فى «يا أُمَّتَ» إنما هى بدل من ياء أُمِّى، والألف فى «يا أُمَّتا» التى بعد التاء هى ياء أُمِّى، وإنما أبدلها ألفًا للتخفيف، أفلا تراه كيف جمع بين العوض والمعوض منه. فهذا يؤكد مذهب أبى بكر وأبى إسحاق فى فَمَوَيْهما. وما ذكرنا فيه من هذين الجوابين أحسن من أن تُحمل الكلمة على الغلَط منهم، كهمز مصائب، وحَلأْتُ السويق، وغير ذلك. وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: قال بلال بن جرير[٢]:

إذا ضِفْتَهُمْ أو سْآيَلْتَهُمْ وجدْتَ بهم عِلّةً حاضرَهْ

فإنّ أحمد كأنه لم يعرفه، فلما فَهِم قال: هذا جمعٌ بين اللغتين. فالهمزة فى هذا هى الأصل، وهى التى فى قولك: ساءلت زيدًا، والياء هى العوض والفرع، وهى التى فى قولك: سايَلْتُ زيدًا، فقد تراه كيف جمع بينهما فى قوله: «سآيَلْتَهَمْ» فوزنه على هذا: فعاعَلْتَهُم، وهذا مثال لا يعرف له فى اللغة نظير.

فإذا ثبت بما قدّمناه أن عين «فَم» فى الأصل واو، فينبغى أن يقضى بسكونها؛ لأن السكون هو الأصل حتى تقوم الدلالة على الحركة الزائدة.

فإن قلت: فهلا قضيت بحركة العين لجمعك إياه على أفْواه؛ ألا ترى أن

(١) البيت فى «اللسان» (حوز)، و(أيا).

(٢) انظر: الخصائص لابن جنى (٣/١٤٦).

أفعالاً إنما هو فى الأمـر العام جمع فَعَلٍ نحـو بَطَل وأبْطال، وقَدَم وأقْدام، ورَسَن وأرسان؟

فالجواب:أن فَعْلاً مما عينه واو بابُه أيضًا أفْعال، وذلك نحو سَوْط وأسْواط، وحَوْض وأحْواض، وطَوْق وأطْواق، ف«فَوْهٌ» لأن عينه واو أشـبه بسوط منه بقَدَم ورَسَن، فاعرف ذلك.

وأما إبدال الميم من النون فإ كل نون سـاكنة وقعت قبل باء قُلبت فى اللفظ ميـمًا، وذلك نحـو عَنْبَر، وامـرأة شَنْباء، وقَنْبَـر، ومنْبَر، وقُنْب وقَنْبَلـة، ونساء شُنْب، فإن تحركتْ أظهرت، وذلك نحو قولك: شَنَبٌ، وعَنابِر، وقَنابِر، ومَنابِر، وقَنابِل. وإنما قُلبت لما وقـعتْ ساكنة قبل البـاء من قبل أن البـاء أخت الميم، وقد ادغمت النون مع الميم فى نحو: مَنْ مَّعك، ومنْ مُّـحمدٍ، فلما كانت تدغم النون مع الميم التى هى أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها فى أختها الميم، ولما كانت الميم التى هى أقرب إلى الباء من النون لم تدغم فى الباء فى نحو أَقِمْ بَكْرًا، لا تقول: أَقِبَّكْرًا، ولا فى نَمْ بالله نَبِّالله، كانت النون التى هى من الباء أبعد منها من الميم أجـدر بأن لا يجوز فيها إدغامهـا فى الباء، فلما لم يصلوا إلى إدغام النون فى الباء أعلوها دون إعلال الإدغام، فـقربوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء، وهو الميم، فقالوا: عَمْبَر، وقَمْبَلة، فاعرف ذلك.

وأما قول رؤبة:

يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ التَّمْتامِ وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَـــامِ

فـإنه أراد: البنان، فأبدل النـون ميـمًا. وإنما جـاز ذلك لما فـيهـا من الغُنَّة

والهُوِىّ، وعلى هذا جمعوا بينهما فى القوافى، فقالوا[١]:

يا رُبَّ جَعْدٍ فيهم لو تَدْرِينْ ... يضربُ ضَرْبَ السُّبُطِ المَقادِيمْ

وقال الآخر:

يَطْعُنُها بخَنْجَر مـــن لَحْمِ ... دُونَ الذُّنابى فى مكانٍ سُخْنِ

وهو كثير.

وأما إبدالها من اللام فيُروى أن النمر بن تولب حكى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ليس من امبرِّ امصيامُ فى امسفرِ**»[٢] يريد: ليس من البر الصيام فى السفر، فأبدل لام المعرفة ميمًا. ويقال: إن النمر لم يرو عن النبى ﷺ غير هذا الحديث، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه، ونحوه فى الشذوذ ما قرأته على أبى على بإسناده إلى الأصمعى، قال: «يقال: بنات مَخْرٍ، وبنات بَخْرٍ، وهن سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيض منتصبات فى السماء، قال طرفة[٣]:

كبناتِ المَخْرِ يمأَدْنَ كما أنبتَ الصيفُ عَساليجَ الخَضِرْ

---

(١) البيتان فى «اللسان» [جعد]، وتهذيب اللغة [جعد].

(٢) حديث صحيح:

رواه البخارى فى الصوم (١٩٤٦)، ومسلم فى الصيام (١١١٥)، وأبو داود فى الصوم (٢٤٠٧) والنسائى فى الصوم (٤/ ١٧٦ : ١٧٧)، وأحمد فى «المسند» (٣/ ٣١٩، ٣٩٩) والدارمى فى «سننه» (٢/ ٩) والطيالسى فى «مسنده» (١٧٢١) وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢/ ١٤)، والطحاوى فى شرح معان الآثار» (٢/ ٦٢)، وابن الجارود فى «المنتقى» (٣٩٩)، وابن خزيمة فى «صحيحه» (٢٠١٧)، والبيهقى فى «السنن» (٤/ ٢٤٢، ٢٤٣)، والبغوى فى «شرح السنة» (١٧٦٤)، وأبو نعيم فى «معرفة الصحابة» بتحقيقنا.

(٣) انظر: ديوانه (ص ٥٩).

قال أبو علي: كان أبو بكر محمد بن السري يشتق هذه الأسماء من البخار. فهذا يدلك من مذهب أبي بكر وأبي علي -لأنه تقبله عن أبي بكر ولم يدفعه- على أن الميم في مَخْرٍ بدل من الباء في بَخْرٍ.

ولو ذهب ذاهب إلى أن الميم في مخر أصل غير مبدلة على أن يجعله من قوله عز اسمه: ﴿وتَرى الفُلْكَ فيه مواخِرَ﴾(١) وذلك أن السحاب كأنها تَمْخر البحر؛ لأنها في ما يُذهب إليه عنه تنشأ، ومنه تبدأ، لكان عندي مصيبًا غير مُبْعِدٍ؛ ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب(٢):

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ

وأخبرنا أبو علي أيضًا يرفعه بإسناده إلى أبي عمرو الشيباني قال: «يقال: ما زلت راتمًا على هذا وراتبًا، أي مقيمًا» فالظاهر من أمر هذه الميم أن تكون بدلاً من باء راتب؛ لأنا لم نسمع في هذا الموضع رَتَمَ مثل رَتَبَ. وتحتمل الميم في هذا عندي أن تكون أصلاً غير بدل، من الرتيمة، وهي شيء كان أهل الجاهلية يرونه بينهم، وذلك أن الرجل منهم كان إذا أراد سفرًا عَمد إلى غصنين من شجرتين تقرُب إحداهما من الأخرى، فعقد أحدهما بصاحبه، فإذا عاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه بعده، وإن رأى الغصنين قد انحلاّ قال: امرأته قد خانته، قال الراجز(٣):

هل ينفعَنْكَ اليومَ إن هَمَّتْ بِهَمّ   كثرةُ ما تُوصي وتَعْقادُ الرَّتَمْ

---

(١) سورة فاطر: آية (١٢).

(٢) انظر: شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩).

(٣) هو في «اللسان» [رتم].

والرَّتَمة أيضًا خيط يُشدّ في الإصبع ليذكر الرجل به حاجته، وكلا هذين المعنيين تأويله الإقامة والثبوت، فيجوز أن يكون راتم من هذا المعنى. وإذا أمكن أن تُتأول اللفظة على ظاهرها لم يسُغ العدول عنه إلى الباطل إلا بدليل، والدليل هنا إنما يؤكد الظاهر لا الباطن، فينبغي أن يكون العمل عليه دون غيره.

وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب، قال: «يقال: رأيته من كَثَبٍ ومن كَثَمٍ» ثم إنا رأيناهم يقولون: قد أَكْثَبَ لك الأمر إذا قرُب، ولم نرهم يقولون قد أكثمَ، فالباء على هذا أعم تصرفًا من الميم، فالوجه لذلك أن تكون الباء هى الأصل للميم. وقد يجوز أن تكون الميم أصلاً أيضًا لقولهم: أخذْنا على الطريق الأكثم، أى الواسع. والسعة قريبة المعنى من القرب؛ ألا ترى أنهما يجتمعان فى تسهُّلِ سُلوكهما، وأنه لا يتسع الطريق، ولا تكثر سابلته إلا لأنه أَقْصَدُ من غيره، والقصد كما تراه هو القرب، فقد آلا إذن إلى معنى واحد.

وقرأت على أبى على بإسناده إلى يعقوب، قال: قال الأحمر:

يقال: طانه الله على الخير، وطامه، أى: جَبَلَه، وهو يطينه، وأنشد:

. ألا تلك نفسٌ طينَ منها حياؤها

والقول فيه: إن الميم فى طامَه بدل من النون فى طانَه؛ لأنا لم نسمع لـ«طامَ» تصرفًا فى غير هذا الموضع، فأما قول الآخر[1]:

فبادَرَتْ شِرْبَها عَجْلَى مُثابرةً حتى استقتْ دونَ مَحْنَى جيدها نُغَمها

فذكر ابن الأعرابى أنه أراد نُغَبا، وهو عندى كما قال.

---

(١) هو فى «اللسان» [نغب].

وأما زيادة الميم فمـوضعها أول الكلمة، وحال الميم فى ذلك حـال الهمزة، فمتـى اجتمع معك ثلاثة أحـرف أصول وفى أولها ميم، فـاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كـونها أصلاً، وذلك نحـو مَشْهَـدٍ، ومَضْرَبٍ، ومقـياس؛ لأن الألف زائدة.

فـإن كانت مـعك أربعة أحـرف أصول وقـبلهن مـيم، فاقض بكونهـا من الأصل، كفعلك بالهمـزة، وقد ذكرناها فى بابها، وذلك نحو: مَرْزَجُـوش، ميمه فاء، ووزنه فَعْلَلُول بوزن عَضْرَفُوط، وقَرْطَبُوس.

فأما ميم مَهْدَد فأصل، ومثاله فَعْلَل كجَعْفَر، وحَبْتَر. ويدل على ذلك أنه لو كان مَفْعَلاً لوجب أن تدغمه، فتقول مَهَدّ، كما قالوا مَسَدّ، ومَرَدّ.

وأما مَـحْبَب فـمَفْـعَل، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قـد تأتى كثـيرًا مـخالفـة للأصـول الأجناس، وذلك نحـو تَهْلَل، ومَـوْرَق، ومَوْظَب، ومَـزْيَد، وحَيْوة، ومَعْدِى كَرِب.

فإن قلت: فهلا قلتَ فى مَهْدَد إنه مَفْعَل كما قلتَ فى مَحْبَب؟

فالجواب: أن محـببًا لو وجـدنا له أصلاً نصـرفه به إلى أنه فَعْلَـل لفعلنا، ولَكانَ ذلك آثر عندنا من أن نحـمله على ضرورة العلم، ولكنا لم نجـد فى كلام العـرب «م ح ب» متـصرفًـا، ووجدنـا فيـه «ح ب ب» فعـدلنا إلى « ح ب ب» ضرورة. وأما مَهْدَد – وإن كان علمًا بدلالة قول الأعشى:

وما ذاكَ من عِشْق النساء وإنما ... تناسيتُ قبل اليوم خُلّةَ مَهْدَدا

– فـإنّا إنما حـملناه على أنه فَـعْلَل، ولم نحـمله على أنه مَـفْـعَل مُظهـر التضعيف لضرورة العلم؛ لأنا قد وجدنا فى كـلامهم «م هـ د» متصرفًا، فحملناه على هذا دون أن نحمله على أنه «هـ د د» لما فيه من الضرورة، فاعرف ذلك.

* واعلم أن الأعلام إنما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنها كثر استعمالهـا، فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز فى مـا قل استعماله من الأجناس، وكما غُيِّرت فى أنفسها وذواتها، فكذلك غُـيِّر إعرابها أيضًا عمّا عليه حكم إعراب النكرات؛ ألا تراهم يقولون لمن قال مررت بزيد: مَنْ زيدٍ؟ ولمن قال ضربت بكرًا: مَنْ بكرًا؟ ولا يقولون لمن قـال رأيت رجلاً: مَنْ رجلاً؟ ولا: مَنْ غـلامٍ؟ لمن قال نظرت إلى غلام.

* واعلم أنك إذا حـصّلت حرفين أصلين فى أولهـما ميـم أو همزة، وفى آخرهما ألف فـاقض بزيادة الميم والهمزة؛ وذلك أنا اعتـبرنا اللغة فوجـدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثَبَتـاً تترك هذه القضية إليـه، وذلك نحو مُوْسَى، وأَرْوَى، وأَفْعَى، ومـثالهما مُـفْعَل، وأَفْعَل، وذلك أن مُـفْعَلاً فى الكلام أكثـر من فُعْلَى، وأَفْعَل أكثر من فَعْلَى؛ ألا ترى أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة.

وأما مِعْزَىً ففِعْلَىً، لقولهم مَعْزٌ، ومَعَز، ومَعِيز.

وأما أَرْطَىً ففَعْلَىً، لقـولهم: أديم مَأْروط وحكى لنا أبو على أن أبا الحسن حكى: أديم مَرْطِى، فأَرْطَيٌ على هذا: أَفْعَل.

وقد زيدت الميم حـشواً فى دُلامِص فى قول الخليل، ووزنه فُـعامِل لأنه من الدِّلاص، وهو البَرّاق، قال الأعشى:

إذا جُرِّدَتْ يومًا حسبْتَ خَمِيصةً عليها وجِرْيال النَّضير الدُّلامِصا

وقد قلبوه، فقالوا: دُمالص، ووزنه على هذا فُماعِل. وحذفوا أيضًا ألفهما تخفيـفًا، فقالوا: دُلَمِـص، ودُمَلِص، ووزنهما فُعَـمِل، وفُمَعِل. وأما أبو عـثمان فأجاز فى دُلامِص أن يكون رباعـيًا قريبًا من لفظ دِلاص، كـما قالوا لؤلؤ ولأَّال،

وسَبِط وسبَطْر، ودَمِث ودِمَثْر. وقد أحكمتُ هذا، وتقصّيته فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان رحمه الله.

ونظيرُ دُمالِص ما حدثنا به أبو على قال: يقال: لَبَنٌ قُمارِص، يعنى القارص، فالميم إذن هنا زائدة، ومثاله فُماعِل.

وحدثنا أبو على أيضًا، قال: قال الأصمعى: قالوا للأسد هِرْماس، وهو من الهَرْس، فمثاله على هذا فِعْمال.

ويجوز على قياس قول الخليل أن يكون حُلْقُوم: فُعْلُوم؛ لأنه من الحَلْق. وبُلْعُوم: فُعْلُوم أيضًا؛ لأنه من البَلْع. وسَرْطَم: فَعْلَم؛ لأنه من الاستراط. ورأس صُلادِم: فُعالِم؛ لأنه من الصَّلْد. وأسد ضُبارِم: فُعالِم؛ لأنه من الضَّبْر والتَّضْبير. وأن يكون أيضًا ضماريط من قول القضيم بن مسلم البكائى:

وبيَّتَ أمَّه فأساغَ نَهْسًا ... ضماريط استها فى غير نارِ

وزنه: فَماعيل؛ لأنه من الضَّرِط.

وقد زيدت الميم آخرًا أيضًا، وذلك قولهم: اللهُمَّ، فالميم مشددة عوض فى آخره من يا فى أوله، ولا يجمع بينهما إلا فى ضرورة الشعر، قال:

إنى إذا ما حدثٌ أَلَمّا ... أقول: يا اللهُمَّ يا اللهُمّا

وخففها الأعشى، فقال[1]:

كحَلْقةِ من أبى رِياحِ ... يسمعها لا هُم الكُبارُ

---

(١) انظر: ديوانه (ص ٣٣٣)، واللسان [أله].

ولحقت أيضًا فى آخر المتمكن، وذلك نحو شَدْقَم؛ لأنه العظيم الشِّدْق. وشَجْعَم، لقولهم[1]:

الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

إنما هو توكيده ومن لفظه. ودرْدم من الأدْرَد، ودلْقم من الدَّلْق وسيف دَلُوق. ودقعم من الدَّقْعاء. وزُرْقُم، وفُسْحُم، وسُتْهُم؛ لأنها من الزُّرْقة، والفُسْحة، والأسْتَه. ويجوز أن يكون قِرْطم من ذلك لأنه يُقْرَط. وقالوا: امرأة خَدْلم للخَدْلة، وشيخ كَهْكَم، وهو الذى يُكَهْكِهُ فى يده، قال الأغلب[1]:

يا روبَّ شيخ من لُكَيْزٍ كَهْكَمِ ... قَلَّص عن ذات شباب خَدْلَمِ

وقال آخر:

ليست بَرْسحاءَ ولكن سُتْهُم ... ولا بكَرْواءَ ولكن خَدْلَمِ

وقال ابن دريد: دَخْشَم اسم رجل من دَخَشَ يَدْخَشُ دَخْشًا إذا امتلأ لحمًا. والصَّلْقَم: الشديد الصُّراخ، من الصَّلْق.

* واعلم أن الميم فى أنتما، وأنتم وقمتما، وقمتمو، وضربتكما، وضربتكمو، ومررت بهما وبهمو، إنما زيدت لعلامة تجاوز الواحد، وأن الألف بعدها لإخلاص التثنية، والواو بعدها لإخلاص الجمع.

* واعلم أن الميم من خواص زيادة الأسماء، ولا تزاد فى الأفعال إلا شاذًا، وذلك نحو: تَمَسْكَنَ الرجلُ، من المسكنَة، وتَمَدْرَعَ من المِدْرَعة، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَنْطَقَ من المِنْطَقة، وتَمَسْلَمَ الرجل إذا كان يُدعى زيدًا أو غيره ثم صار

(١) انظر: الخصائص لابن جنى (٢/ ٤٣٠)، وكذا المنصف (٣/ ٦٩).

يدعى مُسْلِمًا. وحكى ابن الأعرابي عن أبي زياد: فلان يَتَمَوْلَى علينا. فهذا كله تَمَفْعَلَ. وقالوا مَرْحَبَكَ الله ومَسْهَلَكَ. وقالوا مَخْرَقَ الرجل، وضَعَّفها ابن كيسان، وهذا كله مَفْعَلَ. ولا يقاس على هذا إلا أن يشذ الحرف فتضُمّه إليه.

* * *

نجزالجزء الأول من الكتاب الموسوم بسرّ صناعة الإعراب تأليف: أبى الفتح عثمان بن جنى.
والحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا والصلاة على نبيّه محمد وآله وصحبه والسلام.

يتلوه فى أول الجزء الثانى حرف النون إن شاء الله تعالى.



فهرس الموضوعات
(الجـــزء الأول)